التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي

المهندس عبد النبي العكري



٢٠٠٣





التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي

المهندس عبدالنبي العكري

التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي





عبدالنبي العكري
التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي

الطبعة الاولى **2003**
لوحة الغلاف : صورة لجيش التحرير الشعبي التابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في مطلع السبعينات من القرن المنصرم.
دار الكنوز الادبية
بيروت ــ لبنان
ص.ب 7226 ــ 11
هاتف / فاكس 01 739696



المحتويات

كبيرة في النضال الوطني ضد الاستعمار والنضال الديمقراطي من أجل الاصلاحات السياسية المطلوبة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من المعلومات الكثيرة التي يضمها الكتاب.. والكتابة النقدية حول التجربة كما قد تبدو اليوم لدى الاستاذ عبدالنبي او لدى العديد من الاخوة الديمقراطيين الذين يشاركون الاستاذ عبدالنبي رؤيته الجديدة، الا ان الاشكالية المستمرة امام الباحثين قد برزت امام الاستاذ عبدالنبي وهي قلة المعلومات الحقيقية واختفاء البيانات والمنشورات التي صدرت عن بعض التنظيمات اليسارية في الستينات من القرن الماضي، وعزوف العديد من القيادات السياسية في بعض المناطق عن الاسهام الجدي في كتابة تاريخ الحركة الثورية او تقديم ما لديها من وثائق.. او تقاعسهم عن تقديم الملاحظات عما يقدم اليهم من كتابات حول ما قاموا به من ادوار لأسباب شتى، في الوقت الذي يملك الكثير من المعلومات حول التنظيمات التي ساهم فيها، مما أوجد شيئاً من عدم التوازن في الحديث عن بعض التنظيمات اليسارية.

كما ان الكثير من الوثائق والبيانات يمكن الحصول عليها في ارشيف البوليس السياسي لدول المنطقة، التي يتوجب عليها بعد هذه الفترة الطويلة ان تكشف عنها أو أن تضع تحت تصرف الباحثين كل الوثائق المتوفرة لديها والتي حصلت عليها من خلال رصدها للحركة اليسارية او في المداهمات المتواصلة التي كانت تقوم بها ضد نشطاء الحركة السياسية أو من خلال عملائها المندسين في بعض التنظيمات.. او الاعترافات التي أجبر البعض عليها في لحظات التعذيب القاسية التي كانت تمارسها أجهزة القمع للحصول على المزيد من المعلومات لإدانة هؤلاء المناضلين.

ومن ناحية اخرى، فان الاطلاع على الوثائق التي كانت تصدرها الحركات الشيوعية او اليسارية في الفترة المذكورة تثير الشجون حيث الطباعة على الستانسل، وبشكل رديء للغاية في بعض الأحيان، ويصعب قراءتها أحياناً، وحيث مشاكل الطباعة، ومشاكل العمل السري وكيفية توزيع البيانات والوثائق، وقبلها وبعدها كيفية اخفاء التنظيم وافراده والمعلومات التي يجب ان تبقى سرية عن البوليس السياسي... خاصة اذا قارنا الوضعية الراهنة والتطور الهائل في ثورة المعلومات وما وفرته للحركة السياسية من امكانيات لم تكن تخطر على البال في التسعينات من القرن المنصرم، وبالتحديد الانترنت والامكانيات الكبيرة التي عجزت كل الانظمة البوليسية عن مواجهتها رغم جهودها الكبيرة لإغلاق المواقع.. بحيث صارت الحرب السرية التي كان المناضلون يخوضونها في تلك الفترة في الكتابة والتوزيع .. قد انتقلت الى حرب المواقع بين الانظمة المعادية لحرية الكلمة والتنظيم وبين أولئك

الرافضين للقمع والمناضلين من أجل ان يكون للشعب وقواه السياسية كلمتهم في القرار السياسي وفي المستقبل الذي يجب ان تكون عليه بلادهم او المنطقة برمتها.

وبالرغم من الجهود التي بذلت من قبل الاستاذ عبدالنبي لجمع المعلومات عن التنظيمات اليسارية والشيوعية في المنطقة كجزء من الاهتمام لتأريخ الحركة السياسية، فان الكثير من التنظيمات او الحلقات او التجمعات التي شهدها المنطقة والتي سجلت شهادة ميلاد لها في بيان، ثم لم تتمكن من تسجيل شهادة وفاتها.. او عاجلتها اجهزة الامن قبل ان يرى بيانها الاول النور.. ووجدت طريقها في مسارات أخرى في النضال ضد القمع ومن أجل الحرية... مما يعني ان هذا الكتاب لا يمكن ان يعوض شهادات للكثير من الشخصيات التي ساهمت في الدفاع عن قضايا الشعب..ومن أجل مستقبل ديمقراطي ..

وقد حرص ابو منصور على اقتطاع فقرات كثيرة وأحياناً طويلة من بيانات او برامج او تقارير هذه الحركات السياسية، ليتمكن القاريء او المحلل من الوقوف امام ذلك الخطاب الثوري لدى جميع القوى في تالك الفترة، حيث الطموحات كبيرة لتغيير الانظمة الحاكمة، وحيث الاحلام كثيرة ايضاً بتحقيق الوحدة والتقدم والتخلص من الاستعمار الجديد والقديم، والانظمة العشائرية .. وبناء انظمة تقدمية شعبية على غرار ما شاهدنا في الكثير من بلدان حركات التحرر الوطني، التي باتت متخلفة في الوقت الحاضر او معرقلة لقوى التقدم والديمقراطية والاجيال الجديدة التي تعيش اوضاعاً تختلف كل الاختلاف عن الاوضاع التي عاشها جيلنا في القرن المنصرم.

لقد كتب الاستاذ عبدالنبي ــ قبل هذا الكتاب ــ كتابه القيم حول النضال الوطني الديمقراطي لشعب البحرين، باسم مستعار عرف به هو حسين موسى، وهو من الكتب القيمة التي تناولت تاريخ ونضالات الحركة الوطنية في البحرين منذ العشرينات من القرن المنصرم حتى منتصف الثمانينات، وقد صدر عن دار الحقيقة برس في بيروت عام ١٩٨٨.. بالاضافة الى مساهماته في ترجمة الكثير من الكتب التي صدرت من مراكز الابحاث الاجنبية عن منطقة الخليج والجزيرة حيث تم اصدارها باسماء مستعارة نظراً للظروف التي عاشها المهندس عبدالنبي خلال وجوده في المنفى..

وبالرغم من الجهد الكبير المبذول من قبل ابومنصور في هذا الكتاب، لكنه لا يعتبر أنه قد أعطى التنظيمات اليسارية حقها، فهناك الكثير من المعلومات التي يجب الكشف عنها، وهناك الكثير من البيانات والوثائق التي يجب جمعها ووضعها تحت تصرف الباحثين.. وهناك اناس، جنود مجهولون يجب تكريمهم بالكتابة عنهم وتبيان دورهم بعد مرور فترة من الزمن، على ما قاموا به من ادوار.

تلك مساهمة متواضعة لكتابة تاريخ الحركة الثورية في المنطقة، من اهدافها دعوة كل من ساهم فيها الى تقديم ما لديه من وثائق، من معلومات، وتصحيح اية معلومات او تحليلات حواها هذا الكتاب.. فالحقيقة نسبية، ويمكن النظر اليها من زوايا مختلفة..

ورغم بعض النواقص التي برزت نتيجة نقص المراجع، الا انه كتاب متميز لتيار متميز في المنطقة.. وضع بصماته في التحولات التي جرت.. ويضع بصماته في الوقت الحاضر مع مناضلين آخرين لكتابة فصل جديد من النضال الديمقراطي لكل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي او على مستوى المجلس برمته، حيث يتكامل النضال الديمقراطي في هذه المرحلة من اجل دساتير مكتوبة وعقدية ومجالس نيابية منتخبة ومؤسسات مستقلة للمجتمع المدني واقامة دولة القانون والمؤسسات والتقدم الى الامام في اشراك الشعب في صياغة القرار السياسي انطلاقاً من ان "الشعب هو مصدر السلطات جميعاً".

٥ مارس ٢٠٠٣

عبدالرحمن النعيمي

الباب الأول: ظروف النشأة

عندما نتحدث هنا عن اليسار فإننا نعني به التيار أو التنظيم أو الحركة التي تبنت الماركسية كإيديولوجية أو الماركسية كمنهج للتحليل والعمل، أو اقتصرت على الاشتراكية العلمية في تصورها لبناء المجتمع. كما أنه ومع ظهور تيارات في الماركسية ذاتها: الماركسية — اللينينية، الماركسية بتفرعاتها المعاصرة والمتعددة مثل التروتسكية أو الماوية أو الجيفارية أو الكيم ايل سونغية (نظرية زوتشه)، فإن هناك تباينات في فهم الماركسية، كما أن الصراع السوفياتي الصيني أسهم في استقطابات في الحركة اليسارية، تأثرت فيها تنظيمات اليسار في الخليج.

وحيث اننا نتحدث عن الماركسية والماركسيين في منطقة محددة من الوطن العربي وهي منطقة الخليج العربي او ما عرفت لاحقاً بدول مجلس التعاون الخليجي ، فان خصوصيات هذه المنطقة، وخصوصيات كل بلد من بلدانها قد تركت آثارها على تغلغل هذه الافكار التقدمية وكيفية فهمها واستيعابها وترجمتها على ارض الواقع من قبل من التزموا به كنظرية ومنهج للتغيير ..

ولا بد في البداية من استعراض أهم محطات التطور في المنطقة كما نراها على النحو التالي:

أ —: اكتشاف النفط:

ارتبط دخول وتبني الأفكار اليسارية بالنهضة الحديثة التي شهدتها منطقة الخليج وخصوصاً مناطق الاحتكاك مع الخارج والتي هي ذاتها مواقع إنتاج النفط، أي المدن المطلة أو القريبة من سواحل الخليج العربي (الكويت، المنطقة الشرقية في السعودية، البحرين، الإمارات) . ولابد هنا من التنويه أن البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة من جهة وما حققه النفط من رفاهية وبحبوحة عيش لدى قطاعات واسعة من أهالي المنطقة من جهة ثانية، ونمط أنظمة الحكم التقليدية وغيرها من العوامل كانت فاعلة سلباً وايجاباً في انتشار الأفكار اليسارية بمختلف تلاوينها.

اكتشف النفط في البحرين أولاً عام ١٩٣٢، ثم في السعودية، فالكويت فقطر فالإمارات فعمان، ليشكل أهم حدث في تاريخ المنطقة الحديث وليحدث تغييراً هائلاً فيها، خصوصاً وأن هذه المنطقة تعوم على بحيرة من النفط، حيث ثبت أنها أكبر منطقة احتياطات في العالم، وكلفة استخراجه هي الأدنى، ونوعيته ممتازة، وذات قدرة عالية للإنتاج ثبت أنها حاسمة في أوقات أزمات الإمدادات، وقادرة على تلبية الطلب المتزايد على النفط. فإذا كانت أهمية منطقة الخليج العربي سابقاً تتمثل في كونها ممراً بحرياً بين الهند ــ درة التاج البريطاني ــ والعراق، وكونه أهم منتج للؤلؤ الطبيعي، فإن إنتاج النفط جعله ذا أهمية عالمية لإنتاج هذه المادة الاستراتيجية وسوقاً ضخمة للاستهلاك.

أحدث النفط تغييرات عميقة وواسعة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نقلت المجتمع في بضع سنوات من مجتمع الانتاج الطبيعي المتخلف ذي البنية التقليدية إلى مجتمع رأسمالي تابع متطور يعتمد على الخدمات والصناعة وتصدير النفط ومشتقاته وذي بنية طبقية حديثة، ومستوى معيشي وتعليمي مرتفع. لكن التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي والطبقي، لم يرافقه التطور المطلوب في بنية الدولة السياسية والإدارية، فقد عمدت بريطانيا "الدولة الحامية" إلى دعم استمرارية حكم العشيرة في كل منطقة، مع إدخال إصلاحات سياسية لا تمس الجوهر، واستخدمت عوائد النفط الضخمة لمكافأة العائلات الحاكمة والعائلات التجارية التقليدية والعشائر الموالية، التي شكلت البرجوازية المحلية لاحقاً، وذلك لتأمين وتوسيع الولاء السياسي، وأغرقت المنطقة بالعمالة غير المحلية والتي اسهمت في إضعاف تماسك المجتمع المحلي وانتمائه العربي.

لكن من أهم تبعات النفط، إنهاء عزلة المنطقة عن محيطها العربي مما أسهم ــ إلى جانب نمو التعليم ــ في دخول الأفكار الحديثة والتيارات السياسية المعاصرة.

ولاشك أن هذه التحولات لم تجر بذات الوتيرة ولم تبدأ بذات الوقت ولم يترتب عليها ذات النتائج، فالكويت مثلاً تحولت الى نظام الإمارة الدستوري منذ العام ١٩٦٢ بعد نيلها الاستقلال في ١٩٦٠، حيث تجري انتخابات دورية لمجلس الأمة استناداً إلى دستور ليبرالي، رغم حل المجلس مرتين، وفيها نقابات واتحادات عمالية ومهنية علنية وأحزاب قائمة كأمر واقع، وان كان غير معترف بها رسمياً. في حين لم يكن لدى المملكة العربية السعودية المجاورة، دستور أبداً، وجرى تبني نظام أساسي مؤخراً، وتحرّم السلطة الأحزاب والنقابات وكافة مؤسسات المجتمع المدني (قبل السماح بتشكيل هيئة للصحفيين السعوديين في فبراير المنصرم) وتعزل المرأة عن الحياة العامة، كما تجري عملية تطوير ملموسة للوضع السياسي في قطر، حيث تقدمت اللجنة التي كلفت باعداد مسودة الدستور الى الامير بدستور يحوي الكثير من

الحقوق والحريات السياسية، رغم عدم السماح بتشكيل اية جمعيات أو نقابات او احزاب أو مؤسسات المجتمع المدني الاخرى وكذلك الحال بالنسبة لعمان التي أجرت تطويراً تدريجيا لأوضاعها الدستورية، وانتقلت دولة الامارات من دستورها المؤقت الى دستورها الدائم، وتفتش عن طرق للمشاركة الشعبية، بينما شهدت البحرين حياة برلمانية في السبعينات، ثم مرحلة قاتمة من سيادة قانون امن الدولة، ثم الانفراج السياسي حيث الميثاق الوطني، وما تلاها من اشكالية كبيرة في الدستور المنحة الذي أجريت على ضوئه انتخابات لنصف المجلس الوطني، كما تم السماح للحركات السياسية ان تعبر عن نفسها في اطار الجمعيات السياسية، وتم السماح للعمال والمستخدمين والمهنين بتشكيل نقابات واتحادات مهنية وعمالية، وأعطيت المرأة حقوقها السياسية..

ب ـ الانسحاب البريطاني ومنح الاستقلال

في يناير عام ١٩٦٨ أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي طرحت فيه خططها للانسحاب العسكري والسياسي من شرق السويس، وترتيب الأوضاع السياسية في منطقة الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية بنهاية ١٩٧١. وإذا كان المخطط البريطاني بالانسحاب الهادئ وترتيب الأوضاع السياسية قد فشل في الجنوب اليمني بفعل الثورة المسلحة، فإنه قد نجح في منطقة الخليج؛ فباستثناء المناوشات الدبلوماسية والسياسية التي دارت حول البحرين والتي انتهت بتسوية بين مختلف الأطراف ومقايضة البحرين بالجزر العربية الثلاث التي استولت عليها إيران، فإن المشروع البريطاني سار بنعومة وانتهى بتحول الكيانات الإماراتية والمشيخية إلى دول مستقلة. وبدلاً من الحماية البريطانية، جرى توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع بريطانيا، وحلول الولايات المتحدة محل بريطانيا لحماية المنطقة.

ارتبط ترتيب أوضاع المنطقة بمشروع إقامة اتحاد فدرالي خليجي (تساعي) على غرار اتحاد الجنوب العربي الذي أجهضته الثورة اليمنية، لكن هذا المشروع وبفعل التناقضات الإقليمية (إيران والسعودية) وتناقضات مصالح الاسر الحاكمة قد تقزم ليقتصر على إمارات ساحل عمان السبع، دون أن يشمل البحرين وقطر.

يمثل النضال ضد الاحتلال البريطاني وصيانة عروبة الخليج من الأطماع الإيرانية، وإنهاء التجزئة أو بالأحرى إقامة جمهورية ديمقراطية مستقلة في الجزيرة العربية، الحلم الثوري لقوى المعارضة بما فيها اليسار في الخليج. بل أن بعض هذه القوى أقدم أو خطط لثورة مسلحة أو انقلاب عسكري أو انتفاضة في هذا البلد الخليجي أو ذاك في سياق هذا النضال، والبعض الآخر تبنى النضال السلمي.

لذا فقد ترتب على نجاح الخصم في الانتقال الهادئ من وضع الحماية إلى وضع الاستقلال، مع توفر إمكانيات هائلة، إحداث هزة قوية لليسار الناشئ وترتب عليها نتائج أهمها:

١ ــ لم يعد هناك محتل أجنبي ولم تعد الأنظمة الحاكمة في وضع المحمي التابع، بل أضحت الكيانات المحمية دولاً مستقلة، رغم اتفاقيات الحماية والحضور الأمريكي ــ البريطاني العسكري والأمني المستتر غالباً، وبالتالي من الصعب التحريض ضدها.

٢ ــ ترتب على بناء جهاز الدولة وتضخمه لاحقاً في كل كيان والطفرة النفطية التي حصلت بعد الارتفاع الكبير لاسعار النفط عام ١٩٧٣ استيعاب غالبية النشطاء السياسيين من كل التيارات بما فيها العديد من الشخصيات اليسارية، وانحسار القاعدة الجماهيرية لهذا التيار ودخول المنطقة برمتها مرحلة الانتعاش الاقتصادي والضمور السياسي لقوى المعارضة.

٣ ــ قيام الكيانات القطرية، وترتب على ذلك التعاطي مع الأوضاع المحلية المشخصة لكل كيان بالدرجة الأولى، من هنا فقد اصطدمت التنظيمات المعارضة التي تعاطت مع الخليج كله أو بعضه كساحة واحدة، بهذه الحقيقة (جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، الجبهة الشعبية وحزب العمل) واضطرت بالتالي أن تفكك تنظيمها (الجبهة الشعبية) أو تنتهي (حزب العمل).

ج ــ مجلس التعاون الخليجي

رغم فشل مشروع الاتحاد الفدرالي الخليجي، فقد كانت هناك قناعة بضرورة قيام صيغة تنسيقية مابين دول الخليج العربية، ومما حفز على ذلك الثورة المسلحة في عمان وما ترتب عليها من حضور القوات الإيرانية، وهو ما اعتبرته السعودية اختراقاً أمنياً ضدها، كان يمكن تجنبه لو كان هناك كيان تحالفي خليجي. ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران لتشكل تحدياً خطيراً للأنظمة الخليجية، خصوصاً مع بروز تنظيمات إسلامية شيعية معارضة، واكتشاف امتدادات لتنظيمات إيرانية، وطرح شعار ثورة إسلامية وجمهورية إسلامية في الخليج. وهو ما عجل بقيام مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨٠، تلى ذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، ليرسخ هذا التوجه والاعلان عن بدء انطلاقة المجلس وخاصة في جوانبه الامنية والعسكرية.

شكل قيام مجلس التعاون الخليجي تحدياً لقوى المعارضة الخليجية ومنها الحركات اليسارية. فبالرغم من أن شعار وحدة الخليج، هو شعار المعارضة، إلا أن الأنظمة هي التي نفذته بالصيغة التي تناسبها وفي مواجهة المعارضة، واتضح أن التنسيق الأمني في مواجهة

المعارضة وخصوصاً قوى اليسار ثم قوى الاسلام الشيعي هو أهم مجال نجح فيه مجلس التعاون، ولم يواجه عقبات تذكر.

من هنا فقد عارضت فصائل اليسار الخليجي مجلس التعاون مع تباين في حدة المعارضة وكذلك تباين في المنطلقات. ففي حين أكدت فصائل اليسار الجديد تكراراً على أهمية الوحدة الخليجية، المستندة إلى إرادة ومشاركة شعبية واستقلالية عن الولايات المتحدة، فإن التنظيمات الشيوعية أكدت على ضرورة التنسيق بين الأنظمة الخليجية انطلاقاً من رؤيتها لمصلحة المواطنين ومشاركتهم.

د ــ الثورة الإيرانية

شكلت انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحدياً كبيراً لتنظيمات المعارضة الخليجية وخصوصاً اليسارية، لقد استتبع نجاح الثورة مد إسلامي قوي، وكان من الطبيعي أن تتأثر منطقة الخليج العربي بذلك بحكم الجوار، وتركيبته المذهبية، حيث وجود الطائفة الشيعية على الجانب العربي من الخليج، بل أنها تمثل الأكثرية السكانية في البحرين.

رحبت قوى المعارضة الخليجية بانتصار الثورة الإسلامية في إيران وسعت إلى نسج علاقات معها ورأت فيها نقيضاً لنظام الشاه، دركي الإمبريالية في المنطقة وصاحب الأطماع التوسعية. لكن شهر العسل لم يطل، فسرعان ما أدت التحولات العاصفة في إيران إلى صدام مع القوى الإسلامية التحررية والماركسية في ايران: مجاهدي خلق، فدائيي خلق وحزب تودة، وانعكس ذلك بالطبع على العلاقات بين القوى الإسلامية الشيعية والقوى اليسارية.

وظلت مشكلة استمرار احتلال ايران للجزر العربية الثلاث تلقي بظلالها السلبية على العلاقات بين التيار الإسلامي الشيعي وباقي التيارات القومية واليسارية .

هـ ــ الحرب العراقية الإيرانية:

استبشرت قوى المعارضة الخليجية بالثورة الإسلامية في إيران ووضعت آمالها على قيام تحالف إيراني– عراقي يعيد التوازن للمنطقة لصالح القوى المعارضة للهيمنة الأمريكية والأنظمة الخليجية الحليفة لها. لكن هذه الآمال تبددت بسرعة، ففي العراق انفرط التحالف ضمن الجبهة الوطنية التقدمية، إلى صدام، فملاحقة للشيوعيين واليساريين الآخرين. وفي إيران اتخذت الأحداث منحى الصدام بين النظام من جهة والقوى الإسلامية المتحررة والشيوعيين من جهة ثانية، وهذه القوى المستهدفة في إيران والعراق حليفة لقوى المعارضة

اليسارية في الخليج، وراهنت عليها لتوطيد علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية ومع النظام العراقي.

تطورت الأحداث بسرعة إلى حرب شاملة بين العراق وإيران، وكان أحد ضحاياها قوى اليسار في الخليج، فكلا الطرفين المتصارعين سعى لاستقطاب القوى الإقليمية والدولية إلى جانبه. فقد مارس النظام العراقي ضغوطاً على قوى المعارضة اليسارية خصوصاً تلك التي لها تمثيل في العراق (ج ش ت ع) و (ج ش ب) و(ج ت و ب) إلى تحديد موقف حاسم إلى جانبه، وحيال رفض هذه الأطراف للحرب وإدانتها، جرى انهاء هذا التمثيل وإغلاق مكاتبها وطرد طلابها من العراق. وبالنسبة لعلاقات اليسار الواعدة مع الجمهورية الإسلامية فسرعان ما انهارت ودخلت مرحلة القطيعة الطويلة.

إلى جانب ذلك فقد خلقت حرب الخليج توتراً شديداً في المنطقة، وانتقل الصراع الإيراني إلى الساحة الخليجية، وحدثت تفجيرات في الكويت مثلاً، وهجمات على ناقلات النفط. كل ذلك وغيره أدى إلى تسارع الحضور العسكري الأمريكي تحت شعار تأمين تدفق النفط، وهكذا وقعت المنطقة مرة أخرى تحت الحماية الأمريكية هذه المرة. وفي ظل هذه الأجواء أضحى مسوغاً للأنظمة حملات القمع والملاحقة ضد اليسار والإسلاميين الشيعة مما سبب انحساراً في العمل الجماهيري السياسي والمطلبي، فالمطالبة بالحريات العامة وتحسين الظروف المعيشية يواجه بأن هناك خطراً داهماً يتهدد المنطقة لا يسمح بالتعاطي مع هذه المطالب.

و- حرب الخليج الثانية:

لم تطل مرحلة الاسترخاء النسبي التي تبعت وقف الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٨ كما لم تطل الفرحة بقيام الوحدة اليمنية في ٢٠ مايو ١٩٩٠ والتي تطلعت لها قوى المعارضة الخليجية كنموذج تطرحه لحل معضلة التجزئة والاستبداد في المنطقة، خصوصاً أن الوحدة اليمنية ترافقت مع إشاعة الديمقراطية وتحققت بطريقة سلمية واستناداً إلى إرادة جماهيرية.

في ٢ أغسطس ١٩٩٠ أقدم النظام العراقي على احتلال الكويت على حين غرة وزج بمنطقة الخليج بل والأمة العربية في أخطر أزمة عرفتها في تاريخها الحديث، ومن أخطر تداعيات الأزمة في منطقة الخليج أن الاحتلال الأمريكي أضحى مطلوباً، بل ومسكوتاً عليه من بعض أطراف المعارضة والجماهير، وأدى الى انقسام في الشارع الخليجي والعربي. ورغم طرح الحل العربي كبديل عن الحل الأمريكي، من قبل التيار اليساري إلا أن الوضع العربي لم يتمخض عن ذلك وظل طرحاً نظرياً.

وكان من أهم تداعيات ما بعد حرب الخليج هو ظهور شعور عام في أوساط المثقفين وقوى المعارضة اليسارية -القومية والليبرالية- بأن غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية هي أهم سبب لكارثة حربي الخليج. ويبدو أن الأنظمة الخليجية ــ سعياً وراء كسب الرأي العام عندها ــ سمحت بهامش يتفاوت من بلد وآخر لحرية النقد والتعبير من خلال الصحافة المحلية والندوات وغيرها، كما جاءت وعود أمريكا قبل الحرب بأنها ستفرغ إلى قضية الديمقراطية بعد إنهاء الاحتلال العراقي لتشجع هذا التوجه.

وقد تساوق ذلك مع تحول مهم في الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشوف بتبني الشفافية والعلنية والنقد والديمقراطية النسبية لمؤسسات المجتمع والدولة السوفياتية كل ذلك وغيره حفز التحول الديمقراطي داخل تنظيمات اليسار وطرحها لقضية الديمقراطية كأولوية، وتقارباً فيما بين تنظيمات الاتجاهين اليساري الجديد والشيوعي كما في البحرين واليساري والديمقراطي كما في الكويت.

ويمكن القول أن هناك تياراً يضم الإسلاميين المتنورين والديمقراطيين (اليساريين سابقاً) والليبراليين يطالب بتحول ديمقراطي في المنطقة عموماً مع خصوصيات كل ساحة واحترام حقوق الإنسان، وإصلاح مجلس التعاون ليقوم على المؤسسات بما فيها المؤسسة التشريعية التي تمثل المواطنين، وتحجيم الدور الأمريكي في المنطقة.

ز- انهيار الاتحاد السوفياتي

ترتب على انهيار الاتحاد السوفياتي ثم تفكك المعسكر الاشتراكي غياب المرجعية الفكرية والنموذج الملهم والداعم والسند للعديد من الأحزاب الشيوعية واليسارية وحركات التحرر، وكان الأكثر تضرراً هي الأحزاب الشيوعية. وترتب على ذلك في منطقة الخليج العربي، بلبلة فكرية، وترك البعض صفوف التنظيمات اليسارية، وتبنى البعض أفكاراً ليبرالية، وانحسر نفوذ هذه التنظيمات خصوصاً أن ذلك ترافق مع مد التيار الإسلامي. كما ترتب على ذلك، إعادة صياغة أيدلوجيتها وبرامجها وتوجهاتها الفكرية، ونلخص أهم هذه التحولات.

١- في الكويت اندماج حزب الشعب الديمقراطي مع تجمع الديمقراطيين الكويتيين وتشكيلهم المنبر الديمقراطي بعد تحرير الكويت في ١٩٩١.

٢- في البحرين طرحت جبهة التحرير الوطني مشروعاً للتحول إلى حزب الشعب الديمقراطي في البحرين، وبرنامجاً جديداً، ابتعد كثيراً عن برنامج ١٩٧٨ من حيث التأكيد على القضية الديمقراطية. لكن لم يقدر لمشروع الحزب الجديد أن يتم. وبدلاً من ذلك

وانطلاقاً من شعور التنظيمين اليساريين (الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني- البحرين) بالمأزق فقد اتفقا على صيغة اتحادية تمثلت في قيام لجنة التنسيق فيما بينهما وحدت العلاقات الخارجية والإعلام، وكان مقدراً لها أن تؤدي إلى قيام تنظيم ديمقراطي واحد، لكن هذا المشروع لم ينجح، وجرى إنهاء لجنة التنسيق في مطلع١٩٩٩ لاصرار جبهة التحرير على استمرار وجودها المستقل، في حين طرحت الجبهة الشعبية التحول الى تجمع وطني ديمقراطي داخل البحرين.

٣- في السعودية تلاشى الحزب الشيوعي في السعودية، خصوصاً بعد العفو العام إثر اتفاق منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية (المنظمة الإصلاحية في الجزيرة العربية بعد ١٩٩١) مع السلطات السعودية في أواخر ١٩٩٤ والذي يشمل جميع عناصر المعارضة من المنطقة الشرقية بمن فيهم الشيوعيين وعناصر حزب الله والمستقلين.

٤ ـــ ولا يبدو ان عمان بشقيها (الامارات والسلطنة) قد أفرزت حركة سياسية ديمقراطية على انقاض الجبهة الشعبية او حزب العمل، فقد عاد الكثير من المناضلين الى ديارهم، لكن البوليس السياسي بالمرصاد لكل حركة سياسية من قبل الافراد في عمان، بحيث باتت المشاركة في فعالية سياسية عربية او خليجية من قبل من كان نشيطاً في الحركة السياسية يتطلب موافقة السلطات العليا في السلطنة.

ولا يبدو ان الحال أفضل في قطر، حيث الكثير من القوانين الجميلة البراقة، لكن الواقع عنيد حيث لا يريد البعض تغيير عقليته القديمة لمواكبة التطورات في العالم.. وبالتالي فان الجهود الديمقراطية التي عبر عنها أصحاب العريضة عام ١٩٩٢، قد تبخرت امام اصرار السلطة على عدم فتح قنوات لقوى المجتمع المدني.

خصوصيات المجتمع الخليجي

حقق المجتمع الخليجي تطوراً هائلاً في العديد من ميادين الحياة إثر اكتشاف النفط وخصوصاً بعد نيل الاستقلالات، الا أن الإرث التاريخي وجوانب من تأثيرات النفط السلبية أثرت كثيراً في طبعة ومدى انتشار التنظيمات الشيوعية والماركسية وأهمها:

١-الإرث التاريخي والذي يفعل فعله رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتمثل ذلك في الولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية والأفكار والسلوك المحافظ ولا شك أن القيم والأفكار التي طرحتها الماركسية كالمادية التاريخية، وريادة الطبقة العاملة وصراع الطبقات والاشتراكية والمساواتية اصطدم بعضها بالقيم الإسلامية والتقليدية. ومما فاقم الأمر عدم تأصل الماركسية في البيئة العربية، وطفولة الطرح وغياب الفكر التحليلي النقدي

الواضح للطبقات والشرائح الاجتماعية وحجمها ودورها في الحياة السياسية والتغيرات المنشودة.

٢- كانت المنطقة، ولا زالت، تعاني من خلخلة سكانية، ومع التوسع الكبير في الاقتصاد النفطي وغيره، تدفق على المنطقة أبناء المناطق المجاورة، العربية والإيرانية والأسيوية ولم تكن الهجرة إلى اماكن النفط خاضعة للقوانين الطبيعية بل أن الإنجليز وشركات النفط تحكمت فيها بحيث فضلت العمالة الآسيوية على العربية في المحميات البريطانية، مما أدى الى ضعف العنصر المحلي في بنية الطبقة العاملة كما أن وعي الطبقة العاملة لذاتها ومصالحها ليست مسألة عددية فقط. بالمقابل فقد نقل المهاجرون خصوصاً من إيران والمشرق العربي الأفكار الجديدة بما فيها الماركسية إلى المنطقة.

٣- إذا كان المثقفون هم حملة الأفكار الجديدة بما فيها الماركسية إلى فئات الشعب وإلى الطبقة العاملة بشكل خاص فيما يخص الماركسية فإن المثقفين الخليجيين ممن تبنوا الأفكار الجديدة، تعرضوا إلى إغراء الأنظمة، وقبل العديد من هؤلاء تلك الاغراءات وشاركوا في تنفيذ برامج السلطة والدفاع عنها.

٥- الخليج هو منطقة التماس بين القوميتين الإيرانية والعربية، وكان يمكن أن لا يكون سلبياً، لولا أن سياسة إيران في ظل حكم أسرة بهلوي اتسمت بالعداء للعروبة والأطماع في المنطقة، وتمثل ذلك في القهر القومي الذي يعانيه عرب ايران في إمارة المحمرة (سابقاً)، في مرحلة الشاه، والى حد ما في الجمهورية الاسلامية حالياً، واحتلال الجزر العربية، والادعاء بتبعية البحرين والإصرار على فارسية الخليج. لذا فإنه بالرغم من تعرض حزب توده لقمع نظام الشاه الشديد وملاحقته خصوصاً بعد الانقلاب على حكومة مصدق في ١٩٥٤، فقد حمل أفكاراً شوفينية فيما يخص القضايا الأربع المذكورة، ولم تكن عناصره التي فرت من بطش الشاه ولجأت إلى البحرين وأسهمت في بناء أول تنظيم شيوعي في الخليج (جبهة التحرير الوطني- البحرين) بمنأى عن هذه الأفكار، مما انعكس سلباً على مواقف وتوجهات التنظيمات الشيوعية في الخليج.

٦- في منطقة الحساسية القومية هذه، اصطدم التياران الشيوعي والقومي مبكراً لخلافات حول القضايا المحلية المذكورة، وعلى اصداء الصدام بين المشروع القومي والمشروع الشيوعي، جرى تشنج التيارين، مما إضعف المعارضة ككل، وظل يسحب نفسه في فترة لاحقاً، وإن كان بدرجة أقل بعد التحولات في التيار القومي وتبني اقسام منه النظرية الماركسية.

الباب الثاني: التنظيمات الشيوعية

أولاً- جبهة التحرير الوطني - البحرين

في الخمسينات من القرن المنصرم، برزت هيئة الاتحاد الوطني كأوسع تحالف شعبي انتخب له هيئة تنفيذية عليا لقيادة النضال الوطني الديمقراطي والمطلبي، واستمر الوجود العلني لهيئة الاتحاد حتى عام ١٩٥٦ عندما شنت السلطة حملة اعتقالات واسعة النطاق انهت الحضور العلني والسياسي لهذه الحركة، في الوقت الذي كانت العناصر الشيوعية تبني خلال فترة الهيئة وبعدها في ظل مد ناصري وقومي معاد لحركة الشيوعية

ـــ تشكلت الخلايا الأولى لجبهة التحرير الوطني البحرانية في فبراير ١٩٥٥ من عناصر منتمية إلى حزب توده لجأت إلى البحرين بعد الإطاحة بحكومة مصدق في ١٩٥٤ وعناصر محلية حسب ما تطرحه (ج ت و ب) في وثائقها وفي اللقاءات مع قياداتها، ففي مقابلة مع الامين العام للجبهة حول هذه الموضوعات قال:

"ماهو دور كوادر حزب توده والشيوعي العراقي في تأسيس الجبهة ومن هم أبرز هؤلاء الكوادر:

ج: تربط الجبهة بالحزبين الشقيقين المذكورين علاقات رفاقية وطيدة منذ تأسيس الجبهة. أما دور كوادر الحزبين في تأسيس الجبهة فهو بالنسبة لحزب توده دور أساسي لكنه غير مباشر، بمعني أن الرفاق الذين أسهموا في تأسيس الجبهة قد تواجدوا في البحرين لوجود اقارب لهم، وللعمل فهم ليسوا مبعوثين من حزب توده لتأسيس الجبهة، إنما بسبب تواجدهم ووجود الأرضية المناسبة لنشر الأفكار الاشتراكية قاموا بدورهم بل بواجبهم كشيوعيين وكان على رأسهم الرفيق حسن نظام الذي عاد الى ايران في عام ٥٧ وتم اغتياله على ايدي السافاك.

أما الرفاق العراقيون فقد ساعدوا بحكم وجود طلبة من البحرين في العراق، واذا صادف أن تمكن أحدهم من دخول البحرين، اذكر على سبيل المثال ان اثنين من الرفاق العراقيين المطاردين من نظام نوري السعيد قد تمكنا من دخول البحرين وعملا صحفيين في

احدى الصحف الاسبوعية التي كانت تصدر في البحرين في الخمسينات وكانت جريدة "الخميلة" ، ثم لكتشفت سلطات الاستعمار البريطاني أمرهما فاعتقلتهما ونفتهما الى الهند"[1].

ولم يكن هناك برنامج أو وثائق مكتوبة للجبهة حتى أوائل نوفمبر ١٩٦٢ "وما دفع الجبهة الى اصدار أول برنامج لها في ١٩٦٢ هو الحاجة لمثل هذا البرنامج وأنه قد مضى على نشوء الجبهة أكثر من سبع سنوات وقد اتسعت قاعدتها واكتسبت خبرات سياسية ونضالية من خلال نضالها ونشاطها السياسي وما واجهته من ضربات"[2] حيث صدر أول برنامج مكتوب للجبهة، نشر في نشرة "الجماهير" الناطقة باسم الجبهة[3]. وقد بررت الجبهة ذلك بفقدان الأعداد السابقة من نشره الجماهير والتي كانت تصدر باللغات العربية والفارسية والإنجليزية. وجاء في مقدمه كتاب وثائق نضال (ج ت و ب) ج١- أن عناصر أرمنية أيضاً منتمين إلى الجبهة ووجد في بيت اثنين منهم مطبوعات للجبهة في ١٩٥٦.

وقد توجهت (ج ت و ب) للعمل في أوساط العمال والمتعلمين العرب وذوي الأصول الإيرانية، متجاوزة بذلك الحاجز القومي بين المجموعتين، وكذلك الأمر بالعمل في أوساط الشيعة والسنة متجاوزة بذلك الحاجز الطائفي. كما نشطت (ج ت و ب) في أوساط العمال وخصوصاً في الشركات الكبرى مثل بابكو والمرافق الحكومية مثل الكهرباء والميناء والصحة والمطار، وفي أوساط الطلبة، وموظفي الحكومة وصغار الكسبة. ومنذ البداية أكدت على الدور القيادي للعمال وتحالفهم مع الفلاحين. ونشطت الجبهة في الأندية حيث تجمعات الشباب ومن ذلك نادي الفجر ونادي النور.

ب- برنامج (ج.ت.و.ب):

طرحت (ج.ت.و.ب) برنامجاً لها في ١٩٦٢/١٢/١ جاء فيه[4].

١- تناضل من أجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة مستقلة استقلالاً حقيقياً، وذلك بإلغاء الحماية الاستعمارية ومعاهداتها الاسترقاقية غير المتكافئة وذيولها المفروضة على شعبنا.

٢- تصفية القواعد العسكرية العدوانية البريطانية والأمريكية وجلاء القواعد الأجنبية عن بلادنا.

٣- تناضل الجبهة من أجل إيجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لصالح الشعب البحراني وتطهير جهاز الإدارة الاستعمارية من الإداريين الإنجليز وأعوانهم، وتقيم نظام وطني ديمقراطي، بإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية لجموع الشعب البحراني

وبرلمان ومجالس إدارة وبلدية ينتخبها الشعب، وتمثله حقاً وتضع دستوراً بحرانياً يقوم على أساس ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لوطننا.

٤- تنمية اقتصادنا الوطني باقامة صناعة وطنية لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية لغرض سعادة ورفاه شعبنا واقامة نظام ضرائبي يحمي الصناعة الوطنية وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب وإعفاء الحرفيين وذوي الدخل الصغير من رسوم البلدية والسجل التجاري.

٥ ــ تطوير الانتاج الزراعي ومحاربة العوامل التي تؤخر تطور الزراعة باقامة اصلاح زراعي يكفل المصالح الحقيقية للفلاحين البحرانيين وتخليص شعبنا من الاقطاعية وذلك بارجاع اراضي الفلاحين والملاكين الصغار المنهوبة من قبل اعوان الاستعمار والمحافظة على حقوق التعبة والمقاصة وايقاف نهب الاراضي من قبل الشيوخ واعوانهم..

٦ ــ تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الاجنبية وبنوكها ضد سيطرتها الاحتكارية على تجارتنا الخارجية وحل مشكلة التموين بالضرب على أيدي المضاربين والمحتكرين لقوت الشعب، وتمكين الشعب من شراء قوته بأثمان تناسب دخله.

٧ ــ الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية وفي سبيل تنظيم نقابي، ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات وأصحاب الأعمال وضد تعسف السلطات بهم.

٨ ــ تطوير التعليم ورفع مستواه...

٩ ــ انشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب...

١٠ ــ رفع مستوى الشعب الصحي وذلك بتأمين خدمات صحية لكافة أفراد الشعب وتطهير الوطن من الامراض المستوطنة.

١١ ــ مساواة المرأة البحرانية بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١٢ ــ إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق لجميع المواطنين.

١٣ ــ النضال تحت راية النضال المشترك لحركة التحرر العربي من أجل تحرير جميع الاقطار العربية التي ترزح تحت نير الاستعمار سواء في الخليج أم الجنوب...

١٤ ــ تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين المنظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية ومن أجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد صفوفها...

١٥ ــ التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الزراعي والصناعي.[٥]

إن هذا البرنامج هو أول برنامج مكتوب للتنظيمات الحزبية التي ظهرت بعد غياب هيئة الاتحاد الوطني في نوفمبر ١٩٥٦، كما أن البرنامج محصور على القضايا المحلية وخال من المهمات على الصعيد الخليجي والعربي، خصوصاً فيما يتعلق بعروبة الخليج ووحدته والقضية الفلسطينية والوحدة العربية، وهي قضايا خلافية بين (ج.ت.و.ب) والقوى الوطنية البحرانية الأخرى. بالطبع هناك إيجابيات للنضال الوطني الديمقراطي في هذا البرنامج لما حواه من نقاط تتجاوز في وضوحها ودقتها برنامج هيئة الاتحاد الوطني (١٩٥٤-١٩٥٦) لكن وبتجاهله قضايا مهمة أو طرحها بالطريقة الواردة في البرنامج، حمل في طياته تشوهات الولادة التي سترافق (ج.ت.و.ب) طويلاً ومن ذلك:

لم يتضمن برنامج (ج.ت.و.ب) في ١٩٦٢ أي بند حول التحالفات، كما أن الواقع الفعلي للعلاقات بين (ج.ت.و.ب) والتيار القومي ممثلاً في حركة القوميين العرب كان متوتراً جداً نظراً للخلافات المعروفة حينئذ، ولقد جاءت انتفاضة مارس ١٩٦٥، لتفرض ــ في سياق تطورات الأحداث ــ على القوى السياسية أن تتعاطى مع بعضها البعض تحت ضغط الشارع، حيث تم التوصل إلى تحالف الأمر الواقع، وصدر بيان وحيد بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٥ موقع عليه من قبل حركة القوميين العرب وجبهة التحرير الوطنية البحرانية ومنظمات فرعية أخرى. ولكن هذا التحالف لم يستمر إلا لأيام. حيث دب الخلاف حول تسمية جبهة التحالف هذه. إذ طرحت "الحركة" اسم "جبهة القوى القومية" في حين طرحت (ج.ت.و.ب) اسم "جبهة القوى التقدمية" وكلا التعبيرين لا يعكسان طبيعة جبهة التحالف هذا، ولا روحية التحالف[٦].

وخلال الستينات وحيث افتتحت مكتباً لها في القاهرة، وكان التوجه الناصري هو اقامة أوسع تحالف بين القوى الوطنية المعادية للاستعمار البريطاني، فقد امكن الوصول الى الاعلان عن تشكيل جبهة ضمت جبهة تحرير عمان (القاسمي) وجبهة التحرير الوطني في البحرين وجبهة تحرير ظفار، باسم (جبهة تحرير شرقي الجزيرة العربية المحتل) ووضعت مشروع الميثاق الوطني الذي تضمن لمحة تاريخية عن المنطقة، وحددت هدفها في "تحرير المنطقة سياسياً واقتصادياً من الاستعمار الانجلو امريكي وازالة قواعده والقضاء على مرتكزاته واقامة عدالة اجتماعية تفتح الطريق أمام الشعب ليستفيد من خيراته المادية"[٧]. لكن هذا الجبهة لم ترى النور ولم تتطور حيث عصفت بها هزيمة يونيو ١٩٦٧والتحولات في الجنوب اليمني بالاضافة

الى الخلافات بين التيار الشيوعي والتيار القومي على القضايا الاقليمية في الخليج، وبرز التوجه لاقامة علاقات بين القوى الديمقراطية ذات التوجه الشيوعي، حيث ركزت الجبهة جهودها للتعاون مع التنظيمات الشيوعية الاخرى في المملكة السعودية واليمن.

وفي ذلك يقول سيف بن علي: " نشأ اتحاد القوى الديمقراطية في الجزيرة العربية عام ١٩٦٤ في بيروت عندما التقى بعض قادة جبهة التحرر الوطني في السعودية واتحاد الشعب الديمقراطي (اليمني) وجبهة التحرير الوطني البحرانية على اساس تنسيق التعاون بين هذه التنظيمات وتكوين نواة لاتحاد أوسع للقوى الديمقراطية في الجزيرة العربية، لكن يبدو ان الظروف لم تكن ناضجة لاستمرار هذا التنظيم فتوقف عند بيان اعلانه وبعض النشاطات التي رافقته وأعقبته لمدة وجيزة.

لكن التعاون الفعلي فيما بين هذه القوى استمر في مختلف المجالات طوال السنين التي اعقبت ذلك البيان لكن دون الاشارة او الارتباط بذلك الاعلان.

وكان موقف جبهة التحرير الوطني ولا يزال هو المزيد من الترابط والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى الديمقراطية والوطنية سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او العربي. ولعل هذا الموقف هو من الدوافع التي شجعت على اعلان ذلك التنظيم"[٨]

ومنذ ١٩٧١، دخلت (ج.ت.و.ب) في حوارات مع الحركة الثورية الشعبية (ممثلة في مكتبها السياسي) والتي لها فرع تنظيمي في البحرين، وكذلك مع تنظيم الجبهة الشعبية في البحرين لاحقاً سواء في إطار حوارات القوى الوطنية البحرانية أو جماعية خليجية- جزيرية. ولقد انعكس ذلك على مواقف (ج.ت.و.ب)، حيث بدأت قضية التحالفات الوطنية تأخذ مكانتها في برنامج وأدبيات (ج.ت.و.ب)، ولكنها ظلت حذرة في تعاملها مع القوى الأخرى تحت هاجس الذوبان أو طمس مواقفها المتميزة، وتطورت هذه العلاقات بين (الشعبية) و (التحرير) عندما قررت الجبهتان تشكيل لجنة التنسيق باتجاه المزيد من التحالف والعمل المشترك، حتى تم تجميد هذه اللجنة في مطلع العام ١٩٩٩.

ورغم العمل المشترك الخارجي بين الجبهتين، فقد صدر عن جبهة التحرير بيانين بعد تجميد العمل بلجنة التنسيق، الاول في الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني، والثاني، وهو الأخير من الاصدارات العلنية للجبهة قبل الانفتاح السياسي، في الذكرى السابعة والاربعين..

مسيرة (ج ت و ب) حتى الاستقلال ١٩٧١.

استطاعت (ج ت و ب) أن توجد لها قواعد جيدة ونشطت تنظيمياً وسياسياً بشكل ملحوظ في مرحلة تميزت بالمد الوطني والقومي المعادي للاستعمار، ومما تميزت به الجبهة هو قدرتها على التغلغل في المؤسسات الحديثة مثل الأندية والجمعيات والمؤسسات التقليدية وخصوصاً مؤسسات العزاء الحسيني مستفيدة من تجربة الحزب الشيوعي العراقي[٩].

وفي معرض رده، حول النشاط الشيوعي في نادي الفجر ونادي المنامة، يقول سيف بن علي: "كانت الاندية مجالاً للنشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي للشباب.. وهي مراكز تجمع للشباب. وكان توجه رفاقنا الاستفادة من فكرة الاندية كمراكز تجمع..

لم نمارس في الاندية نشاطات شيوعية مباشرة .. بل كانت هذه الاندية مثل باقي الاندية تمارس فيها الرياضة والثقافية الخ.

الذي ميز هذه الاندية هو حماس رفاقنا في ممارسة هذه الانشطة فأحيتها ونشطتها بشكل لم يسبق له مثيل وباتت الاندية ملتقى للشباب مثل اندية الفجر والمنامة"[١٠].

وكان من الطبيعي أن يؤجج الصدام بين عبد الناصر والإنجليز والذي دشن في تأميم قناة السويس، وما تلا ذلك من عدوان ثلاثي، ثم انتقال الصراع الى شبة الجزيرة العربية سواء في ساحل عمان حيث ارادت الجامعة العربية ان تتغلغل بزيارة الامين العام المساعد سيد نوفل عام ١٩٦٥ الى ابوظبي والشارقة (مما دفع البريطانيين الى طرد حاكم الشارقة وتغيير شيخ امارة ابو ظبي)، ووقفت وراء الثورة المسلحة في الجنوب اليمني، كل ذلك أجج المشاعر الوطنية ضد الإنجليز في البحرين حيث القواعد العسكرية البريطانية الاستفزازية والوجود السياسي والاقتصادي والبشري البريطاني، وخاصة بعد انتفاضة مارس ١٩٦٥، مما دفع الجبهة الى القيام بعملية عسكرية استهدفت قادة المخابرات (الكولنيل بوب وأحمد محسن) في مارس ١٩٦٦[١١] ، لكنها لم ترى جدوى من العمل المسلح في ظروف البحرين لاحقاً وظل نضالها سلمياً وسياسياً.

لعبت عناصر (ج ت و ب) دوراً كبيراً في الإضرابات العمالية كما في شركة أكمي وبابكو[١٢]، وشاركت في المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية بدءاً من ١٩٥٥، كما شاركت في انتفاضة مارس ١٩٦٥ والتي تعتبر مفصلاً مهماً في نضال شعب البحرين، وفي ذلك يقول سيف بن علي في مقابلته المذكورة سابقاً: " كان للجبهة دور هام جداً في احداث انتفاضة مارس المجيدة. فهي لعبت دوراً قيادياً، وتحملت مسؤولية توجيه الأحداث من خلال انتظام البيانات وتوزيعها بشكل واسع، وعن طريق اعضائها وأنصارها الذين كانوا في طليعة

المسيرات والمواجهات. وقد شكل منتسبوها وأنصارها مرجعية للجماهير طوال فترة الأحداث.. وهم الذين طرحوا وأكدوا على شعار وحدة القوى الوطنية وضرورة استمرارها وتقويتها.. وقد نجحوا لحد كبير في هذا المجال"[١٣].

أقامت (ج ت و ب) تنظيمات سرية خاصة بالعمال والشبيبة والمرأة، وشاركت مع قوى المعارضة الأخرى في التنظيمات التي أقيمت علناً في الخارج مع امتدادات في الداخل، مثل الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، واتحاد عمال البحرين لاحقاً[١٤]. كما شكلت منظمات واجهة لعملها في الميدان الشبابي والنسائي حيث اقامت اتحاد الشباب الديمقراطي ورابطة المرأة البحرانية.

أصدرت الجبهة نشرة "الجماهير" الناطقة باسمها، وأول عدد موثق هو عدد نوفمبر ١٩٦٢، حيث تناولت النشرة الأحداث المحلية والعربية والدولية محللة لها ومحددة موقف (ج ت وب) منها[١٥].

تشير السجلات البريطانية التي كشف عنها، إلى (ج ت و ب) ودورها وخطورته، وخصوصاً خلال انتفاضة مارس ١٩٦٥، والاحتجاجات التي رافقت هزيمة يونيو ١٩٦٧، وهناك رسالة موجهة من الجبهة إلى وزير المستعمرات البريطاني تشير الى تعرض العديد من كوادر الجبهة وأعضائها للاعتقال على يد الجهاز الخاص، وجرى نفي الإيرانيين وذوي الأصل الإيراني بشكل نهائي وسلم بعضهم إلى إيران، فيما سمح للعرب بالعودة وتكرار نفي بعضهم لاحقاً. وتعرضت الجبهة إلى حملات بوليسية إثر كل تحرك كبير أشدها في ١٩٦٦ بعد العملية التي استهدفت قيادة المخابرات و١٩٦٨ بعد اكتشاف المطبعة السرية للجبهة، كما شملت الاعتقالات عناصر منتمية الى جبهة التحرير في المنطقة الشرقية من السعودية والبحرين ذاتها[١٦]

كما اصدرت الجبهة في الخارج نشرة الفجر، التي استمرت حتى تشكيل لجنة التنسيق بين الجبهتين.

التحالفات والصراعات:

عانت قوى المعارضة في البحرين ما عانته المعارضة في بلدان عربية أخرى من صراع استنزف الكثير من طاقاتها، بعد انهيار حركة الهيئة والتي جمعت المعارضة بكل تلاوينها، بين (ج ت و ب)، التنظيم الشيوعي وحركة القوميين العرب، التنظيم القومي، وحزب البعث العربي الاشتراكي وتلك التنظيمات اليسارية التي انبثقت من تلك التنظيمات القومية.

ولاشك أنه كانت هناك خلافات عميقة بين (ج ت و ب) و(ح ق ع) تجاه القضية الأيديولوجية والقضايا القومية خصوصاً قضايا فلسطين ووحدة الخليج والوحدة العربية والناصرية وغيرها، ومما فاقم الأمر حساسية القضية القومية في الخليج في ضوء الإدعاءات الإيرانية بتبعية البحرين والأطماع في الخليج، فقد انعكس ذلك سلباً على علاقات التنظيمين. كما أن توجهات (ج ت و ب) فيما يخص القضية القومية في الخليج (عروبة الخليج) وعلى المستوى العربي (الوحدة، فلسطين..الخ)، وموقف حزب توده المتوافق مع الطرح الشوفيني الإيراني بخصوص البحرين كل ذلك وغيره فاقم من الخلاف، ومن ناحية أخرى فقد تميز موقف القوميين بالشوفينية والتخوف، فقد نظرت (ح ق ع) إلى الإيرانيين باعتبارهم طابورا إيرانيا خامساً دون تمييز بين الفعاليات التقدمية من غيرها مما أثر سلباً في العلاقات بين التنظيمين[١٧].

ظلت علاقات (ج ت و ب) و (ح ق ع) متوترة واستمرت سلبية حتى بعد انهيار الحركة وقيام الحركة الثورية الشعبية، على أنقاضها في ١٩٦٨، وأبرز تجسيد لهذا الشقاق ما حدث خلال انتفاضة ١٩٦٥، حيث فاجأت الانتفاضة قوى المعارضة وضغط الشارع من أجل وحدتها، لكن ذلك لم يدم سوى أيام وشكل كل طرف جبهته، مما أسهم في تصدع وحدة المعارضة وانهيار الانتفاضة، وظلت (ج ت و ب) تعتبر (ج ش و ب) تنظيم البرجوازية الصغيرة الطفولي المغامر، فيما اعتبرت (ج ش) لاحقاً وبعد تبنيها الماركسية اللينينية ، أن (ج ت و ب) تنظيم تحريفي إصلاحي[١٨].

الاستقلال وتبعاته

تحقق استقلال البحرين في ١٩٧١/٨/١٤ من خلال تسوية إقليمية لدعوى إيران في البحرين وفي ضوء القرار البريطاني في ١٩٦٨ بالانسحاب من الخليج بنهاية ١٩٧١، وقد توافقت أخيراً الأطراف الرئيسية الولايات المتحدة وبريطانيا وايران والسعودية، من خلال الأمم المتحدة على استقلال البحرين وعدم دخولها في الاتحاد الخليجي، وغض النظر عن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث وتم الاستقلال بطريقة (سلّم واستلم) ، واستبدال معاهدات الحماية بمعاهدات الدفاع، واستمرار الضباط الإنجليز في قيادة قوات الأمن والمخابرات واستمرار القاعدة الأمريكية في الجفير وتوسعها لاحقاً.

شارك أعضاء وأصدقاء الجبهة في استفتاء الأمم المتحدة على استقلال البحرين ووجهت الجبهة مذكرة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فيتوري جوستاردي[١٩].

لكنه وأمام استحقاقات هذه التسوية أمام المجتمع الدولي فقد كان لابد من شمول هيكل دولة الاستقلال، مما يسمح بالمشاركة الشعبية وتقنين بنية الدولة. ثم حدثت انتفاضة مارس ١٩٧٢ العمالية، التي هزت النظام والحكم بعنف وهو في بداية مرحلة الاستقلال، مما اضطره إلى تدشين ما عرف بالمرحلة الدستورية القصيرة الأمد في ١٩٧٢ والتي تمثلت في المرحلة الأولى في تشكيل المجلس التأسيسي مناصفة بالتعين والانتخاب والذي وضع بدوره دستور دولة البحرين. وتمثلت المرحلة الثانية في صدور الدستور وإجراء انتخابات عامة في ٧ ديسمبر ١٩٧٣ وقيام المجلس الوطني حتى جرى حله وتعليق مواد حيوية في الدستور في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥.

شاركت (ج ت و ب) في التحرك العمالي لإقامة (اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال والمستخدمين واصحاب المهن الحرة في البحرين) والتي اتخذت طابعاً جماهيرياً كما شاركت في الإضراب العام الذي شنه عمال البحرين في المنطقة الصناعية الحرة في مارس ١٩٧٢. وقد تعرض اعضاء الجبهة المنتمين الى اللجنة التأسيسية للاعتقال.. وبعد الانتخابات النيابية اعتمدت الجبهة مساراً مستقلاً في تشكيل اللجان التأسيسية للنقابات، حيث سعت الى عزل كل الاطراف الاخرى، واقامت لجان تأسيسية لاربع نقابات في مرافق الدولة والقطاع المشترك، ثم اعلنت عن تشكيل لجنة التنسيق بين النقابات[٢٠].

بحلول ١٩٧٢ أعلنت الحكومة مشروعاً لإقامة المجلس التأسيسي بانتخاب ٢٢عضواً إلى جانب الوزراء و٨ أعضاء معنيين لمناقشة مسودة الدستور واقراره. وقد دعت (ج ت و ب) إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي وشنت حملة عليه، داعية الى الغاء حالة الطواريء واشراك المرأة في الانتخابات والغاء مبدأ المناصفة .. وفندت لاحقاً ادعاءات السلطة حول حجم المشاركة في تلك الانتخابات. وقد سمحت الحكومة حينها بعودة عناصر المعارضة فرجعت عناصر (ج ت و ب).

يقول سيف بن علي في مقابلة له مع مجلة الطليعة الكويتية: " أي تغير يمكن أن يحدث وأي انتخابات ذات صفة ديمقراطية يمكن ان تتم والبلاد تعيش في حالة طوارئ منذ عام ١٩٥٦ وجهاز القمع والارهاب في القلعة برئاسة "القسم الخاص" يواصل ارتكاب جرائمه وملاحقة المواطنين، وامعان السلطة في تجاهل أبسط حقوق ومطالب المواطنين بل والتصريح علناً برفض مطالب الجماهير، ولا ننسى تصريح وزير العمل في اعقاب انتفاضة مارس ٧٢ والذي بين أنه يرى تناقضاً لا يمكن توفيقه بين السماح بالنقابات العمالية وسن دستور للبلاد.

ومـثل هذه التصريحات إنما تعطينا فكرة مسبقة عن نوعية الدستور الذي سيقره المجلس المزمع بالاضافة الى ان السلطة لم تجهد نفسها في اخفاء رجعية قانون الانتخابات حين حرمت المرأة من حق التصويت والترشيح ولم تحترم حتى ما سنته في قانون انتخابها الجيد، فعطلت بعد نشـره بوقت قصير المادة الخاصة بحق المتجنسين في التصويت، ولا يفوتنا هنا أن نذكر حملة الاعتقالات والتحقيقات التي شنتها اجهزة القمع في شهر اغسطس الماضي"[٢١].

وأضـاف: "ان تعيين نصف اعضاء المجلس والنص على أن الوزراء أعضاء في المجلس التأسيسي والذين يمكن زيادة عددهم من قبل السلطة التنفيذية، لا يمكن قوى المعارضة حتى لـو وصلت المجلس من احداث تغييرات في مجريات الأمور. ثم إن حق النشر والصحافة والاجتماع وتكوين المنظمات الحزبية والجماهيرية والنقابات محرمة تماماً في ظل حالة الطوارئ والمناضلون في مثل هذه المنظمات يلاقون الملاحقة والسجن والتشريد.

أن السـلطة فرضـت حرمان القوى الوطنية من المشاركة في الانتخابات مثلما تفرض حالة الطوارئ.

إن للمشـاركة شروطاً لابد من توفرها وهي تتلخص تكراراً في اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وايقـاف الملاحقات وحملات التحقيق والسماح بعودة المنفيين والرجوع عن قرارات نفي مناضلين جدد الى الخارج الذي تنوي السلطة الاقدام عليه حالياً وبالذات لأحمد حميدان ومحمد نصرالله واحمد الشملان، والسماح بتكوين النقابات وحرية الصحافة والاجـتماع وتكويـن المـنظمات الحزبية والجماهيرية، وبدون توفرهذه الظروف فلا يمكن الحديث عن المشاركة حالياً في الانتخابات المسرحية"[٢٢].

مرحلة المجلس الوطني

في يونيو ١٩٧٣ أنجز المجلس التأسـيسي مناقشة واقرار مواد الدستور، وتبع ذلك فترة من الانفراج النسبي، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ جرت انتخابات عامة للذكور فقط من عمر ٢١ فما فوق لانتخاب ٣٠ عضواً وأعلنت النتائج في ٧ ديسمبر ١٩٧٣، وتقدمت الجبهة وحلفائها بمرشحين وفاز منهم ٨ نواب شكلوا كتلة الشعب[٢٣] وفي ظل تحريم الأحزاب، قدم كل نائب لوحده برنامجه (الذي هو بالأساس برنامج (ج ت و ب)). وقد تضمن برنامج الجبهة الذي انعكس في البرنامج الانتخابي لمرشحي كتلة الشعب[٢٤] إطلاق حرية العمل النقابي ووضع قانون جديد للعمل وإعادة النظر بالاتفاقيات النفطية وبحرنة الجهاز الإداري كاملاً والقضاء على التقسيم الطائفي للوظائف الحكومية وتأكيد حق ممارسة الديمقراطية والحريات السياسية وتأكيد حق المرأة في الانتخابات والترشيح ومساواتها بالرجل في الحقوق

والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإطلاق الحريات العامة وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء ما ترتب عليها من اعتقال وإبعاد المواطنين وحظر التعذيب والتأكيد على فصل السلطات الثلاث وإنشاء محكمة دستورية وأخرى للتميز وتبني سياسة خارجية تنبع من مصلحة البلاد والأخذ بسياسة عدم الإنحياز وعدم الارتباط بالأحلاف وعدم إعطاء تسهيلات عسكرية لأي جهة كانت. أما على الصعيد القومي فقد أكدت على المصالح العليا للأمة العربية والنضال من أجل وحدة عربية قائمة على أساس ديمقراطي وأن تكون سياسة البحرين تجاه جارتها من دول الخليج مبنية على أساس المصلحة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم جعل البحرين منطقة نفوذ لأي جهة كانت وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع كافة الدول فيما عدا العنصرية كإسرائيل وجنوب إفريقيا".

جاهدت كتلة الشعب لإصدار تشريعات وتقدمت بمشروعات لتطوير النظام السياسي ورعاية مصالح الفئات العاملة، ومراقبة أعمال الحكومة من ذلك تقدمها بمشروع قانون العمل ومشروع قانون الصحافة، ومشروع تحويل الأراضي غير المملوكة إلى أراضي دولة وتملك شركة البرق واللاسلكي وفتح ملف إتفاقية القاعدة الأمريكية في الجفير، وملف المخابرات والترخيص للنقابات(٢٥). لكن وبسبب تمتع الحكومة بأغلبية مريحة، وتصميم الحكم على تحجيم المجلس فإنها لم تستجب لأي من هذه المشاريع، كما استفادت الحكومة من التناقض بين كتلة الشعب والكتلة دينية. وترافق هذا النشاط والزخم البرلماني مع نشاط جماهيري وإضرابات عمالية وتشكيل اللجان والنقابات العمالية التي لم تعترف الحكومة بها.

وبالرغم من التعارضات التي برزت حول العديد من القضايا بين الكتل النيابية الثلاث (الشعب والوسط والدينية) فقد توافقت هذه الكتل في مواجهة مرسوم بقانون حول تدابير أمن الدولة الذي أصدرته الحكومة أثناء إجازة المجلس في ١٩٧٤/١٠/٢٢. وبالرغم من ان ذلك كان هو السبب المعلن الا ان الاسباب الرئيسية تكمن في التالي:

١ ــ الطفرة النفطية الكبيرة التي حصلت بعد ارتفاع اسعار النفط، ورغبة الطبقة الحاكمة الى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة دون رقيب او حسيب.

٢ ــ الاحتجاج الشعبي والبرلماني على وجود القاعدة الامريكية في البحرين خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، ومرور عدد من المتطوعين من استراليا عبر البحرين الى الكيان الصهيوني، ومخاوف الامريكان من ان يتقدم المجلس بمساءلة حول الاتفاقية.

٣ ــ التغيرات في المملكة السعودية بعد مقتل الملك فيصل واستلام الملك خالد مقاليد السلطة بما عرف عنه من محافظة شديدة وعداء لكل مظاهر الديمقراطية في المنطقة.

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة قامت بحملة قمع واسعة ضد عناصر وانصار الجبهة في ١٩٧٤/٦/٢٥ إثر إضراب عمال شركة الالمنيوم (البا) شملت قيادات أساسية مثل أحمد الذوادي، ويوسف العجاجي وعباس عواجي، والنائب السابق عبد الهادي خلف[٢٦]. وترافقت مع حل المجلس الوطني وتعليق الدستور حملة اعتقالات واسعة أخرى في صفوف التنظيمين (جبهة التحرير والجبهة الشعبية)، مما اضطر العديد من النشطاء السياسيين والنقابيين إلى مغادرة البلاد.

مثلت إجراءات أغسطس ١٩٧٥ دافعاً للمعارضة إلى لقاء الحد الأدنى وهكذا صدر بيان مشترك بين الجبهة الشعبية وجبهة التحرير وحزب البعث، يندد بإجراءات أغسطس ويدعو لوحدة العمل[٢٧]، لكن الخلافات السياسية في تقييم التجربة البرلمانية حالت دون تطور هذا التحالف، الا انه فتح باب التعاون العملي المحدود في المجال الطلابي والمجال العمالي في الخارج، والحد الأدنى من التوافق في العمل السياسي والإعلامي في الخارج.

وكان لعملية الاعتقالات الواسعة والارهاب المكثف الذي مارسته اجهزة الامن على العناصر الديمقراطية أثره الكبير على نشاط القوى السياسية حيث برزت مصاعب جمة لـ(ج ت و ب) في الداخل، لكنه بفضل تواجد كادر قيادي في الخارج فقد استطاعت قيادة التنظيم الإمساك بالخيوط والقيام بالعمل السياسي والإعلامي وقد تركزت جهود (ج ت و ب) في تلك الفترة على فضح سياسة القمع والفساد والتبعية للولايات المتحدة وتحويل البحرين إلى المركز العسكري القيادي الأمريكي في الخليج، وركزت الجبهة مطالبها في تفعيل الدستور واعادة الحياة النيابية[٢٨].

في أواخر ١٩٧٦ تعرض تنظيم (ج ت و ب) إلى ضربة قوية شملت التنظيم المدني والتنظيم في قوة دفاع البحرين، حيث جرى اعتقال عدد من أعضائها المدنيين والعسكريين وتعذيب أحد كوادرها الشاعر سعيد العويناتي الذي استشهد بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٢ بعد يوم من اعتقاله، ولقد جرى كل ذلك بعد ايام قليلة من الحملة الواسعة ضد تنظيم (ج ش ب) المدني والعسكري وتعذيب أحد قياديه الشهيد محمد غلوم بوجيري حتى الموت.

عانت (ج ت و ب) مثلها مثل تنظيمات المعارضة اليسارية الأخرى (ج ش ب) و(البعث) من سياسة النظام المزدوجة والمدمرة للمعارضة والتي هي مزيج من القمع الشديد والتي وصلت إلى حد تصفية كوادرها، وفي ذات الوقت إغراء كوادرها وعناصرها في ظل موجة ازدهار اقتصادي إثر الفورة النفطية الأولى في ١٩٧٣ وما تبعها من سياسة الأبواب المفتوحة على الاستثمارات للفوائض النفطية، وظاهرة الركض وراء المضاربات والربح السريع، وتحول البحرين إلى مركز للخدمات المالية والمصرفية، والسياحة للجوار، أسهم

ذلك إلى جانب الانكسار القومي مع تلاشي نصر اكتوبر، في عزوف عام عن العمل السياسي وإنحسار التيار اليساري، ومما أسهم في ذلك، انتعاش التيار الديني بفعل عوامل عديدة منها دعم الدولة ودول الجوار للمؤسسات الدينية في مواجهة التيار اليساري. وقد شكلت جريمة اغتيال عبد الله المدني والذي اتهمت بها الجبهة الشعبية ذريعة للسلطة والتيار الديني للانقضاض على الجبهة الشعبية واليسار عموماً، نموذجاً لمعاناة اليسار في ذلك الوقت والذي أسهم في عزلته نسبياً.

ويمكن القول أنه حتى صدور برنامج العمل الوطني لـــ(ج ت و ب) عام ١٩٧٨ فقد عانت الجبهة صعوبات جمة وانحسار في الداخل، لكنها حاولت التعويض عن ذلك، بالنشاط الخارجي، مستندة إلى قاعدة طلابية واسعة موزعة في الدول الاشتراكية والعالم، وعلى دعم الأحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية ونلاحظ أنه بعد ١٩٧٥، نزحت قيادات وكوادر عديدة إلى الخارج في ظل القمع، والمراهنة على العمل الخارجي لإسناد العمل في الداخل.

برنامج ١٩٧٨

طرحت (ج ت و ب) مشروع برنامج العمل الوطني[٢٩]. والبرنامج نموذج لبرامج الأحزاب الشيوعية العربية حينها، أي الطموح الشديد والتفصيل الزائد عن اللزوم والذي يتناول المهمات المحلية والخليجية والعربية والدولية، والموقف من التحالفات المحلية والخليجية والعربية والدولية. وابرز محاور هذا البرنامج[٣٠] والذي يشخص المرحلة التي تواجهها الحركة الوطنية بأنها الثورة الوطنية الديمقراطية في سبيل تعزيز الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإجراء التحولات الاقتصادية لصالح الغالبية العظمى من جماهير الشعب وانتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للإمبريالية ومبنية على التعاون الوثيق والمتكافئ مع كافة الدول وخاصة دول المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وعلى العمل في سبيل السلم ونزع السلاح وتخليص البشرية من خطر حرب مدمرة.

ثم يستعرض البرنامج تفاصيل السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف على النطاق المحلي والخليجي والعربي والدولي، وعلى صعيد التحالفات. وبغض النظر عن طموحات الجبهة الواردة في برنامجها، فقد فرضت تبعات سياسة الترهيب والترغيب التي اتبعتها الحكومة في وسط محيط معاد لقوى المعارضة نفسها على الجبهة وقوى اليسار الأخرى وعلى اولويات عملها حيث كان أهمها[٣١].

١- المطالبة بإعادة الحكم الدستوري (تعليق الدستور وحل المجلس الوطني)، وسط فتور شعبي ولا مبالاة خليجية وعربية ودولية.

٢- المطالبة بإنهاء التبعات الخطيرة التي سبقت ورافقت وتبعت الانقلاب على الدستور في ١٩٧٥/٨/٢٦ وأهمها إطلاق سراح المعتقلين وهم بالمئات، ووقف الاعتقال والتعذيب ومحاكمات محكمة أمن الدولة، وإيقاف نفي المواطنين، وسحب جوازات المواطنين وخصوصاً الطلبة، ومنعهم من السفر، وقطع المنح عنهم.

٣- المطالبة بإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، والقوانين المقيدة للحريات مثل قانون التجمعات وقانون المطبوعات وقانون العقوبات وقانون الجمعيات وغيرها.

٤- فضح سياسات وممارسات الحكم في جميع الأوجه وخصوصاً الفساد الإداري والإثراء غير المشروع، ومصادرة الحريات، والتعدي على المواطنين.

٥- مهاجمة الوجود العسكري الأمريكي في البحرين وفضح تبعية حكومة البحرين للسياسة الأمريكية وخرقها للسيادة الوطنية واستخدام البحرين في التآمر على الجيران وخصوصاً إيران الثورة واليمن الديمقراطي وتهديد أمن المنطقة.

٦- مهاجمة السياسة الخارجية المنحازة للغرب وفضحها في مختلف المناسبات.

٧- مهاجمة السياسة الاقتصادية (الباب المفتوح) والتي ترتب عليها إفقار الجماهير الشعبية وإثراء القلة على حساب الأغلبية، وتشويه الاقتصاد، وإغراق البلاد بالعمالة الأجنبية على حساب العمالة المحلية.

٨- فضح السياسة الأمريكية في الخليج والمنطقة العربية وسياسة الأنظمة الخليجية المنضوية في مجلس التعاون الخليجي وكذلك سياسات الأنظمة العربية الرجعية.

في ظل تلك الظروف ظلت الجبهة تمارس العمل السري، والعمل على بناء تنظيماتها السرية العمالية والطلابية والشبابية والنسائية والاستفادة من المتاح والقنوات الشرعية في البلاد (الجمعيات والأندية داخل البحرين) والاتحاد الوطني لطلبة البحرين واتحاد عمال البحرين ومنظمات الجبهة الشبابية والطلابية والنسائية في الخارج، والمنظمات والمنابر العربية والدولية، والصحافة العربية والدولية للتشهير بالنظام وطرح برنامج الجبهة وأهدافها، كبديل لسياسات النظام وبرامجه.

وكانت للجبهة حضورها في مؤتمرات الاحزاب الشيوعية العربية والعالمية، وعضو فاعل في كافة الفعاليات القومية التي شهدتها الساحة العربية بدءاً من مؤتمر الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية، والمؤتمر الشعبي العام وملتقى الحوار الديمقراطي الثوري، بالاضافة الى العلاقات الوثيقة التي نسجتها مع اطراف العمل الوطني الديمقراطي في الجزيرة والخليج العربي، كما كانت الجبهة نشطة في مؤتمرات التضامن الافرو اسيوي ومجلس السلم العالمي.

شنت المخابرات حملة واسعة ضد عناصر وأصدقاء الجبهة في يوليو ١٩٨٦، إثر توزيع بيان هاجمت فيه وجود قواعد عسكرية أمريكية في البلاد والتسهيلات العسكرية التي تمنحها دولة البحرين للولايات المتحدة وحلفائها، إضافة إلى سياسة القمع ومصادرة الحريات وانتهاك الدستور. وبدأت في ممارسة التعذيب ضد المعتقلين لانتزاع المعلومات والوصول إلى أكبر عدد من تنظيم الجبهة، وقد استشهد تحت التعذيب الدكتور هاشم العلوي في أغسطس ١٩٨٦.

وفي بداية فبراير ١٩٨٧ قدم ١٨ من أعضاء الجبهة المعتقلين إلى محكمة أمن الدولة حيث أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن تتراوح بين ٥ حتى سنة ضد ١٧ من المتهمين فيما أطلق سراح النقابي عزيز ما شاء الله، بدعوى اضطرابه نفسياً، لكن جرى نفيه من البحرين بعد تجريده من جميع وثائقه الثبوتية، إلى إيران حيث جرى هناك سجنه أيضاً لعام ونصف.

وقد أثرت هذه الضربة بقوة على تنظيم الجبهة وفعاليتها في البحرين، لكنها أكسبتها تعاطفاً محلياً وعربياً ودولياً، وأسهمت في تقارب قوى المعارضة خصوصاً الفصيلين اليساريين (الشعبية والتحرير).

الانفراج السياسي وانعكاساته

شكل استلام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زمام الحكم في مارس ١٩٩٩ منعطفاً في الوضع السياسي البحريني ، فقد بدأ التراجع عن السياسات القمعية حتى وصلت الى الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، والسماح لجميع المبعدين بالعودة.. واطلاق العنان للنشطاء السياسيين بالعمل العلني.

وقد نشطت عناصر الجبهة بعد العودة واستعاد الكثيرون حيويتهم، وتم التوافق على تشكيل جمعية تضم الشخصيات الديمقراطية والليبرالية تحت مسمى جمعية العمل الوطني الديمقراطي، لكن عناصر جبهة التحرير وجدت ضرورة وفائدة اعادة تنظيم صفوفهم في جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.

الهوامش

١ ــ مقابلة مكتوبة مع الاستاذ سيف بن علي (الامين العام لجبهة التحرير الوطني البحرانية) بخط اليد (لم تنشر).
٢ ــ المصدر السابق.
٣ ــ الجماهير، لسان حال (ج ت و ب). وثائق ج ت و ب. (١)- ١٩٨٠.
٤ ــ المرجع السابق.
٥ ــ سيف بن علي، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، دارالفارابي، ١٩٨٠، ص ٢٣ــ٢٤
٦ ــ مجلة النضال عدد رقم (١) - مجلة دورية ناطقة اسم (ج.ت.و.ب) - صدر هذا العدد في فبراير ١٩٧٥، في الذكرى العشرين لقيام (ج.ت.و.ب) لكن هذا العدد والعدد التالي لم يحملا اسم "النضال"، لكنهما اعتبرا العدد الأول والثاني لصحيفة "النضال".
٧ ــ مجلة ٩ يونيو، المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان، العدد الرابع ١٩٧٥، مارس ، الجبهة الوطنية العريضة وضرورتها التاريخية ، ص ١٩.
٨ ــ المقابلة، مصدر سابق.
٩ ــ حسين موسى، النضال الوطني والديمقراطي، الحقيقة برس، بيروت، ١٩٨٨ — ص ١٣٠
١٠ ــ المقابلة، المصدر السابق.
١١ ــ النضال مرجع سابق
١٢ ــ المرجع السابق
١٣ ــ المقابلة ، مصدر سابق.
١٤ ــ المرجع السابق
١٥ ــ المرجع السابق
١٦ ــ ارشيف الهند لعام ١٩٦٦
١٧ ــ الجماهير - لسان حال (ج.ت.و.ب)- وثائق نضال (ج.ت.و.ب) - الجزء الأول). النضال عدد رقم (١) - مرجع سابق.

١٨ ـــ وثيقة نقدية لتجربة حركة القوميين العرب، الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي - وثيقة غير منشورة ١٩٦٨.

١٩ ـــ النضال عدد رقم (٢) - الافتتاحية - ١٩٧٥.

٢٠ ـــ سيف بن علي، قضايا التحرر، مصدر سابق، ص ٢٩.

٢١ ـــ المصدر السابق، ص ص ٣٠ ـــ ٣١.

٢٢ ـــ شيء من تاريخ الطبقة العاملة البحرانية، منشورات لجنة التنسيق بين نقابات واللجان العمالية - الطبعة الأولى ١٩٧٨- ص١٠.

٢٣ ـــ نشرة الجماهير، مرجع سابق، أبريل ١٩٧٠، ص١٤٠.

٢٤ ـــ البرنامج الانتخابي لأحد مرشحي كتلة الشعب، غير مؤرخ.

٢٥ ـــ موسى، مرجع سابق، ص١٢١.

٢٦ ـــ موسى ، مرجع سابق/ ص ١٣٠.

٢٧ ـــ قضايا ومواقف، وثائق ج.ت.و.ب، الجزء (٢) - غير مؤرخ.

٢٨ ـــ ٥ مارس، نشرة ناطقة باسم ج.ش.ب، عدد سبتمبر ١٩٧٥،

٢٩ ـــ النضال - العدد (٥)، نوفمبر ١٩٧٦.

٣٠ ـــ النضال - أعداد متفرقة، النضال العدد (٥) ١٩٧٦، ٥ مارس، ديسمبر ١٩٧٦.

٣١ ـــ برنامج ج.ت.و.ب، ١٩٧٨.

ثانياً: جبهة التحرر الوطني (السعودية)

ترافق تطور الصناعة النفطية مع تغيير تدريجي ولكنه ثابت في مختلف مناحي الحياة في السعودية، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وبالنسبة للمنطقة الشرقية، مركز انتاج وصناعة النفط، والذي يشكل المحرك للاقتصاد الوطني، فقد باتت منطقة جذب ليس للمواطنين السعوديين فقط بل للعرب والأسيويين والأوروبيين والأمريكان أيضاً، وقد أتاح هذا المجتمع المتعدد الجنسيات والثقافات تفاعلاً وتبادلاً للأفكار والخبرات، رغم القيود الشديدة التي فرضتها شركة النفط الاميركية (أرامكو) والحكم السعودي على أية بوادر نقابية أو سياسية.

في نوفمبر ١٩٥٦، وجهت السلطات البريطانية ضربة قاضية لحركة المعارضة في البحرين ممثلة في هيئة الاتحاد الوطني، وترتب على ذلك هروب المئات من كوادرها ونشطائها إلى المناطق الخليجية المجاورة، ومنها المنطقة الشرقية، وعلى امتداد السنوات اللاحقة، مثلت المنطقة الشرقية وشركة أرامكو عنصر جذب للملاحقين سياسياً في البحرين والباحثين عن فرص العمل أو تحسين أوضاعهم. ومن بين هؤلاء عناصر شيوعية من (ج.ت.و.ب) والذين أسهموا في التشكيلات الأولى للمعارضة والتي تحول بعضها إلى تنظيم شيوعي.

يعتبر إضراب ١٩٥٣ العمالي، حدثاً مفصلياً في الحياة السياسية والنضالات المستقبلية المعارضة في السعودية، لقد كان أول تجربة للعمال السعوديين في اختبار قوهم وتضامنهم، ورغم أن الإضراب لم يجبر أرامكو على الموافقة على طلباهم، فإن تضامنهم حال دون الاجراءات التعسفية التي اشتهرت بها السلطات السعودية بحق قادة الإضراب، وأجبرها على إطلاق سراحهم، وقد هيأ الإضراب الأرضية لقيام تنظيم وطني هو جبهة الاصلاح التي تطورت لاحقاً الى جبهة التحرر الوطني، وتم تغيير اسمها عام ١٩٧٥ إلى الحزب الشيوعي في السعودية.

ولا شك أن الشيوعيين البحرينيين نقلوا خبراقم وأثروا بآرائهم في تجربة جبهة التحرر الوطني، وبالتالي فإن السلبيات والإيجابيات التي رافقت تشكيل (ج.ت.و.ب) قد أثرت وانعكست على تركيبة وفكر وتوجهات الحزب الشيوعي هناك.

اجتذبت صناعة النفط عشرات الآلاف من البدو والمزارعين والحرفيين سواء من المدن أو البادية على امتداد المملكة، وحول صناعة النفط تبلورت الطبقة العاملة فيها، والتي بدأت تكتسب ملامحها وتبلور مطالبها ووعيها السياسي والاقتصادي في الخمسينات. ومن خلال الصراعات الطبقية والوطنية التي خاضها العمال ضد أرامكو والسلطة السعودية، انبثقت اللجنة العمالية في ١٩٥٣.

وفي ١٩٥٤ تشكلت جبهة الإصلاح الوطني، وكانت تضم العناصر الوطنية المسيسة من العمال في خضم المعاناة الوطنية والطبقية لعمال النفط.

وفي ١٩٥٨ انبثقت جبهة التحرر الوطني في (السعودية)، ورغم أن تركيبتها ذات طابع وطني عام، إلا أنه يبدو أن العناصر الشيوعية كانت ذات تأثير متزايد على الجبهة، حتى أنها أصبحت تعرف بتنظيم الشيوعيين. وقد أفصحت الجبهة عن هويتها وتوجهاقما من خلال بعض الأدبيات مثل (قضية الشعب قضية الحزب)، ومطارحات بقلم محمد عبد الله أمينها العام في المنفى.

إن كتاب (قضية الشعب قضية الحزب) هو عبارة عن برنامج الجبهة وفيه أيضاً تقرير هوية التنظيم، حيث يرد فيه: "وكوننا فصيل من الحركة الشيوعية العالمية التي يتقدمها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، تحتم علينا أن ندرك مسؤوليتنا التاريخية والأممية ليس تجاه الطبقة العاملة في بلادنا وإنما تجاه الطبقة العاملة العالمية بأسرها، وتجاه مناضلي الطليعة لهذا الكون"[1].

في عام ١٩٦١ برز تنظيم الأمراء الأحرار بقيادة طلال بن عبد العزيز وإخوانه والذي عارض السياسة السعودية حينها المعادية للنهج القومي الذي يقوده عبد الناصر، وقد شكل طلال بن عبد العزيز جبهة النضال، وحدث لقاء بين الجبهتين حيث تم الاتفاق على توحيد الجبهتين في جبهة التحرر الوطني العربية وتبني ميثاق جبهة التحرر الوطني، لكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً وعاد كل إلى قواعده.

وقد ظلت جبهة التحرر لفترة، جبهة ذات طابع وتوجه وطني، وتدريجيا غادرت بعض العناصر الوطنية الجبهة، كما أن الاتجاهات القومية والماركسية المستقلة توجهت إلى إقامة تنظيماقما الخاصة[2].فقد ترك الجناح القومي في الجبهة بقيادة ناصر السعيد وأنصاره صفوفها وشكل اتحاد شعب الجزيرة العربية

الهوامش

١ـــ جبهة التحرر الوطني في السعودية- قضية الشعب قضية الحزب- من منشورات جبهة التحرر الوطني في السعودية. ص٢٣

٢ ـــ صوت الجزيرة مجلة دورية تصدر عن رابطة أبناء الجزيرة العربية في دمشق. العدد الثاني، فبراير ١٩٧٢، ص٢.

ثالثاً: الحزب الشيوعي في السعودية

في أغسطس ١٩٧٥ صدر البرنامج والنظام الداخلي للحزب الشيوعي في السعودية[1]، وحسب ما جاء في هذا البرنامج: "لم يعد سراً بأن جبهة التحرر الوطني تنظيم للشيوعيين في السعودية. إننا نحن الشيوعيون في السعودية مناضلو الطليعة على يقين تام بأن طريق خلاص الطبقة العاملة والجماهير الكادحة لا يتم إلا بتنظيمها وحشدها وتوحيدها بقيادة حزبها الطليعي. ومن هنا ظهور حزبنا الشيوعي في السعودية الذي هو في الواقع امتداد لجبهة الاصلاح الوطني ومن ثم جبهة التحرر الوطني. وهو ضرورة طبقية ووطنية وأممية اقتضتها الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها بلادنا، وانعكاساً لواقع ملموس أملته المرحلة التاريخية للتطور الاجتماعي الذي يتمثل في حاجة الطبقة العاملة إلى حزبها السياسي المعبر بإخلاص وأمانة عن مصالحها الأساسية الحيوية وآفاق طموحاتها التاريخية الذي ينظم ويوحد ويقود نضالها ضد مستغليها ومستعبديها، ويصون نقاوة أيديولوجيتها (الماركسية اللينينية) ويجمع الفكر العلمي والعمل الثوري لكي يحرر المجتمع ويعيد بناءه على أسس جديدة، من أجل غد مشرق سعيد".

إن الحزب الشيوعي في السعودية يؤكد شيوعيته بإلحاح، ونورد هنا بعض ما جاء في برنامج الحزب.

برنامج الحزب:

طرح الحزب برنامجه في المؤتمر التأسيسي في عام ١٩٧٥، وأعاد إصداره مدققاً في المؤتمر الثاني للحزب في ١٩٨٤. وقد أكد هذا البرنامج معظم الطروحات التي جاءت في البرنامج الأول مع استعرض للمستجدات في أوضاع السعودية خلال عقد من الزمن وبعض التعديلات الكافية في صياغة الأهداف والمهمات، وقد جاء في مقدمة البرنامج: "فحزبنا إذ يضع البرنامج الوطني لنضاله ولنضال الجماهير الشعبية الواسعة من أجل تحقيق المهام المرحلية

(برنامج الحد الأدنى) فإنه يعمل ويناضل في الوقت نفسه من أجل (برنامج الحد الأقصى) في إزالة كل أشكال استغلال الإنسان، ومن أجل إنهاء كافة مظاهر السيطرة والاضطهاد الطبقي في المجتمع وصولاً نحو تحقيق المجتمع الاشتراكي والشيوعي". [٢]

"وهو يعتبر أن الحلقة المركزية في سلسلة المهام التي تجابهه هي إنهاء الحكم المطلق وإقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل سياسياً واقتصادياً عن الإمبريالية العالمية" [٣]

يشتمل البرنامج علي ١١ فصلاً، منها تسعة فصول تتناول الوضع الداخلي وفصلاً حول الوضع العربي وفصلاً حول الوضع الدولي. وأهم ما جاء فيه: [٤]

الفصل الأول: من أجل إنهاء الحكم الملكي المطلق، من أجل الحرية والديمقراطية لشعبنا، وهذا يتطلب إنهاء الحكم الملكي المطلق أولاً وإقامة جمهورية ديمقراطية تستند إلى التعددية والى مبدأ الانتخاب للمؤسسات المستندة إلى دستور، وضمان الحريات السياسية وحرية التعبير، ووجود ضمانات قضائية، وحل مؤسسات القمع مثل الحرس الوطني "وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" والنظام القضائي ونمط الأحكام، وحل المؤسسات، وانتهاج سياسة خارجية معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية في المجال العربي والدولي.

الفصل الثاني: من أجل تحرير ثرواتنا النفطية والمعدنية من قبضة الاحتكارات الأمريكية، من أجل بناء اقتصاد وطني مستقل وتحقيق مصالح الكادحين[٥].

وفي هذا الفصل يتوسع العرض في تحليله للوضع الاقتصادي والنتائج السلبية لسياسات النظام ، ثم يطرح التصور البديل لمختلف القطاعات: ١-الزراعة. ٢-الصناعة، وتشمل النفط وقطاع الدولة والمختلط والقطاع الخاص. ٣-التجارة. ٤-البنوك والنشاط المالي. ٥- الحج.

ويقترح الحزب تغييراً جذرياً في علاقات الإنتاج الإقطاعية (الزراعة) والرأسمالية في مجالات الاقتصاد الأخرى والرأسمالية التابعة في مجمل علاقات الاقتصاد الوطني بالرأسمالية العالمية، بما يحرر الفلاح من العلاقات الإقطاعية والمستمد من العلاقات الرأسمالية والاقتصاد الوطني من التبعية للغرب. ويقترح الحزب اجراءات تفصيلية لتحقيق ذلك.

وفي هذا الفصل يستعرض البرنامج تحليلاً للتركيبة الطبقية في السعودية ودور كل طبقة في النضال لتحقيق هذا البرنامج والذي هو بقيادة الطبقة العاملة.

يشخص الفصل الثالث قضية المرأة[٦] في السعودية بأنه قاس جداً نتيجة الاضطهاد المزدوج من قبل المجتمع أولاً، ومن قبل النظام ثانياً. ويتطلب الأمر جهداً وطنياً لإزالة التخلف الاجتماعي الاقتصادي الذي تعاني منه المرأة. أما المهمة الآنية والملحة فهي إتاحة

الفرصة للنساء للمساهمة الفعالية في الحياة العامة بمختلف جوانبها. ولأجل ذلك فمن الضروري إلغاء كافة الأنظمة والقوانين السارية التي تشكل إعاقة جديدة، ومتعمدة، لإزالة صورة التخلف السائدة واستبدالها بقوانين وأنظمة جديدة تؤكد حرية العمل والقرار للمرأة، ومساواتها مع الرجل في جميع المجالات بدون استثناء. وفي هذا الصدد يقترح البرنامج إجراءات تشريعية واقتصادية تلغي الكثير من السياسات المعيقة للمرأة وتحفزها للاندماج في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

يتعلق الفصل الرابع (٧) بالشباب والطلبة حيث يقترح البرنامج إجراء تغييرات في النظام التعليمي، بحيث يعد الشباب للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني المنتج، وتغييرات في المفاهيم والمؤسسات التي تتعاطى مع الشباب بحيث يتحمل الشباب مسؤوليتهم في بناء المجتمع ككل.

يعالج الفصل الخامس مواضيع الثقافة والتعليم، حيث يعتبر البرنامج أن إعطاء أهمية كبرى لثقافة وطنية تقدمية هو أحد مستلزمات تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية. ولتحقيق ذلك يتطلب أولاً: إلغاء المحظورات على الكثير من جوانب الثقافة (السينما، التمثيل)، وإلغاء القيود على حرية التعبير (حرية الثقافة والنشر والتأليف)، وضمان حرية الكاتب والأديب والفنان، وإطلاق حرية تشكيل الجمعيات والروابط الأدبية والفنية، ورعاية الأدباء والفنانين ومكافحة التيارات الثقافية الرجعية والاستعمارية في الفن والأدب وإنشاء المؤسسات الأدبية والفنية، والتعاون مع البلدان العربية المتحررة والصديقة وبلدان المنظومة الاشتراكية.

وفي مجال الصحافة يؤكد البرنامج على ضرورة إصدار تشريع جديد للصحافة يضمن حرية الصحافة في التعبير، وحرية الصحفيين في تنظيم أنفسهم، والنظر للصحافة كمهمة وطنية أساسية. وإفساح المجال أمام الصحافة التقدمية العربية لدخول البلاد.

وفي مجال التربية والتعليم: يطرح البرنامج إصلاح التربية والتعليم، وهذا يتطلب أولاً: حل بعض الأجهزة مثل (الرئاسة العامة لتعليم البنات) وإناطة مهامها بوزارتي المعارف والتعليم العالي، وإجراء إصلاح جذري في نظام المناهج والتعليم وتطهير جهاز التعليم وأجهزة ومناهج ومؤسسات وكادر، وضمان حرية المعلمين في تشكيل نقاباتهم المهنية للدفاع عن مصالحهم، وعلى الصعيد الخارجي تطوير التبادل الثقافي في مجال التعليم مع معاهد وجامعات الدول العربية التقدمية والبلدان الاشتراكية.

ويطالب الفصل السادس بتنظيم الدوائر الحكومية تنظيماً عصرياً وتطعيمها بالموظفين الأكفاء والمخلصين، وتحسين مستوى معيشة صغار الموظفين وتسهيل معاملات المواطنين وإنجازها وإعطاء الحرية للموظفين بتشكيل جمعياتهم الاستهلاكية. ويستعرض البرنامج حالة الفساد والمحسوبية وانعدام الكفاءة والتخبط الذي يعانيه الجهاز الإداري حالياً.(٨)

يستعرض الفصل السابع وضعية المؤسسة العسكرية والحالة المزرية التي يعيشها الجنود في المؤسسة العسكرية السعودية واستخدامهم كأداة قمع ضد الجماهير. ويطالب بتحسين معيشتهم من كافة الأوجه ورفع ثقافتهم ووعيهم، بحيث يكون التزامهم تجاه الوطن وصيانة كرامتهم من اعتداءات رؤسائهم[٩].

يخصص الفصل الثامن للضباط ويتعرض لحالة الإفساد والتفرقة والمحسوبية وهيمنة المخابرات الأجنبية على المؤسسة العسكرية مما يعكس نفسه على تدرج الضباط وتركيبة المؤسسة العسكرية وهبوط كفاءة هذه المؤسسة.

ويستعرض البرنامج الانتفاضات والمبادرات التي قام بها الضباط الوطنيين في هذه المؤسسة والتضحيات التي قدموها للقضية الوطنية. ويطالب البرنامج بوضع حد للاعتبارات الطائفية والعشائرية في الانتساب والتدرج في المؤسسة العسكرية.

وفي هذا الصدد يطالب بإفساح المجال أمام الشيعة المحرم عليهم الانخراط في المؤسسة العسكرية. ويطالب بتطوير المؤسسة العسكرية من خلال تطوير مؤسسات التعليم والتدريب وإدخال العلوم والفنون العسكرية وتشبيع طلابها بالروح الوطنية والتفاني في قضية الدفاع عن الوطن، وإفساح المجال أمام مواهبهم وملكاتهم العسكرية والفنية والعلمية. وفيما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية عربياً يطالب البرنامج بالمساهمة الجدية للجيش السعودي في معركة نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار والصهيونية.

يستعرض الفصل التاسع التناقض المريع بين إمكانيات المملكة المادية والاعتمادات المذهلة لمختلف قطاعات الخدمات، وفي ذات الوقت المستوى المتدني لهذه الخدمات ومحدوديتها في مختلف القطاعات (الصحة والإسكان والماء والكهرباء والنقل والمواصلات). ويرجع البرنامج ذلك إلى فساد النظام ذاته وتوجيهاته في تكريس مؤسسات الدولة لمصلحة الفئة الحاكمة على حساب المصلحة العامة ويقترح البرنامج إجراءات واسعة لمعالجة الأوضاع في هذه القطاعات وتقويمها.

يتطرق الفصل العاشر الى الوضع العربي، بدءاً من رؤيته لحركة التحرر الوطني العربية حيث يرى "إن التناقض الرئيسي كان ولا يزال على الصعيد القومي هو بين حركة التحرر الوطني العربية بأنظمتها وفصائلها التقدمية من جهة، وبين الإمبريالية والرجعية من جهة أخرى، وانطلاقاً من هذا التحديد نشأ في العالم العربي اتجاهان متعارضان ومتناقضان: اتجاه تقدمي معاد للإمبريالية والرجعية ويسعى للقضاء على التخلف الموروث والسير في طريق التقدم الاجتماعي، كما يتعاون هذا الاتجاه مع قوى التحرر والاشتراكية في العالم، وبدرجة أولى مع الاتحاد السوفياتي والاتجاه الآخر رجعي يميني مرتبط بالإمبريالية العالمية وفي مقدمتها

الإمبريالية الأمريكية سياسياً واقتصادياً وهو معاد لقوى التحرر في المنطقة والعالم". وبخلاف مرحلة الخمسينات والستينات فإن حركة التحرر الوطني العربية تمر الآن بمرحلة جديدة أكثر تطوراً ورقياً تتميز بالتداخل والتشابك الشديدين هما بين المهام الوطنية والقومية التي تواجهها من جهة، وبين المهام الاجتماعية من جهة أخرى، كما تتميز هذه الحركة بدرجة أكبر باتساع عملية التباين والتمايز وحتى التناقض في صفوفها. إن عملية الفرز تمتد وتتضح أيضاً في البلدان العربية ذات الأنظمة الوطنية، وذلك بفعل الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ونتيجة لطبيعة القوى الاجتماعية الموجودة في السلطة والتي يحتم موقعها الطبقي الوسيط أنها كانت أسيرة الفكر الانتقائي والتجريبي وضيق الأفق والأوهام الطوباوية التي يتسم بها فكر البرجوازية الصغيرة. ونتيجة لذلك مارست هذه الأنظمة سياسة الحذر والخشية من الجماهير وتنظيماتها وبالدرجة الأولى من الطبقة العاملة وتنظيمها السياسي، مما جعلها تشهر سياسة العداء للشيوعية وللحريات الديمقراطية بوجه عام.

ويستعرض البرنامج الجذور الاقتصادية في تراجع الأنظمة العربية وارتداد بعضها، وبالمقابل فإن هناك إمكانية البديل المتمثل في تجربة اليمن الديمقراطي. ويستخلص البرنامج من هذا الاستقراء ضرورة الحزم في عملية البناء الاقتصادي وإرساء علاقات التحالف الجبهوي على أساس الاحترام المتبادل والاستقلالية التنظيمية، ويعطي البرنامج أهمية استثنائية للتحالف مع الاتحاد السوفياتي حيث "الصداقة العربية السوفياتية حجر الزاوية في انتصارات شعوبنا العربية"، ويطرح البرنامج المهمات التي يسعى الحزب للنضال في سبيلها على الصعيد العربي.

ويتبنى الحزب في القضية الفلسطينية الحل الذي تتبناه معظم الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفياتي من حيث "الانسحاب الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧، "وأن الحزب سيناضل من أجل إشهار سلاح النفط وتطبيق المقاطعة ضد الدول الإمبريالية العدوة، ووقف تصدير الأرصدة المالية. ويعرب الحزب عن دعمه لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة (م.ت.ف)، بمختلف الوسائل.

وبالنسبة للوضع في الخليج والجزيرة، يشير البرنامج الى انه "قد نشأ تشابك واندماج مصلحي بين الإمبريالية العالمية والإمبريالية الأمريكية خاصة، وبين الأنظمة الرجعية المحلية، وذلك في مواجهة نضالات شعوب المنطقة وتطلعاتها المشروعة في تحقيق الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية الكاملة على الثروات الوطنية المنهوبة من قبل الاحتكارات النفطية والشركات المتعددة الجنسيات، ومن أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. ويستعرض البرنامج الوضع الناتج عن الوجود العسكري الأمريكي المباشرة وقيام مجلس

التعاون الخليجي بمشاركة أمريكية مباشرة والدور الضاغط والتخريبي للسعودية تجاه أية مكاسب إيجابية في بلدان الخليج الأخرى، كما حدث بالنسبة للتجربة الديمقراطية في الكويت والبحرين وتآمرها على اليمن الديمقراطي وهيمنتها على اليمن الشمالي. إن هذا الدور السعودي مكرس لخدمة المخطط الأمريكي في المنطقة، ولمواجهة هذه المخططات يدعو لتعبئة كل الطاقات والقوى وتوحيدها وتنسيق المواقف ما بين أطراف القوى الوطنية والتقدمية على صعيد المنطقة وعلى صعيد كل بلد. ويضع الحزب الأهداف التالية لنضاله الخليجي:

١- الإسهام في النضال المشترك لشعوب المنطقة ضد التواجد العسكري الأمريكي، وضد القواعد الأجنبية والتسهيلات العسكرية.

٢- مكافحة المشاريع والأحلاف العسكرية والأمنية والإقليمية المشبوهة، مثل مجلس التعاون الخليجي ومشروع أمن البحر الأحمر.

٣- العمل من أجل تطوير التعاون والتنسيق الكفاحي بين القوى الوطنية والديمقراطية في الخليج والجزيرة العربية.

٤- النضال من أجل وحدة ديمقراطية لبلدان المنطقة بما يحقق حرية وتقدم وازدهار شعوبها.

يتطرق الفصل الحادي عشر الى الوضع العالمي حيث ينطلق البرنامج من المقولات الكلاسيكية للتناقضات الأساسية في العالم ما بين معسكر الاشتراكية الذي يقوده الاتحاد السوفياتي ومعسكر الرأسمالية الذي تقوده الإمبريالية الأمريكية وفي هذا السياق يقع نضال حركات التحرر الوطني في العالم وتوجهات الدول المستقلة والمنطلقة نحو التحرر الوطني والتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وكذلك الموقف من قضايا سباق التسلح والانفراج الدولي والتعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المستقلة في العالم. وفي هذا الصراع فإن الحركة الشيوعية والعمالية هي الأساسية في الصراع ضد قوى الإمبريالية والرجعية في العالم. "أما بالنسبة لموقع الصين في هذا المعسكر، فقد جاء في البرنامج: "كما تسعى الإمبريالية في سياستها الخطرة هذه إلى الاستفادة من القيادة المرتدة في بكين". ويولي البرنامج أهمية للقضية الأيديولوجية حيث يؤكد البرنامج على صحة القوانين العامة للثورة الاشتراكية والتي هي من مكونات الماركسية اللينينية، ويؤكد على وجود وحدة الحركة العمالية، ويهاجم مظاهر الانتهازية والتحريفية اليسارية واليمينية. كما يؤكد البرنامج على استقلالية مواقف وسياسات الحزب، وفي ذات الوقت يؤكد أنه جزء من الحركة الشيوعية والعمالية العالمية

وهو يرفض معارضة الأممية والتضامن مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بشعار الاستقلالية، ويدين الماوية وكامل النهج الصيني المعادي للسوفييت.

ويعتبر الحزب أن النضال المشترك الموحد للفصائل الثلاث المكونة للعملية الثورة المعاصرة: المعسكر الاشتراكي وفي طليعته الاتحاد السوفياتي، وحركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني العالمية، هو الشرط للنجاحات والانتصارات على العدو الرئيسي المتمثل بقوى الإمبريالية العالمية. ومن هذا المنطلق يحدد الحزب الأهداف التي يناضل من أجلها على المستوى العالمي.

في اواسط شهر يناير ١٩٨٥ ، اصدر الحزب الشيوعي في السعودية وحزب توده الايراني بياناً مشتركاً إثر لقاءات مركزية بينهما جاء فيه:

"في هذا اللقاء الذي تم في جو رفاقي حار وتضامني توصل الجانبان الى الاستخلاصات التالية:

١ ـــ ان ايران والسعودية بلدان يحكمان بعقلية القرون الوسطى وبالقمع والاستبداد. وبالرغم من وجود اختلافات بينهما، إلا أنه يسودهما الارهاب والخنق السياسي، ويشكل القمع الوحشي للقوى الوطنية والديمقراطية لب سياسة كلا النظامين. يضاف الى ذلك أن ايران والسعودية مقيدتان بالنظام الامبريالي والرأسمالي العالمي بروابط مكشوفة أحياناً وخفية أحياناً اخرى.

لقد كانت ثورة عام ١٩٧٩ في ايران ثورة شعبية معادية للامبريالية والظلم وقد صاحبتها في طورها الاول تحولات هامة الا انه في السنوات اللاحقة حالت خيانة قادة حزب الجمهورية الاسلامي في ايران والتي تمثلت في الانتهاكات الصارخة لمبادئ اعلان حقوق الانسان ومبادئ الدستور الايراني، المتعلقة بالحريات الديمقراطية، هذه الانتهاكات حولت ايران الى معتقل للملايين من المواطنين الايرانيين ..."[١٠]

وخلال الفترة الممتدة منذ المؤتمر الاول حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، اصدر الحزب العديد من البيانات حول الاجتماعات الدورية للجنة المركزية والمكتب السياسي، بالاضافة الى نشرة "طريق الكادحين (الجريدة المركزية للحزب)، وفي الذكرى العاشرة لتأسيس الحزب، احتفل الحزب بهذه المناسبة وجاء في جريدة الحزب المقال الافتتاحي بعنوان (المغزى التاريخي للذكرى العاشرة) ما يلي:

"يحتفل الشيوعيون وأصدقاؤهم وانصارهم في الحادي والثلاثين من اغسطس بالذكرى العاشرة للاعلان عن الحزب الشيوعي في السعودية.

إن أهمية هذه الذكرى لا تكمن في حدثها اليوبيلي فقط، وانما في المغزى التاريخي لهذه المناسبة.. فقبل عشر سنوات قرر شيوعيو هذه البلاد إزاحة الستار عن أمر خطير وعظيم.. قرروا الإعلان عن وجودهم الحقيقي ووضع النقاط على الحروف بصراحة فائقة..

لقد عاش هذا القرار مخاضاً طويلاً، ولم يكن ذلك صدفة أو كسل أو تقاعس من أحد. إن طول المخاض حتمته عدة ظروف سواء ذاتية او موضوعية، وبالرغم من أهمية الظرف الموضوعي، إلا أن العامل الذاتي في أمرنا هذا لم يكن بالامر اليسير، بل كان ذا أهمية فائقة جداً. لقد كان أمام الشيوعيين آنذاك خيارات ومنافذ متنوعة. ولكنهم اختاروا المنفذ الأصعب.. فلماذا؟ أفي النضال يلجأ المناضل الى اختيار أصعب السبل دون الحاجة إلى ذلك؟! طبعاً كلا..!! فالشيوعيون يلجؤون الى أكثر طرق الكفاح واقعية، والمقصود بذلك الأكثر امكانية لنيل النصر، والتي تتلاءم معها الشروط اللازمة لنجاح هذا الاسلوب الكفاحي أو ذاك.. فهل كان أمام شيوعي هذا البلد قبل عشر سنوات، بل حتى وقبل ذلك، في نضالهم الايديولوجي ، ولنسمه "المصيري" خيار اقل تكلفة من ذلك؟ ربما كان نعم!! ولكن كان هناك جواباً آخر أكثر صراحة، ألا وهو "المطرقة والمنجل" الذي يسطع وضاحاً براقاً على رايتهم والذي يجعل الناس يشيرون اليهم بأصابع البنان: "هاهم شيوعيو السعودية".. "هاهم من تحدوا كل الظلم والطغيان".. هاهم ناسفي كل ما بناه النظام الرجعي".. اذن فلتهدم جميع أساطير هذا النظام، ولتعرى جميع أكاذيبه، وليسطع نور الحقيقة الوضاء..

إن الشيوعيين هم ملح هذه الارض.. إنهم من افرازاتها الاجتماعية والسياسية.. هي أنجبتهم لأنهم لا بد أن يكونوا.. فهذا هو قدر الانسانية.. لا بد للشيوعية أن تكون ..."[١١]

ويواصل المقال خطه الحماسي.. بلهجة قدرية قائلاً:

" لقد أثبتت الأيام بأن الشيوعيين وجدوا في هذه البلاد ليس برغبة فرد او قرار فرد أو تسلية لجماعية.. وانما وجد الشيوعيين لأن كادحي هذا البلد لكي يحرروا أنفسهم وغيرهم من الظلم والقهر لا بد لهم من حزب شيوعي مهتد بالفكر الماركسي اللينيني الخلاق يقودهم الى ذلك.. وأنه لن يكون في استطاعة أحد مهما كان بطشه أن يلغي أو يفني الشيوعيين..

إن أعداءنا قادرون على الزج بالعديد من المناضلين في معتقلاتهم وأقبية تعذيبهم وقادرون على تقنين لقمة العيش التي تصل الى أفواههم وأفواه أسرهم، والحد من تحركهم وتنقلهم ومنعهم من السفر خارج البلد، لكنهم ليسوا قادرين أبداً على منع انتشار الشيوعية وازدياد المؤمنين بالفكر الشيوعي العلمي. لن يكون أبداً في مستطاعهم إلغاء الحزب

الشيوعي وحذفه من الوجود.. فهذا الحزب بطبعه ولد ليعيش.. وليس بمقدور أي كان تغيير ذلك.."[١٢] .

وفي رسالة سياسية الى جميع اعضاء الحزب قبيل انعقاد المؤتمر الثالث، حلل فيها ــ على الطريقة التقليدية ــ الازمة العامة التي يمر بها النظام الملكي والامبريالية العالمية "وتصاعد النضال الجماهيري المطلبي والسياسي وترسخ مواقع القوى الوطنية في البلاد"[١٣]، وجاء فيه: "إن ظروف القهر والارهاب في بلادنا لم تزد جماهيرنا الشعبية المناضلة الا صلابة ومعنوية عالية واستعداداً حثيثاً لخوض نضالات متتالية من أجل لقمة عيشها وحماية حقوقها الحياتية والدفاع عن مكتسباتها ومن أجل الحريات الديمقراطية وضد الارهاب والعسف السعودي. وعلينا ، نحن الشيوعيون السعوديون ــ طليعة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ــ أن نتصدر هذا النضال وأن نستمر الى أقصى مدى هذا الوضع النضالي الجديد والتذمر الشعبي الشامل الذي يعم البلاد، والذي بات يسمع همسه ليس فقط في أوساط البرجوازية الكبيرة، بل وداخل الأسرة الحاكمة نفسها.. أن هذه الظروف ، ايها الرفاق ، تضع أمام حزبنا ومناضليه مهام ملحة من أهمها:

* العمل الدؤوب من أجل توسيع نفوذ الحزب وتقوية تأثيره في اوساط الجماهير وخاصة العمالية، والسعي على أوسع نطاق ممكن لشرح سياسة الحزب وأطروحاته. وهذا يتطلب العمل على رفع مستوى التحضير السياسي والايديولوجي والتنظيمي لكل رفيق بما ينسجم مع خط الحزب العام والمهام المناطة به في المرحلة الراهنة.

* متابعة التوجه الجاد نحو الجماهير العمالية والكادحة عامة لمساعدتها في بلورة مطالبها الحياتية والمعيشية ورفع وعيها السياسي ورص صفوفها في النضال من اجل الديمقراطية .. ويستلزم ذلك المثابرة على شرح وتبيان سياسة النظام وتخبطه في ادارة الحكم، وتحليل أبعاد وخطورة نهجه القائم على استنزاف ثروات البلاد والركض الجنوني وراء السلاح واقتناء الادوات القمعية.

* خلق جاهزية في أوساط الجماهير لخوض النضال المتواصل دون هوادة من أجل وقف الارهاب ومنع الاعتقال ولاطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين ومن أجل مطالب الجماهير الحيوية.

* مواصلة النضال من أجل الجبهة الوطنية الواسعة وشرح أهميتها للجماهير وفي أوساط القوى الوطنية والديمقراطية الاخرى بما في ذلك الشخصيات الوطنية والاجتماعية البارزة، وفي الأوساط المتدينة الشريفة، وعدم السماح بحرف النضال الوطني الديمقراطي عن مهامه

الاساسية والمتمثلة في : إنهاء الحكم الملكي المطلق وتحقيق الديمقراطية لشعبنا (تحت أي ستار مثل العداء للشيوعية والشيوعيين ومن قبل كائن من كان)

* التأكيد المتواصل عبر مختلف وسائل العمل الحزبي وفي المنظمات واللجان الجماهيرية على أهمية النضال من أجل الديمقراطية.

* فضح النظام داخلياً وخارجياً وتضيق الخناق عليه من أجل إجباره على التراجع عن سياسة القمع والقهر.

* ضرورة التصدي الايديولوجي لموجة العداء الرسمية التي يسعرها النظام ضد الشيوعية والسوفيت والعمل على فضح الأهداف الرجعية الكامنة وراء ذلك" (١٣).

وفي منتصف العام ١٩٨٩ عقد الحزب مؤتمره الثالث، وصدر عنه البلاغ الختامي الذي جاء فيه:

"لقد كان المؤتمر مناسبة جديدة للوقوف أمام الذات بشجاعة ومسؤولية، لتأمل التجربة وتفحص الخبرات المتراكمة واجراء تقيم موضوعي وموزون لمجمل نشاط الحزب في الفترة بين المؤتمرين وقبلها، واستبيان السلبيات والنواقص ونقاط الضعف والعمل على تحاشيها، واستيضاح الايجابيات ومكامن القوة والسعي لتكريسها وتطويرها، بما يؤمن زخماً حقيقياً لمسيرة حزبنا الكفاحية ودفع نضال شعبنا وقواه الوطنية من أجل التحرر والديمقراطية قدماً الى الامام. كما كان المؤتمر أيضاً محاولة جادة لاستيعاب الدروس البليغة للبيروسترويكا وتأثيراتها العميقة في مجرى الأحداث العالمية وتطور الفكر والممارسة الشيوعيتين، واستلهام روحها التجديدية ومضمونها الثوري الواقعي. وفي ضوء ذلك كله قام المؤتمر بتدقيق وثائق الحزب البرنامجية وخطه السياسي وتوجهاته في مختلف المجالات. ومن ذلك يمكن القول، بأن هذا المؤتمر شكل نقلة نوعية في تطور الحزب وارتقاءه ونضجه السياسي والفكري والتنظيمي.

ان مؤتمرنا قد انعقد في ظروف بالغة الحساسية والدقة بالنسبة لمجمل الاحزاب الشيوعية والعمالية والعملية الثورية العالمية وللتطور العالمي بوجه عام حيث دخل العالم في ظل البيروسترويكا والغلاسنوست والتفكير السياسي الجديد مرحلة جديدة من تطوره ترتسم ملامحها اليوم وتتمحور أساسها في ايلاء الاولوية للقيم الانسانية العامة وترسيخ مبادئ التعايش السلمي بين العالمين المتناقضين على الميدان السلمي والنزوع نحو التعاون الدولي الواسع لمواجهة الاخطار التي تهدد البشرية جمعاء..."

وبعد ان يستعرض النشاطات والتقارير التي ناقشها المؤتمر.. يصل الى ختام البلاغ بقوله: "ان حزبنا وقد أنهى مؤتمره الثالث، محققاً على أكمل وجه الآمال المرجوة منه، فإنه

ليعاهد طبقتنا العاملة وجماهير شعبنا على متابعة الكفاح، مهما قست الظروف واشتدت أعمال القمع والارهاب، للدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق أمانيها في التحرر والديمقراطية."(١٤)

وانتظمت اعمال اللجنة المركزية والمكتب السياسي حسب البيانات التي تصدر بين الفترة والاخرى وكذلك الحال بالنسبة للجريدة المركزية ، حيث صدر العدد الأخير من (طريق الكادحين) بعنوان "الساحة ضد التيار" متناولا التحولات العالمية الكبيرة باتجاه الديمقراطية بينما يصر النظام السعودي على استمرار تجاهله للديمقراطية وحقوق الانسان واقامة حياة برلمانية وحق تشكيل الجمعيات المهنية وسواها..(١٥)

كما أصدر الحزب نشرة داخلية باسم (حياة الحزب) صدر منها تسعة اعداد، كان آخرها في يوليو ١٩٩٠، ويبدو ان العواصف التي هبت في المنطقة بدءاً من الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية قد تركت بصماتها على مجمل نشاط الحركة الشيوعية العربية ومن ضمنها الحزب الشيوعي في السعودية.

كما بدأ الحزب يكثف نشاطه في لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في السعودية، وهو نشاط مارسته التنظيمات اليسارية الخليجية بعد أن باتت مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي تناقش في كافة المنظمات المعنية بحقوق الانسان، وباتت المؤتمرات الشيوعية أقل بريقاً من المنظمات الحقوقية في البلدان الغربية، اضافة الى قلة تأثيرها على صعيد الضغوط التي يمكن ان تمارس على دول المجلس ومن بينها المملكة السعودية.

التجمع الوطني الديمقراطي

في الخامس عشر من مارس ١٩٩١ صدر بيان "حول تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية" تم توزيعه من قبل ممثل الحزب الشيوعي في الخارج، وقد جاء في البيان ما يلي:

"بشعور من المسؤولية التاريخية نتقدم الى شعبنا بجميع فئاته بنبأ تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي الذي جاء استجابة الى تطور بلادنا السياسي والحاجة الماسة الى انبثاق تنظيم يأخذ على عاتقه مهمة تحقيق الديمقراطية في بلادنا وصيانة حقوق الانسان فيها وتوطيد الاستقلال والارتقاء بتطور وطننا لتكون في مصاف الدول الحضارية القائمة على احترام حقوق الانسان والقيم الانسانية.

لقد تنامى في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ وعي شعبنا السياسي وتعمق تطلعه المشروع نحو التقدم والتطور الديمقراطي، وبات قضية الديمقراطية من أولى المهام التي تتمحور حولها كافة الجهود والمساعي المشتركة والعمل الوطني المتكاتف. وكما دلل مسار التاريخ والاحداث التي هزت بلداننا وآخرها أزمة الخليج والاحتلال العراقي للكويت بكل تداعياته ومآسيه وعبره أن الديمقراطية تشكل الرافع الوطني الصحيح لتطور مجتمعاتنا والكفيل بتعزيز اللحمة الوطنية واطلاق طاقات الجماهير وابداعاتها وتسريع عملية التطور لبلداننا. ويؤكد التجمع ايمانه العميق بالعمل المشترك والمنسق وأهميته بين القوى الوطنية الفاعلة لتحقيق منعطف ديمقراطي في مجتمعنا.

والتجمع الوطني الديمقراطي في السعودية وهو يبرز قضية الديمقراطية يضع نصب عينيه الأهمية القصوى لصيانة استقلال بلادنا وتطوره بعيداً عن الوصاية والهيمنة الاجنبية بكل اشكالها"(١٦)

كما أصدر التجمع ميثاق عمل له من صفحة واحدة تضمن الاهداف التي جاء فيها:

"ان التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية الذي تأسس كضرورة استلزمها تطور بلادنا ومجتمعنا في عالم يشهد نزوعاً متزايداً نحو التقدم والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وباعتباره المحور الاول للإهتمام، وتعبيراً عن تنامي حركة شعبنا وتطلعه المشروع نحو التقدم والتطور الديمقراطي.. ليتوجه الى جميع المواطنين بأهدافه التي يسعى من أجل تحقيقيها والتي تتمثل بما يلي:

١ ـــ انتخاب مجلس تأسيسي يقوم بوضه دستور دائم للبلاد يكفل الحقوق والحريات العامة للشعب وينظم الحياة العامة للمجتمع ومؤسسات الدولة علىأسس عصرية.

٢ ـــ اطلاق الحريات العامة للشعب والمتمثلة اساساً في حرية الراي والنشر والتعبير والاجتماع.

٣ ـــ وضع قوانين حديثة مستمدة من روح الشريعة الاسلامية السمحاء وأوضاع المجتمع وقيمه تكفل للمواطنين الأمن والاستقرار وتضمن حقوقهم وحرياتهم الشخصية ومصالحهم وتنظم مختلف جوانب الحياة مع ضمان سيادة القانون والمساواة بين المواطنين، واستقلال القضاء، واعادة تنظيمه بحيث تكون المحاكم الشرعية مختصة بقضايا الاحوال الشخصية وتنشأ الى جانبها محاكم عصرية لقضايا المدنية والتجارية والجنح والجنايات يضمن فيها حق التقاضي بأكثر من درجة، وحق الدفاع القانوني عن المتهم، وتتولى الدعوة العمومية فيها النيابة العامة.

٤ ــ انتهاج سياسة اقتصادية وطنية بديلة تحقق الاستخدام العقلاني الطويل الأمد للثروة النفطية وتتوجه نحو توسيع القاعدة الانتاجية في الصناعة والزراعة، وتحقيق التنمية، مع الاهتمام بتدريب وتشغيل قوى العمل السعودية.

٥ ــ النهوض بالمستوى المعاشي والصحي والثقافي للمواطنين، وذلك من خلال توزيع الدخل والثروة الوطنية توزيعاً عادلاً بين متطلبات التراكم والتنمية واحتياجات الاستهلاك، وكذلك بين المواطنين ومناطق البلاد المختلفة، وعدم المساس ببنود الانفاق الاجتماعي، وتقليص الانفاق على التسلح لصالح برامج التنمية وتوفير الخدمات العامة وتحسينها.

٦ ــ اصلاح التعليم وتطوير المناهج لتتناسب مع مطالب التنمية وتلائم تطور العصر وتنشر أسس التفكير العلمي السليم بين المتعلمين، والقيام بحملة وطنية عامة لمحو الامية في صفوف المواطنين مع الزامية التعليم، وضمان استقلالية الجامعات وحرية البحث العلمي فيها، مع الاهتمام بالثقافة الوطنية وضمان حرية الابداع وحق الكتاب والادباء والفنانين في تكوين جمعياتهم واتحاداتهم الخاصة بهم.

٧ ــ اطلاق حرية التنظيم النقابي وتطوير قوانين العمل، وربط سلم الاجور والرواتب بمعدلات ارتفاع تكاليف المعيشة.

٨ ــ افساح المجال أمام المرأة السعودية للمساهمة في الحياة العامة.

٩ ــ حماية الشباب والنشء من مخاطر المخدرات والضياع والفراغ والتهرب من مراحل التعليم المختلفة والبطالة عن العمل، وتوجيه الشباب نحو الانشطة النافعة من خلال الاندية الثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات.

١٠ ــ الدفاع عن الوطن أمام أي تهديد خارجي ورفض الهيمنة الاجنبية ومن أجل انتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة متوازنة وذات توجه عربي.

١١ ــ تعزيز التضامن العربي ونبذ الخلافات والمحاور والالتزام بالدفاع عن القضايا الوطنية والقومية لامتنا العربية.

١٢ ــ تأييد مسيرة السلام العالمي والخطوات المتخذة على طريق تعزيز التعاون الدولي والانفراج في العلاقات بين الدول"[١٧].

ورغم ان الحزب لم يصدر بياناً يحدد موقفه من هذا التفكير الجديد.. الا ان عناصر الحزب في الخارج بدأت تمارس نشاطها باسم (التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية)، وبدأت تصدر جريدة شبيهة بجريدة (طريق الكادحين) باسم (التجمع) جاء في العدد السادس

منها مقابلة مع احد اعضاء التجمع ، وفي معرض رده على "الاهمية التي تستخلص من تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية في الوقت الحاضر:" أجاب قائلاً:

"تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي جاء استجابة لظروف موضوعية وذاتية، فالعالم يشهد نزوعاً ملحوظاً نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وهذا يمس الانسانية جمعاء دون استثناء، وأصبح معهما بقاء واستمرار أو فناء أي نظام سياسي ، يعتمد على مدى احترامه لهذين الموضوعين الكبيرين. وبلادنا ليست بمعزل عما يجري حولها من متغيرات أخذت تعصف بالعالم أجمع، فهي تتأثر بشكل أو بآخر بهذا التيار الجارف من التغيير الحاصل، وقد تنامى في السنوات الأخيرة في السعودية وعي شعبنا لحقوقه الأساسية والمتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان، بل ان شعبنا أصبح يرفض أساليب الحكم القديمة القائمة على التفرد بالسلطة والاستئثار بها وأخذ يعبر عن رفضه هذا بالحركة الاحتجاجية التي أخذت تتنامى بشكل ملحوظ والتي شملت فئات اجتماعية واسعة ساهم فيها حتى رموز محسوبة في خانة النظام الحاكم، وفي نفس الوقت نشهد تصدعاً ملموساً لحاجز الخوف الذي كان يكبل الجماهير ازاء نظام الحكم، واصراره على ابراز المطالب الشعبية المتمحورة حول ضرورة اصلاح سياسي، وكأنها تريد هدم كامل النظام.

من هنا تنبع أهمية ولادة التجمع الوطني الديمقراطي في هذا الوقت، وهي مساهمة لتأطير وتنظيم هذا التحرك الواعي نحو تحقيق الديمقراطية وصيانة حقوق الانسان في بلادنا وللدفاع عن السيادة الوطنية التي نلحظ الآن مدى المساعي المحمومة التي تبذل من قبل حكام بلادنا للتفريط بها. ورهن بلادنا بمقدراتها وسياساتها بالهيمنة الامريكية."[١٨]

وعندما عادت عناصر الحزب الى ارض الوطن لم يصدر للتجمع اية بيانات أو مواقف لاحقة.

المنظمات الجماهيرية المرتبطة بالحزب

اعتمد الحزب على بناء المنظمات الجماهيرية، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الاحزاب الشيوعية او الاحزاب والحركات ذات الحضور الخارجي، لتشكل اذرعاً للحزب.

فقد شكل الحزب اتحاد الشباب الديمقراطي في السعودية ورابطة النساء الديمقراطيات في السعودية واتحاد الطلبة في السعودية بالاضافة الى اتحاد العمال في السعودية.. وكان لكل من هذه المنظمات تمثيلها الخارجي، ونشراتها الخاصة، بالاضافة الى ان اتحاد عمال السعودية قد استطاع ان يكون عضواً في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وان يدافع عن قضايا

العمال في السعودية وحقوقهم في تنظيم أنفسهم في نقابات واتحادات مهنية وعمالية، وكان نشاط هذه المنظمات متركزاً في الخارج وعلى الصعيد الاعلامي بالدرجة الاساسية.

ويبدو ان النشاط الاعلامي الذي قامت به المنظمات الجماهيرية بالاضافة الى كوادر الحزب في الخارج، قد لعب دوراً في توصيل صوت هذا الطرف التقدمي من المعارضة الى الراي العام، حيث ساهم الحزب في الكثير من الفعاليات العربية (مؤتمر الشعب العربي، ملتقى الحوار الديمقراطي الثوري، مؤتمر التضامن الافرو اسيوي، مؤتمرات الاحزاب الشيوعية العربية والعالمية، الندوات الفكرية التي اقامتها مجلة النهج الناطقة بلسان الحركة الشيوعية العربية، اللقاءات الدورية بين فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية في الجزيرة والخليج العربي).

التسوية مع النظام وانعكاساها

في النصف الثاني من ١٩٩٤ جرت مفاوضات بين الحركة الإصلاحية في الجزيرة العربية (التنظيم الإسلامي الشيعي الأبرز في السعودية)، مع الحكم في السعودية، وقد توجت هذه المفاوضات بلقاء ضم قيادي الحركة مع الملك فهد ووزير الداخلية نايف، لكن الاتفاق لم يقتصر على المنتمين للحركة الإصلاحية بل شمل المنتمين إلى تنظيمات المعارضة الأخرى: حزب الله والحزب الشيوعي في السعودية. وقد ترتب على الاتفاق إصدار عفو عام عن جميع السجناء والمعتقلين والمنفيين من جميع تنظيمات المعارضة، وغالبيتهم من شيعة المنطقة الشرقية[١٩]، وقد رجعت عناصر (ج ش س) الموجودة في الخارج والتي كانت تتولى مهام الاعلام والعلاقات الخارجية.

منذ ذلك الوقت لم يلحظ أي نشاط للحزب الشيوعي في السعودية في الداخل أو الخارج وكذلك للتجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يكن سوى واجهة للحزب في المرحلة الاخيرة من نشاطه السياسي في الخارج، ولم تصدر عنه أية بيانات أو صحف ولم يلحظ مشاركته في النشاط المشترك للأحزاب الشيوعية والعمالية العربية، أو حضور مؤتمرات الأحزاب الشيوعية الأخرى. ويبدو أن الحزب قد انتهى كتنظيم، وإن بقيت عناصر منفردة تعتبر نفسها شيوعية، وقد تكون هناك علاقات صداقة فيما بينها.

الهوامش:

١ ـــ الحزب الشيوعي في السعودية- البرنامج والنظام الداخلي ، أغسطس ١٩٧٥.
٢ ـــ الحزب الشيوعي في السعودية- البرنامج والنظام الداخلي المدقق في المؤتمر الثاني- أغسطس ١٩٨٤. ص١٢
٣ ـــ المرجع السابق. ص١٠
٤ ـــ المرجع السابق
٥ ـــ المرجع السابق
٦ ـــ المرجع السابق
٧ ـــ المرجع السابق
٨ ـــ المرجع السابق
٩ ـــ المرجع السابق
١٠ ـــ بيان مشترك بين حزب الشعب الايراني (توده) والحزب الشيوعي في السعودية.
١١ ـــ طريق الكادحين ، النشرة المركزية للحزب، العدد ٢٧، السنة العاشرة ، اواخر اغسطس ١٩٨٥.
١٢ ـــ طريق الكادحين ، العدد ٢٧، السنة العاشرة، أواخر اغسطس ١٩٨٥.
١٣ ـــ بيان المكتب السياسي للحزب / ابريل ١٩٨٧.
١٤ ـــ المصدر السابق
١٥ ـــ البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في السعودي / اغسطس ١٩٨٩.
١٦ ـــ بيان حول تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي، بيان تم توزيعه في الخارج ، مؤرخ في ١٥ /١٩٩١/٣.
١٧ ـــ بيان من صفحة واحدة وزعه مندوب الحزب الشيوعي في السعودية في الخارج، بدون تاريخ،
١٨ ـــ (التجمع) يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي / العدد ٦/ السنة٢/ مايو ١٩٩٣)
١٩ ـــ منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، انتفاضة المنطقة الشرقية، محرم ١٤١٠

رابعاً- حزب اتحاد الشعب في الكويت

في الرابع عشر من مارس ١٩٧٥ تم الإعلان عن تشكيل حزب اتحاد الشعب في الكويت.

ففي ذلك اليوم "تكونت نواة الشيوعيين الكويتيين والطليعة الثورية للطبقة العاملة والشغيلة في الكويت على أسس الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية والقواعد اللينينية في التنظيم "حسب ما جاء في مجلة النهج[١].

ويبدو أن هذا الحزب قد تشكل بعد أن توزعت العناصر السابقة في الحركة الثورية الشعبية- إقليم الكويت التي قادت تحركاً مضاداً للقيادة التاريخية لحركة القوميين العرب، إلا أن قيامها بعدد من العمليات العسكرية (التفجيرات عام ١٩٦٩) ثم مسلسل الإعتقالات والمحاكمات التي تعرضت لها، وهروب عدد من العناصر إلى الخارج، قد أضعف كثيراً تنظيم الحركة الثورية الشعبية في الكويت، وجعلها تتشكل في عدد من التيارات حتى تبلور بعضها في هذا التشكيل الشيوعي الذي اتخذ تسمية حزب اتحاد الشعب في الكويت تسمية له، وهذه التسمية لا تنطبق كما هو واضح على المضمون، إلا أن خصوصيات البلدان الصغيرة في منطقة الخليج قد جعلها تلجأ إلى هذه التسميات بدلاً من تسمية الحزب الشيوعي.

ومنذ قيامه سعى الحزب إلى إصدار نشرة سرية باسم (الاتحاد) تضمنت مواقفه السياسية من الأحداث، وكانت تصدر بشكل متقطع وعلى فترات متباعدة، وبعد إجراءات السلطة عام ١٩٧٦ والتي تمثلت في حل مجلس الأمة الكويتي وتعليق العمل ببعض مواد الدستور. عمد الحزب الى تشكيل منظمة للشبيبة هي "اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت" التي تأسست بقرار من (الاتحاد) في الثامن من نوفمبر ١٩٧٦ وذلك لتكون هذه المنظمة الشبيبة الإطار الواسع الذي يمكن من خلاله أن يختار الحزب العناصر الجديدة من جهة، وللمزيد من الاحتياطات الأمنية من جهة ثانية.

وأصدرت الشبيبة وبشكل غير منتظم نشرة دورية باسم "الشبيبة" تضمنت، مواقف الاتحاد للشبيبة في القضايا المحلية والعربية والدولية.

ونظراً لعدم السماح بأية حريات للأحزاب السياسية في الكويت، فقد مارس الاتحاد عمله السياسي والتنظيمي بشكل سري، ومن خلال أعضائه غير العلنيين في الحركة العمالية والطلابية بشكل أساسي، وليست لديه بالتالي أية رموز علنية يمكن الحديث عنها.

وبعد إعادة الحياة البرلمانية نشط الاتحاد وبدأ يصدر نشراته وكراساته بشكل أكثر انتظاماً، حيث طرحت نشراته وبعض الصحف والمجلات العربية، كالنهج، مواقف الحزب من كافة الأحداث.

ففي إحدى نشرات "الاتحاد" الصادرة بتاريخ نوفمبر ١٩٨١، وبعد إعادة الحياة البرلمانية، أشارت النشرة إلى النهج المعادي للديمقراطية الذي تسير عليه الحكومة بقولها "لا تزال الحكومة مصرة على المضي في اتجاهها لفرض القوانين المقيدة للحريات، وخصوصاً تلك التي صدرت في فترة تعطيل الحياة البرلمانية، وإدخال تعديلاتها الرجعية على الدستور.

وإذا كانت الحكومة قد اضطرت، إزاء اتساع المعارضة الشعبية والبرلمانية للمادة (٣٥ مكرر) من قانون المطبوعات والنشر التي تجيز التعطيل الإداري للصحف وسحب امتيازات إصدارها دونما حكم قضائي، إن تقدم مشروع قانون بديل لقانون المطبوعات والنشر، فإنها في واقع الأمر- ورغم سقوط المادة ٣٥ مكررقد ضمنت مشروعها الجديد قدرا كبيرا من القيود التي تحد من حرية الصحافة والنشر[٢].

وبعد أن استعرضت النشرة موقف الحكومة من مسألة الاجتماعات العامة ومسألة المحكمة الإدارية، خلصت إلى القول: "إن كل هذه الدلائل توضح دونما لبس أو غموض حقيقة نهج الحكومة الذي تسير عليه منذ هجمة أغسطس ١٩٧٦، الذي هو نهج تقييد الحريات العامة والتضيق عليها بسلسلة من القوانين والإجراءات ذات الطابع الإرهابي، فنهج تصفية الضمانات الدستورية الأساسية، وهو نهج يتعارض بشكل تام مع مصالح الجماهير الشعبية ومع الحريات العامة للشعب، وينتقص من الحقوق الديمقراطية والدستورية للمواطنين"[٣].

ولا يكتفي حزب الاتحاد بتحليل هذه الوضعية، بل يشير إلى الأسلوب الذي يجب اتباعه لمواجهة إجراءات النظام، حيث يقول:

"وهذا ما يتطلب لمواجهته تراص صفوف كل القوى الوطنية والديمقراطية وكل العناصر الخيرة التي تعز عليها قضية الديمقراطية والنضال بشكل مشترك من أجل إطلاق الحريات

العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها، والحفاظ على الضمانات الدستورية وعدم الانتقاص منها ووضعها موضع التطبيق والعمل على تعزيزها.

وإن سقوط المادة (٣٥مكرر) من قانون الصحافة له مثال ملموس على ذلك. فعندما تصاعدت المعارضة الشعبية، وكذلك داخل المجلس، ضد هذه المادة، اضطرت الحكومة للتراجع، وهذا ما يدلل على أن هناك إمكانية واقعية لانتزاع مكاسب وحقوق ديمقراطية ومطالب شعبية متى ما برز تحرك شعبي جاد من أجلها[٤].

كما أصدر الحزب بياناً مطولاً في نوفمبر ١٩٨١، حول المشروع الذي أرادت السلطة طرحه كبديل عن القانون القديم، وشرح بالتفصيل المخاطر التي يحملها هذا القانون، ودعا إلى النضال لإسقاط هذا القانون، حيث رأى الاتحاد بأن "مشروع قانون المطبوعات والنشر رجعي... ويتعارض مع نص المادة ٣٧ من الدستور الكويتي التي تنص على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة"[٥].

ومنذ مجيء مجلس ١٩٨١، كانت المهمة الأساسية التي واجهتها القوى الوطنية والديمقراطية الكويتية هي التصدي لمخطط السلطة في تعديل الدستور، وقد تطرقت نشرة الاتحاد إلى ذلك مرات عديدة، حيث كتبت في أحد الأعداد تحت عنوان "شعبنا يعارض التعديلات الرجعية على الدستور وقيود المادة ٣٥مكرر"، قائلة: "عبر شعبنا الكويتي عن معارضته للتعديلات الرجعية التي تريد الحكومة إدخالها على الدستور لإطلاق يدها في التشريع وتقليص دور وصلاحيات مجلس الأمة المنتخب في التشريع والرقابة على أعمالها... وعن رفضه للمادة (٣٥مكرر) من قانون المطبوعات والنشر التي كانت تشكل قيداً ثقيلاً على حرية الصحافة"[٦].

وبعد أن استعرضت النشرة النضالات الجماهيرية المتعددة ضد هذه المخططات السلطوية، أشارت إلى نية السلطة إلى تأجيل عرض الدستور وتعديلاته والانتباه إلى هذا التكتيك بقولها:

"بيد أن هذا التأجيل في عرض اقتراح تعديل الدستور لا يعني أن الحكومة قد تراجعت بشكل نهائي عن اتجاهها لإدخال تعديلاتها الرجعية على الدستور... ولذلك فإن إلغاء المادة (٣٥مكرر) لا يعني أن الحكومة لم تعد قادرة على فرض قيود جديدة على حرية الصحافة والحريات الديمقراطية الأخرى...

وكذلك فإن القول بأن تأجيل مناقشة تعديل الدستور إلى نوفمبر القادم قد يؤدي لتراجع الحكومة عنه آنذاك في حال تغير الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً في ظل التطورات

المتلاحقة فيها وبالذات بالنسبة للحرب العراقية– الإيرانية ونتائجها...، هو افتراض –لا أكثر– ولا يجب أن تبنى عليه خطة معارضة التعديلات الرجعية على الدستور.

إن مهمة النضال ضد التعديلات الرجعية على الدستور، وفي سبيل الحفاظ على الضمانات الدستورية الأساسية، لا تزال مهمة أساسية قائمة من مهمات النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا في هذه الفترة... وهي مرتبطة بمهمة النضال من أجل إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وإلغاء القوانين والإجراءات المقيدة لها"(٧).

ولاشك أن التصدي لهذه المخططات السلطوية التي تسندها الرجعية السعودية ليس مهمة طرف وطني أو حزب ديمقراطي لوحده، بل هي مسؤولية جميع الوطنيين والديمقراطيين، ولذلك فإن الحزب يرى بأن "من الضروري بمكان أن تتوحد جهود القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد لتوفير مستلزمات نجاح نضالها"(٨).

ولم يكتف حزب الاتحاد بإصدار مواقف حزبية، بل عبأ صحافة منظماته الجماهيرية لمواجهة مشروع تعديل الدستور. فقد أصدرت منظمة الشبيبة عدداً من المقالات في نشرتها "الشبيبة" تهاجم فيه خطط السلطة لتعديل الدستور، واعتبرت من وافق على تنقيح الدستور خائناً للشعب(٩).

وأصدرت الشبيبة الديمقراطية بياناً مطولاً حول مسألة تنقيح الدستور أشارت فيه إلى أهداف ومعنى التعديلات التي تريد السلطة إدخالها في الدستور، وتطرقت إلى أن هذه التعديلات تأتي في السياق العام لتطورات الأحداث في المنطقة، والتي أبرز ملامحها:

"١– إن محاولة الحكومة إدخال تعديلاتها الرجعية على الدستور قد ارتبطت بهجمة أغسطس ١٩٧٦ التي عطلت الحكومة بموجبها الحياة النيابية لأكثر من أربع سنوات وعلقت فيها عدداً من أهم مواد الدستور... كما فرضت خلالها عدداً من القوانين والإجراءات المقيدة لحريات الديمقراطية.

٢– إن التعديلات الرجعية على الدستور تترافق مع ظاهرة اجتماعية مؤثرة في التطور الجاري في البلاد، وهي نمو مصالح ونفوذ الطغمة المالية، أكثر فئات البرجوازية رجعية وطفيلية وعداء للديمقراطية، وهي تلتقي مع توجهات العناصر الأكثر تشدداً في الأسرة الحاكمة نحو تقييد الحريات الديمقراطية والانتقاص من المكتسبات الدستورية.

٣– تأتي المحاولة الحكومية الجديدة لتمرير تعديلاتها على الدستور وسط ظروف عربية وخليجية تتميز باشتداد الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية على حركة التحرر الوطني العربية، والتي كانت أشرس ضرباتها العدوان على لبنان، والتفكك الحاصل في قوى حركة التحرر الوطني العربية والمناخ السلبي الذي خلقته الحرب العراقية– الإيرانية في منطقة

الخليج: والمحاولات الرجعية المحمومة لاستكمال بناء الأطر العسكرية والأمنية الجماعية لمجلس التعاون الخليجي الذي تحول عملياً إلى حلف رجعي مرتبط بالمخططات الأمريكية في المنطقة، ولا نغفل هنا الضغوطات الرجعية من دول المنطقة على الكويت... وآخرها ما صرحت به علانية الأوساط الحاكمة في عمان والسعودية من أن الدستور الكويتي يشكل بحد ذاته عائقاً أمام إقرار الكويت للاتفاقية الأمنية الخليجية وغيرها من ترتيبات هذا الحلف..."(١٠)

ولاشك أن النضالات التي خاضتها القوى الوطنية والديمقراطية الكويتية ورفضها لأية تعديلات رجعية على الدستور قد شل إلى حد ما قدرة الحكومة على الاستمرار في خططها وجعلها تؤجل موضوع (تنقيح الدستور) حتى المجلس القادم.

وفي النصف الثاني من شهر أغسطس من عام ١٩٨٤ عقدت اللجنة القيادية لحزب اتحاد الشعب اجتماعاً بحثت فيه الأوضاع الداخلية في الكويت وسياسة الحزب، وأكدت على التالي:

"إن الوجهة الرئيسية التي يتخذها نضال حزبنا والقوى الوطنية والتقدمية الكويتية في الفترة الراهنة تتمثل في النضال من أجل انفراج ديمقراطي حقيقي وضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية، ولمواجهة الضغوطات الأمريكية على الكويت(١١).

وبعد أن تطرق البيان إلى النتائج التي تمخضت عنها انتخابات ١٩٨١ وعدم فوز العناصر الديمقراطية فيها، أكد البيان على:

"إن المهمة الأساسية أمام القوى الوطنية والتقدمية هي النضال في سبيل تعزيز وتعميق المكتسبات الدستورية وإلغاء القوانين المقيدة للحريات الديمقراطية وفي سبيل انفراج ديمقراطي حقيقي... وهناك إمكانات واقعية للنضال لتحقيق ذلك"(١٢).

وأشار البيان إلى الظواهر الخطيرة التي برزت في ساحة الانتخابات الكويتية من القبلية والطائفية وسواها مؤكداً "أن مواجهة التعصب الطائفي العنصري والقبلي وفضح مثيري هذه النعرات وكشف أساليبهم الاستفزازية وأغراضهم الخبيثة هو واجب جميع القوى والعناصر الوطنية والتقدمية"(١٣).

وأشار البيان إلى الأوضاع الاقتصادية والى حالة العجز في الميزانية العامة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية، مؤكداً على أن "سياسة ترشيد الإنفاق قد اتخذت وجهة وحيدة هي تحميل الجماهير الشعبية أعباء إضافية عن طريق تخفيض بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية، وفرض وزيادة الرسوم على الخدمات العامة.

وهذا ما يكشف الطبيعة الطبقية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية من حيث كونها سياسات موجهة لخدمة مصالح الأرستقراطية العشائرية الحاكمة والطغمة المالية والبرجوازية الكمبرادورية والعقارية"[١٤].

ويقف الحزب أمام السياسة الخارجية للكويت، حيث يحللها بوضوح قائلاً: "إن نظام الحكم في بلادنا هو نظام يمثل بالأساس مصالح الأرستقراطية العشائرية الحاكمة والطغمة المالية والبرجوازية الكمبرادورية والعقارية... كما أن الارتباط التبعي للاقتصاد بعجلة النظام الرأسمالي العالمي يجعل الكويت بالضرورة جزءا من هذا النظام الرأسمالي العالمي.

إلا أن هناك دوافع "براغماتية" (نفعية وعملية) من وراء انتهاج الحكومة لسياسة خارجية "متزنة" ومنفتحة، والى حد ما مستقلة. "وذلك بسبب الوضع الجغرافي- السياسي الحرج للكويت، وانتشار المصالح الكويتية الحكومية والخاصة في العديد من دول العالم. هذا بالإضافة إلى دور القوى الوطنية والتقدمية ونضالهما في سبيل سير بلادنا في طريق التطور المستقل، ولانتهاج سياسة خارجية مستقلة وغير منحازة"[١٥].

وفي معرض الحديث عن المهمات التي تواجه الحزب والقوى الوطنية والتقدمية الكويتية، يسجل اجتماع اللجنة القيادة المهمات التالية:

"١- النضال في سبيل إطلاق الحريات الديمقراطية الأساسية وإلغاء القوانين المقيدة لها، وخصوصاً قوانين التجمعات وجمعيات النفع العام والقيود المفروضة على الصحافة والنشر... والاقرار بالحقوق الانتخابية للنساء والشباب من سن الثامنة عشرة، والمواطنين الكويتيين بالتجنس، الذين مضى على حصولهم على الجنسية أكثر من ربع قرن، والعمل على تعميق المكتسبات الدستورية وإيجاد حالة انفراج ديمقراطي حقيقي... وصولاً إلى الإقرار بحرية تكوين نشاط الأحزاب السياسية.

٢- التصدي للنعرات الطائفية والعنصرية والقبلية وكشف مثيريها وأساليبهم الاستفزازية وأهدافهم الخبيثة.

٣- المطالبة بانتهاج سياسة اقتصادية بديلة تستهدف تطوير وتوسيع الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية.

٤- معارضة الوجهة وحيدة الجانب لسياسة "ترشيد الإنفاق" في إلقائها أعباء العجز في الميزانية على كاهل الجماهير الشعبية... والنضال من أجل تلبية الاحتياجات الحيوية للجماهير ورفع مستوى معيشتها وضد تخفيض بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية... والمطالبة باتخاذ إجراءات لتخفيض بنود التنقيح في الميزانية ولفرض ضرائب تصاعدية على الدخول الكبيرة، وخصوصاً للبنوك والشركات.

٥- النضال في سبيل انتهاج الكويت لسياسة خارجية مستقلة، وغير منحازة وغير مرتبطة بالأحلاف والتكتلات الرجعية... وتطوير مجالات التعاون المتبادل مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية لصالح التطور المستقل لبلادنا، ولمواجهة الضغوطات الإمبريالية عليها"[١٦].

ومن الملاحظ في هذا البيان عدم الإشارة إلى أية مهمات وحدوية على أي شكل من أشكال التعاون بين الكويت والدول الخليجية الأخرى أو مع الدول العربية، بل يتطرق إلى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية، إضافة إلى خلو البيان من أي إشارة إلى القضايا العربية الأساسية في هذه الفترة.

وعلى أبواب الانتخابات ١٩٨٥ركز الحزب على ضرورة خوض الانتخابات محللاً رأيه في الانتخابات النيابية، قائلاً:

"فالقوى الوطنية والتقدمية من جانبها تعتبر الانتخابات القادمة ذات أهمية سياسية ومعنوية استثنائية، لطرح برنامجها الوطني الديمقراطي وجذب أوسع تأييد حوله، ولصالح مرشحيها، ولاستعادة مقاعد المعارضة الوطنية في مجلس الأمة التي خسرتها في الانتخابات الفائتة"[١٧].

ويشير البيان إلى خطورة النهج الذي تسير عليه التنظيمات الرجعية والسلطوية والأغنياء الذين يصرفون الملايين بقوله: "إن خطورة التصفيات الطائفية والقبلية بين المرشحين وعمليات شراء الأصوات لا تكمن فقط في كونها تمس نزاهة الانتخابات، وإنما تنطوي على جوانب أخطر من ذلك بكثير، من حيث تمزيقها لصفوف شعبنا طائفياً وقبلياً وطمسها للقضايا والتناقضات الأساسية، وتشويهها المتعمد لمعاني "الانتخابات" و"الديمقراطية" ليفقد شعبنا ثقته واهتمامه بها، وتكمن خطورتها أيضاً في تخريبها لنفوس وضمائر الجماهير..."[١٨].

وفي مواجهة هذه الوضعية ومن أجل أن ينتصر مرشحو التيار الديمقراطي فإن الحزب يرى بأنه "ليس هناك من بديل أمام القوى الوطنية والتقدمية إزاء ذلك سوى رص صفوفها والعمل بشكل موحد في سبيل توثيق صلاتها بالجماهير الشعبية من جهة وفضح أساليب وأغراض القوى الرجعية والطائفية والزعامات القبلية ومرشحي الأموال والرشاوى من جهة أخرى"[١٩].

ولقد أثارت نتائج الانتخابات ارتياح الحزب، ففي معرض تحديد مهمات القوى الوطنية التقدمية، قالت "الاتحاد":

"لاشك أن نتائج الانتخابات النيابية قد وفرت مناخاً سياسياً إيجابياً في البلاد باتجاه توسيع حالة الانفراج الديمقراطي النسبي، وخصوصاً بفوز قوى المعارضة الوطنية والتقدمية

بعدد من مقاعد مجلس الأمة الذي يعد مكسباً كبيراً لصالح تعزيز دورها في المجال الديمقراطي العام.

ومن ابرز ملامح المناخ الإيجابي الذي نما بعد الانتخابات:

- إعلان الحكومة عن عدم نيتها في إعادة طرح مشروعها لإدخال تعديلات رجعية على الدستور بحجة تنقيحه.

- الاقتراحات لمشروعات القوانين التي قدمها عدد من النواب لإلغاء القيود على الحريات العامة، التي قانون التجمعات والمطبوعات والنشر.

- اتجاه مجلس الأمة للقيام بدوره الدستوري المفترض كهيئة للتشريع والرقابة على أعمال وسياسات الحكومة.

ونعتقد بأن واحدة من ابرز واجبات القوى الوطنية والتقدمية الكويتية في الظروف الراهنة هي مهمة الحفاظ على المناخ الإيجابي الذي نشأ بعد الانتخابات وتعزيز نجاحاتها الانتخابية، والعمل على توفير شروط ملائمة لإحراز المزيد من المكتسبات الشعبية ولتحقيق المطالب الجماهيرية العامة. وهذا ما يتطلب من جانب القوى الوطنية والتقدمية اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه.

١- تطوير أشكال العمل المشترك بين القوى والعناصر الوطنية التقدمية، سواء من خلال صيغة التجمع بعد الاتفاق على برنامج وطني مشترك... أو من خلال صيغة التحالفات الثنائية والصيغ الأخرى الممكنة... والأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن النجاحات الانتخابية لقوى المعارضة الوطنية والتقدمية هي ثمرة الجهود المشتركة لسائر القوى والشخصيات الوطنية والتقدمية.

٢- نشيط النضال الديمقراطي والجماهيري من خلال الحركة النقابية العمالية والحركة الطلابية والمنظمات الديمقراطية والاجتماعية، مع ما يتطلبه هذا من تعزيز للتنسيق بين العناصر والقوى الوطنية والتقدمية في هذه المجالات، والعمل على تقوية دورها ونفوذها والحفاظ على مواقفها في الحركة الجماهيرية وربطها بالنضال الديمقراطي العام.

٣- قيام ائتلاف برلماني وطني واسع، يمكن أن يتشكل في البداية كائتلاف حول الموقف والقضايا المطروحة قبل أن يتشكل ككتلة متماسكة"[٢٠].

أما على صعيد المواقف الخليجية، فإن الحزب قد حدد موقفه من أبرز القضايا الخليجية في بيان اللجنة القيادية عام ١٩٨٤، حيث أشار إلى:

"إن عضوية الكويت في مجلس التعاون الخليجي ترتب عليها نتائج وارتباطات سلبية على صعيد الاستقلال والسيادة الوطنية لبلادنا... من حيث كون مجلس التعاون الخليجي يشكل عملياً حلفاً إقليمياً سياسياً- عسكرياً رجعياً مرتبطاً بالاستراتيجية الإمبريالية، وخصوصاً من خلال الدور السعودي والعماني وأيضاً البحراني.

كما أن تهديدات حكام طهران وأعمالهم الاستفزازية والمطالبات المستمرة من جانب نظام صدام بتأجير الجزر الكويتية، ورفض ترسيم الحدود، تشكل هي الأخرى عناصر ضغط لا يستهان بها على الوضع الكويتي"[٢١].

وتحت عنوان "لا للوجود العسكري الأمريكي في منطق الخليج" كتبت الاتحاد قائلة:

"يتزايد وبشكل ملحوظ النشاط والوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وذلك بهدف ضمان أحكام السيطرة الإمبريالية عليها، وربطها بالاستراتيجية العدوانية الأمريكية على النطاق الدولي، وهذا ما يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة ويمس بسيادة واستقلال بلدانها..."[٢٢].

وأمام هذه الوضعية الأخيرة فإن الحزب يرى: أن قوى التحرر في منطقة الخليج مطالبة بتشديد نضالها للمطالبة بتصفية شبكة القواعد العسكرية الإمبريالية وإلغاء التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية في عدد من دول المنطقة، وفضح أهداف الإمبرياليين الأمريكان في المنطقة[٢٣].

وقد تصدى الحزب للاتفاقية الخليجية ودعا إلى إفشالها، حيث أن تلك الاتفاقية تمس سيادة الكويت فيما لو أقرت، كما تتعارض مع روح الدستور وتقيد الحدود الدنيا المتوفرة من الحريات والحقوق الديمقراطية لشعبيا [٢٤].

وحول التنسيق الأمني والعسكري بين دول الخليج، فإن الحزب يرى بأن: "الاتجاه الذي يجري الآن نحو تطوير التنسيق الأمني والعسكري بين دول مجلس التعاون ــ وهو أمر قائم منذ فترة ــ باتجاه إنشاء الأطر العسكرية والأمنية الجماعية لهذا المجلس، وهذا ما سبق أن عرضته عمان في ورقة عملها المقدمة لاجتماع رؤساء أركان دول المجلس، وسيبحث أولوياته في اجتماع وزراء الدفاع القادم، يشكل عملية ربط لدول المجلس مجتمعة ــ بما فيها الكويت ــ بالاستراتيجية الأمريكية، وإرساء أسس هذا التحالف.

إن استقلال الكويت وسيادتها ونهج السياسة الخارجية المتوازن والمكاسب الدستورية للشعب الكويتي واستقرار البلاد وأمنها، يتهدده خطر الاتجاه لإنشاء أطر عسكرية وأمنية جماعية لدول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ارتباط الكويت بأطر عسكرية وأمنية بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر يتعارض تماماً مع المصالح الوطنية للشعب الكويتي. وهذا ما يتطلب أن يقف ضده كل من يعز عليه استقلال الكويت وسيادتها وحرية شعبها"[٢٥].

اتخذ الحزب مواقف واضحة من النظام العراقي، ففي معرض تحليله للفاشية في البلدان النامية، أشارت ورقة الحزب إلى التالي:

"٤- لاشك أن نظام صدام الدكتاتوري اليميني في العراق هو أكثر نظم الحكم الدكتاتورية في البلدان العربية ممارسة للأساليب الدكتاتورية، وهذا ما يتضح في:

- ارتكازه إلى أيديولوجية العداء للشيوعية.

- تبنيه لأيديولوجية وممارسات عنصرية بشعة، الموقف من الفرس "انظر لكتابات خير الله طلفاح"، تهجير مئات الآلاف من المواطنين العراقيين بحجة أنهم من أصل إيراني، محاولات "تعريب" الأكراد...

- انتهاجه سياسة الإرهاب والعنف السافر والعداء للديمقراطية بما فيها مظاهر الديمقراطية البرجوازية.

- ديماغوجية ألفاظه.

- تأليه شخص الدكتاتور"[٢٦].

بالنسبة لمواقفه حول القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، فإن الحزب يقف إلى جانب الطروحات السوفياتية لحل القضية الفلسطينية، فقد أشار بلاغ اللجنة القيادية للحزب بشأن المقترحات السوفياتية حول الشرق الأوسط ما يلي:

"بحثت اللجنة القيادية لحزب اتحاد الشعب في الكويت المبادئ الستة التي تقوم عليها المقترحات السوفياتية بصدد مبادئ تسوية شرق أوسطية وطرق بلوغها... وترى أنها تشكل الأساس الواقعي والسليم لحل عادل ووطيد لمشكلة الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية، كما أنها تقدم البديل لـ"الحلول والتسويات" التصفوية والصفقات الانفرادية التي تحاول الإمبريالية الأمريكية والصهيونية فرضها على العرب بالضد من مصالحهم وحقوقهم المشروعة"[٢٧].

وقد شجب الحزب موقف النظام الأردني من إعادة العلاقات مع النظام المصري في بيان أصدره بهذا الخصوص حيث أشار:

"أن الخطوة التي أقدم عليها النظام الأردني بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع النظام المصري والزيادة التي قام بها وريث السادات للأردن، لا تشكل مجرد خروج على قرارات

قمة بغداد بشأن قطع العلاقات مع النظام المصري فحسب، بل إن خطورتها تكمن أساساً في كونها حلقة جديدة في مسلسل الهجوم الإمبريالي الصهيوني الرجعي لتهيئة المناخ الملائم لنشر نهج كامب ديفيد وتنفيذ المخططات والمشاريع الاستسلامية... كما تشكل حلقة محاولة جديدة لإقامة محور رجعي عربي في مواجهة الخط الوطني الذي تلتقي عليه القوى الوطنية العربية، وفي مقدمتها سوريا والقوى الوطنية الفلسطينية واللبنانية..."[٢٨].

وتطرق البيان إلى موقف الحكومة الكويتية من هذه المسألة فقال:

"إن موقف الكويت الرسمي لم يكن فقط لا يتضمن إدانة كافية، بل أنه اقترن أيضاً بتقديم القسط الأول من المساعدات المالية لنظام حسين في اليوم التالي من إقدامه على خطوته المدانة "بقيمة ١٥ مليون و٦١٦ ألف دينار أردني"[٢٩].

وفي معرض الإشارة إلى جولات المندوب الأمريكي – مورفي – في الشرق الأوسط أشارت "الاتحاد" "إلى الموقف من عرفات بالقول:

"ويتولى محور عمان – القاهرة – عرفات تقديم عروض الاستسلام وتهيئة الوضع لصالح الحل الأمريكي، وذلك من خلال الاتفاق الأردني – الفلسطيني وترويج نظرية "الأرض مقابل السلام" في ظل العجز عن استرداد الأرض وفرض السلام".

ومن خلال البيانات والمقالات يتضح أن هذا الحزب يساند كافة المواقف التي يتخذها الاتحاد السوفيتي وتؤكد نشرة الحزب على التالي:

"إننا كشيوعيين كويتيين نتابع الخطوات التي جرت باتجاه تطوير العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفيتي، وكذلك مع البلدان الاشتراكية الأخرى، ونطالب بأن يشمل تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي سائر مجالات التعاون ذي النفع المتبادل، وان تتخذ الحكومة الكويتية خطوات ملموسة في هذا الشأن، وألا تكتفي من جانبها بمجرد زيارات وتصريحات المسؤولين، بل وان ترافقها بالأعمال"[٣٠].

الهوامش:

١- مجلة "النهج" - "دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي"، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد ٤، مايو ١٩٨٤، ص٢٩٢.
٢- نشرة "الاتحاد" يصدرها حزب اتحاد الشعب في الكويت، العدد ٢٤، نوفمبر ١٩٨١.
٣، ٤ - المصدر السابق.
٥- بيان حزب اتحاد الشعب في الكويت، نوفمبر ١٩٨١.
٦- نشرة "الاتحاد"، العدد ٢٨، مايو ١٩٨٢.
٧ - المصدر السابق.
٨ ــ المصدر السابق
٩- اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت، نشرة "الشبيبة"، العدد ٤٢، ديسمبر ١٩٨٢.
١٠- اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت، بيان حول "تنقيح الدستور"، ديسمبر ١٩٨٢.
١١- حزب اتحاد الشعب، الحالة الراهنة في الكويت ومهماتنا، نقلاً عن مجلة "النهج"، العدد ٥، أغسطس ١٩٨٤، ص٣٢٨.
١٢- المصدر السابق، ص٣٢٩.
١٣- المصدر السابق، ص٣٢٩.
١٤- المصدر السابق، ص٣٣٠.
١٥ ــ المصدر السابق، ص٣٣٠.
١٦- المصدر السابق، ص ٣٣١
١٧- نشرة الإتحاد، مصدر سابق ١٩٨٥ .
١٨، ١٩ ، ٢٠- المصدر السابق.
٢١- نشرة الإتحاد، مصدر سابق ١٩٨٤ .
٢٢- المصدر السابق.
٢٣ ــ المصدر السابق.
٢٤ ــ المصدر السابق.

٢٥ ــ المصدر السابق.
٢٦ ــ المصدر السابق.
٢٧ ــ المصدر السابق.
٢٨- نشرة الإتحاد، مصدر سابق ١٩٨٣ .
٢٩- نشرة الإتحاد، ١٩٨٥ .
٣٠- المصدر السابق.

الباب الثالث: تنظيمات اليسار الجديد

أولاً: تبلور التيار الماركسي في الخليج:

شهد تنظيم حركة القوميين العرب في الخليج والذي كان يقاد من الكويت ذات الجدل والصراع الذي شهدته تنظيمات الحركة في الساحات الأخرى. كما لعبت القيادات الطلابية الخليجية في حركة القوميين العرب خصوصاً في بيروت والقاهرة وبغداد دوراً في بلورة التوجه الاشتراكي ثم الماركسي سواء على مستوى الحركة ككل أو على الساحة الخليجية بشكل خاص، ومن هذه القيادات أحمد حميدان وعبد الرحمن النعيمي (البحرين)، وخالد الوسمي (الكويت)، زاهر المياحي وجمعة النعيمي وحسن الغساني واحمد البريكي واحمد عبدالصمد وعبدالعزيز القاضي وعلي محسن وغيرهم (عمان) بالاضافة الى عدد من الاعضاء من المملكة السعودية، واليمن.

ولا شك أن حركة القوميين العرب قد وجهت تنظيمها في اليمن بالمبادرة لتطوير وقيادة الصدام المسلح الذي تفجر بين قبائل ردفان بقيادة الشهيد ابن لبوزه والقوات البريطانية، لتشكيل (الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل) والتي قادت الكفاح المسلح بنجاح وانتزعت الاستقلال من الإنجليز، وقد شهدت الجبهة القومية وهي في معمعان الكفاح المسلح وما بعده صراعات عنيفة بين اليسار واليمين.

وقد كان للنجاحات المطردة للجبهة القومية حافز لقيادة تنظيم الحركة الخليجي في الكويت بالدفع بعناصرها العمانية من ظفار ومعظمهم مقيم في الكويت، إلى التحالف مع تنظيمات ظفارية أخرى (تنظيم الجنود الظفاريين، والجمعية الخيرية الظفارية والقبائل) لتشكيل جبهة تحرير ظفار، وتدشين الكفاح المسلح في ظفار في ٩ يونيو ١٩٦٥، لكنه وبسبب عزلة ظفار وحمأة الكفاح المسلح فإن الصراع بين اليسار والتيار التقليدي لم يتبلور إلا في المؤتمر الثاني للجبهة في حمرين في سبتمبر ١٩٦٨، وسنرى أن قضية الكفاح المسلح شكلت عنصراً في الصراع بين الاتجاهين في تنظيم الحركة في الخليج، كما مثلت مرتكزاً أساسياً لاستراتيجية الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي لاحقاً، وعنصر خلاف رئيسي مع التنظيمين الشيوعيين في البحرين والسعودية.

تبع هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ افتراق واضح بين التيارين اليساري والقومي في الحركة، وبالنسبة لساحة الخليج فقد شهدت جدلاً حامياً بين التيارين سواء في مركز القيادة في الكويت، أو في قواعد الحركة في البحرين وعمان وقطر والسعودية وفي أوساط أعضائها في التنظيم الطلابي للحركة في جامعات بيروت والقاهرة ودمشق وبغداد ولم يكن بلورة التيار اليساري ذاته في تنظيم مستقل عن الحركة يسيراً في هذه الساحة بل هو أصعب من أي ساحة أخرى.. بفعل عدة عوامل، فباستثناء الكويت، حيث يوجد قدر معقول من الحريات، سمحت بوجود تنظيم شبه علني للحركة له قاعدة قوية من الكويتيين والعرب الوافدين وله مؤسسات مساندة، فإن تنظيم الحركة مطارد في الساحات الأخرى وفي بعض الساحات ضعيف، إن طبيعة المجتمع الخليجي الجاري تشكله في الخمسينات والستينات بتأثير النفط، يحمل في طياته إغراءات كبيرة للمثقفين والمتعلمين سواء بالانخراط في الجهاز الحكومي أو في المشاريع الخاصة. كما أن القبضة البريطانية الاستخباراتية القوية، والأنظمة المشيخية وطابع المجتمع المحافظ سياسياً، لم تساعد على قيام تنظيمات سياسية حديثة، وجاء الانشقاق في الحركة في الخليج ليفاقم هذا الوضع، وليواجه التيار اليساري عداء ليس فقط من قبل النظام بل من التيار القومي العام والتيار الشيوعي والمجتمع، لذا فقد كانت ولادة التنظيم اليساري للحركة ممثلاً في (الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي)، عسيرة ومحفوفة بالمخاطر.

يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي، حيث شهد الحزب ارهاصات فكرية منذ مطلع الستينات على الصعيد المركزي، وبرزت بعض التنظيمات اليسارية في المشرق العربي التي انسلخ رموزها من الحزب القومي. الا ان التحول الكبير قد جرى في المؤتمر القومي الاستثنائي الذي تنعقد في دمشق العام ١٩٦٦، والذي طرد القيادة التاريخية للحزب، واتخذ منحى يسارياً واضحاً وتمثل في قيادة الطتور الاتاسي وصلاح جديد وغيرهم. وقد انعكس ذلك على فروع الحزب في منطقة الجزيرة والخليج، حيث برز في البحرين جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، والجبهة الديمقراطية (في السعودية)، بالاضافة الى حزب العمل العربي في عمان.. وذلك ما سنتناوله لاحقاً.

ثانياً: التنظيمات اليسارية

أولاً: الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي:

جرى الاعلان عن تأسيس الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي في المؤتمر الاستثنائي الثاني لفرع حركة القوميين العرب في الخليج والذي انعقد في دبي في نهاية يوليو ١٩٦٨ وتمثلت فيه ساحات الكويت والبحرين والإمارات وعمان وقطر.

ويمكن القول أن هناك تبايناً بين الساحة الكويتية وساحات الخليج الأخرى، فحيث كات تنظيم الحركة في الكويت يملك قيادة تاريخية على رأسها د. أحمد الخطيب، وترسخ على أساس قومي وخصوصاً في ساحة مهددة بالخطر الإيراني والاحتلال البريطاني، وفي مجتمع مرفه وحيث قاعدة التنظيم أساساً من الطبقة الوسطى، وحتى العمال الكويتيين في التنظيم هم طبقة وسطى مقارنة بالعمال العرب. لذا فقد كان التيار اليساري مقتصراً على بضعة مثقفين من الطلبة الجامعيين أساساً وبعض العمال أما جسم التنظيم الأساسي فظل مع الاتجاه القومي. أما بالنسبة لأقاليم الخليج الأخرى فإن بنية التنظيم كانت أقرب إلى البرجوازية الصغيرة والعمال في أوضاع أكثر صدامية وقمع، ولم تسمح هذه الأوضاع بوجود قيادة تاريخية ذات استمرارية بفعل الضربات المتتالية، لذى فقد كان هناك استعداد أكبر لدى قواعد التنظيم لتبني الخط اليساري، بتأثير الكوادر الطلابية الجامعية المتخرجة من الجامعات العربية، حيث كان التيار اليساري مزدهرا.

بعد حرب يونيو ١٩٦٧، تداعت قيادات مناطق الخليج وعمان والمملكة العربية الى عقد مؤتمر في بيروت تحت اشراف عناصر من الامانة العامة لحركة القوميين العرب (عبدالرحمن كمال، احمد حميدان) وبالتنسيق مع التيار اليساري الذي كان يقوده محسن ابراهيم ونايف حواتمه وذلك في نهاية ديسمبر (٢٧ ـــ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٧)، وحضرته قيادات من مختلف مناطق الجزيرة العربية، وضم ممثل عن الجبهة القومية لتحرير الجنوب

اليمني الذي كان لتوه قد حصل على الاستقلال (عبدالله الأشطل)، ويشهد صراعاً حاداً آنذاك بين التيارين (قحطان الشعبي / عبدالفتاح اسماعيل).

يشير التقرير الصادر عن ذلك الاجتماع الى انه "تم تخصيص جلسة الافتتاح لمناقشة عامة حول الخليج والجزيرة العربية أعرب فيها كل مندوب عن رايه.

واثناء المناقشات كشف المندوبون عن تزايد عدم رضاهم عن الطريقة الاوتوقراطية التي تسير بها الكويت شؤون الحركة. واتهم أحد المندوبين قيادة فرع الكويت بفرض مرشحيها للقيادة على بعض المناطق دون موافقة الأغضاء المعنيين. وقد اشتكى المندوب العماني من كون "القيادة في الكويت بخلفيتها الاجتماعية البرجوازية هي مسؤولة عن منطقة ثورية كامنة".

وقد حصل خلاف في الرأي بين المندوب الكويتي في المؤتمر وبين رفاقه الباقين، عندما تحول النقاش لمعالجة استراتيجية الحركة في منطقة الخليج، فيما شكك الأول في جوى استراتيجية النضال المسلح المقترحة، أصر الآخرون على أنه" يجب أن نستمد استراتيجتنا من اعتبار ان النضال في الخليج هو نضال واحد، وأنه في الأساس نضال للتحرر الوطني ضد الوجود العسكري والسياسي للامبريالية البريطانية المتحالفة مع، والمتخفية وراء انظمة الشيوخ الورقية وجميع قوى الاستغلال الطبقي والثورة المضادة. ومن هنا حتمية المواجهة المسلحة لإلحاق الهزيمة بالامبريالية وقواها المحلية"

وقد تبنى معظم المندوبين الرأي القائل بأنه في حين ينبغي على الحركة في الخليج اتخاذ الخطوات لتحقيق الاستراتيجية، فإن الظروف السياسية في عمان هي أكثر ملائمة تماماً لتنفيذها خاصة وأن الثورة قد بدأت في المنطقة المجاورة لظفار."[١].

شخص المؤتمر الازمة التي تعيشها الحركة في تلك المنطقة، على النحو التالي:

١ ـــ عدم وجود قيادات محلية قادرة على ادارة الصراع ضد الاستعمار البريطاني او الانظمة الحاكمة..

٢ ـــ عدم قدرة قيادة الكويت على قيادة مجموع العمل التنظيمي والنضالي.

٣ ـــ تنامي الوضع الذي تقوده الجبهة القومية في اليمن الجنوبي وانعكاساته على تنظيم الحركة في عموم المنطقة، وحاجة الجبهة القومية الى تفعيل دور الحركة لمواجهة التحديات التي قد تواجه اليمن الجنوبي.

٤ ـــ حاجة مركز الحركة الى معرفة مواقف القيادات في تلك المنطقة من الصراع الكبير الدائر آنذاك بين اليمين الممثل في القيادة التاريخية للحركة وبين التيار اليساري المتنامي

في عموم الحركة، وكذلك الحال بالنسبة للجبهة القومية حيث كان ممثلها في المؤتمر منحازاً الى اليسار.

وبالرغم من اهمية النقاشات التي دارت في المؤتمر الاول، الا ان أهميته تكمن في القرارات التنظيمية التي خرج بها وأهمها:

١ ــ اعتبار المنطقة موحدة، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات وضع المملكة السعودية من جهة وبقية المناطق من جهة ثانية. مما فرض تشكيل لجنيتن مركزيتين ومكتبين سياسين، اعطى لكل منهما صلاحيات حضور اجتماعات الطرف الآخر.

٢ ــ انطى صلاحيات لكل منهما بالتصرف حسب ما يراه مناسباً في مسألة العلاقات التنظيمية الداخلية، بالاضافة الى حل الاشكاليات التي يواجهها مع القيادة التاريخية التي مثلتها قيادة الكويت.

٣ ــ ابدى اهتماماً خاصاً لوضعية مناطق الخليج، حيث تم تشكيل لجنة مركزية من عضوين من كل منطقة، تجتمع دورياً كل ستة اشهر، اضافة الى تشكيل مكتب سياسي يحضره ممثل واحد عن كل منطقة (الكويت، البحرين، قطر، ساحل عمان، مع خصوصية الوضع في عمان الداخل وعمان حيث كان بالامكان حضور أكثر من شخص)، يجتمع دورياً كل شهرين[٢].

خلال الفترة الممتدة من ديسمبر ١٩٦٧ حتى يوليو ١٩٦٨، اتخذت اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب قرارها التاريخي (نظراً لسيطرة اليسار عليها) بحل الحركة واعطاء صلاحيات لقيادات المناطق باتخاذ ما تراه من ترتيبات تنظيمية وتسميات. مما دفع العناصر القيادية الخليجية الى الدفع باتجاه عقد مؤتمر استثنائي.

وخلال تلك الفترة جرت صراعات حادة بين التيارين في الساحة الفلسطينية انعكست على أوضاع بعض المناطق الخليجية وخاصة قطر، حيث كانت هناك عناصر قيادية للجبهة الشعبية (ابو أحمد يونس، جورج دلل) تسهم بفعالية في قيادة فرع قطر ، بالاضافة الى دورها الخليجي حيث كانت ساحة قطر مسؤولة عن اصدار النشرة الحزبية التثقيفية الداخلية.

وخلال تلك الفترة كان الصراع المركزي محتدماً وينعكس خليجياً، وكان واضحاً ان العناصر العمانية والبحرينية تلعب الدور الأساسي في تحويل دفة التنظيم بالاتجاه اليساري (زاهر المياحي، احمد حميدان، عبدالرحمن النعيمي)

من هنا فعندما عقد مؤتمر الاستثنائي لتنظيم الحركة في الخليج، في يوليو ١٩٦٨، فقد كان هناك اتجاهان متضاربان، الاتجاه الذي مثله مندوب الكويت والاتجاه الذي مثله مندوبو

البحرين وعمان، بينما تأرجحت مواقف المندوب القطري في الكثير من القضايا نظراً لتدني الوعي الايديولوجي في تلك المنطقة.

وجاء في التقرير الصادر عن المؤتمر مايلي :

"في الفترة ما بين ١٩ ــ ٢١ يوليو (تموز) ١٩٦٨ وبناء على دعوة طلب انعقاد مؤتمر قطـري اسـتثنائي من منطقةعمان لمناقشة الاوضاع الراهنة في منطقة الخليج واستراض سير العمل منذ انعقاد المؤتمر الاول في بيروت وما تقرر من التزام استراتيجي وايديولوجي موحد بكافـة الساحات.. انعقد المؤتمر بحضور مندوبين عن الكويت والبحرين وقطر وعمان.. وقد عرض مندوب عمان جدولاً لأعمال سير المؤتمر الاستثنائئ على الشكل التالي:

١ ــ وقفة عند المنطلقات، الايديولوجية والاستراتيجية

٢ ــ استعراض تجربةالمكتب السياسي والموقف تجاه الشكل القيادي الجديد.

٣ ــ الخطوط التنظيمية التي ستحكم العمل طيلة الفترة القادمة.

٤ ــ مناقشة مشروع النظام الداخلي للحزب

٥ ــ جلسة للترتيبات العملية

وقـد كـان هـناك تحفظات من وفد الكويت بهوية هذا الاجتماع وهل يعتبر اجتماعاً للمكتب السياسي او مؤتمر استثنائي، وبعد تبادل الآراء وافق المندوبن بالاجماع على اعتباره مؤتمراً للحيثيات التالية:

١ ــ ان الدعوة قد وجهت لعقد هذا المؤتمر منذ فترة ولم تعترض المناطق ، وإنما ابدت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار في الاعداد لهذا المؤتمر.

٢ ــ كـان من المفروض عقد المكتب السياسي يوم ٤ يوليو وألغي بعد موافقة المناطق على هذا المؤتمر.

٣ ــ أن هناك العديد من الامور المعلقة والتي تحتاج الى البت فيها بشكل سريع ونهائي.

٤ ــ إن طـبيعة القضايا التي أعدتها اللجنةالتحضيرية للمؤتمر الاستثنائي جوهرية بحيث لا يحق لأي سلطة ان تبت فيها غير المؤتمر."(٣)

واستعرض التقرير المناقشات التي دارت وموقف المندوبين من المسألة النظرية (الماركسية اللينينية) ومسألة الكفاح المسلح، حيث كان الخلاف على أشده مع مندوب الكويت ، والى حـد ما مع مندوب قطر.. كما ناقش بقية البنود علي جدول الاعمال وانتخب المؤتمر سبعة أعضـاء للمكتب السياسي من بين ثمانية عشر عضواً حضروا الاجتماع، وبالنسبة للتسمية حيث جاء في التقرير في باب متفرقات:

"١ ــ طــرح أحد الأعضاء ضرورة تغيير اسم التنظيم في المنطقة حتى نستطيع الاتصال بالدول الاشتراكية والاحزاب الاخرى وحتى تتضح هويتنا للجميع. وقد أبدى أحد الأخوة عدم أهمية تغيير الاسم في هذه المرحلة وضرورة تجسيد هذه المفاهيم في مجموع الجهاز وتعميق الخــط الايديولوجي بالدرجة الاولى، وفي الانتقال الفعلي الى مواقع ثورية جديدة، وفي حال اتصــالنا بــالدول الاشتراكية فمن الممكن توضيح هويتنا من خلال ميثاق عمل يحدد خطنا الايديولوجــي والاستراتيجي. وقد وافق الاخوة على وجهة النظر الأخيرة حتى تتاح الفرصة لمجموع أعضاء التنظيم مناقشتها في المستقبل"(٤).

ويبدو ان المكتب السياسي، بعد ذلك، وجد حاجة الى الاعلان عن اسم جديد ، فاتخذ قــراراً بذلك، وفي مطلع العام ١٩٦٩، اصدر المكتب السياسي بياناً سياسياً هاماً ، اعلن عــن التســمية الجديدة (الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي) نشرته مجلة الحرية البيروتية التي كانت لسان الحال التيار اليساري للحركة، جاء فيه:

"ان حركتنا باعتبارها احدى الفصائل الوطنية في منطقة الخليج وعمان لتقف وقفة نقدية صارمة تجاه أوضاعها الذاتية ومسيرتها السابقة.. وقفة نقدية ذاتية مفتوحة أمام الجماهير اذ لا حاجــة لــلحركات الثورية الى القرارات السرية المغلقة والصراعات التي لا ترتبط بالصراع الدائــر على أرض الواقع في مجابهة القوى الاستعمارية والطبقية المستغلة.. ولذا فان التناقض الكــبير الذي كانت تعيش في ظله هذه الفصيلة الوطنية التي نحن منها والتطورات المتلاحقة الــتي جرت في صفوفها والتي حسمته وقفاتنا الأخيرة، وخاصة مؤتمرنا الأخير، وما رافقه من قــرارات ثوريــة وترتيبات عملية وتنظيمية ونضالية جعلت من فصيلتنا مطالبة حتى ضمن حــركة القوميــين العــرب أن تحسم في الكثير من المواقف، وأن تحدد هويتها في الكثير من ارتباطاتها وعلاقاتها السابقة بهذه الحركة، ضمن التناقضات التي تحتويها"(٥).

وفي معرض اشارته الى الوضع الجديد لهذا الفصيل، جاء في البيان:

"إننا لم نجابه الأمر على طريقة الانشقاقات الحزبية الغير مفهومة ولا مبررة والتي تتلخص في الأخــير، بمجــرد عملية انشقاقات تنظيمية، ولذا فقد مارســت فصيلتنا وقفة نقدية حول أوضاعنا الذاتية في المنطقة وعلاقاتها وكيفية تعزيز تحولاتها الايديولوجية والتنظيمية من خلال الممارسة والمواقف السياسية، وعملية مراجعة نقدية شاملة لكل المسيرة والممارسات السابقة، والــتي أدينت فيها القيادات البرجوازية خاصة لمنطقتنا، والمتمثلة في حينها في قيادة الكويت الــتي كانت بمثابة المركز القيادي لكل المنطقة وسيادة الفكر البرجوازي الصغير المثالي في كل المنطقة كما أدينت خاصة المارسات السياسية الاصلاحية الخنوعة والبرجوازية، وغير المعتمدة على الجماهير لفرع الكويت الامر الذي أدى الى اتخاذ قرار توقيف مجمل الفرع في الكويت

عـــن العمل وعن انتمائه الى تنظيمنا وادانة قيادته بشكل خاص ، ورفضها من صفوفنا وقطع كل صلة بها.."[٦].

واضاف البيان:

"لقد التزمت فصيلتنا بالقضايا التالية عززتها وبلورتها نهائياً في المؤتمر الأخير:

١ ــ عـــلى الصـــعيد الايديولوجـــي: تلتزم فصيلتنا بالمنهج الاشتراكي العلمي كدليل نظـــري، وذلـــك تجســـيداً لإحدى النتائج التي بلورتها وأغنتها التجربة الثورية لنضال جميع الشـــعوب التي سارت بنجاح في طريق التحرر وبناء المجتمع الاشتراكي وتصفية جميع أنواع الاســـتعباد، وأكدتها مسيرة النضال في منطقتنا العربية بشكل ملوس حي وقريب من فهمنا.. تـــلك النتـــيجة التي تتلخص في أنه لا نضال ثوري دون حزب ثوري، يمتلك نظرية ثورية واضـــحة ويضعها يومياً في حيز الممارسة وباقتناع تام بأن موضوع النظرية ليس من المواضيع التي يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله، ومعاملته كشيء كمالي زائد، إنه بلون موقف ايديولوجي نظـــري واضـــح يحـــدد محاكمة أوضاع المجتمع وأوضاع القوى الفاعلة من قوى طبقية أو مؤســـسات اقتصادية وسياسية ويرسم للثورة طريقها. عن ارادة من تنبثق الثورة؟ ولمصلحة مـــن؟ وضد من ؟ وشروط نموها وتصاعدها أي الشروط الموضوعية وما الذي يلعبه العامل الـــذاتي فيهـــا، وما الذي ليس بامكانه أن يلعبه، وغير ذلك من الاسس التي لا تستطيع أي فصيلة ثورية أن تفتقده وتبقى في نفس الوقت قادرة على لعب الدور الذي تطمح له."

"ب ــ تبنى استراتيجتنا على الأسس التالية وفق تحليلنا والتزامنا:

١ ــ تشـــكل مـــنطقة عمـــان والخليج احدى الحلقات الأساسية للقوى الاحتكارية والامبريالية في العالم، إن للاستعمار مصالح ومرتكزات ضخمة من بترولية واستثمارات، وقد عشعشـــت هذه المصالح في منطقتنا منذ القرن الماضي، وهي تقوم على نهب ثروات منطقتنا الطبيعية، وابقاءها منطقة متخلفة وسوقاً تابعاً للرأسمالية العالمية، وخاصة الامريكية التي بدأت تحتل المركز المرموق فيها وخاصة في الفترة الأخيرة . أن بلادنا تتحول يوماً بعد يوم الى مركز للاحـــتكارات العالميـــة وســـوقاً للتصـــريف بالـــتعاون مـــع طبقة ممتازة من البرجوازيين الكومبرادوريين (التجاريين) على حساب جماهيرنا المحرومة في المنطقة وضد مستقبل وسلامة منطقتنا.

٢ ــ ان الـــتحالف القـــائم بين الاستعمار والقوى الاقطاعية الحاكمة تحالف وثيق على ارتـــباط مصـــلحي مـــتين ودائم بين واقع التخلف والاستغلال والمستفيدين منه محلياً وبين الاســـتعمار. وفي الواقع ان الوضع السياسي الحديث لمنطقتنا ظل يرسم ويخطط له باستمرار مـــن قـــبل الاســـتعمار والتبعية المطلقة من قبل جميع (...) المحمين بحراب المستعمر مشاريعه

وأحلافه لتأمين المصلحة المشتركة، المبنية على استغلال جماهير بلادنا وابقاءها في الفقر المدقع والتخلف والبؤس ولابقاء بلادنا مزرعة للمستعمرين وقاعدة في صراعهم ضد آمال ومطامح الشعوب في التحرر والاشتراكية.

ج ـ ان السياسة الاستعمارية ترسم وتنفذ على مستوى منطقتنا ككل وتوزع فيها الأدوار لجميع القوى المحلية، ولا يمكن استبعاد المخططات المطروحةابتداءاً من اتحاد الامارات المزيف مروراً بخطة المملكة العمانية الدستورية وأداتها طارق. واستمراراً بالخطة المبيتة وأداتها أحمد محمد الحارثي، أو خطة الأئمة في عمان الذين لا زالوا يعاودون العمل كل مرة باسم جديد وخطة جديدة."

"د ـ من خلال تحليل وضع المنطقة وجدنا أن منطقتنا تمر بمرحلة النضال من أجل تحررها الوطني، وذلك باقتلاع حكم الرجعيات (...) وانهاء وجود الاستعمار بشتى أشكاله القديم والحديث.

هـ ـ لقد مرت منطقتنا بمرحلة طويلة من النضال، والمخططات المقابلة من قوى الثورة المضادة، بحيث أصبحت تطل بأكملها على أعتاب مرحلة جديدة من نضالها التحرري يرتبط بخط استراتيجي مترابط على طول المنطقة وعرضها وتحكمه خطة استراتيجية واحدة يضعها كلها في معمعان معركة التحرر الوطني.

و ـ كما أن انجاز مهام التحرر الوطني في منطقتنا أصبح يعني بالضرورة المرور عبر الثورة.. أي عبر تنظيم الجماهير المضطهدة للرد على عنف الاستعمار والطبقات الرجعية المستغلة ـ بكسر الغين ـ المنظم، والذي يهدف الى فرض استمرار وضع الاضطهاد والاستعمار والتخلف على الجماهير."

"ان تحليلنا يتضمن أن حركة القوميين العرب في كل الوطن العربي تمر بمرحلة جديدة جعلتها في الفترة الماضية تعيش اوضاعاً متفاوتة، وأمام أوضاع موضوعية متفاوتة على كل فصيلة فيها أن تحسم مواقعها وخطها الثوري وشكل ممارساتها وكذلك علاقاتها مع مجمل القوى الوطنية، وهذا ما فعلته فصيلتنا طيلة الفترة الماضية حيث كانت العلاقات المركزية ضمن حركة القوميين العرب أما منفردة وغائبة أو هي في وضع لا يؤهلها للحسم في جميع القضايا دونما تعارض أو تصادم."(٧).

وفي مطلع ١٩٧٠ صدر تقرير سياسي للحركة الثورية بعنوان "نظرة على الأوضاع العامة في الخليج العربي" تناول بالعرض والتحليل التطورات الحاصلة في منطقة الخليج على ضوء خطة الانسحاب البريطاني من الخليج بنهاية العام ١٩٧١والجهود المبذولة لإقامة اتحاد تساعي في الخليج يضم إمارات ساحل عمان السبع وقطر والبحرين، وأهم ما جاء فيه:

"١- إدانة مخطط إقامة الاتحاد التساعي بوصفه يجير المنطقة الأغنى في العالم بالثروات النفطية لمصلحة الاستعمار.

٢- إدانة القوى الأخرى (الأمامة والراسبي والمسكري) والمحاولات التي تبذلها لسرقة الثورة وترى الحركة الثورية نفسها الوحيدة التي من خلال قيادتها للعمل يمكن ضمان تطورها المستقل والثوري.

٣- التصدي لمهمة تفجير النضال المسلح بقوى الجماهير الفقيرة والبروليتارية وقطع الطريق على جميع قوى الثورة المضادة وإفشال المخطط الإمبريالي. "(٨).

أصدرت الحركة الثورية دراسة مهمة في أوائل ١٩٧٠ بعنوان "كيف نفهم الخطر الإيراني" كرسته لعرض مفهومها لتزايد العلاقات بين الشاه والأنظمة الخليجية مع اقتراب الانسحاب البريطاني، والترتيبات الجاري تنفيذها لتنفيذ المخطط الإمبريالي الرجعي لما بعد الانسحاب البريطاني، وفي هذا الكراس طرحت الحركة الثورية مفهوماً جديداً للخطر الإيراني يختلف تماماً عن مفهوم الحركة التقليدي. لقد كانت الحركة تعتبر من تسميهم المتسللين الإيرانيين بأنهم الخطر الأساسي وأن الإيرانيين هم طابور خامس، أما مفهوم الحركة الثورية الشعبية فينطلق من فهم طبقي، يعتبر أن الخطر هو إمبريالي أساساً وأن النظام الإيراني كونه أقوى قوة عسكرية في المنطقة فإنه بمثابة شرطي لها، وأن هناك تواطئ إمبريالي مع النظام الإيراني والسعودي وحكام الخليج. إن الانقسام الطبقي هو الأساس في المنطقة مناقضة بذلك أطروحات القوميين بمختلف اتجاهاتهم بأن الصراع في الخليج فارسي عربي والتأكيد أن الحركة الثورية هي حزب الكادحين بمختلف انتماءاتهم القومية، وحللت الدراسة ظاهرة الهجرة الإيرانية إلى المنطقة كونها نابعة من الفقر الشديد لهذه الفئة وجاذبية بلدان النفط، لكنه يجري استغلالهم من قبل الاستعمار والشركات النفطية ككاسري إضرابات ويستخدمهم النظام الإيراني كمخلب قط، وفي هذا الصدد انتقدت الدراسة موقف حزب توده في تاييده للتطلعات البرجوازية الإيرانية بإدعاء تبعية البحرين وعدم إيمانه بحق تقرير المصير. وفي ذات الوقت أدانت الدراسة المواقف الشوفينية في صفوف الجماهير العربية والإيرانية والأقليات القومية ووضعت على عاتقها مسؤولية التصدي لها، وطرح البديل في الانفتاح على هذه التجمعات الطبقية والعمل التنظيمي والتحريض في صفوفها، وأكدت ضرورة تنظيم الإيرانيين الفقراء والعمال بشكل خاص ودفعهم للمساهمة في تحمل تبعات النضال الوطني التحرري الذي هو نضال مشترك، إذ أن الثورة في العالم لا تتجزأ، وأكدت على ضرورة فتح حوار مع حزب توده والقوى الثورية الإيرانية كونها حليف طبيعي(٩).

وترجمة لهذا التوجه، فقد تم لقاء بين مندوبين عن حزب تودة والحركة الثورية في مطلع العام ١٩٧١ وصدر بيان مشترك، جاء فيه:

"ان الشعب العربي والايراني تربطهما وحدة كفاحية لا يمكن أن تؤثر فيها مؤامرات الامبريالية وعملائهم. أن الحزب الشيوعي يؤيد نضال الحركة الثورية الشعبية كما يؤيد الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي. كما ان الحركة الثورية الشعبية تؤيد النضال الذي يخوضه الشعب الايراني بياده حزبه الشيوعي (توده) ضد الامبريالية والحكومة الرجعية المطلقة وعلى رأسها شاه ايران، كما يؤكدان دعمهما ومساندهما لوحدة نضال الشعبين العربي والايراني"[١٠].

إن النظرة المتأنية لقرارات المؤتمر وما تبعه من الوثائق الآن وبعد مرور فترة زمنية كافية لتقييم موضوعي تظهر لنا أن الحماس الثوري للشباب المثقف وخريجي الجامعات الذين كانوا على رأس قيادة التنظيم والذين وقعوا في الطوباوية التي انتقدوها كتفكير للحركة وقيادها. ويمكن الاستناد في ذلك إلى ما يلي:

١ــ طرحت الحركة الثورية نفسها كبديل لجميع القوى في الساحة التي كانت تتصدى للاستعمار البريطاني والحكم السلاطيني في عمان، ووضعت نفسها في مواجهتهم، أو اعتبرهم من قوى الثورة المضادة .

٢ــ تقسيم المجتمع الخليجي قسرياً إلى طبقات متمايزة والاستناد في ذلك إلى تصنيف قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. والحقيقة أن العامل الطبقي هو أحد العوامل في تشكيل الوعي والولاء والانحياز السياسي إلى جانب عوامل الانتماء القومي والإقليمي والقبلي والمذهبي والعائلي..الخ.

٣ ــ تجاهل الإرث التاريخي الإسلامي، وخصوصاً الإرث المحافظ وتياراته أو فعالياته الوطنية.

٤ــ التعاطي مع أوضاع بلدان الخليج المتفاوتة وكأنها متطابقة، فالكويت المستقلة وفيها نظام ليبرالي يوفر هامشاً معقولاً من الحريات. فوجود مجلس الأمة المنتخب، الذي يلعب دوراً إيجابياً بمجمله، وبها نقابات والأحزاب كأمر واقع ولها سياسة خارجية، لا تتناقض مع المصلحة القومية، مثلها مثل سلطنة عمان التي كانت تعيش في القرون الوسطى في ظل حماية بريطانية، وتشهد حرباً مندلعة في إقليمها الجنوبي، يمكن تطويرها إلى حرب تحرير لعمان كلها. لا شك أن ذلك كان خطأً سياسياً واضحا، وقد أسهم في تأليب جميع حكام الخليج

ضد الحركة الثورية والحركة الوطنية بمجملها وحفزهم على التنسيق فيما بينهم، بل والتنسيق مع غريمتهم إيران.

٥ ــ سياسة حرق المراحل في القفز إلى الكفاح المسلح دون خوض النضالات السياسية والنقابية، وهي في ذلك تتبنى نظرية البؤرة الثورية أو حرب الغوار التي راجت في بداية السبعينات تحت وهج تأثير الثورة الكوبية وتجربة غيفارا.

٦ ــ إن تنظيم الحركة الثورية هو تنظيم نخبوي يفتقد إلى القاعدة الجماهيرية في مواجهة المجتمع والسلطة، وتوجه الى العمل السري بديلاً للعمل الجماهيري.

وبغض النظر عن النوايا الحسنة والإخلاص الذي لا حدود له لقضية الثورة والجماهير، والتضحية بالنفس والامتيازات، فقد تحولت خطة تفجير البؤرة الثورية في عمان الداخل إلى مغامرة كارثية، حيث لم تحضَّ المحاولة لا بدعم الجماهير ولا حتى تفهمها فقد كان الثوار بمعزل عن الجماهير التي يريدون تحريرها.

٧ ــ لم تدرك الحركة الثورية التحولات الجارية في الخليج، ووصمتها جميعاً بأنها جزء من مخطط استعماري بغض النظر عما يحمله بعضها من إيجابيات. فالانسحاب البريطاني ومنح الاستقلال رغم قصوره للمحميات السابقة، ومحاولة تشكيل اتحاد تساعي، ومجيء قابوس محل أبيه الظلامي سعيد بن تيمور كلها كانت بالاساس مؤامرات استعمارية. ورغم ذلك فانه يتوجب الأخذ بالاعتبار أنها جاءت رداً على تحديات النضالات المحلية والتحولات الجارية في الوطن العربي والعالم من حيث تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير للشعوب والتحديث المطلوب.

٨ ــ بالرغم من الكلام الجميل عن ضرورة تحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية في الخليج بل وتحالف القوى التقدمية الإيرانية والعربية في الخليج، فإن الحركة اتخذت أخطر القرارات بما في ذلك تفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل دون مشاركة القوى الوطنية الأخرى. ومن ثم اقتصر توحيد أداة الثورة لعمان الداخل وظفار على تنظيمين تقودهما الحركة الثورية الشعبية وهما (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) وفشلت في كلا الحالتين في إشراك حزب العمل (جرت حوارات مطولة بين الحركة والحزب في ساحل عمان، وعندما قرر المكتب السياسي للحركة الانتقال الى السلطنة، طلب من قيادة حزب العمل الانتقال الى عمان الداخل لاستكمال الحوار الذي تعرقل نتيجة حملة الاعتقالات التي شملت قيادة الحركة الثورية) وشخصيات عمانية وطنية لها رصيدها، اذا استثنينا الجهود التي بذلت في ساحة البحرين لتوحيد عدد من الفصائل اليسارية ذات الاصول القومية التي برزت في نهاية الستينات (جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، جبهة تحرير الخليج).

٩ ــ شكل الإخفاق في تفجير الكفاح المسلح وتطويره في عمان الداخل، وانفجار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (ظفار) بصراعات دموية، وانحسارها التدريجي إثر مجيء قابوس إلى السلطة في ٢٦ يوليو ١٩٧٠ مدخلاً لاحقا لمراجعة برامجها واستراتيجيتها وشعاراتها، وخطها السياسي، بعد قرابة اربع سنوات على ذلك.

بعد فشل تفجير الثورة المسلحة في عمان الداخل بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية في عمان والخليج العربي توجهت جهود الحركة الثورة إلى توحيد الجبهة الوطنية والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وهو ما سنستعرضه لاحقاً.

في نهاية العام ١٩٧٠، دعا المكتب السياسي الى عقد المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية، وتم عقد المؤتمر بعد فشل العمل المسلح في عمان الداخل والاطاحة بالسلطان سعيد بن تيمور واستبداله بابنه قابوس، وقد كان العديد من اعضاء المكتب السياسي من عمان الداخل في السجن، وصدر عن المؤتمر تقرير ختامي عن اعماله حيث جاء فيه:

"عقد المؤتمر العام الثالث للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي في النصف الثاني من عام ١٩٧٠، وقد حضره مندوبون عن المناطق، وقد استعرض المؤتمر القضايا والمشاكل التي تعترض سير العمل وتطوراته الراهنة في منطقتنا على ضوء جدول الأعمال التالي:

١ ــ الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

٢ ــ مسيرة الحركة في الفترة الماضية النضالية.

٣ ــ اللوائح الحزبية الداخلية.

٤ ــ المرحلة الراهنة ومهماتنا[١١] .

وكان النقد شديداً ضد ممارسات المكتب السياسي حيث سجل التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر ما يلي:

" ان الاوضاع التنظيمية التي تعيشها فصائل حركتنا في عموم المنطقة تعبر عن التناقض الحاصل بين الأفكار البرجوازية الصغيرة التي اتبعتها الحركة قبل تبنيها للماركسية اللينينية وبين الافكار الماركسية اللينينية التي تحاول ان تشق طريقها وبعنف وسط الحركة الوطنية في عموم الساحة. وقد شهدت حركتنا العديد من الهزات والنكسات والتساقطات التي عبرت باستمرار عن مزيد من الهزائم للفكر البرجوازي الصغير ولكنها لم تحسم الامر للوقت الحاضر لسيادة الفكر والممارسة الماركسية اللينينية.

لقد وقف المؤتمر مطولاً أمام تجربة المكتب السياسي وكيفية انبثاقه والتناقضات الداخلية القاتلة التي جعلته عجزاً عن قيادة مجمل العمل في حركتنا في الساحة. وكان من الواضح تماماً أن الصراع الفكري الذي تشهده حركتنا والتحول النوعي الذي نطمح لتحقيقه لم يجد في المكتب السياسي العناصر الشجاعة القادرة عل طرح الامور بجرأة ودفع الامور خطوات الى الامام لتحقيق انتصار الافكار الماركسية اللينينية وهزيمة الافكار البرجوازية الصغيرة على صعيد النظرية والممارسة. كما أن عدم قدرته على حسم هذه القضية المركزية والاساسية قد جعله فريسة لأمراض الانتهازية والعفوية والارتجال والغرور البرجوازي الصغير.

ان مرض الانتهازية الذي ساد المكتب السياسي تجلى في علاقات اعضاء المكتب السياسي مع بعضهم البعض وفي طريقة ممارساتهم العملية خاصة في مجال العلاقات مع القوى الطبقية التي ارتبطت بالحركة في المنطقة.

وتجلت أمراض العفوية والارتجال في الاهمال الشديد لمتابعة المناطق والبرامج المطلوبة والتثقيف المركزي لعموم الجهاز، وطريقة تسيير الاموردون أي تخطيط مبرمج وفي علاقاتنا مع القوى الوطنية المحلية والعربية والدولية.

وتجلت الامراض البرجوازية الصغيرة في عملنا النضالي ونظرتنا الى مسيرة الثورة في المنطقة وطريقة عملنا للجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي ونظرتنا الى القوى الوطنية الاخرى.

ان طريقة عمل المكتب السياسي في قيادة مجمل العمل للحركة كان تعبيراً صادقاً عن سيادة الأفكار البرجوازية الصغيرة على صعيد الممارسة العملية بالدرجة الاساسية رغم كل العنتريات اللفظية التي عبرت عن الصبيانية اليسارية في العمل وعن الانتهازية اليمينية لدى بعض أعضاء المكتب السياسي."(١٢).

وبالرغم من تخطئة وادانة المؤتمر للكثير من الظواهر التي سادت عمل المناطق الا انه توقف امام تجربة عمان الداخل، حيث منيت الحركة بهزيمة عسكرية من اللحظات الاولى للعمليات العسكرية، حيث جاء في التقرير: "فبعد المؤتمر الاستثنائي عقدت قيادات العمل في عمان مؤتمراً حزبياً حدد اساليبها وطرقها النضالية وكان من الضروري ادخال أكبر قدر من المواد والعناصر الى عمان الداخل للتحضير لتفجير الكفاح المسلح في المنطقة. وقد كانت هذه العناصر في غالبيتها من العناصر التي التزمت بالفكر الماركسي اللينيني لكنها تفتقد للفهم الديالكتيكي الواعي لهذا الفكر ، وتحولت المقولات الماركسية واللينينية الى نصوص تردد في الحلقات دون وعي تام لها ودون قدرة على استخدامها لتحليل مسيرة المجتمع داخل عمان ورسم خريطة تفصيلية للقوى الطبقية الموجودة في الساحة. لقد اقتصر عملنا على التحضير

للثورة بطريقة غيفارية ـــ اعداد للثورة بالبؤرة المسلحة، الاساليب التكنيكية لحرب الغوار..
غير أن هذا التفكير قد رافقه أيضاً نمط من عقلية الحلقات في بعض المناطق وتوجهاً متزايداً للعناصر والطبقات الفقيرة في مجتمع عمان الداخل، ولقد سار عملنا في الداخل في طرق متقطعة ومتعرجة أحياناً كثيرة حيث لعبت قضية التموين والاسلحة دوراً أساسياً في تعقيد العديد من الامور، وبعد حل جزء من هذه الاشكالات اقترح الرفاق عقد مؤتمر حزبي غير ان المكتب السياسي ارتأى عقد اجتماع موسع حضرته القيادات المتواجدة في الساحل في نهاية ١٩٦٩ بالاضافة الى اعضاء المكتب السياسي وكان من نتيجة الاجتماع تشكيل لجنة التنظيم التي كان من مهمتها ربط المناطق بعضها البعض ومساعدة المكتب السياسي في أعماله والتحضير للمؤتمر خلال ثلاثة اشهر غير أن اللجنة لم تلتزم بمسؤولياتها للتحضير لعقد المؤتمر وبالتالي تركت الامور تسير بشكلها السابق. وقد كان لعدم عقد المؤتمر في ذلك الموعد أثراً في اتخاذ الداخل قراراً بعقد مؤتمرها بعد ذلك. ولقد وضحت تجربتنا في عمان الداخل سلسلة من النتائج التي لا بد من طرحها في هذه المرحلة:

١ ـــ بطلان المقولة التي تنص على البؤرة المسلحة بالطريقة الغيفارية والتي حددها دوبريه.

٢ ـــ أهمية دور الحزب المتزايد وضرورة وضع الكفاح المسلح ضمن خطة شاملة للعمل الثوري تترافق مع كل الاشكال النضالية للطبقات الكادحة في المجتمع وفي الريف والمدينة.

٣ ـــ عدم قدرة العناصر التي لا تنتمي الى هذه القرى والمجتمعات الزراعية والرعوية على تفجير الثورة أو توعية الجماهير. ومن الضروري خلق كوادر من ابناء المنطقة وابناء القبائل ليتمكنوا من العيش وسط جماهيرهم في فترة الاعداد للثورة.

٤ ـــ ان تفجير الثورة يجب أن يصحبه تفكير عميق ودراسة واسعة لمجمل الاوضاع الراهنة والقوى المتصارعة والنتائج التي تسفر عن هذه الخطوة الثورية.

لقد ارتكب الرفاق في عمان الداخل سلسلة من الاخطاء القاتلة فبعد مجيء بعض الرفاق من التدريب من ظفار ومن فلسطين، لم يوضع لهم أي برنامج معين وعاشوا فترة من الضياع والتخبط كما أن هذه العناصر لم تكن قادرة على التقاط كل الظروف الموضوعية والذاتية التي يعيشها العمل في الداخل. وقد عقدت قيادات عمان الداخل مؤتمراً لحل هذا الاشكال ولحسم الامور المتراكمة في الداخل وقد اتخذ هذا المؤتمر الحزبي قراراً بانشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي مرتكبين الاخطاء التالية:

١ ــ عدم الفهم الحقيقي لمجمل العلاقات الطبقية في المجتمع والقوى السياسية التي يجب ادراجها كقوى وطنية نستطيع التحالف معها في مرحلة التحرر الوطني.

٢ ــ الغرور والاستئثار بتفجير الثورة مما يعبر عن العقلية العصبوية والنخبوية واحتقار القوى الوطنية الاخرى وإهمالها وبالتالي فرض العديد من الارتباطات التنظيمية اللاثورية.

٣ ــ الارتجال في العمل العسكري والفهم الخاطيء لحرب العصابات الشعبية وسيادة أفكار دوبريه في طرائق العمل العسكري في المؤتمر.

٤ ــ التجاهل التام لابسط القواعد الحزبية التنظيمية وتجاهل كل المناطق وعدم استشارة المكتب السياسي والمناطق واطلاعها على خطوات العمل.

٥ ــ الفهم الخاطيء لمقولة الجبهة الوطنية، وتحويل الجبهة الى واجهة حزبية محضة حيث عقد المؤتمر الحزبي تمخض عن قيادة عامة للجبهة.

٦ ــ عدم انتخاب العناصر للمؤتمر بل اتباع الاسلوب الارتجالي في تصريف الامور والعلاقات الشخصية بالدرجة الاولى."[١٣].

كما كان من ابرز الوثائق التي صدرت عن الإجتماع هي وثيقة بعنوان: "الوضع الراهن ومهماتنا" حيث تم التطرق إلى التحولات في معسكر العدو وإلى المتغيرات في التركيبة الطبقية للمجتمع، حيث تقول الوثيقة: "إن السمة الأساسية للمرحلة الحالية هي انحسار الاستعمار التقليدي من آخر مواقعه وتشبثه بالمواقع المتبقية له"[١٤] والمقصود بذلك سلطنة عمان.

ثم تضيف الوثيقة إلى "أن الدخول الأمريكي إلى الصراع المباشر يعبر عن تحول قيادة العدو من عقلية بريطانية عتيقة إلى العقلية الأمريكية الحديثة، وهذا في حد ذاته خطر شديد، ويجب الانتباه له"[١٥]

وحول تأثير التحولات الاقتصادية الطبقية تقول الوثيقة: "أن التركيب الطبقي للمجتمع آخذ بالتحول نحو الطابع البورجوازي المحض، وقد بدأ الاستعمار يكتشف الإمكانات المتوفرة لدى البرجوازية التي تربت في أحضانه ووسط مؤسساته سواء التربوية أو السياسية، فعمل على الاستفادة من هذه الظاهرة، ظاهرة المثقفين الليبراليين، والليبراليين أحياناً، يطعم بهم جهاز الدولة والمرافق العامة، وينفس قليلاً عن أنفاسهم المخنوقة في السابق فالتقوا معه. إن هذه الفئة من البورجوازية تعطي الاستعمار الجديد أوراقاً رابحة إذا نظرنا إليها كحلقة وصل بين بنية الدولة القديمة المركبة تركيباً مزدوجاً استعمارياً وعشائرياً والبنية المطلوبة الجديدة. كما أن المهمة الوظائفية الأخرى أهم بكثير وهي كون هذا القطاع الليبرالي سيحل محل القطاع الأجنبي الفاضح"[١٦].

تحدد هذه الوثيقة قوى الثورة الوطنية على النحو التالي: "إن القوى الطبقية التي ستقف في صفنا هي من اليسار إلى اليمين: العمال والفلاحون الفقراء والفلاحون المتوسطون (الذين يملكون قطعة أرض صغيرة ويستمرونها بأنفسهم). البورجوازية الصغيرة في المدن بكل فئاتها حيث اقتربت مصالحها من الثورة البورجوازية الوطنية التي تعيش في تناقض مع الرأسمالية الاحتكارية وهي قطاع من البورجوازية التجارية التي لا تتعامل مع الدول الإمبريالية الكبرى، وكل هذه الفئات ستقودها ببرنامج وطني وبقيادة عمالية يمثلها الحزب الماركسي- اللينيني"(١٧).

ثم تقدم الوثيقة خطوطاً عامة لمشروع إقامة الجبهة الوطنية الموحدة، لتقوم الهيئة (التي تم استبدال تسميتها من المكتب السياسي إلى اللجنة التنفيذية، حسب النظام الداخلي المعدل في المؤتمر الثالث) بصياغة البرنامج بعد التشاور والحوارات مع القوى التقدمية والوطنية في الساحة، وأشارت الوثيقة إلى المهمات الاساسية في البرنامج السياسي على النحو التالي:

١- التحرر من الاستعمار بشكليه القديم والجديد.
٢- تحطيم الحكومات العشائرية المطلقة.
٣- تحقيق الوحدة الوطنية.
٤- إقامة حكم وطني ديمقراطي متحرر من التبعية والاستعمار.
٥- العمل على توحيد الأمة العربية.
٦- الإسهام في حركة النضال العالمي ضد الإمبريالية.
٧- إقامة المؤسسات الديمقراطية المعبرة عن آراء الجماهير.
٨- توفير حرية الرأي وأشكال التعبير والمعتقد الديني.
٩- ضمان الحريات السياسية للأفراد والمنظمات.
١٠- مساواة المرأة بالرجل.
١١- بناء جيش وطني.
١٢- توفير الضمانات الاجتماعية للمواطن.
١٣- إلزامية التعليم ومجانيته.
١٤- تحقيق الإصلاح الزراعي وتوفير وسائل الإنتاج والبذور للفلاح.
١٥- تصنيع وكهربة البلاد.

أما أشكال النضال المقترحة فعلي النحو التالي:

١- تعبئة الجماهير حول برنامج الجبهة.
٢- استخدام كافة الأشكال النضالية الضرورية لتحقيق البرنامج.

٣- اعتماد الكفاح المسلح أعلى شكل من أشكال النضال للوصول لأهداف الجبهة[١٨].

وبناءاً على هذه التصورات فقد دخلت الحركة الثورية الشعبية في حوارات مع العديد من القوى التقدمية ومن بينها حزب العمل العربي في عمان وجبهة التحرير الوطني البحراني. كما أسهمت في دفع الحوارات بين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي لتشكيل الجبهة الموحدة.

ويبدو أن الحركة الثورية الشعبية قد دمجت عملها ضمن العمل الجبهوي حيث تصدرت قياداتها العمانية كزاهر المياحي وعبدالعزيز القاضي واحمد عبدالصمد (اعضاء اللجنة التنفيذية للحركة) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ولم تصدر لها أية وثائق علنية لاحقاً.

وحيث واجهت الحركة الكثير من المصاعب في عملها في المناطق بدءاً من الاعتقالات الواسعة التي شملت قيادات لها في البحرين والامارات وعمان الداخل، وتركز العمل المسلح في عمان وتزايد الحضور العسكري الايراني منذ ١٩٧٣، فقد طرحت اللجنة التنفيذية للحركة وثيقة ذات أهمية قصوى بعنوان " حول الخط السياسي واستراتيجتنا النضالية" تطرقت فيه الى التحولات السياسية التي جرت في المنطقة بعد الخروج البريطاني وتغيير السلطان سعيد بن تيمور والاصلاحات السياسية ودخول القوات الايرانية لانهاء الثورة في ظفار..

ويتوصل التحليل الى التالي:

" لقد ثبت من خلال تجربة الستين الماضيتين انه لا يمكن اقامة خلق جبهة متحدة على امتداد عمان والخليج العربي، كانت أهداف وبرنامج الجبهة المرحلي المعلن في جميع الاقاليم هو اسقاط اسلطة السياسية بغض النظر عن الظروف المحلية في كل اقليم.

يمكننا اقامة جبهة مناصرة للثورة في عمان تمتد من ظفار حتى الكويت وقد تشمل السعودية وعموم الجزيرة العربية ولكن هذه الجبهة لها مهمات تختلف تماماً عن مهمات الجبهة المتحدة التي نخلقها بهدف شن نضال يهدف مرحلياً وفي الظرف الراهن الى اسقاط نظام معين، بمعنى ان الظروف الموضوعية والذاتية تبرر العمل المسلح نتيجة لكل التناقضات التي يطرحها ذلك النظام.

كيف يمكننا اقامة جبهة مع جبهة التحرير الوطني البحراني التي تناضل في البحرين ويقتصر نضالها في هذا الكيان السياسي معتبرة أن المهمة الأساسية لنضالها هو تعزيز

الديمقراطية في البحرين . وكيف يمكن أن ترسل عناصرها الى خارج البحرين للقتال مع المقاتلين الآخرين.

واذا أقمنا جبهة متحدة مع جبهة التحرير فان عمل هذه الجبهة المتحدة سيقتصر على البحرين ونحن هنا نقع في تناقض يطرحه الواقع السياسي حيث سيقتصر عمل هذه الجبهة الموحدة على ساحة البحرين دون ان يمتد الى المناطق الأخرى وكذلك الحال بالنسبة للكويت والساحل والسلطنة.. الا اذا كانت الجبهة المقصودة جبهة مساندة على طريقة الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية"[19]

ثم يطرح التعميم السؤال التالي:

"ماهو التصور المطروح من قبل اللجنة المركزية؟

١ ــ إنه من الخطأ الاستمرار في هذا الطرح الاستراتيجي (من ظفار حتى الكويت) من قبل الثورة. فكون الثورة تناضل ضد كيان سياسي يستتبع بالضرورة ان تلاحق هذا الكيان السياسي وتتصدى له. يجب على القيادة ان تلاحق السلطة العميلة في مسقط وتطرح البرامج الكفيلة بتعرية الاوضاع في مسقط محلياً وعربياً وعالمياً.

ان اقامة جبهة شعبية في سلطنة عمان سيرد على جميع ادعاءات السلطة العميلة في مسقط من حيث اننا مثاليون وماشابه. كما سيعزز ثقة جماهيرنا بالثورة وبأنها تريد حل مشاكل سياسية معينة ملموسة في واقع سياسي ملموس."[20]

ويطرح التعميم السؤال حول مستقبل الحركة الثورية الشعبية، ويجيب: " ان القوى الاستعمارية تغير يومياً أساليبها، قد تخلق عمان الكبرى، قد تخلق اتحاداً تساعياً. قد تخلق أي نوع من الكيانات السياسية التي تجدها مناسبة ، وعلينا أن نرتب أوضاعنا التنظيمية بناء على المهمات السياسية المطروحة أمام الحركة الثورية في كل كيان معززين الوحدة النضالية بين فروعها في سائر المناطق، واضعين الاشكال التنظيمية بين هذه الفروع بطريقة تكفل سد النقص الذي يمكن أن تعانيه باستمرار من جراء هذه المخططات.

فالكيانات السياسية لها قوانينها، وفي ظل وحدة معينة يجب توحيد الاداة النضالية، لأن الحركة الوطنية ستناضل ضد أدوات قمع مختلفة، رغم أننا ندرك بأن العدو واحد وهو الامبريالية ولكن الجماهير في السلطنة تجد قابوس أمامها، وفي البحرين تجد عيسى أمامها، وفي الكويت تجد الصباح أمامها، ولا يمكن أن تقنع الجماهير البحرانية بأن قابوس يحكمها."[21].

لحل الاشكالية تقترح اللجنة التنفيذية ما يلي

"ان اللجنة التنفيذية للحركة الثورية الشعبية في وضعها الراهن ليست أكثر من لجنة تنسيق تنقل أخبار المناطق لبعضها البعض، ولكنها على الصعيد النظري مسؤولة عن قيادة النضال في الكويت والبحرين وقطر والاتحاد والسلطنة. أما على الصعيد العملي وحسب امكانيات أعضائها لا تمارس أكثر من توصيل أخبار المناطق الى بعضها البعض + النشرة المركزية وتتركز نشاطات أعضائها في الأقاليم التي يتواجدون فيها.

ان تكثيف نشاطنا بحيث نخلق جبهة مقاتلة ضد السلطنة ونكتل في هذه الجبهة كل القوى الوطنية والديمقراطية بعد تحليل صحيح لكل التناقضات الموجودة في السلطنة واضعين أمزجتنا لنتعامل مع الواقع بسيئاته لتغييره.. إن أقامة مثل هذه الجبهة سيسهم في حل الكثير من الاشكالات التي تواجه رفاقنا في السلطنة وستعطي للثورة قدرات وامكانيات كبيرة للتحرك، وسينهي التناقض بين الممارسة والطرح النظري.

وفي المناطق الأخرى يجب ايجاد حركة ثورية نشطة تضع على عاتقها مهمات محددة تناضل لتحقيقها وتقيم كافة أنواع العلاقات مع القوى السياسية المتواجدة في تلك الكيانات.

وعلى الصعيد العام يمكن أن نوجد مكتب تنسيق بين هذه الاقاليم ونضع مهمات محددة لهذا المكتب لتعزيز قدرات وخبرات كل الرفاق في هذه الاقاليم"[٢٢].

وقبل انعقاد المؤتمر الرابع، تم عقد اجتماع لمناقشة ما تم التوصل اليه حول مستقبل الجبهة الموحدة، وكانت وجهات النظر متقاربة حول "ضرورة تجزئة الجبهة الشعبية الى جبهات تتصدى كل جبهة للمهمات التي تفرضها الظروف السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة على ساحة عمان والخليج العربي"[٢٢].

وعقدت الحركة الثورية الشعبية مؤتمرها الرابع، وسجل التقرير الختامي ابرز ماجاء فيه:

"بناء على قرار من اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية في دورتها الثالثة والذي نص على عقد المؤتمر الحزبي العام والمؤتمر الجبهوي العام في وقت واحد، فقد قامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بدعوة القيادات الحزبية والجبهوية، المركزية والمحلية، بارسال مندوبين عنها لحضور المؤتمر الوطني العام للحزب وللجبهة. وفي نفس الوقت قدمت اللجنة التحضيرية اقتراحاً الى المؤتمر بأن تناقش أولاً المسائل المتعلقة بالجبهة والتي هي من صلاحيات المؤتمر العام للجبهة بحضور ممثلي كافة القيادات الحزبية والجبهوية ، أما المسائل الحزبية المحضة والتي هي من صلاحيات المؤتمر العام للحزب فتناقش من قبل ممثلي القيادات الحزبية فقط.

هذا وقد حضر المؤتمر ستة وعشرون عضواً يمثلون الافراع والاطارات التالية: اقليم ظفار، عمان الداخل، عمان الساحل، فرع الجبهة الشعبية في الكويت، اقليم البحرين، المجال الطلابي، اللجنةالمركزية للحزب، القيادة المركزية للجبهة.

كما حضر المؤتمر مندوب من قبل المكتب السياسي للجبهة القومية"[٢٣]

وبعد استعراض التقارير المقدمة الىالمؤتمر، اتخذ المؤتمر القرارات التالية:

"تتأطر أفرع الحركة الثورية الشعبية المتواجدة في اقاليم عمان الطبيعية (السلطنة والاتحاد) ضمن حزب عماني واحد ومستقل وببرنامج عمل مرحلي يهدف الى تحرير كافة اقاليم عمان الطبيعية وتوحيدها.

ب ــ تغيير اسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي الى الجبهة الشعبية لتحرير عمان. وتركز الجبهة في برنامجها العلني على ضرورة اسقاط النظام القائم في السلطنة مع التأكيد على وحدة عمان الطبيعية والدعوة لتحقيقها.

ج ــ يصبح فرع الحركة الثورية الشعبية في البحرين حزباً مستقلاً وكذلك فرع الجبهة الشعبية البحراني ويختار الحزب البحراني الذي كان يشكل فرع الحركة الثورية الشعبية تسمية جديدة مناسبة له ولفرع الجبهة الشعبية في البحرين سابقاً.

د ــ يعتبر فرع الجبهة الشعبية المتواجد في الكويت فرعاً تابعاً للجبهة الشعبةي لتحرير عمان نظراً لأن كافة أعضاء هذا الفرع هم من أبناء الاقاليم العمانية.

هــ ــ يشكل مكتب تنسيق بين فرع الحركة الثورية الشعبية في عمان وبقية افرع الحركة الثورية الشعبية في الخليج ويتولى هذا المكتب مهمة المحافظة على العلاقات الرفاقية بين التنظيمات المعنية كما يتولى تنسيق أية مسائل مشتركة بينهم سواء على الصعيد الحزبي أو على الصعيد الوطني."[٢٤].

بذلك تكون الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي قد انهت وجودها التنظيمي الموحد.. لتفتح صفحة جديدة في العمل الحزبي لمنظماتها، كما افتتحت صفحة جديدة لليسار الخليجي في نهاية الستينات من القرن المنصرم.

الهوامش

١ـ الدكتور هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥ـ ١٩٧٥)، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٨٤، ص ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

٢ ـ مقابلة مع سعيد سيف ، مطلع العام ١٩٩٩.

٣ ـ تقرير حول أعمال المؤتمر الاستثنائي لحركة القوميين العرب في الخليج (وتم اعتباره لاحقاً المؤتمر الثاني للحركة الثورية الشعبية)، يوليو ١٩٦٨.

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ مجلة الحرية ، بعنوان "انبثاق الحركة الثورية الشعبية" ، تاريخ ١٩٦٩/١/٢٧.

٦، ٧ ـ المصدر السابق.

٨ ـ تقرير سياسي صادر عن المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية، في مطلع ١٩٧٠.

٩ ـ الحركة الثورية الشعبية، كراس " كيف نفهم الخطر الايراني"، ١٩٧٠، ص ٢٧.

١٠ ـ بيان مشترك بين الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي وحزب توده ، ١/١٠/ ١٩٧١.

١١ ـ تقرير "حول الوضع الراهن ومهماتنا" صادر عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية ، النصف الثاني من ١٩٧٠.

١٢ ـ التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية، النصف الثاني من العام ١٩٧٠

١٣ ـ المصدر السابق.

١٤ ـ تقرير حول الوضع الراهن ومهماتنا، مصدر سابق.

١٥، ١٦، ١٧، ١٨ ـ المصدر السابق.

١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ ـ "حول الخط السياسي واستراتيجتنا النضالية"، تعميم صادر عن اللجنة التنفيذية للحركة الثورية الشعبية ، اواخر يناير ١٩٧٣.

٢٣ ـ التقرير الختامي لأعمال الاجتماع الموسع للحركة الثورية الشعبية ، مطلع ١٩٧٤.

٢٤ ـ التقرير الختامي لأعمال المؤتمر العام الرابع للحركة الثورية الشعبية، يوليو ١٩٧٤.

٢٥ ـ المصدر السابق.

ثانياً-الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل:

شـــكل المؤتمر الثاني لجبهة تحرير ظفار والذي عقد في حمرين (المنطقة الوسطي من ظفار) في الفـــترة ١-٢٥ سـبتمبر ١٩٦٨ م:منعطفاً حاسماً في التحول من تنظيـم وطني محلي إلى تنظيم يساري أقرب إلى الانقلاب الداخلي .

جاء هذا المؤتمر الجبهوي بعد مؤتمر حركة القوميين العرب (اقليم الخليج) الذي انعقد في دبي في يوليو ١٩٦٨ حيث انبثقت منه الحركة الثورية الشعبية لاحقاً، وبالطبع فقد كان عدد من طلبة ظفار منخرطين في الحركة الثورية الشعبية. كما جاء المؤتمر بعد استقلال الجنوب اليمني بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل وبعد ان حقق اليسار انتصاره الكاسح في الخطوة التصحيحية التي اقدم عليها في ٢٢ يونيو ١٩٦٨ واطاحته بالرموز اليمينية ممثلة في قحطان الشعبي وفيصل الشعبي واستلام يسار الجبهة (عبدالفتاح اسماعيل، سالم ربيع علي، علي البيض، علي عنتر، على ناصر محمد) زمام الجبهة والسلطة. وقد كان لذلك تأثيران مهمان وهما: توفير قاعدة خلفية صلبة للثورة في ظفار، وخلق ظروف مؤاتية لتيار اليسار في جبهة تحرير ظفار، وهكذا تدفق إلى ظفار العديد من العناصر الطلابية اليسارية من اقليم ظفار والتي شارك بعضها في مؤتمر دبي. وكان لقدراتهم وتنظيراتهم الثورية وقعها في النفوس، حيث بهرت العديد من المندوبين البسطاء ذوي النزعة الثورية، وهكذا جرى الانقلاب والقفز على المراحل وتحويل جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل مع تجاهل ذكر عمان، ويبدو أن الحساسية بين ابناء ظفار وبقية ابناء عمان الداخل كان لها دور في ذلك.

إن استمرار المؤتمر لما يقارب من شهر يدل على كثرة وخطورة القضايا المطروحة والانقسامات التي سادت صفوفه، هذا وقد تبنى المؤتمر ما يلي:

١ ــ انتخاب قيادة جديدة.

٢ ــ وضع ميثاق وطني للجبهة.

كما تمخض عن المؤتمر القرارات التالية[1].

١ ــ على الصعيد الاستراتيجي

أ ــ الالتزام بالعنف الثوري المنظم باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية والرجعية والبرجوازية والإقطاع.

ب ــ تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وتبني استراتيجية ثورية ذات أبعاد شمولية على مستوى ساحة الخليج العربي المحتل، وذلك بربط ظفار بنضال الجماهير في الخليج العربي المحتل لتكتسب الثورة العمق الحقيقي لها.

ج ــ العمل على توحيد الأداة الثورية الجماهيرية الشعبية في الخليج العربي المحتل، باعتبارها المدخل الثوري والصحي لوحدة المنطقة.

د ــ تبني الاشتراكية العلمية باعتبارها الإطار التاريخي الذي تخوض من خلاله الجموع الفقيرة النضال وباعتبارها الأسلوب العلمي لتحليل الواقع ولفهم التناقضات بين صفوف الشعب وقد دان المؤتمر اتحاد إمارات الخليج العربي المزيف (حيث كانت المؤتمرات والاجتماعات قد بدأت منذ الشهر الثاني من العام ١٩٦٨، ولكنه لم يتشكل بعد) وإمامة عمان (والتي كانت مشروع ثورة الإمامة كبديل للسلطنة ولم يكتب لها النجاح) وكافة القوى التقليدية في المنطقة التي تتاجر بقضية الجماهير وتتاجر بالشعارات الثورية الزائفة ــ حسب طرح المؤتمر..

جاء تشكيل القيادة من عناصر اليسار الطلابي وتنظيم الحركة الثورية في الكويت وقيادات ميدانية ومعهم بعض القيادات السابقة لجبهة تحرير ظفار.

وإذا وضعنا جانباً الخطاب الثوري الوارد في البيان الصادر عن المؤتمر والحماس الثوري الوارد في برنامج الجبهة، وهو مقبول حينها في أوساط اليسار العربي والعالمي، فإن الآثار المترتبة عليه بالنسبة لمصير الثورة كان سلبياً:

١) إن قرار استبدال اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، والقفز من استراتيجية تحرير ظفار إلى تحرير الخليج العربي برمته هو قفز على المنطقة الجغرافية الاساسية (عمان) والتي تشكل الساحة العملية للثورة وتجاهل للهوية العمانية المتميزة عن باقي الخليج وإذا كانت جبهة تحرير ظفار قد حظيت بدعم أطراف معادية لنظام سعيد بن تيمور بغض النظر عن أهدافها (العراق والسعودية) وتغاضى عن نشاطاتها في

الخليج، فإن تبني استراتيجية تحرير الخليج لم يجلب لها مقاتلين وجماهير خليجية وفي ذات الوقت جلب لها عداء حكام الخليج والسعودية.

٢) انسلاخ التيار الوطني الظفاري التقليدي (مسلم بن نفل، ويوسف العلوي) من الجبهة، وسنرى لاحقاً مزيداً من الانسلاخات من صفوف الجبهة مع ترسخ التوجه الماركسي (ذو الابعاد الماوية) في الجبهة، خصوصاً بعد وصول قابوس للحكم وطرحه مشروعاً إصلاحياً يتضمن العفو عن مقاتلي الجبهة واستعداده لاستيعابهم.

٣) دخلت الجبهة في مناكفات مع قوى وطنية مثل حزب العمل العربي في عمان الذي اعتبر خطوة الجبهة مصادرة لحق الآخرين في الشأن المصيري لوطنهم العماني، والى حد ما مع التيار الشيوعي في الخليج.

في معرض تحليله للتحولات التي سادت الجبهة، يقول السيد فردهاليداي الذي عاش فترة وسط الثوار في زيارة له عام ١٩٧٠، ما يلي: " كانت تسيطر على جبهة تحرير ظفار، وحتى عام ١٩٦٨، كان لديها ايديولوجية قومية ونظرة عسكرية للنضال الثوري، ولكن في المؤتمر الثاني اعلنت، بوضوح، التزامها بالاشتراكية العلمية . وهناك نظريتان تلتزم بهما الجبهة وتبيان بدقة ولادة افكار جديدة تقوم على فشل الافكار القديمة. النظرية الاولى هي نظرية "العنف الثوري المنظم" التي تقوم مباشرة على فشل النظرية السابقة وهي نظرية العنف القبلي، هذا النوع من العنف غير منظم وغير ثوري وهو أيضاً عنف فردي. واسع الانتشار."[٢]

على صعيد التحالفات الخارجية، فقد تهيأت الظروف لتحالف وثيق بين الجبهة واليمن الديمقراطية والتي تحولت إلى قاعدة خلفية خصوصاً بعد انتصار الحركة التصحيحية واستلام اليسار للسلطة في ٢٢ يونيو ١٩٦٩، ومن خلال اليمنيين أقامت الجبهة علاقات مع الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية واللتان قدمتا الأيديولوجيا الثورية الشعبية والسلاح. كما اقامت الجبهة علاقات لاحقة مع الاتحاد السوفياتي رغم النقد القاس "لتحريفيته وإصلاحيته" ومع الدول الإشتراكية لاحقاً. كذلك أقامت الجبهة علاقات مع ما يعرف بالأنظمة العربية المتحررة (مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي) ومع قوى حركة التحرر الوطني وفي مقدمتها حينئذ الثورة الفلسطينية وبالتحديد فصيلي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية.

أما على الصعيد الداخلي فقد أعيد تنظيم صفوف الجبهة ووضعت تنظيمات للحيازة الزراعية والإدارة المحلية والأحوال الشخصية كما يلي:

أ-على الصعيد التنظيمي:

انبثق عن المؤتمر قيادة عامة قامت بدورها بانتخاب لجنة تنفيذية وعلى رأسها محمد أحمد الغساني وسالم الغساني، ومحمد عبد الله اليافعي وعبد الله حفيظ وعلي محسن وأحمد عبد الصمد[٣].

كما قسمت ظفار المحررة إلى اربع مناطق إدارية هي الغربية والممر والوسط والشرقية، وتشكلت لجان شعبية ذات صلاحيات واسعة للتعامل مع الأوضاع مثل الخلافات القبلية والنزاعات على المياه والأراضي والتموين والزراعة والأحوال الشخصية والإغاثة، أي أنها حلت محل القادة القبليين ورجال الدين التقليديين.

ب-على الصعيد العسكري:

قسمت ظفار إلى أربع مناطق عسكرية كذلك هي الغربية والممر والوسط والشرقية، كما اعتمد أن ينظم المقاتلون في جيش التحرير الشعبي، إضافة إلى تشكيل الميليشيا الشعبية الرديفة له من المواطنين. أما جيش التحرير فقسم إلى كتائب حيث تنضوي كل بضعة كتائب في فرقة، كذلك تشكيل المحاور العسكرية. والى جانب قائد الكتيبة أو الفرقة هناك المرشد السياسي وهو من الحزبيين (الحركة الثورية الشعبية) كما اقر إقامة معسكر للثورة لتدريب المقاتلين عسكرياً وتثقيفهم سياسياً وقد ضم إلى صفوفه الشباب والشابات. وشكل المعسكر، ودوراته الذراع الضاربة بيد التكتل اليساري المتشدد الذي يمثله سكرتير الحركة الثورية الشعبية (اقليم ظفار) عبد العزيز القاضي، مرشد معسكر الثورة، معقل القيادة الحزبية (الحركة الثورية الشعبية ــ اقليم ظفار)

ج ــ على صعيد العلاقات الخارجية، فقد تشكلت لجنة العلاقات الخارجية والإعلام وترأسها عضو لجنة تنفيذية، واتخذت من مكتب عدن مقراً لها، وقد استمر وجود مكتب لها في القاهرة كامتداد لمكتب جبهة تحرير ظفار حتى العام ١٩٧٠ عندما اتخذت الجبهة موقفاً مضاداً لمبادرة روجرز، حيث اعتقل ممثلها (جبل عوض) واغلق المكتب، ولم تسمح السلطات المصرية لها بالعمل العلني بعد ذلك. وأرسلت وفوداً إلى الصين وكوريا الشمالية وإلى المقاومة الفلسطينية في الأردن، حيث عززت علاقتها مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين معتبرة ان هذه الجبهة هي الأكثر قرباً منها في الساحة الفلسطينية.

حققت (ج.ت.خ.ع.م) نجاحات عسكرية محلية وإنجازات محلية مقارنة للوضع الغارق في التخلف، فعلى الصعيد العسكري تمكنت من تحرير المدن الساحلية في المنطقة الغربية (رخيوت وضلكوت) وقطعت تماماً الطريق بين العاصمة صلالة والقاعدة الرئيسية في

الشمال (ثمريت) وأسمته الخط الأحمر، وحررت ريف ظفار بالكامل. كما شجعت الجبهة الزراعة البدائية وأقامت مزرعة للتدريب والتجارب في جينوت بالغربية ووزعت على المزارعين المبيدات الحشرية. وكان أفضل مشاريعها هي مدرسة الثورة والتي أضحت لاحقاً مدرسة لينين، ومستشفى الشهيدة فاطمة غنانة[٤].

ودشنت الجبهة حملة لمحو الأمية في صفوف المقاتلين والشعب وتعليم اللغة العربية إذ أن لغة الظفاريين هي الحميرية (غير المكتوبة)، وبدأت الجبهة في شق طريق طموح يبدأ من حوف على ساحل المهرة اليمني إلى داخل ظفار، كما أن للجبهة إنجازاتها الاجتماعية، حيث حررت العبيد، وألغت الزواج القسري غير المتكافئ، ودفعت بتحرير المرأة خطوات كبيرة من خلال ضمها إلى صفوف الجبهة وحتى في جيش التحرير الشعبي.

كان طموح قيادة الجبهة هو تحطيم البنية القبلية في ظفار، وإقامة مجتمع المساواتية المقاتل. وقد أصدرت الجبهة كراساً بعنوان "دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار. وهي دراسة جريئة لكنها نمطية ماركسية من حيث اعتماد التقسيم الطبقي بشكل ميكانيكي على المجتمع، كما أصدرت كتيبات تثقيفية لجيش التحرير منها "صفات المناضل الجيد" تيمناً بكتاب ليوتشاوتشي "كيف تكون مناضلاً جيداً"[٥].

اعتمدت الجبهة على الأدبيات الصينية المبسطة وخصوصاً الكتاب الأحمر لماوتسي تونغ في تثقيف مقاتليها ومناضليها، كما أرسلت كوادر للدراسة العسكرية والسياسية إلى الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي وكوبا.

وتميزت السنوات الاولى من عمر الجبهة بالتبني بحماسة مفرطة للأطروحات الماوية والدفاع عن السياسة الصينية الخارجية وخصوصاً ما يخص الصراع مع الاتحاد السوفياتي والموقف من الخلاف في الحركة الشيوعية وقد انعكس ذلك سلباً في موقف الجبهة فيما عرف بالحركة الانفصالية في المنطقة الشرقية في سبتمبر ١٩٧٠، على أثر مجيء قابوس إلى الحكم انطلاقاً من صلاله وبرنامج العفو الذي طرحه، خصوصاً أن أم قابوس (ميزون) من ظفار من قبيلة المعشني القوية والتي لها ثقل في الجبهة، وترتب على ذلك قتال عنيف وتبعه تصفيات لمن يشك في ولائه للجبهة مما خلف المزيد من التدهور والتساقطات من صفوفها باتجاه نظام قابوس وأضعفها عسكرياً وسياسياً.

في مقابلة مع الاخ عبدالمنعم الشيراوي الذي التحق بالثورة عام ١٩٦٩، والتحق بالثورة ككادر حزبي متقدم الى المنطقة الشرقية من ظفار، ثم غادر المنطقة قبل الحركة الانقسامية، يقول تعليقاً على صراعات تلك الفترة في الجبهة: " بدأ نشاط المجموعات التي أرسلها يوسف بن علوي منذ خريف ١٩٦٩ وكانت تروج لمقولات الكفر والشيوعية التي

تتسم بها الجبهة كما كانت مزودة بالمال والهدايا ونشطت بشكل أساسي في المنطقة الشرقية وجبل سمحان ذو الكثافة السكانية والمجتمعات القروية الثابتة والذي لم تتوفر فيه الكفاية من العناصر السياسية. في البداية تراجع نشاطها عندما عمد قائد الوحدة ومرشديه الى الصلاة والابتعاد عن الاطروحات الماوية والماركسية والتركيز على الصراع الوطني، لكن تدخل المرشد السياسي الاول للجبهة (عبدالعزيز القاضي) وتهديده لهم بالمحاكمات العسكرية واتهامهم بالأفكار الرجعية رغم كل ما شرح له من اهمية الابتعاد في المجتمع الثابت والمتدين عن أي طرح حول التناقض الرئيسي مع المستعمر والسلطة العميلة وعدم التصرف بسرعة كما طلب منه ومن قيادة الجبهة بتعزيز المنطقة الشرقية بالكوادر السياسية الناضجة أدى الى الحركة الانفصالية.)[٦].

المؤتمر الثالث للجبهة

عقد المؤتمر الثالث للجبهة في يونيو ١٩٧١ بعد تحقيقها لانجازات عسكرية واضحة ودحر حركة التمرد في المنطقة الشرقية، وترتيب أوضاعها العسكرية والتنظيمية وتحقيق جزء من برنامجها الداخلي في ظفار، ولكنها واجهت تحد كبير يتمثل في البرنامج الذي طرحه قابوس للعفو العام، وانسلاخ العناصر الوطنية الظفارية التقليدية من الجبهة، وبداية ما عرف بظاهرة التساقط إلى السلطة أي ترك صفوف الجبهة والالتحاق بسلطة النظام، هذا عدا عن الاخفاق في مد الكفاح المسلح إلى عمان الداخل ومدن ظفار ذاتها (صلالة وريسوت ومرباط) وانحصارها على ريف ظفار[٧].

شهدت السنوات الثلاث تعزيزاً لسيطرة التيار الماركسي على مفاصل الجبهة وجيش التحرير، ووصل الأمر إلى تصفيات جسدية من قبل محاكم ميدانية تحت دعوى الثورة المضادة، ومن هؤلاء زعماء قبليون مثل مسلم بن غونة مما خلق رعباً في المنطقة ولم تعد العلاقة بين الشعب والجبهة تتميز بالولاء طوعاً واقتناعاً، وإنما خوفاً ورهبة أحياناً، وهكذا جرت تصفية جناح علي محسن وهو أحد المؤسسين واعتقاله، وكان علي محسن من دعاة الاتجاه الوطني المتنور والذي دعى إلى المفاوضات مع السلطان قابوس لانتزاع ما يمكن انتزاعه واعتماد المرحلية في طرح برامج الثورة.

الهوامش

١ ــ فرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، دارابن خلدون، ترجمة حازم صاغية، ص ٢٧٢.

٢ ــ وثائق النضال الوطني الديمقراطي ، اصدار اللجنة الاعلامية للجبهة الشعبية لتحرير عمان ١٩٧٤.

٣ ــ وثائق مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، حمرين، ١٩٦٨ .

٤ ــ ٩ يونيو ، الصحيفة الناطقة باسم (ج ش ت ع خ ع) أعداد مختلفة، وقد صدر العدد الاول منها في الذكرى الخامسة لانطلاقة الثورة (٩يونيو ١٩٧٠) .

٥ ــ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، كراس "دراسة تحليلية عن الوضع الاجتماعي في منطقة ظفار" ١٩٦٩.

٦ ــ مقابلة مع السيد عبدالمنعم الشيراوي بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٣

٧ ــ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، قوى الثورة المضادة وحركة الثاني عشر من سبتمبر ، يناير ١٩٧١ .

ثالثاً: الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي:

أعلنت هذه الجبهة عن نفسها بالعمليات العسكرية في عمان الداخل، حيث اشتبك عدد من قواها بالجيش السلطاني في معركة غير متكافئة في ١٢ يونيو ١٩٧٠، أدت إلى مقتل عدد منهم، واعتقال عنصر القيادة العامة للجبهة، مصطفى الغساني (عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي)، وقد تم توزيع بيان مطول بذلك التاريخ كان بمثابة برنامج سياسي للجبهة لتوضيح خطها السياسي وتوجهاها اللاحقة. وقد اعتبرت الجبهة عملياها العسكرية بأنها بداية مرحلة جديدة في النضال الوطني حيث إشارات إلى "أن منطقتنا تمر اليوم أمام منعطف تاريخي جديد يحدد موقعها من الصراع المرير الدائر بين القوى المستغلة (بكسر الغين) والقوى المستغلة (بفتح العين) وليرسم طريقاً جديداً تسير هذه المنطقة فيه لتبلغ هدفها في إنهاء الاستغلال والاضطهاد ولتحقيق مستقبل أفضل لحياة أفضل. لقد بدأت مرحلة تاريخية جديدة من نضال شعبنا العظيم ضد الاستعمار وأعوانه المستغلين والمضطهدين من سلاطين وأمراء وعملاء مأجورين[١] .

وقد تناول البيان بالتحليل مرحلة دخول الاستعمار البريطاني إلى المنطقة والاتفاقيات التي تم توقيعها بين الأمراء والسلاطين من جهة وبين البريطانيين من جهة ثانية. كما تناول الحركات الوطنية التي برزت في المنطقة سواء في عمان أو البحرين أو الكويت أو قطر وأسباب فشلها، فعن انتفاضة ١٩٦٥ في البحرين يقول البيان: وقد انتهت حركة ١٩٦٥ بعد أن استلمت زمامها الأحزاب الكلاسيكية التي لم تستفد من تجارب شعبنا مع السلطة القمعية، لقد كان فشل حركة ١٩٦٥ وثيقة دامغة أثبتت للجماهير فشل الأحزاب الكلاسيكية وعدم قدرها على قيادة حركة جماهير الفقراء[٢] .

أمـــا في الكويت فقد شهدت الحركة الوطنية وضعاً منظماً، واستطاعت الحصول على بعـــض المكاســـب التي طرحتها وأوجدت السلطة نظام المجلس النيابي واستطاعت عن طريق اســـتهلاك كل الحركات الوطنية نتيجة للبنية الطبقية لهذه الحركات وقيادها المتذبذبة. ولقد شـــكلت حـــركة ١٩٦٩ موقفاً طبقياً حدد موقفها من كافة الأوضاع القائمة في الكويت وكـــانت تمرداً ثورياً من عناصر فقيرة من العمال والطلبة. ومع أن هذه الظاهرة البارزة لهذه الحـــركة كونها غير مرتبطة ببرنامج طبقي استراتيجي، إلا أنها كانت تعبيراً حياً عن التناقض الطبقي الذي تحاول السلطة تغطيته وراء برنامجها البرلماني، وأكد إفلاس برنامج القوى الوطنية الكلاسيكية وعجزها[٣] .

كما تطرق البيان إلى "ثورة ظفار" حيث يقول: أن الثورة المسلحة العارمة التي تشهدها المنطقة الجنوبية من عمان (ظفار)، اندلعت في عام ١٩٦٥ بقيادة جبهة تحرير ظفار واستمرت الثورة حتى مؤتمر حمرين عام ١٩٦٨ ضمن ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح. ولقد كانت للمواقف الراهنة ولتبني استراتيجية أكثر وضوحاً، وعزز التطور الثوري الشاق مجموعة من العناصر التقدمية الفقيرة التي وجدت استجابة جماهيرية نتيجة لما كانت تطرحه من أفكار ثورية[٤] .

وبعد أن يكيل البيان النقد والعجز لكافة القوى، يبشر بأن البديل قد جاء حيث انبثقت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي لتصهر كل طاقات المنطقة في بوتقة واحدة متمثلة بقواها التقدمية ومعتمدة على الجماهير الكادحة ورافعة راية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، عاملة على تحقيق هذا الشعار بالعمل الدؤوب والحركة الدائبة لإخراجه إلى حيز الممارسة العملية الثورية، ونتيجة لفهم الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي تعلن انبثاق الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، والتي تشكلت من:

١-الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي.

٢-الطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي.

٣-منظمة الجنود الوطنيين في عمان.

٤-تشكيلات القبائل في عمان[٥] .

وكان لدى قادة الجبهة تصور بأن عملهم هذا سيغير كل الأوضاع، ولم يخفوا ذلك، حيث يقول البيان: أن حدثاً تاريخياً عظيماً تشهده منطقتنا اليوم سينسف الأوضاع المتردية ليبني أوضاعاً ثورية تقدمية تخدم بإخلاص وتفان ونكران الذات، الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقة في الثورة. إن هذا الحدث التاريخي الذي سيغير مجرى تاريخ هذه المنطقة هو انبثاق

الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، إن هذه الجبهة بقيامها تكون بداية النهاية للاستعمار والقوى الطبقية المتحالفة معه [٦].

أما بصدد الأهداف التي تناضل من أجلها الجبهة، فقد حددها في البيان التالي:

١ـ محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد وأعوانه والقوى الرجعية المتحالفة معه وإقامة سلطة الشعب.

٢ ـ العمل على بناء جيش ثوري شعبي من الطراز الحديث تلغي فيه كافة الامتيازات.

٣ ـ العمل على مكننة الزراعة لرفع إنتاجية الأرض وكهربة البلاد وإقامة شبكة مواصلات حديثة.

٤ ـ العمل على بناء اقتصاد وطني متحرر من السوق الرأسمالية العالمية.

٥ ـ العمل على إقامة صناعات ثقيلة كطريق وحيد لإقامة اقتصاد وطني مستقل، واستغلال الثروات الطبيعية.

٦ ـ العمل على إقامة مجتمع ديمقراطي ينتهي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وتحقق فيه حرية التفكير والتعبير والعمل والاعتقاد الديني.

٧ ـ محاربة الجهل والمرض والفقر بنشر التعليم والثقافة ومحو الأمية وإقامة المستشفيات ونشر الثقافة الصحية فرص العمل للجميع.

٨ ـ اعتبار المرأة نصف المجتمع لها الحق في ممارسة دورها في الثورة وبناء المجتمع الجديد.

٩ ـ إنهاء الحروب والصراعات القبلية باعتبارها مجالاً خصباً لينفث الاستعمار من خلالها سمومه [٧].

تلك هي أبرز المسائل التي تضمنها البيان، وقد أكدت الجبهة على تحالفها مع معسكر الثورة العالمية، المكون من حركات التحرر والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية والمعسكر الاشتراكي الذي طالبته "بأن يتخذ موقفاً أكثر حزماً لمساندة حركة التحرر الوطني" [٨].

وقد جاء إعلان الجبهة وقيامها بالعمليات العسكرية وسط تزاحم الأحداث في عمان، ووسط ترقب متزايد بتغيير سعيد تيمور. ففي بدايات عام ١٩٧٠ أشارت الصحف البريطانية أن سعيداً أما أن يكون راغباً في الاستقالة أو يكون قد خلع فعلاً. وفي ابريل نقل عن مسؤول في وزارة الخارجية حديثه عن اضطرار "الوالد العجوز" إلى الرحيل قريباً، فهو يقول: "إننا نحتاج إلى عماني كزايد بدلا من سعيد الذي هو كشخبوط". وزايد العماني هذا لم يكن سوى ابن سعيد بن تيمور، قابوس، المحتجز في قصر صلاله منذ عودته عام ١٩٦٦ من دورته التدريبية في بريطانيا.

كان لانفجار حرب العصابات في الداخل العماني في ١٢ يونيو ١٩٧٠ أن جعل البريطانيين يدفعون شركة (شـــل) لتسريع عملها، وفي ٢٠ يونيو جاءت حكومة عمالية إلى السلطة أثر انتخابات عامة في بريطانيا. والظاهر أن حزب العمال لم يكن يجرؤ على إحداث انقلاب قبل الانتخابات البريطانية خوفاً من أن تسير الأمور هناك على مالا يرام. لكن بعد شهر من الانتخابات وبالتحديد في ٢٣ يوليو تم خلع سعيد بن تيمور و تم تسفيره إلى منفاه في انجلترا[٩] .

يبدو أن قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية كانت تتوقع نجاحات لكل العمليات العسكرية التي خططت لها. إلا أن عمليات التلغيم التي قامت بها حول عدد من المراكز العسكرية في السيب ونزوى لم تحقق نجاحاً، واضطرت أن تخوض معركة شرسة مع قوات السلطان خسرت فيها عدداً من قادة الجبهة بين قتيل وجريح. ثم تمكنت السلطة يوم ١٩٧٠/٦/١٨ من مداهمة أحد المراكز الأساسية التي استخدمها القادة كمخبأ سري لهم حيث تمكنت السلطة من القاء القبض على أبرز القادة ومن بينهم جمعة النعيمي وأحمد الربعي وأحمد حميدان وحفيظ الغساني، وعدد كبير من الكوادر الحزبية والجبهوية، مما اضطر بقية القادة إلى اتخاذ قرار بتوقيف العمليات العسكرية لبعض الوقت حتى يتم التشاور مع المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية التي هي العمود الفقري للجبهة. ولم تتمكن الجبهة من القيام بأية عمليات عسكرية لاحقة، إلا أنها تمكنت من تنظيم إضرابات عمالية واسعة تمثلت في إضراب الأول من سبتمبر عام ١٩٧٠ حيث كان زاهر المياحي عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية وعضو قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية من الذين قاموا بالتخطيط لتلك المظاهرات وتنظيمها[١٠] .

بعد قرابة شهر من حملة الاعتقالات، تم الانقلاب الذي أطاح بسعيد بن تيمور، واستولى قابوس بدعم بريطانيا على السلطة، وقد أصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية بياناً أكدت فيه للدور البريطاني في عملية التغيير، ليس فقط في سلطنة عمان وإنما أيضاً في بقية الإمارات، وأشار البيان إلى أنه بالأمس فقط كانت بريطانيا تعارض تغيير السلطان، وفي زيارة زايد لبريطانيا، كان زايد يقترح تغيير السلطان وقطع الطريق على التحركات الثورية، وكانت بريطانيا ترفض حتى السماح لاقتراحات عملائها الخائفين من الثورة في تلك المنطقة، وعندما استطاعت الجبهة أن تسيطر على معظم ظفار وتحتل ثلاث مدن أساسية (سدح، ضلكوت، رخيوت) كانت بريطانيا تخطط للقيام بحملة عسكرية واسعة للقضاء على الثورة بعد الصيف، غير أن الأحداث سارت في طريق آخر، فقد تفجرت الثورة المسلحة في عمان الداخل وتشكلت جبهة وطنية تضم كل العناصر الشريفة والمناضلة التي تريد إنهاء الوجود

البريطاني في منطقة عمان والخليج العربي، وإزالة حكم السلاطين وبقايا القرون الوسطى لتضع منطقتنا على مشارف الحضارة والإسهام في التقدم العربي. إن الثورة التي انطلقت من عمان قد قلبت الكثير من خطط الاستعمار وأصابت الرجعية المحلية والسعودية والإيرانية بالخوف[١١] .

وحيث كان للحركة الثورية الشعبية الدور الأكبر في تشكيل هذه الجبهة، في الوقت الذي يشكل فرعها في ظفار العمود الفقري للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، فقد كان من الضروري عقد مؤتمر حزبي لحل هذه الاشكالية، للخروج بصيغة لتوحيد الاطار الجبهوي في الساحة العمانية، وهذا ماكشفت عنه الوثائق التي تطرقت الى المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، والذي افرز بدوره توحيد الجبهتين.

الهوامش

١ - وثائق النضال الوطني الديمقراطي، مرجع سابق .
٢ - المرجع السابق .
٣ - المرجع السابق .
٤ - المرجع السابق .
٥ - المرجع السابق .
٦ - المرجع السابق .
٧ - المرجع السابق .
٨ - المرجع السابق .
٩ - الجبهة الشعبية في البحرين، الصراع على الخليج العربي، دار الطليعة بيروت ١٩٩٢ .
١٠ - المرجع السابق .
١١- وثائق النضال الوطني الديمقراطي، مرجع سابق .

رابعاً- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي:

توحيد الجبهتين الشعبية والوطنية

واجهت الثورة في عمان مشكلة خطيرة وهي وجود تنظيمين متباعدين ينهضان بمهمة الثورة وهما:

١-الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي .

٢-الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل

رغم وجود التنظيم الموجه في كليهما وهو الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، إن ذلك أثار إشكالية وهي أنه بالرغم من وجود التنظيم الموجه لهما، إلا أن ذلك لم يمنع بروز التباينات في الهوية والرؤية بين تنظيمي الحركة الثورية الشعبية في ظفار من ناحية، وعمان والخليج العربي من ناحية أخرى.

فعلى امتداد ثلاث سنوات حقق فرع الحركة الثورية الشعبية بقيادة عناصره من ظفار نجاحات كبيرة في ظل ما اعتبره عجز وفشل بقية الفروع، وخاصة عمان الداخل عن تفجير الكفاح المسلح، ولذا فبالرغم من الاعتراف نظرياً أن التنظيم الحزبي الماركسي في ظفار هو جزء من الحركة الثورية في عمان والخليج العربي، إلا أن قيادته ممثلة بعبد العزيز القاضي كانت تتصرف باستقلالية كبيرة سواء في ميدان التثقيف او ميدان رسم الخطط السياسية والعسكرية وكافة القضايا المتعلقة بالثورة، ورفضت تماماً توجيهات قيادة الحركة الثورية الشعبية، ومنعت أحياناً أدبياتها وبياناتها من التوزيع في المناطق المحررة، مما أحدث اشكاليات كبيرة بينها وبين القيادة المركزية للحركة الثورية الشعبية، تم التستر عليها طيلة حياة الحركة الثورية الشعبية .

هناك أيضاً النـــزعة الاقليمية (الظفارية) القوية وهي نتيجة سنوات من المعاناة على يد حكام مسقط والعزلة عن باقي عمان، والهوية الظفارية الثقافية واللغوية، لقد انبثقت الثورة ظفارية، ثم قفزت لتبنى استراتيجية خليجية شمولية لمرحلة متجاوزة الخصوصية العمانية، ونتيجة لهذه العلة والنـــزعة فإن التثقيف والتحليل يقتصر على ظفار، ثم تضاف معلومات مبتسرة عن الخليج العربي المحتل.

والحقيقة أنه كان هناك انفصام بين الاعتداد بظفار وتبني استراتيجية خليجية دون مشاركة المناضلين الخليجيين أو استشارتهم عدى كون المشروع ذاته مستحيلاً وطوباوياً. من هنا فإن تنظيم الحركة الثورية الشعبية عندما أراد تفجير الكفاح المسلح في عمان لم يستند إلى الجبهة الشعبية، وأقام الجبهة الوطنية ذات برنامج أكثر معقولية وإن لم يخلو من الطوباوية والطفولة اليسارية كتكرار لما جاء في برنامج الجبهة الشعبية الصادر عن مؤتمر حمرين ١٩٦٨.

وعلى عكس النجاحات التي حققتها جبهة تحرير ظفار وبنت عليها الجبهة الشعبية فقد واجهت الجبهة الوطنية إخفاقاً ذريعاً منذ البداية، ولم يتطور العمل العسكري، عدا العمليات الاولى حيث ظهر أن الأسلحة (التي تم شرائها من الحكومة التشيكية عبر الحكومة العراقية أيام الرئيس عبدالرحمن عارف، والتي تم استبدالها من قبل العراقيين ـــ كما يقول قادة الحركة الثورية ـــ بأسلحة فاسدة قبل شحنها من ميناء البصرة الى دبي، ثم الى عمان الداخل عام ١٩٦٩)، وكانت الاستعدادات سيئة، ولم تفاجئ العدو الذي بادر إلى اعتقال عناصر الجبهة في مسقط ومطرح ومحاصرة المجموعات المقاتلة مما أدى إلى انسحابها وتشتتها.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٧٠ جرت لقاءات بين قيادتيّ الجبهتين اتفقتا على التنسيق الإعلامي والسياسي بينهما، حيث صدر عدد من البيانات المشتركة. وكان أبرزها البيان الذي صدر حول إقامة اتحاد الإمارات السباعي، حيث جاء في البيان: (١)

"لقد حددت الجبهة الشعبية... والجبهة الوطنية الديمقراطية... وموقفها من هذا الاتحاد المسخ ومن كافة المشاريع الإمبريالية الرجعية في منطقتنا، وأعلنتا أن كل المشاريع والمسرحيات تهدف إلى إحكام قبضة الإمبريالية على منطقتنا وتثبيت التجزئة بشكل آخر يخدم مصالح الاحتكارات النفطية، ويثبت في الوقت ذاته واقع الأسر العشائرية والإقطاعية.

إن الجبهتين تتمسكان أولاً بوحدة شعبنا في المنطقة وترفضان الحلول التي تطبخها الدوائر الاستعمارية في لندن وواشنطن وطهران والرياض بعيداً عن إرادة شعبنا وعن حقه في التعبير عن رأيه وحقه في تقريره مصيره.

والجبهتان تعلنان أن هذا المولود المسخ الجديد إنما يهدف إلى خدمة الاحتكارات النفطية وإلهاء الجماهير عن العدو الحقيقي لها وعن الاستغلال البشع الذي تعيش في ظله، وإن هذا المولود الجديد لن يكون إلا ألعوبة في يد الإستعمار.

وقد دارت العديد من المناقشات حول الأوضاع السياسية في المنطقة والمخططات الإمبريالية في عموم الساحة. وكان الجميع مدركين لخطورة المخطط الإمبريالي الذي يقوم بتمزيق وتجميع الوحدات السياسية التي يخلقها المستعمر حسب ما تراه الدوائر الاستعمارية صالحاً لمخططاتها."

وعلى ضوء التوجيهات الحزبية، فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر توحيدي بين الجبهتين، ووضع برنامج عمل سياسي موحد.

وتم عقد المؤتمر التوحيدي في منطقة أهليش في ظفار، حيث حضره مراقبون عن الجبهة القومية برئاسة الاخ علي سالم البيض، وتم توحيد الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في جبهة واحدة في ديسمبر ١٩٧١ وبدأت مرحلة جديدة في النضال الوطني المشترك.

وصدر عن المؤتمر التوحيدي بيان سياسي وبرنامج عمل ونظام داخلي، كما تم انتخاب قيادة مركزية للجبهة الجديدة.

فعلى صعيد البيان السياسي أشار إلى أنه "انطلاقاً من القناعات والمواقف المشتركة ورداً على مجمل المخططات الاستعمارية والرجعية في ساحة عمان والخليج العربي، وتتويجاً لكل اللقاءات والخطوات العملية السابقة، فقد عقدت قيادات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي مؤتمراً توحيدياً في نهاية عام ١٩٧١ لتوحيد ودمج الجبهتين في جبهة واحدة لصب كل الجهود والطاقات من أجل تصعيد النضال ضد الاستعمار البريطاني وعملائه وخطوة أساسية هامة على طريق إقامة جبهة الشعب العريضة على امتداد ساحة عمان والخليج العربي .

وبعد أن تطرق البيان إلى المخططات الاستعمارية الجارية في المنطقة، وضرورة الرد عليها بتوحيد جهود الوطنيين حيث "أنه أمام وحدة الإمبرياليين والرجعيين وجبهتهم الموحدة، فإن على قوى الثورة أن تتحد وتتضامن وتقيم الجبهة الوطنية الواحدة للتصدي لجبهة الإمبرياليين والرجعيين وإفشال جهودهم" .

وأمام هذه الوضعية "وفي جو مفعم بالإيجابية والروح الثورية العالية توصل المؤتمرون إلى القرارات والإنجازات الهامة التالية:

١- دمج الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في جبهة واحدة تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي.

٢- مناقشة وإقرار برنامج العمل الوطني الديمقراطي والنظام الداخلي المقدم من اللجنة التحضيرية.

٣- انتخاب قيادة موحدة للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي.

وعلى صعيد البرنامج السياسي، فقد تم الاتفاق على تسميته ببرنامج العمل الوطني الديمقراطي، تأكيداً على التداخل والترابط بين الثورة الوطنية ضد الاستعمار والثورة الديمقراطية ضد الأعداء الطبقيين المحليين، وقد أوضح البرنامج ذلك في البند الثاني عندما تطرق إلى: "من هم أعداء الشعب ومن هي الطبقات الوطنية"، وحدد البرنامج مجتمع الخليج على أنه "مستعمر وشبه مستعمر وشبه إقطاعي"، ونستطيع القول أن أعداء الشعب والثورة في المرحلة الراهنة هم الإمبرياليون والإقطاعيون وسائر العملاء الخونة.

إن البرجوازيين الكمبرادوريين يتواطئون مع الإمبريالية والإقطاع ويشتركون معها في فرض الدكتاتورية والاضطهاد على شعبنا، فهم لذلك يدخلون في عداد أعداء الشعب والثورة.

وبعد تحديد أعداء الثورة يقف البرنامج أمام قوى الثورة فيرى بأن "طبقتي العمال والفلاحين هما القوتان الأساسيتان المحركتان للثورة وتشكلان جسمها الأساسي والغالب.

إن البرجوازية الصغيرة في المدن والأرياف تعاني أيضاً من اضطهاد أعداء الثورة من إمبرياليين وإقطاع وكمبرادور. ولذا فإن البرجوازية الصغيرة تعتبر في غالبيتها حليفاً أساسياً للثورة ولطبقتي العمال والفلاحين الفقراء .

وحيث تعاني منطقة الخليج من مسألة الهجرات الأجنبية، ويزداد الحديث في "التسلل الإيراني" والعمالة الأجنبية، ويرفع القوميون شعار عروبة الخليج بطريقة شوفينية، فإن الجبهة تطرح فهماً طبقياً للمسألة، حيث أن الثورة تعتبر كل القوى التي تقف إلى جانب المستعمر والأسر العشائرية قوى عدوة لها بغض النظر عن انتماءاتها القومية. كما أنها تقف وتناضل مع كل الطبقات والفئات الكادحة والمسحوقة في عمان والخليج العربي بغض النظر عن أي انتماء قومي كان، وتدعو كل هذه الطبقات والفئات إلى المساهمة في الثورة والوقوف إلى جانب القوى الوطنية العاملة على تحرير المنطقة من كافة أشكال الاستعمار والأنظمة الرجعية.

يؤكد البرنامج – بعد تحديد الأعداء والأصدقاء محلياً – على "ضرورة إقامة وتوسيع الجبهة المتحدة العريضة حيث "أنه في مواجهة أعداء متعددين كالذين نواجههم. ومن أجل إحراز النصر عليهم في كل ساحة عمان والخليج العربي لا بد من استنهاض الشعب كله ضد الإمبريالية وحلفائها الرجعيين من أمراء وسلاطين وإقطاع وكمبرادور. ففيما عدا الإقطاع والكمبرادور وسائر الخونة، فإن جميع الطبقات الأخرى التي لها مصالح مشتركة في مقاومتهم جميعاً ينبغي أن تتحد وتتضامن في جهة واحدة عريضة" .

حاولت عناصر قيادية من الحركة الثورية الشعبية من ظفار وعمان والبحرين المشاركة في المؤتمر التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بمهام المؤتمر وأهمها البرنامج السياسي وتشكيل القيادة المركزية واللجنة التنفيذية ولكنها فشلت بسبب إصرار ممثلي الجبهة الشعبية بقيادة عبد العزيز القاضي على أن يكون برنامج الجبهة الشعبية وتجربة ظفار هي الأساس، وأن يأخذ النقاش مجراه في المؤتمر والذي كان عددياً لصالح الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والذين تصرفوا ككتلة واحدة بتوجيه من المرشد السياسي الاول عبدالعزيز القاضي.

ولم تتمكن اللجنة التنفيذية وقبلها المكتب السياسي للحركة الثورية منذ تشكيلها حتى لحظة انفراط عقد الحركة عام ١٩٧٤ من ان تكون قيادة حقيقية على فرع الحركة في ظفار، وقد برزت الخلافات بشدة في المؤتمر التوحيدي للجبهتين حيث كان المندوبون جميعاً من الحركة الثورية ولكن كانوا منقسمين بين ممثلين للجبهة الشعبية (عبدالعزيز القاضي، محمد احمد الغساني، أحمد البريكي، احمد عبدالصمد، محمد بن عبدالاله، وآخرين) وممثلين عن الجبهة الديمقراطية (عبدالرحمن النعيمي، هلال الهناوي، زاهر المياحي، حسن علي، عبدالله الغساني، عبدالنبي العكري، وآخرين) وتباينت الآراء حول العديد من القضايا المتعلقة بالعمل النضالي في ساحات المنطقة، وفي التوجهات التي سارت عليها الجبهة، مما أثار المخاوف لدى ممثل الجبهة القومية من انفراط عقد المؤتمر، لكن الجميع التزم لاحقاً بالتوجهات التوحيدية للحركة الثورية، وفرض فرع الحركة في ظفار توجهاته على مجمل العمل الجبهوي الموحد.

مشروع قابوس الإصلاحي وتقويض الثورة:

عندما خرج قابوس إلى الجمهور في صلالة بصحبة الكابتن جون هيتز في ٢٣ يوليو ١٩٧٠، ليعلن بكلمات راجفة مترددة إنهاء حكم أبيه وحلوله محله، لم تدرك لا الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ولا الحركة الثورية في عمان والخليج العربي، أهمية الحدث ولم تر فيه سوى استبدال سلطان بسلطان كجزء من اللعبة البريطانية لإلهاء الشعب، لكن الذي حدث، وهو أنه بالرغم من زخم استمرارية الثورة المسلحة وتحولها إلى عمليات

مسلحة فقد اقتصرت على ظفار وفشل امتدادها إلى عمان الداخل، فإن تآكل المشروع الثوري في عمان قد بدأ في ٢٣ يوليو ١٩٧٠.

أ – على الصعيد السياسي أصدر قابوس منذ البداية العفو العام عن كل من يسلم نفسه لقوات السلطان المسلحة أو سلطات الوالي في ظفار، ثم توسع هذا العفو ليشمل عناصر الجبهة أياً كانت صفتهم وفي أي مكان يتواجدون فيه حيث أنيط بالسفارات العمانية ترتيب عودتهم إلى وطنهم. إن ذلك هو جزء من المصالحة مع القوى المناهضة لحكم أبيه ومنها جماعة إمامة عمان، وأنصار دولة عمان ومنهم عمه طارق بن تيمور، وجبهة تحرير عمان، وعناصر عديدة فرت من الحكم الظلامي. وبغض النظر عن طبيعة النظام الجديد في جوهره، فقد فتح عمان على العالم الخارجي، وسار في طريق التحديث بصورة دراماتيكية لينقل البلاد من القرون الوسطى إلى القرن العشرين.

– كان مئات الآلاف من العمانيين مشردين من بلادهم ويعملون بمعظمهم في بلدان الخليج ويعانون من التميز عن بقية المواطنين الخليجيين، إلا القلة، وجاء قابوس ليعيدهم إلى وطنهم حيث تحفظ كرامتهم ويفتح أمامهم سبل العيش الكريم والتطور والأهم أكد على الاعتزاز بالهوية العمانية في كل شيء بدءاً باللباس وانتهاء بالسياسات.

وهكذا تدفقت تدريجياً على السلطة كوادر التنظيمات المعارضة، ليعملوا في الدولة ويتسلم بعضهم مناصب وزارية.

كان قابوس مرناً في تعاطيه مع خصومه، فباستثناء التحقيق الأمني الذي يجري مع أعضاء الجبهة العائدين والذي يتم في فيلات مريحة، فإن العائد يعطي امتيازات إعادة تأسيس حياته وتأمين عمل له ويغلق ملفه الأمني.

كما أخرج قابوس عمان من عزلتها الخليجية والعربية والدولية، لتصبح سريعاً دولة معترف بها فدخلت في الجامعة العربية والأمم المتحدة في ١٩٧١ ، فمنظومة الدول الخليجية ثم عضواً مؤسساً في مجلس التعاون الخليجي في مارس ١٩٨٠، ونسجت شبكة علاقات مصالح مع دول العالم لموقعها الاستراتيجي وثروتها النفطية والمعدنية الاستهلاكية.

لكن من أهم نجاحات سلطنة عمان الدبلوماسية هو تحييدها للصين الشعبية ثم إقامتها علاقات معها مما حرم الجبهة من حليف مهم.

ب- على الصعيد العسكري:

ظل جيش السلطنة حتى مجيء قابوس جيشاً بدائياً غالبيته من البلوش شبه الأميين وقادته من الضباط المرتزقة الإنجليز. ومثل هذا الجيش لم يكن قادراً على مواجهة ثورة مسلحة على بعد آلاف الكيلومترات من وجوده الأساس.

بعد مجيء قابوس بدأ بإنشاء جيش عصري استناداً إلى العمانيين مع دور حاسم للضباط القادة الإنجليز، لكن الأخطر هو الاستفادة ممن تركوا صفوف الجبهة والمتضررين منها والمختلفين معها لإنشاء الفرق القبلية (والتي سميت بالفرق الوطنية) والتي دربها الإنجليز على حرب عصابات مضادة ضد الجبهة في مناطقها المحررة وحماية مستوطنات أقيمت في أطرافها ثم في قلبها. ولقد ساعد الملم أفراد هذه القوات بالطرق الجبلية وباماكن التخزين والطرق اللوجستية على تحقيق الكثير من المهام العسكرية في صالح النظام والتأثير على حركة وفاعلية قوات جيش التحرير الشعبي.

لكن الذي حسم المعركة العسكرية هو زج إيران بقواها في ميدان المعركة بدءاً من نوفمبر ١٩٧٢ إلى جانب قوات أردنية. لا شك أن إيران تملك أقوى جيش في المنطقة مزود بترسانة من الأسلحة الحديثة وقد مثلت ظفار مكاناً لاختبار قدراته وكفاءته. وبدون الدخول في التفاصيل فقد حسم دخول القوات الإيرانية المعركة لصالح السلطان قابوس، بدءاً بمعركة السيطرة على الخط الأحمر، وانتهاءاً بدفع قوات الجبهة تدريجياً نحو الحدود مع اليمن الديمقراطية ذاتها، وإقامة خط (دامافاند) من الأسلاك الشائكة والألغام لمنع تسلل المقاتلين ثانية[٢].

وعلى ضوء الغزو الإيراني، فقد اتخذت الجامعة العربية قراراً بتشكيل وفد للوساطة بين السلطة والجبهة إلا أن قابوس قد اعتبر أن المشكلة بينه وبين جمهورية اليمن الديمقراطية، واستجابت الجامعة العربية لشروطه حيث رفضت طلب الجبهة الذهاب إلى المناطق المحررة وإجراء الحوارات معها في تلك المناطق.

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية بياناً بتاريخ ١٩٧٤/٤/٥ حول لجنة الوساطة أكدت فيه أن "المطلوب من الجامعة العربية أن تقف بحزم ضد الأطماع الإيرانية التوسعية وتعلن وقوفها إلى جانب الشعب العماني، وإلزام كافة أعضائها بمساعدة الثورة المسلحة لتمكين شعبنا من دحر الغزاة.

فمع من ستقوم اللجنة بدورها؟..

إننا نطالب كل الدول العربية الوطنية أن تقف موقفاً واضحاً من قضية شعبنا العادلة وأن تصحح الخطأ الذي ارتكبته بقبولها سلطنة مسقط عضواً في الجامعة العربية رغم عدم حصولها على الاستقلال في يوم من الأيام..

إننا نرفض الوساطة مع النظام الخائن في مسقط ونطالب الجامعة العربية أن ترسل لجنة استقصاء الحقائق والإطلاع بنفسها على التواجد العسكري البريطاني والتواجد العسكري الإيراني في وطننا"(٣) .

أما على صعيد المواقف العربية، فقد اتخذت الجبهة مواقف واضحة إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني ومع الكفاح المسلح وضد الحلول الاستسلامية، وكان من أبرز المواقف التي اتخذتها الموقف حول مؤتمر جنيف في نهاية عام ١٩٧٣ حيث أصدرت بياناً بهذه المسألة بعنوان "حول مؤتمر السلام الأمريكي" جاء فيه: "تتعرض حركة التحرر الوطني العربية وفي طليعتها الثورة الفلسطينية هذه الأيام إلى هجمة إمبريالية من خلال التحرك الأمريكي الواسع وما يرافقه من اقتراحات تؤدي في حالة قبولها إلى فرض حالة الاستسلام على الشعوب العربية والتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني في تحرير كامل ترابه الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، وبالتالي الهيمنة الأمريكية على البلدان العربية(٤)".

وبعد أن يستعرض البيان استراتيجية الإمبريالية الأمريكية ونزعتها السيطرة على الوطن العربي يقول: "من هنا تأتي خطورة كافة التسويات والتنازلات والمشاريع التي يطرحها الأمريكان لفرض أن يكون مؤتمراً للسلام بل سيكون مؤتمراً للاستسلام وبداية تنفيذ كافة المشاريع الإمبريالية لتصفية القضية الفلسطينية. وستكون آثارها كبيرة وخطيرة على الثورة المسلحة في عمان وعلى النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية وعلى كافة القوى الثورية والوطنية والدول العربية الوطنية المعادية للإمبريالية الأمريكية.. وستشهد المنطقة تزايداً كبيراً في الهجوم الرجعي المدعم من قبل الأمريكان لبسط نفوذه على المنطقة العربية مستفيداً من إمكانياته النفطية، ومن قبل الابتزاز السياسي الذي يمارسه على الأنظمة العربية الأخرى .

وأمام هذه الوضعية الخطيرة، تؤكد الجبهة على المهمات المرحلية العاجلة التالية:

١-على القوى الثورية والوطنية والأنظمة العربية الوطنية رفض مؤتمر الاستسلام الأمريكي، والنتائج التي سيخرج بها هذا المؤتمر والتي لن تكون على الإطلاق لصالح حركة التحرر الوطني العربية.

٢- على القوى الثورية والوطنية والأنظمة العربية الوطنية شن حملة واسعة لفضح هذا المخطط وأهدافه وتعبئة أوسع الجماهير العربية لرفض الحلول الأمريكية، وشن المزيد من النضالات السياسية والعسكرية والجماهيرية لإحباط هذه المخططات الإمبريالية.

٣- التأكيد أن المقاومة الفلسطينية المسلحة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن على القوى الثورية والوطنية والأنظمة العربية الوطنية دعم المقاومة وحمايتها من المخططات الإجرامية التي تحاك ضدها بتصفيتها وفتح الجبهات العربية لها لمواصلة الكفاح المسلح ضد الكيان العنصري الإسرائيلي.

٤- التأكيد على أن الحلول الأمريكية لا تستهدف فقط القضية الفلسطينية وإنما حركة التحرر الوطني العربية برمتها، وتتطلب بالتالي التكاتف والتلاحم الشديد بين فصائل حركة الثورة العربية لصد الهجوم الإمبريالي وعدم السماح للهجوم الرجعي السعودي من تحقيق أطماعه التي تخدم الإمبرياليين الأمريكان .

ويمكن القول بأن مرحلة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد شهدت أوسع انتشار وفعالية في عموم المنطقة لمناضلي الجبهة، كما شهدت بداية الانحسار بعد حملة الاعتقالات والغزو الإيراني والحملات العسكرية على الثورة، مما دفع مناضليها إلى إعادة النظر في الخط السياسي الذي ساروا عليه، وأقروا سياسة الاستقلالات التنظيمية التي دشنت مرحلة أخرى من نضال الحركة الوطنية.

انشغالات الجبهة في الساحات الأخرى:

شكلت إدارة الحرب في ظفار الهم الأساسي للجبهة، واستنزفت الكثير من طاقاتها وكوادرها بما في ذلك الكوادر العمانية والخليجية، رغم ذلك فقد بذلت جهود لإدارة الصراع في بعض الساحات الأخرى حيث بقي لها قواعد.

١- فتح جبهة أخرى في عمان الداخل:

سيطر هم فتح جبهة عسكرية في عمان الداخل على تفكير الجبهة وخصوصاً قياداتها من عمانيي الداخل، لأن حصر الثورة في ظفار يحكم عليها بالموت.

وتقرر عودة عدد من القيادات والكوادر إلى عمان الداخل وتهريب الأسلحة، حيث انتقلت هذه العناصر إلى الإمارات أولاً ومن هناك دخلت إلى عمان في ١٩٧٥، ونجحت في ذلك بقيادة زاهر بن علي الهنائي (عضو اللجنة التنفيذية) وانضم إليهم بعض كوادر الجبهة الذين ظلوا في عمان.

لا شك أن هذه العملية استوحيت من تجربة جيفارا في بوليفيا، دون أن تتوقف عن اخفاقات التجربة الجيفارية رغم وهجها وزهوها، لكن الأخطر هو أن الجبهة لم تدرك التحولات التي جرت في عمان منذ ١٩٧٠ والتي نقلت المجتمع العماني من العداء والخوف

من السلطان إلى الموالي له والرافض للحركات المناوئة المسلحة بعد أن لمس بعض ثمار التغير بقيادة قابوس لهذا عمد مقاتلو الجبهة إلى التخفي عن الشعب وليس الالتحام بهم حتى حدث الصدام بين المجموعة ودورية عسكرية انتهت إلى كارثة إفنائهم بين قتيل وأسير أعدم لاحقاً ومطارد اضطر إلى مغادرة الساحة، وهكذا أسدل الستار على محاولة فتح جبهة ثانية لتنكفئ الثورة المسلحة في ظفار ولتواجه وحدها عبئ الاجتياح الإيراني في ظل مباركة أو سكوت عربي انتهت بتصفيتها.

ومنذ ذلك الحين لم تنجح الجبهة في إقامة تنظيم لها يعتد به ليس في عمان الداخل بل حتى في ظفار، وتراجع تدريجيا تنظيمها ونفوذها في الوسط الطلابي والعماني في الخليج.

٢- ساحة البحرين:

كان تنظيم البحرين الأكثر نضجاً (رغم راديكاليته) في التعاطي مع الوضع المحلي والخط السياسي بكل أبعاده.

ومن بين النجاحات القليلة قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي إقليم البحرين كنتيجة لتوحيد التنظيمين (الحركة الثورية وجبهة تحرير الخليج بقيادة القائد العمالي محمد بونفور والذي اغتيل لاحقاً من قبل المخابرات)، ثم انضمام التنظيم الطلابي لجبهة تحرير شرق الجزيرة إلى تنظيم الحركة الثورية الشعبية (١٩٧٢) بعد الاعتقالات الواسعة التي شهدها جبهة تحرير شرق الجزيرة في نهاية العام ١٩٧٠ .

ومنذ بداية عمل الخلايا اليسارية للحركة في نهاية الستينات، فقد تركز عملها على تنظيم الخلايا العمالية سواء في محطة الكهرباء (حيث تواجد ابرز عناصرها المهندس عبدالرحمن النعيمي) او في الشركات والمؤسسات الحكومية، وبرزت الهموم العمالية والسياسية بوضوح بعد الاستقلال السياسي، حيث اسهمت في تشكيل اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي واصحاب المهن الحرة في البحرين، او الانخراط في اللعبة السياسية قبيل الانتخابات للمجلس التاسيسي بقيادة المهندس هشام الشهابي، او في الحركة الطلابية التي كانت عناصرها الطلابية فاعلة فيها الى درجة كبيرة.. وكانت مساهماتها ملموسة في ارسال عناصرها الى ظفار او عمان الساحل.. مما جعل هذا الفرع للجبهة او الحركة الثورية الشعبية من ابرز الفروع بعد الفرع العماني بشقيه الظفاري وعمان الداخل)

٣- الإمارات:

اعتبرت الجبهة الموحدة الإمارات بأنها تتبع عمان وأن التنظيم هناك يجب أن يوظف لصالح تفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل وامداده ، لذلك لم يكن هناك برنامج خاص تفصيلي بالإمارات، وعلى أية حال فقد كان تنظيم الحركة الثورية الشعبية في الإمارات محدوداً جداً في أوساط البعض ممن ارتضى السير ببرنامج الحركة بعد مؤتمر دبي، حيث تركت غالبية العناصر القومية تنظيم الحركة الثورية، الا ان اندماج الجبهتين (الشعبية والديمقراطية) قد وفر لفرع الجبهة العديد من العناصر العسكرية العاملة في الجيش (وكانت من اقليم ظفار) لتشكل العمود الفقري للتنظيم.

نشطت الجبهة خلال العام ١٩٧٢، باصدار نشرة (الجماهير)، ومحاولاتها استقطاب العناصر التي طردت من جزيرة طمب الكبرى، حيث دفعتهم الى كتابة رسالة للشيخ زايد في الذكرى الاولى لاحتلال الجزر، يطالبون دولة الامارات بالعمل علىاستعادة جزرهم، كما نشطت في الوسط العمالي والفلاحي في راس الخيمة، الا أن التنظيم قد تعرض إلى ضربة أمنية شديدة عندما وزع بيان بمناسبة الذكرى الاولى لاحتلال الجزر، ثم تسييره مظاهرات كبيرة في راس الخيمة في ديسمبر ١٩٧٢، مما دفع اجهزة الامن الى شن حملة واسعة ضد كافة العناصر المرتبطة به، وتسليم العناصر العمانية الى سلطنة عمان، وقد كان لتلك الاعتقالات تداعيات كبيرة على مجمل وضع الجبهة الشعبية والحركة الثورية في ساحل عمان، حيث لم تتمكن من اعادة نشاطها مرة أخرى بعد ١٩٧٢.

التباينات في أوضاع الساحات

بعد عام من قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، بدأت تتبلور قناعة في أوساط القيادات، خصوصاً من أبناء الخليج العربي (الإمارات، البحرين، الكويت)، بأن قيام هذه الجبهة خطوة متأخرة عن تطور الأوضاع في المنطقة، وأن الواقع الناتج من إعطاء الإمارات الخليجية استقلالها عام ١٩٧١ والنتائج المترتبة على مجيء الإنكليز بقابوس في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قد خلق أوضاعاً جديدة لا تستطيع صيغة الجبهة أن ترد عليه. وكانت من ابرز سمات الوضع حينها:

١- قيام كيانات مستقلة بما يعني ذلك من تكريس الهوية المحلية بما يترتب عليه من خصوصية وضع كل كيان مما يتطلب التعاطي معه على حدة، ومن قبل تنظيم محلي يستجيب لمتطلبات النضال في ذلك الكيان بالتحديد.

٢- الافتراق النسبي بين الوضع العماني والوضع الخليجي، ففي حين كانت عمان حينها تعيش حرباً داخلية كذروة للصراع الوطني والاجتماعي، فإن الوضع في الخليج العربي قد دخل مرحلة التهدئة بانسحاب بريطانيا وقيام الكيانات المستقلة، وفي الوقت الذي كانت فيه عمان تشهد المزيد من الوجود والتدخل العسكري البريطاني، ثم الإيراني، فإنه كان يجري تصفية الوجود البريطاني السافر وإحلال الوجود العسكري الأمريكي المستتر محله.

هذان السببان وغيرهما، جعلا اللجنة التنفيذية للحركة الثورية الشعبية تتقدم بتعميم[٥] تناول التحولات الجارية في منطقة عمان والخليج العربي والتي تتطلب إعادة الصيغة التنظيمية والبرنامج السياسي للجبهة، وتستفتي أعضاء الجبهة في ذلك، ولقد أثار هذا التعميم جدلاً وإرباكاً في قواعد الجبهة التي عبئت على أساس وحدة المنطقة، وبالتالي أوجدت الأداة التنظيمية الموحدة وتبني الكفاح المسلح كأسلوب وحيد للتحرير والوحدة، مستلهمة في ذلك تجربة الجبهة القومية في الجنوب اليمني.

لكن مجمل التطورات في المجال العسكري والسياسي كانت تؤكد على ضرورة التوصل إلى صيغة تنظيمية جديدة وبرنامج سياسي جديد وأساليب جديدة في العمل.

فلقد شهدت هذه الفترة انحساراً متواصلاً لوضع الجبهة خصوصاً في عمان، فمن ناحية منيت الجبهة بهزائم عسكرية متواصلة بفعل تدخل القوات العسكرية الإيرانية بدءاً من نوفمبر ١٩٧٣ ونمو القدرة العسكرية للنظام العماني، وبفعل قوة الجذب التي شكلتها سياسة الانفتاح التي نهجها النظام تجاه المعارضين .

كما أن برامج الجبهة المقرة في المؤتمر التأسيسي في أهليش في سبتمبر ١٩٧١ لم تعد تستجيب للأوضاع المعقدة والمتغيرة الناتجة عن التحولات السريعة لمرحلة ما بعد "الاستقلالات" للإمارات الخليجية (١- دولة الإمارات العربية المتحدة ٢- دولة قطر ٣- دولة البحرين) بدءاً من ١٩٧١.

لذلك فقد تم عقد مؤتمر للجبهة ـــ الحركة في يوليو ١٩٧٤ لحسم هذه القضايا، وقد جاء في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر وباسم الجبهة ما يلي[٦] .

"ناقش المؤتمر باستفاضة مسيرة العمل الوطني في المرحلة السابقة ومدى الإنجازات التي حققها في تكتيل كل القوى الوطنية لمواجهة مخططات الإمبرياليين والرجعين، وما يتطلبه الوضع الراهن من برامج وتكتيكات وعلاقات جديدة بين فصائل العمل الوطني في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخ شعبنا".

وقد تمخض المؤتمر عن القرارات التالية:

١-الاستقلال التنظيمي لمنظمات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في الكيانات السياسية في المنطقة، وحقها في وضع البرامج والسياسات المحلية التي تتطلبها الظروف السياسية التي تمر بها منطقتها.

٢- تأطير أفرع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المتواجدة في أقاليم عمان ضمن تنظيم وطني مستقل تحت تسمية الجبهة الشعبية لتحرير عمان.

٣- إقرار برنامج العمل الوطني والنظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير عمان.

٤- انتخاب قيادة مركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان .

إن عملية الاستقلال التنظيمي مهمة فرضتها طبيعة الظروف الراهنة ليكون بالإمكان أكثر: حشد كل الطاقات العمانية والعربية لمواجهة الغزو الإيراني والوجود البريطاني وتقريب ساعة الخلاص الوطني لهذه الرقعة الغالية من وطننا، وليكون بالإمكان اتخاذ برامج وسياسات في المناطق الأخرى تتناسب وتطور الأوضاع فيها، وتخدم بمجموعها الأهداف الاستراتيجية لشعبنا في عموم الساحة، والوقوف في وجه الأعداء، وإذا كان ذلك ضرورياً في هذه المرحلة، فإننا نؤكد على أن إيماننا المطلق بوحدة المنطقة وضرورة تلاحم كل قواها الوطنية مسألة استراتيجية تفرضها ليس فقط المواجهة الراهنة والمستقبلية مع العدو القومي الإمبريالي والتوسعي الإيراني، وإنما تفرضها أيضاً التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري بوتيرة سريعة وتدفع باتجاه الوحدة السياسية رغم العراقيل التي يضعها حكام الإمارات لتكريس التجزئة، ورغم العراقيل التي يضعها الإمبرياليون والأنظمة الرجعية الأخرى للاحتفاظ بمصالحهم .

وفي ما يخص الحركة الثورية الشعبية فقد كان هناك اتجاهان في المؤتمر:

الأول: ويتزعمه عبد العزيز القاضي، الأمين العام لفرع اقليم ظفار ومعه بدرجات متفاوتة من الحماس ممثلو الساحة العمانية والذي طالب بالإبقاء على الحركة الثورية كتنظيم حزبي للساحة كلها والتنظيمات التي ستستقل.

الثاني: ومثله ممثلو الحركة الثورية الشعبية في عمان الداخل والبحرين (زاهر المياحي، هلال الريامي، عبدالرحمن النعيمي وعبدالنبي العكري وآخرون) والذين طرحوا ضرورة إنهاء الحركة الثورية لأنها في قناعاتهم لم تكن قادرة على ان تكون الموجه الحقيقي للعمل الثوري كقيادة مركزية، وان من الضروري التفتيش عن صيغة تترجم العلاقات التضامنية والتنسيقية بين فروع الحركة ــ الجبهة.

تم الاتفاق في النهاية على إنهاء صيغتي الجبهة والحركة الثورية الموحدتين، مع التأكيد على تنسيق المواقف مستقبلاً .

انبثق عن المؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير عمان كبديل للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج حيث آلت إلى الثانية كل ما لدى الأولى واعتبار الإمارات جزءاً من عمان وبالتالي كون التنظيم فيه جزء من الجبهة الوليدة.

في نهاية العام عقدت كوادر الحركة الثورية الشعبية البحرينية العاملة في الاطارات المركزية للجبهة او الحركة اجتماعاً في الخارج تقرر فيه انهاء ازدواجية العمل الحزبي ـــ الجبهوي والعمل تحت تسمية الجبهة الشعبية في البحرين وتبني نظام داخلي وبرنامج سياسي دون تبني الكفاح المسلح أو الاستراتيجية الخليجية الشمولية، ووضعت على عاتقها مهمة ترتيب اوضاع العناصر الحزبية الطلابية، والتواصل مع قيادة الداخل لتوحيد كافة مجالات العمل البحرينية التي كانت جزءاً من التنظيم المركزي العام. وبذلك طويت صفحة المشروع الثوري الشامل وفتحت صفحة النضال في كل ساحة لوحدها وحسب ظروفها.

الهوامش

١ - وثائق النضال الوطني، مرجع السابق .
٢ - تثمين الصراع في ظفار، رياض نجيب الريس، دار النهار بيروت ١٩٧٤، ص ٤٥.
٣ - ٩ يونيو مرجع سابق ، عدد مايو ١٩٧٤ .
٤ - صوت الثورة ، نشرة ناطقة باسم (ج ش ت ع خ ع) عدد ديسمبر ١٩٧٣ .
٥ - تعميم داخلي (ج ش ت ع خ ع) ١٩٧٢ ، غير منشور .
٦ - وثائق المؤتمر الثاني (ج ش ت ع) اصدار اللجنة الإعلامية ١٩٧٤ .

خامساً- الجبهة الشعبية لتحرير عمان

كان مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي محطة تصحيحية كبيرة على الصعيد التنظيمي، حيث تم التركيز على عمان، وكانت اللجنة التحضيرية قد وضعت البرنامج والنظام الداخلي لخطوة كانت مقتنعة بأن المؤتمر سيسير عليها على ضوء التعميم الصادر عن الحركة الثورية الشعبية بعنوان "تقرير حول الاستراتيجية". وصدر عن المؤتمر برنامج العمل الوطني والبيان السياسي[1] ، وردت فيه القضايا التالية :

أ) خارطة القوى المتصارعة على النحو التالي:

١- أعداء الشعب العماني هم الإمبريالية الأمريكية العدو الأساسي للشعوب ذات الدور العدواني المتزايد في عمان، وبريطانيا الاستعمارية التي استعبدت الشعب العماني وتلعب دوراً عسكرياً حاسماً، والرجعية التوسعية الإيرانية التي احتلت الجزر العمانية وتلعب دور الدركي لإجهاض الثورة نيابة عن أسيادها الأمريكان، وأسرة البو سعيد التي سلمت أراضيه للغزاة، واستعانت أخيراً بالطامعين الإيرانيين لاحتلال عمان وسحق الثورة.

٢- أما أصدقاء الشعب العماني فهم جمهورية اليمن الديمقراطية، القلعة الثورية العربية الصامدة ذات المواقف المبدئية تجاه الثورة والقوى الوطنية في اليمن الشمالي والجزيرة العربية، وكافة الدول العربية الوطنية الشقيقة التي تقف إلى جانب نضال الشعب العماني والدول الاشتراكية الصديقة.

(ب) ضرورة توسيع الجبهة الوطنية المتحدة: حيث أنه من أجل طرد المستعمرين البريطانيين ودحر الغزاة الإيرانيين وإسقاط نظام أسرة آل بوسعيد العميلة لا بد من استنهاض الشعب العماني وتوحيد جهود كافة القوى والشخصيات والطبقات الوطنية وكل من له مصلحة في مقاومة شعبية شاملة وموحدة ضد أعداء الشعب والوطن."

وسعت الجبهة الى نسج علاقات مع القوى الثورية والديمقراطية الايرانية (فدائي خلق، مجاهدي خلق، حزب توده، منظمات الجبهة الوطنية)، وكان بعض الثوريين من فدائي خلق

قد التحق بصفوف الثورة لبعض الوقت، كما صدر بيان مشترك بين الجبهة ومنظمة مجاهدي خلق ومنظمة فدائي خلق ومنظمات الجبهة الوطنية الايرانية، جاء فيه:

"إننا نؤكد أن النوايا التوسعية على حساب الارض العربية والتي يبديها الشاه العميل ونظام حكمه ويجسدها بالغزو العسكري إنما هي في حقيقتها أعمال عدوانية من صنع هذا النظام الرجعي وحده بايعاز من أسياده الامبرياليين في واشنطن ولندن، وأن الجماهير الايرانية منها براء، كما لا يمكن بحال من الاحوال أن تؤثر هذه الأعمال العدوانية على طبيعة العلاقات الأخوية والتاريخية المتينة التي تربط الجماهير الايرانية واشقائها العرب.

إننا ندرك جيداً أن الحرب العدوانية التي تشنها القوات الايرانية منذ ١٩٧٣/١٢/٢٠ ضد الشعب العربي في عمان وتصعيد هذه الحرب بشن حملات عسكرية واسعة مؤخراً على المنطقة المحررة من اقليم ظفار بهدف الإجهاز عل الثورة العمانية وتوسيع رقعة الاحتلال العسكري الايراني للاراضي العمانية والخيانة الوطنية التي ارتكبها العميل قابوس بفتح ابواب عمان على مصراعيها لأطماع النظام الشاهنشاهي كل ذلك جاء تنفيذاً للاستراتيجية الامبريالية في المنطقة والذي يأتي الاعلان عن الاتفاقية الثلاثية بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وقابوس العميل والقاضية باستخدام جزيرة مصيرة ذات الموقع الاستراتيجي الهام من قبل القوات الاميركية منسجماً مع التهديدات الاميركية باحتلال منابع البترول وتعرية للنوايا الامريكية الامبريالية الفاضحة في المنطقة وتجسيداً للدور الخياني الذي يلعبه العميل قابوس في تهديد سلامة وأمن المنطقة باسرها وإننا لنعتقد جازمين بأن عمان لن يكون البلد الوحيد الذي يتعرض لمثل هذا العدوان الصارخ بل وأن سائر شعوب المنطقة هي الاخرى سوف لن تأمن شر الامبرياليين في المستقبل مالم تقم القوى التقدمية وشعوب المنطقة بمبادرة فورية لصد هذا العدوان . كما نعتبر أي تساهل مع الانظمة الرجعية في ايران وعمان وأي موقف يؤدي الى ما في صالحهما هو اجراء ضد مصالح الشعب العربي في عمان والجماهير الايرانية وسائر الشعوب المناضلة في العالم وندين وبشدة مثل هذه المواقف"[٢].

ورغم إقرار الجبهة لبرنامج معتدل وحصر نشاطها الثوري في عمان، ودعوتها للقوى والشخصيات العمانية للعمل معها في جبهة موسعة، إلا أن التطورات العسكرية والسياسية المتلاحقة قد حسمت لغير صالح الجبهة.

وهكذا ففي نوفمبر ١٩٧٥ شنت القوات الإيرانية والعمانية هجومها النهائي ضد معاقل الجبهة في المنطقة الغربية، واضطرتها للانسحاب إلى أراضي اليمن الديمقراطية ورابطت هذه القوات على امتداد الحدود المشتركة، خصوصاً منطقة العبور من صرفيت إلى رأس ضربة علي، أي خط الحدود اليمنية العمانية .

وحيث تمكنت القوات الايرانية والعمانية من هزيمة الثورة واستعادة المناطق المحررة، واستسلم الكثير من العناصر الى معسكر السلطنة، فقد عاشت العناصر الثورية وضعية صعبة، ولمواجهة هذا الوضع التعبوي والعسكري والتنظيمي والسياسي المتدهور للجبهة، فقد عقدت الجبهة سلسلة اجتماعات للجنة المركزية ١٩٧٨ أقرت فيه برنامجاً مرحلياً تحت عنوان "لتناضل من أجل إعادة بناء الذات ومواصلة الحرب الثورية" وعملت على عقد مؤتمرها العام لمعالجة الاشكاليات التي افرزتها الهزيمة العسكرية والسياسية لها.

- المؤتمر الثالث للجبهة في يونيو ١٩٨٢

عقدت الجبهة مؤتمرها الثالث في مطلع يونيو ١٩٨٢، وقد أقر المؤتمر البرنامج السياسي للجبهة و الميثاق الوطني والدستور لجبهة التحالف في عمان[٣] حيث يشكل الميثاق البرنامج السياسي لجبهة التحالف في عمان، بينما يمثل الدستور نظامها الداخلي.

أولاً: البرنامج السياسي

على العكس من برامج الجبهة السابقة، فإن برنامج ١٩٨٢ ينطلق من الوضع العالمي حتى الوضع المحلي، عاكساً بذلك التحول في توجهات الجبهة السياسية، كما أنه برنامج تفصيلي أقرب ما يكون إلى برامج الأحزاب المتمكنة في السلطة، وقد حدد البرنامج أهداف ومهمات النضال الوطني كما يلي:

١- توحيد وتوسيع نطاق المقاومة الوطنية العمانية، وأن هذه المقاومة مسؤولية الشعب بكافة قواه وتجمعاته وفئاته وشخصياته السياسية والدينية والاجتماعية، وإن هدف المقاومة إخراج القوات والقواعد الأجنبية، وإسقاط النظام البوسعيدي، وإقامة نظام ديمقراطي شعبي على أنقاضه ينتهج سياسات داخلية وخارجية جديدة.

٢- تحرير عمان من كافة أشكال الاحتلال والسيطرة الاستعمارية والوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال السياسي التام والناجز، وهذا يتطلب إلغاء كافة اتفاقيات والمعاهدات التبعية وإزالة القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية وإخراج كافة المستشارين السياسيين والضباط الأجانب.

٣- إقامة نظام حكم وطني ديمقراطي، بالإطاحة بنظام الحكم العشائري، وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية ذات حكومة وطنية ومجلس تشريعي أعلى منتخب ومجالس تشريعية فرعية."

كما طرحت الجبهة الخطوات الواجب اتباعها لتصفية تركة النظام القديم في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والإدارية والحقوقية والسياسة الخارجية، وتنفيذ سياسات جديدة على أنقاضها في المجالات الداخلية والخارجية.

"٤- اتباع سياسة اقتصادية وطنية مستقلة تكفل سيطرة الشعب على ثرواته الوطنية وتحرير اقتصاد البلاد من التبعية وتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وذلك يقتضي تأمين القطاع النفطي والشركات الاحتكارية الأجنبية والبنوك وشركات التأمين والمقاولات الأجنبية، وإقامة قطاع عام يكون القاعدة نحو تنمية إنتاجية حقيقية بالتعاون مع القطاع التعاوني والقطاع الخاص في إطار خطة ممنهجة، وإشرافها على التجارة الداخلية. ومصادرة الممتلكات الكبيرة لأسرة آل بوسعيد والبرجوازيين الكبار الذين قاوموا الثورة، وتوزيع أراضيهم على الفلاحين.

٥- النهوض بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية للشعب ومكافحة الاضطهاد والاستغلال من خلال ادخال تشريعات عمالية جديدة، وتدشين برنامج للنهوض بالعمالة المحلية والزراعية والثروة السمكية والحرفية، ومحاربة القيم والأفكار العشائرية، وإشاعة القيم الوطنية الجديدة والنهوض بالشباب والتعليم والفنون والآداب والمرأة، ورعاية أسر الشهداء والطفولة، والاهتمام بالمؤسسات الإسلامية باتجاه وطني، والاهتمام بأوضاع القبائل وحل مشاكلها.

٦- تطوير وتثوير مؤسسات الدفاع الوطني والشرطة عن طريق غربلتها وإعادة صياغتها من حيث التعبئة والدور المناط بها وعناصرها والعلاقات التي تحكمها.

٧- النضال من أجل تحقيق وحدة عمان الطبيعية، حيث تشكل سلطنة عمان ودولة اتحاد الإمارات العربية شطري عمان الطبيعية.

٨- عدم اتباع سياسة قمعية والالتزام والمساهمة بنشاط في النضال التحرري التقدمي للأمة العربية.

٩- انتهاج سياسة خارجية غير منحازة ومعادية للاستعمار والإمبريالية والعنصرية.

ويلاحظ في هذا البرنامج بأنه يستهدف إسقاط النظام البوسعيدي وتصفية تركته وارتباطاته وإقامة نظام حكم وطني ديمقراطي شعبي على أنقاضه يتخذ اليمن الديمقراطية نموذجاً لهذا النظام المنشود.

ثانياً: الميثاق الوطني لجبهة التحالف في عمان [٤] :

يتكون الميثاق من جزئين، يتناول الجزء الأول أرضية تشتمل على استعراض لتاريخ عمان السياسي وتحليلاً للوضع السياسي الحالي وتناقضاته، وينتقد سياسات النظام الداخلية والخارجية، أما الجزء الثاني فهو صياغة لأهداف ومطالب الجبهة وأهمها:

على الصعيد المحلي:

١- إخراج كافة القوات وتصفية القواعد الأجنبية والاستغناء عن كافة المستشارين الأجانب.

٢- إلغاء اتفاقية الرابع من يونيو ١٩٨٠ العسكرية ما بين أمريكا والسلطنة وكافة الاتفاقيات السياسية والعسكرية مع بريطانيا.

٣- إقامة مجلس تشريعي منتخب من الشعب ووضع دستور للبلاد.

٤- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووضع حد للاعتقالات والمحاكمات الكيفية..الخ.

٥- ضمان الحق الكامل للمواطنين في المعارضة السياسية السلمية وحرية الانتقاد والكلمة، والتظاهر والاحتجاج وغيرها من الحريات.

ب) على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

١- وضع حد لسيطرة الشركات الاحتكارية ومراقبتها..الخ.

٢- وضع حد لاستيراد اليد العاملة الأجنبية، وإعطاء العمانيين أولوية في العمل وتأهيلهم لذلك.

٣- الإقلاع عن سياسة سباق التسلح وتخفيض مصروفات الدفاع ورفع مصروفات الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم..الخ.

٤- توزيع مصروفات التنمية توزيعاً عادلاً على الولايات والمناطق وفق احتياجاتها.

٥- ضمان حرية إنشاء المنظمات والاتحادات النقابية والمهنية وإنشاء الأندية والجمعيات..الخ.

٦- وضع خطة جادة من جانب الدولة لتحويل مؤسسات الجيش والشرطة والاستخبارات إلى مؤسسة عمانية ١٠٠٪ ابتداء بالقيادات وانتهاء بالأفراد العاديين.

ج) على صعيد السياسية الخارجية:

١- مناهضة اتفاقيات كامب ديفيد والالتزام بقرارات القمة العربية التاسعة.

٢- التأييد الكامل للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بقيادة (م.ت.ف) في العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٣- المساهمة بفعالية في نضال أمتنا العربية ومن أجل استعادة الأراضي العربية من قبل العدو الصهيوني، ومن أجل تعزيز وصيانة استقلال الدول العربية وسيادتها وتحقيق الوحدة العربية.

٤- اتباع سياسة خارجية غير منحازة والابتعاد عن الأحلاف وعدم السماح لأية دولة كانت بالحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية لها في عمان..الخ.

٥- إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع كافة دول العالم بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية أو السياسية، وذلك على أساس مبادئ التكافؤ والاحترام المتبادل..الخ. و تأييد نضال الشعوب التي تكافح من أجل التحرر من الاستعمار والأنظمة العنصرية.

٧- المساهمة في نضال دول شعوب العالم في سبيل تخفيف حدة التوترات وصيانة السلام والأمن الدولي.

بتوفير هذه المطالب يتوفر لشعبنا الأساس الضروري والمتين نحو السيادة الوطنية الراسخة والديمقراطية الحقيقة والأمن والازدهار."

وتوضح الجبهة أن النضال لتحقيق هذه الأهداف لن يتم بالضرورة باستخدام العنف، ولا يشترط الإطاحة بالنظام الحالي، بل يمكن أن يتحقق في ظل نظام آل بوسعيد:

"إن الجبهة الوطنية المتحدة في عمان ليست لديها تطلعات إلى انتزاع السلطة السياسية في عمان، وهي لا تضع نفسها على أنها هي البديل عن نظام الحكم القائم في مسقط. إن الذي يهم الجبهة هو أن تتحقق الأهداف والمطالب المحددة في ميثاقها الوطني هذا، وهي على هذا الأساس ستناضل وبكافة الوسائل المتاحة أمامها، ولن تتخلى عن النضال إلى أن يتحقق لشعبنا تلك الأهداف والمطالب العادلة والسامية".

ثالثاً: مشروع دستور للتحالف الوطني في عمان[*]

مشروع الدستور هو الإطار للعلاقات الداخلية والأسس التنظيمية التي ينبغي أن تقوم بين أطراف التحالف الوطني العماني العريض الذي يضم كافة القوى والتجمعات والشخصيات الوطنية والعمانية والسياسية منها الدينية والاجتماعية.

ويتكون الدستور من ١٥ مادة تتناول بالتفصيل تركيبة الجبهة وآلية عملها والضوابط التنظيمية وتوزيع المسؤوليات والواجبات والحقوق والموارد المالية..الخ، وتتخذ الجبهة الوطنية شعاراً مركزياً هو "لا للسيطرة الأجنبية والحكم المطلق، نعم للسيادة الوطنية والديمقراطية"، وأقرت وثائق الجبهة الشعبية لتحرير عمان ومشروع وثائق جبهة التحالف في عمان ومشروع وثائق جبهة التحالف في عمان في يونيو ١٩٨٢ تزامناً مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما نتج عنه من أحداث عاصفة تتناول القضية المركزية (قضية الصراع العربي — الصهيوني وعمودها الفقري القضية الفلسطينية)، كما أن مرحلة ما بعد المؤتمر شهدت تطبيع العلاقات اليمنية العمانية بما لذلك من انعكاسات على أوضاع الجبهة وتوجهاتها، ولقد عالجت اجتماعات القيادة المركزية هذه التطورات وأصدرت بيانات علنية وتعميمات داخلية للأعضاء حولها. وشكلت الاحتفالات السنوية التي تقام في يونيو في ذكرى انطلاقة الثورة من كل عام محطات لتحديد مواقف الجبهة تجاه القضايا المعاصرة من خلال خطاب الأمين العام – الخطاب المركزي وهو ما سنعالجه في الجزء التالي.

البرنامج السياسي

إن الجبهة الشعبية لتحرير عمان هي الامتداد الطبيعي للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ومن بعدها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وبالتالي فهي تحمل الكثير من تراثها الإيديولوجي والسياسي، مع بعض التحولات بفعل تغير الظروف ونضج التجربة والظروف الذاتية. ولهذا فإن العديد من المواقف هي استمرار لمواقف سابقة لقيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان، كما أن هناك تغيراً في بعض المواقف مستجدة تتناقض مع مواقف سابقة.

أ–القضية الإيديولوجية:

استمرت الجبهة في تبنيها للماركسية اللينينية في نظامها الداخلي(٦) ولكنها لم تعد تطرح هذا الالتزام علنياً في مقررات مؤتمراتها وفي بياناتها الرسمية وصحافتها. لكن مفهوم الماركسية اللينينية عند الجبهة تحول، بحيث أصبح أقرب إلى مفهوم الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية التقليدية. ويلتزم بالأطروحات السوفيتية حول العديد من القضايا، ومنها .

١ — اعتبار الاتحاد السوفياتي هو القائد للعملية الثورية على مستوى العالم، وأن التناقض الرئيسي هو التناقض بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر

الرأسمالي بقيادة أمريكا، وليس التناقض بين شعوب العالم المضطهدة والكادحين من ناحية والقوى الإمبريالية والاستغلالية من ناحية ثانية.

٢ ـــ الانطلاق من كون نضال الشعب العماني يصب لصالح نضال البشرية التقدمية من أجل منع الحرب النووية، ونزع السلاح والانفراج الدولي، وليس أن نضال الشعب العماني هو جزء من نضال شعوب العالم الثالث لتقويض الهيمنة الإمبريالية وانتصار الاشتراكية.

٣ ـــ التركيز على النضالات الديمقراطية والسلمية، واعتبار الكفاح المسلح هو شكل من أشكال النضال مرهون بالظروف وليس الشكل الرئيسي، حسب مقولة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ (من فوهة البندقية تنبع السلطة السياسية).

٤ ـــ تحديد أولويات المهمات والنضالات والمواقف تجاه القضايا الداخلية والخليجية والعربية والدولية على أساس هذه المنطلقات، وفي هذا الصدد فإن الجبهة تقترب كثيراً من مواقف الأحزاب الشيوعية العربية التقليدية، في مفهومها الماركسية.

ب- الكفاح المسلح:

في التقرير المقدم من قبل القيادة المركزية إلى المؤتمر الوطني الثالث للجبهة انتقدت القيادة تركيز الجبهة على الكفاح المسلح في المرحلة السابقة[٧] ورغم استمرار تبنيها للكفاح المسلح كركيزة إلى جانب الركيزتين الأساسيتين، وهما التنظيم السياسي الطليعي والجبهة الوطنية المتحدة لتحقيق مهام الثورة الوطنية والديمقراطية، كما جاء في البرنامج السياسي للجبهة في المؤتمر الثالث ١٩٨٢ إلا أنها أكدت الأخذ بأكثر أشكال النضال تنوعاً وتعدداً التي يمكن أن يفرزها الواقع الموضوعي وتطور الحركة السياسية والجماهيرية والإمكانيات الذاتية، وأن الجبهة الشعبية لتحرير عمان لا تقيد نفسها بشكل وحيد في النضال. إن (ج.ش.ت.ع) لا تضع تسلسلاً محدداً وثابتاً في أولويات الأشكال النضالية.

ج- وحدة عمان[٨]

أكدت الجبهة في برنامجها السياسي لعام ١٩٨٢ على ما جاء في برنامج العمل الوطني المقر في ١٩٧٤ من حيث النضال من أجل وحدة عمان الطبيعية (عمان السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة) بالوسائل السلمية، وبمعزل عن أي تدخل أو وجود أجنبي، كما أكدت على ضرورة عودة الجزر العمانية الثلاث التي احتلتها إيران في نوفمبر ١٩٧١ إلى الوطن الأم.

د- القاعدة الطبقية للثورة [٩]

استندت الجبهة تاريخياً على الفقراء من الرعاة والفلاحين والجنود وأبناء القبائل وشرائح من المثقفين، لكن الغزو الإيراني لعمان، ونجاح السلطة في سحب شرائح بأكملها من مجال نفوذ الجبهة، وفي إطار تصحيح التوجه الضيق للجبهة، فقد دعت الجبهة في برنامج ١٩٨٢ إلى "إقامة الجبهة الوطنية المتحدة التي تتطلبها المرحلة، وهي جبهة تحالف كفاحي بين جميع الطبقات الوطنية والقوى والشخصيات الوطنية في الشعب".

٥ - حول وحدة الخليج العربي وتحرره:

تعتبر قضية وحدة الخليج العربي وتحرره قضية مركزية في نضال الجبهة، وقد حدث تطرف في هذه القضية بحيث أنه بتشكيل "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"، تم القفز على عمان، تم تصحيح الوضع تدريجياً بقيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان في ١٩٧٤ وهو ما كان يجب أن يحدث في ١٩٧٠ . وهناك تحول في مفهوم الجبهة لوحدة الخليج العربي وتحرره. ففي برنامج ١٩٧٤ نص البرنامج عن وضع كافة إمكانيات عمان للمساهمة في حماية عروبة منطقة الخليج العربي، أمام الأطماع الشاهنشاهية، والوقوف إلى جانب القوى الوطنية والديمقراطية في هذه المنطقة والإسهام مساهمة فعالة في تحقيق وحدة عمان والخليج العربي كأمل من آمال شعبنا العربي في هذه المنطقة، وكخطوة نحو الوحدة العربية. وجاء ترتيب هذه المهمة بعد مهمة توحيد عمان، أما في برنامج ١٩٨٢ فقد أسقطت هذه المهمة تماماً وحدد انتماء الجبهة إلى حركة التحرر الوطني العربية، على خصوصية كونها فصيلاً في حركة التحرر في الخليج والجزيرة العربية مؤكدة على ضرورة إقامة أرقى أشكال التضامن والتلاحم فيما بينها.

وقد أبدت الجبهة اهتماماً مستمراً لوحدة القوى الوطنية والتقدمية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، وتقدمت عام ١٩٧٧ بمقترحات محددة الى هذه القوى جاء فيها"

"ان القوى الوطنية في الجزيرة والخليج العربي تعيش حالة من التشتت والتشرذم وبالرغم من اللقاءات الثنائية التي تحدث بين فترة وأخرى وبعض اللقاءات الشبه جماعية وبطبيعة موسمية كلقاء بغداد والكويت في ١٩٧٤ و١٩٧٦ إلا انها بقيت غارقة في أوضاعها الداخلية ومشاكلها الإقليمية الى درجة افقدها التحرك السريع ومجاراة الاحداث وبالسرعة المطلوبة كما بقي كل فصيل منطوي على نفسه يعالج مشاكله بعيداً عما يجري حوله وفي أفضل الحالات قد تتعاطى مع الاحداث ببيان. وهكذا ظل كل فصيل يواجه حملات التنكيل ومواجهة الارهاب لوحده ممكناً العدو من الانفراد بكل فصيل على حدة وكاد من خلال

ذلك أن يبث اليأس وفقدان الثقة بالنفس لدى الجماهير بسبب شعورها بالمواجهة المنفردة ضد عدو يفوقها في الامكانيات ممتلكاً تجربة قمعية طويلة اكتسبها من خلال تجاربه مع شعوب سبقتنا في مقاومته.

وأمام هذا الوضع المتعثر للحركة الوطنية في عموم الجزيرة والخليج العربي فاننا نرى من الضرورة بمكان طرح المقترحات التالية متوخين من خلالها الوصول معاً الى صيغة مشتركة تمكن معها من الخروج من هذا التشتت والانغلاق ونضع اقدامنا على عتبة جديدة من التنسيق والعمل المشترك وصولاً الى أهدافنا المشتركة في اقامة أي نمط من التحالف فيما بيننا وخلق الوعاء الذي تصب فيه كل جهودنا النضالية للدفع بعجلة التغيير الى الأمام.

١ ـــ تأسيس مركز دراسات خاص تصدر عنه مجلة شهرية.

٢ ـــ تزويد المركز بكوادر قادرة وتحديد له ميزانية يساهم كل طرف فيها حسب امكانياته.

٣ ـــ وضع اسس تنسيقية متفق عليها للدخول بموقف مشترك في كافة المؤتمرات العربية والدولية وذلك من خلال الجلسات المسبقة لدخول أي مؤتمر.

٤ ـــ تقديم تسهيلات بين هذه القوى ..

٥ ـــ الاتفاق على لقاءات دورية وتحديد عنصر الاتصال ذا موقع قيادي من كل فصيل للدعوة لأي لقاء تتفق عليه الأغلبية.

٦ ـــ تنظيم أنصار الحركة الوطنية في الخارج من ابناء المنطقة ضمن اطار موحد وتسخير امكانياتهم لخدمة الوطن."(١٠)

و- واعتبرت الجبهة مجلس التعاون الخليجي بأنه حلف عسكري أمني تحت المظلة الأمريكية(١١)، حيث حدد الأمين العام للجبهة موقفها في مقابلته مع نشرة صوت الثورة في الذكرى العشرين للثورة في يونيو ١٩٨٥ "إن الأنظمة الست المنضوية تحت إطار مجلس التعاون الخليجي" هي جميعاً أنظمة مرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي وتدور ضمن فلك الإمبريالية العالمية. إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو عموماً، أيدت ولا تزال تكتل الأنظمة الخليجية في هذه المنطقة أو ما يسمى (بتعاونها) ضمن إطار المجلس المذكور، لقد مر اليوم ما يزيد على أربع سنوات، والذي حدث مناورات مشتركة مع الإمبريالية الأمريكية، والمزيد من اللجان العسكرية المشتركة معها، والمزيد من الخبراء العسكريين الأمريكان..الخ.

"وبمرور الوقت يزداد النفوذ السعودي وتزداد قبضة السعودية على بقية دول المجلس، وهذا معناه بالواضح تزايد النفوذ الأمريكي على الدول الست الأعضاء".

كانت الجبهة تعتبر نفسها ضمن القوى اليسارية المستقلة. وعلى اختلاف مع التنظيمات الشيوعية الخليجية حيث التأكيد على وحدة الخليج واستقلالية الحركة الوطنية مع احتفاظها بعلاقات جيدة مع السوفييت ومع شكل راق تنظيماً ونضالياً للعمل المشترك، لكن موقف الجبهة هذا شهد تحولات بارزة، حيث أنها بدءاً من عام ١٩٨١ قد اصطفت إلى جانب التنظيمات الشيوعية الخليجية وأصبحت تتبنى نفس مواقفها، وجاءت توجهات مؤتمر الجبهة الثالث في ١٩٨٢ لتؤكد على هذه التوجهات بحيث أصبحت خطاً ثابتاً. الجانب الآخر هو أن إسهام (ج.ش.ت.ع) في العمل الخليجي المشترك قد ضعف بضعفها وموقفها المستجد، بحيث أن هناك إقراراً من قبلها في تراجع دورها في العمل الخليجي المشترك .

ز- حول الصراع العربي الصهيوني في (القضية الفلسطينية):

في هذا الصدد حدث تحول كبير أيضاً في مواقف الجبهة، فقد نص برنامج ١٩٧٤ على ما يلي:

"خامس عشر: الوقوف بحزم إلى جانب الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة، وبذل كافة الإمكانيات لمساعدته على العودة إلى وطنه وإزالة الكيان الصهيوني".

أما البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث فقد نص على دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة (م. ت.ف) لتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم .

ح - حول الوحدة العربية:

نص برنامج العمل الوطني لعام ١٩٧٤ على ما يلي:

"سادس عشر: توثيق علاقات التضامن بين الشعب العربي العماني وباقي شعوب الأمة العربية والمساهمة الفعالة في حركة الثورة العربية لتحقيق أهدافها في التحرر والتقدم الاجتماعي والوحدة.

أما البرنامج السياسي للجبهة لعام ١٩٨٢" فقد تناول القضايا العربية بما فيها قضية الوحدة بالتفصيل، حيث جاء في البند المتعلق بالوحدة "الإسهام بنشاط في النضال من أجل القضاء على التجزئة السياسية والإقليمية وبناء دولة الوحدة العربية على أسس ديمقراطية وتقدمية ومعادية بحزم للإمبريالية والصهيونية والعنصرية".

- حول الثورة الإيرانية:

قيمت الجبهة الثورة الإيرانية في بداية عهدها ١٩٧٩ كما يلي:

"لقد بات من الواضح أن الثورة الإيرانية ذات الشكل الديني الإسلامي وبقيادة تنظيم ديني بأنها لم تكن سوى ثورة اجتماعية وسياسية اختمرت في أعماق الشعب الإيراني عبر نضال دؤوب دام لعشرات السنين، توجت في النهاية بالانتفاضة الجماهيرية العارمة التي وقفت في طليعتها القيادة الوطنية الدينية، ومعها وبشكل إيجابي وفعال مختلف الأطراف السياسية الوطنية الأخرى وخاصة اليسار الإيراني".

"لقد انتصرت الثورة الإيرانية بإسقاطها لنظام الشاه وإقامة نظام وطني في إيران معاد للإمبريالية والصهيونية وبالنتيجة المطلقة فإن هذا النظام الجديد في إيران أصبح صديقاً لكلّ قوى التحرر والتقدم العربية والعالمية".

وأبدت الجبهة قلقها من إمكانية انتكاسة الثورة بفعل المؤامرات الأمريكية ووجود قوى مضادة للثورة تستر خلف الدين وبقاء مخلفات النظام القديم ممثلاً في السافاك والمؤسسة العسكرية وبقايا الكمبرادور والإقطاع، وترى الجبهة "أن ضمان المحافظة على ديمومة الثورة تكمن في تجذير مواقف الثورة نحو آفاق وطنية وتقدمية، وفي أهمية وضرورة الفهم المشترك والمتبادل بين مختلف القوى الوطنية الدينية والسياسية ودور كل منها في المحافظة على الثورة، وأهمية التحالف بين مختلف هذه القوى وحل الخلافات فيما بينها في الأطر الشرعية"[٦١].

الهوامش

١ ـــ بيان مشترك بين المنظمات الايرانية والجبهة الشعبية لتحرير عمان بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥
٢ ـــ وثائق المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير عمان، اصدار اللجنة الاعلامية عام ١٩٨٢
٣ – المصدر السابق .
٤ – المصدر السابق
٥ – المصدر السابق .
٦ – النظام الداخلي (ج ش ت ع) ١٩٨٢ وثيقة غير منشورة .
٧ – تقرير مقدم من اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الثالث (ج ش ت ع) ١٩٨٢ وثيقة غير منشورة .
٨ – وثائق المؤتمر الثالث (ج ش ت ع) مصدر سابق .
٩ – المصدر السابق .
١٠ ـــ مقترحات مشروع عمل بين القوى الوطنية في الجزيرة والخليج العربي، ٣ ديسمبر ١٩٧٧، ستانسل
١٠ – المصدر السابق .
١١ – نحو بناء الذات و من أجل تطوير أنفسنا سياسياً وعسكرياً ومواصلة الحرب الثورية ، (ل م ـــ ج ش ت ع) ١٩٨٣ .
١٢ ـــ وثائق المؤتمر الثالث للجبهة، مصدر سابق.

سادساً - الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية

عقد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية بعد عشر سنوات من المؤتمر الثالث في الفترة ما بين ٥/٣٠ حتى ١٩٩٢/٦/١٠. وهي فترة طويلة جداً جرت معها تحولات حاسمة في عمان، والخليج العربي والعالم. وجاء عقد المؤتمر بعد عامين من حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها خليجياً من تكريس الحماية الأمريكية، وعربياً من تشرذم النظام العربي، وانطلاق عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي برعاية أمريكية.

تبرز مقدمة وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي الصادرتين عن المؤتمر مبررات المراجعة الجذرية لبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي واسمها، ويعكس ذلك التغييرات الهائلة في أوضاع عمان ومحيطها القريب والبعيد، بحيث يمكن القول أنها أقرب إلى الانقلاب. لكن الجبهة ليست وحدها التي قامت بهدف المراجعة والتراجع، فقد كانت مشكلة الجبهة أنها قامت بهذه المراجعة متأخرة عقداً على الأقل، وبعد أن فقدت الأرض المحررة التي تشكل قاعدتها القوية، دون أن تنجح في إقامة بنية تنظيمية على الأرض العمانية، فأضحى ما تبقى من كوادرها موزعاً في الشتات وفي عزله عن مؤيديها في الداخل. كما أن هذه المراجعة قد أتت بعد تطورات سلبية أهمها:

١) ترك معظم القيادات والكوادر صفوف الجبهة وإلتحاق بعضهم بالسلطة أو العيش في عمان كأفراد دون روابط تنظيمية ودون مشروع سياسي.

٢) المشاحنات التي جرت في صفوف القيادة والكادر في الخارج بين الأغلبية التي يمثلها الأمين العام عبد العزيز القاضي والذي يمثل خط الاستمرارية التقليدي والأقلية التي يمثلها عضو المكتب السياسي أحمد عبد الصمد، والذي دعى مبكراً إلى تغيير جذري وشامل في برنامج الجبهة والى مفاوضات مع النظام منذ المؤتمر الثالث في يونيو ١٩٨٢. وقد جرت هذه المحاولات على صفحات النشرة الداخلية "الطليعي"، وكان يمكن أن تكون إيجابية لولا طابع التحدي والتجريح والمهاترات التي اتسمت بها.

يمكن القول أن البرنامج عكس العقلانية والموضوعية والاستجابة للتطورات الكبيرة التي شهدتها عمان وشهدها الخليج والوطن العربي والعالم وأهمها:

١ ـــ استقرار النظام في عمان، ورغم البطئ الكبير في التطور السياسي ومن تجلياته إقامة مجلس الشورى المعين، فإن التطور في المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً كان ملموساً، كما أن بناء أجهزة الدولة قد قطع شوطاً كبيراً بحيث يمكن وصفها بالعصرية، ويجمع الذين رصدوا تطور أوضاع عمان خلال عقدين أنها ليست عمان المتخلفة والمعزولة التي عرفوها، بل إنها سبقت دولاً خليجية في مجال التنمية والإدارة الحكومية الكفؤة، كانت قد سبقتها بعقود في استخراج النفط، وأغنى منها بكثير، ولم تبتلى بحاكم متحجر حتى ١٩٧٠.

٢ ـــ شهدت منطقة الخليج خلال عقد حربين مدمرتين هي الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لمدة ٨ سنوات ثم الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليه من حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتدمير العراق (حرب الخليج الثانية)، ولقد ترتب على هاتين الحربين نتائج كارثية اقتصادية وسياسية، لكن سلطنة عمان اتبعت سياسة حاذقة وخصوصاً في تعاطيها مع إيران، وقدرة هائلة في الانتقال من التحالف مع النظام الشاهنشاهي، إلى التعامل الإيجابي مع نظام الثورة الإسلامية مع الإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة، وهو ما جنبها الكثير من الخسائر التي لحقت بالأطراف الخليجية الأخرى.

٣ ـــ يمكن القول أن عمان هي أكثر الدول العربية التصاقاً بسياسات السادات وما يعني ذلك على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات مع الولايات المتحدة وقد جر ذلك على عمان الكثير من الانتقاد. لكن التطورات التي ترتبت على حرب الخليج الثانية، أي تدشين المفاوضات، جعلت عمان في وضع عربي أفضل ومن هنا قيامها بدور محوري في المفاوضات المتعددة الأطراف، وإقامة تمثيل دبلوماسي مع الكيان الصهيوني، لتحصل بذلك على رعاية أمريكية مميزة. وبالمقابل لم تكن هناك مقاومة داخلية لهذه السياسة، باستثناء تحركات لجماعة إسلامية تم القضاء عليها بالتعاون مع مصر بعد تتبع علاقاتها مع منظمات الجهاد الإسلامي.

٤ـــ مثل انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيك المعسكر الاشتراكي ضربة قوية مادية ومعنوية وسياسية للجبهة خصوصاً أنها استندت كثيراً إلى دعمه ولم تنوع بما يكفي في علاقاتها وتبنت أطروحات الأحزاب الشيوعية التقليدية فيما يتعلق بمحورية دور الاتحاد السوفياتي، وتبجيلاً مبالغاً فيه لكل ما يصدر عليه، وتبنى طروحاته فيما يخص القضايا العربية (الوحدة، القضية الفلسطينية..الخ).

المنعطف الكبير (المؤتمر الوطني العام الرابع):

يمثل المؤتمر الرابع والذي انعقد في الفترة من ٥/٣٠ حتى ١٩٩٢/٦/١ الإقرار الرسمي من قبل الجبهة بما هو واقع منذ المؤتمر الثالث في ١٩٨٢، أي انتفاء الظروف الموضوعية والذاتية لممارسة الكفاح المسلح وتبني النضال الديمقراطي السلمي، بما يستدعي ذلك تغييراً جذرياً في برنامج الجبهة وتسميتها ونضالها الداخلي. وقد جاء في برنامج الجبهة "إن الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، تنظيم سياسي وطني ديمقراطي يناضل من أجل المصالح العليا للوطن والشعب العماني، المتمثلة في السيادة الوطنية وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإقامة دولة المؤسسات والقانون والمساواة والعدالة الاجتماعية " ويضيف: "إن الجبهة ترى بأن النضال الديمقراطي السلمي هو الأفضل والأصوب لظروف بلادنا رداً على المبادرات الإيجابية التي قام بها النظام خلال السنوات المنصرمة بدءاً من قرار العفو العام وانتهاء بتشكيل مجلس الشورى"[1].

"إن الجبهة تستلهم في منطلقاتها الفكرية والسياسية تراث وتاريخ شعبنا وأمتنا العربية، وحضارتنا الوطنية والقومية والإسلامية، وتتفاعل بإيجابية مع التراث الإنساني، بما ينسجم مع واقع شعبنا، ويدفع نضاله إلى الأمام"[2].

وبالنسبة لوحدة عمان الطبيعية، والتي تراجع كثير الإيمان بها من قبل القوى السياسية في ضوء تكريس دولتين هما سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الجبهة تؤكد على هذه الوحدة، لكنها لم تعد تدعو إلى اسقاط الكيانين السياسيين.

إن الجبهة تؤمن إيماناً عميقاً بوحدة عمان الطبيعية المقسمة حالياً إلى دولتين هما سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهي لذلك تدعو إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق هذه الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية بين البلدين[3].

وعلى الصعيد الخليجي:

"إن الجبهة تناضل مع بقية القوى الوطنية والديمقراطية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ووحدة المنطقة. وإخراج كل القوات العسكرية الأجنبية معها".

وعلى الصعيد العربي:

"إن (ج.ش.د.ع) فصيل من فصائل حركات التحرر الوطني العربية المناضلة من أجل التحرر من الهيمنة والسيطرة الإمبريالية، ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لشعوب

أمتنا العربية وتحقيق وحدة هذه الأمة في كيان سياسي واحد على أسس ديمقراطية ومناهضة للإمبريالية والصهيونية والعنصرية والرجعية، وهي لهذا تناضل مع مجموع فصائل هذه الحركة في سبيل تحقيق هذه الأهداف النبيلة لأمتنا العربية"[٤].

وعلى الصعيد العالمي:

"وإدراكاً من الجبهة للترابط الوثيق بين نضال شعبنا وأمتنا العربية ونضال قوى التحرر والتقدم والسلم العالمية فإنها تسعى لتعزيز التضامن والنضال العالمي المشترك للشعوب في سبيل قضايا التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي. ومن أجل ترسيخ الانفراج والتعايش والتعاون المتكافئ في العلاقات بين جميع الدول، وصيانة وتعزيز الاتحاد والسلام العالمي"[٥]

البرنامج السياسي:

يتناول البرنامج السياسي استعراضاً موجزاً وتحليلاً كما يلي:

يتناول الفصل الأول الوضع المحلي ويتناول أولاً: الصعيد السياسي ويتفرع إلى مواضيع السيادة الوطنية والنظام السياسي ومسألة الديمقراطية والحريات. ويتناول ثانياً: الوضع الاقتصادي ويتناول ثالثاً الوضع الاجتماعي.

ويتناول الفصل الثاني أهداف الجبهة على الصعيد المحلي ويشمل: ١) الأهداف الوطنية والديمقراطية، ٢) المطالب الاقتصادية والاجتماعية. أما الفصل الثالث فيتعرض بالتحليل الأوضاع في مجلس التعاون الخليجي.

إن قراءة متأنية للبرنامج تظهر لنا مراجعة وإن متأخرة للجبهة لمواقفها السابقة والتي ابتعدت كثيراً عن الواقع العماني وشطحت إلى عالم طوباوي متخيل في التحليل والتاريخ والأهداف في محاكاة مع للأحزاب الشيوعية، في لويها لعنق الواقع ليلائم التحليل النظري للقراءة السوفياتية، وتبجيلها المفرط لتجربة الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية.

كما تكشف قراءة البرنامج عن اقتراب موضوعي لما تحقق في عمان من إنجازات منذ وصول قابوس للحكم في ٢٣ يوليو ١٩٧٠، وما أحدثه من تغييرات عميقة وواسعة نقلت المجتمع العماني من أعماق القرون الوسطى إلى القرن العشرين. ويمكن القول أن البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع هو برنامج وطني ديمقراطي حيث يؤكد على السيادة الوطنية وإشاعة الحريات، وإقامة مؤسسات لنظام ديمقراطي مستند على دستور، والمشاركة الشعبية في السلطة السياسية واحترام حقوق الإنسان[٦].

يتناول الفصل الأول فيه موضوع السيادة الوطنية، حيث يطالب بإلغاء اتفاقية ٤/٦/ ١٩٨٠ والتي حصلت بموجبها الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في قاعدة مصيرة والتسهيلات الممنوحة لقوات الانتشار المركزية الأمريكية، تلك الاتفاقية التي مددت في ٦/٤/ ١٩٩٠ كما يطالب بإنهاء دور الضباط الإنجليز في وزارتي الدفاع والداخلية، وإحلال الكفاءات العمانية محلهم(٧).

في الجانب الاقتصادي يطالب البرنامج بتعزيز دور الحكومة في الاقتصاد الوطني وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص مع توجيهه للاستثمار في القطاعات المنتجة وتوفير الحماية له وتطوير القطاعات غير النفطية (الصناعية والزراعية والسمكية والخدماتية)(٨).

وفي الجانب الاجتماعي يرصد البرنامج تبلور برجوازية عمانية تمتلك نزعة سياسية ليبرالية، وتزايد الهوة بينها وبين الطبقات الشعبية وارتباطها بالمصالح الأجنبية، كما يرصد بروز طبقة وسطى مرشحة للتوسع وبسبب ما تتعرض له من ضغوط اقتصادية وسياسية، فإنها مرشحة لتحتل دوراً كبيراً في المستقبل السياسي للبلاد ونضال الحركة الوطنية(٩).

وبالنسبة للطبقة العاملة والتي كان يضخم دورها في البرامج السابقة، فإنه يجري التعاطي معها برؤية أكثر موضوعية، حيث يرى أنه بالرغم من تضاعف عددها إلا أنها طبقة ناشئة، وتعاني من التخلف والمنافسة غير المتكافئة مع العمال الأجنبية، وكلفة المعيشة المرتفعة، والحرمان من تشكيل نقابات واتحاد عمالي يدافع عن مصالحها.

كما يستعرض البرنامج طبقة الفلاحين والتي تقلص عددها كثيراً ولكن تختلف ظروف عمل أفرادها من جراء التسهيلات والدعم الذي تقدمه الدولة، ويطالب البرنامج بتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي(١٠).

ويعالج البرنامج أوضاع السماكين والرعاة من حيث معاناتهم الاقتصادية وتضررهم من سياسة الباب المفتوح.

يستخلص البرنامج أن الفلاحين والسماكين والرعاة لا يزالون يشكلون إلى اليوم القاعدة العريضة في المجتمع وتلتقي مصالحها مع مصالح باقي الفئات (العمال، الطبقة الوسطى) في تحالف لانتزاع الديمقراطية.(١١)

وبالنسبة للمرأة فقد لاحظ البرنامج التحسن العام والواضح في أوضاعها من حيث فتح الأبواب أمامها للتعليم والعمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي واحتلال مواقع قيادية في الدولة ويطالب الدولة بالمزيد لتأمين مساهمة المرأة بشكل أوسع في الحياة الاقتصادية والسياسية(١٢).

ويركز البرنامج على أهمية الشباب والطلبة لخدمة القطاع الأكثر حيوية في المجتمع، ويرصد سياسة الدولة في احتوائهم والكبت الذي يعانون منه لانعدام الحريات العامة، وديمقراطية التعليم، وحرمانهم من تشكيل روابط واتحادات ومنظمات معترف بها، ويؤكد على أهمية الشباب والطلبة لانتزاع الحقوق الوطنية والديمقراطية للشعب العماني(١٣).

ويعالج الفصل الثاني من البرنامج الأهداف التي تناضل الجبهة من اجل تحقيقها حيث يشير الى الخطوات التي أقدم عليها النظام خصوصاً ما يتعلق بالعفو العام عن أعضاء الجبهة والسماح لهم بالعودة إلى عمان والاندماج في المجتمع ويطالب بأن يكون العفو العام مفتوحاً دون تحديد للزمن. ويؤكد على حق العودة للمناضلين العمانيين وفتح حوار وطني حول المطالب الوطنية والديمقراطية للوصول إلى حل جذري للمعضلة القائمة ويطرح البرنامج أهم الأهداف التي تسعى الجبهة لتحقيقها وتناضل من أجلها وهي(١٤):

آ- في الجانب السيادي والسياسي(١٥)

١- إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة وتأكيد الخيار الإقليمي بتأمين الأمن استناداً إلى مجلس التعاون الخليجي والقوة الذاتية وبالتنسيق مع الدول الشقيقة والمجاورة للوصول إلى صيغة أمن إقليمي.

٢-إقامة هيئة تشريعية منتخبة والتأكيد على حق المواطن في المشاركة السياسية ووضع دستور للبلاد، واحترام حقوق الإنسان والتوقيع على المواثيق الدولية.

٣- استقلال القضاء وتشكيل محاكم مدنية.

٤- إطلاق حق التنظيم السياسي والنقابي والمهني.

٥- إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والتعبير.

ب- في الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

١-استمرار دور الدولة وتعزيزه في بناء الاقتصاد الوطني.

٢- دعم القطاع الخاص وتوجيههم للاستثمار في القطاعات المنتجة.

٣- حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي والسمكي.

٤- إعادة النظر في توزيع الموارد العامة بما يحقق العدالة بين المناطق والفئات الاجتماعية وتقليص نفقات التسلح والإدارة وإنهاء الامتيازات.

٥- دعم السلع والخدمات المقدمة لذوي الدخل المحدود.

٦- تطوير الأرياف والبوادي.

٧- الحد من العمالة الأجنبية ووضع خطة صارمة لإحلال العمانيين في القطاعين الخاص والعام.

٨- مكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية وضمان مساواة جميع العمانيين في المعاملات والحقوق والواجبات.

٩- مساواة المرأة العمانية بأخيها الرجل في الحقوق السياسية والعمل والترقي وتوفير الرعاية للأمومة والطفولة.

١٠- الاهتمام بأوضاع الشباب والطلبة وإصلاح نظام التعليم.

يعالج الفصل الثالث أوضاع مجلس التعاون الخليجي. ويقدم عرضاً نقدياً لمسيرته المتعثرة ويطالب بالارتقاء بالعلاقات فيما بين دوله للوصول بها إلى مستوى الاتحاد وتحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية على صعيد دولة وعلى الصعيد الخليجي.

وعلى الصعيد العربي فإن (ج.ش.د.ع) تناضل مع كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية من أجل:

"١-النضال في سبيل وحدة ديمقراطية وتقدم البلدان العربية.

٢- دعم الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل العودة وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي والوحيد (م.ت.ف).

٣- دعم النضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل في لبنان والجولان السوري.

٤- مقاومة نهج الهيمنة الإمبريالية والتهديدات الأمريكية ضد البلدان العربية والعمل على تحقيق تضامن عربي شعبي."

أما على الصعيد الدولي فيتطرق البرنامج الى التغييرات الهائلة "وأهمها انهيار الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية مما يعتبر خسارة كبيرة لحركة التحرر العالمية، وتصرف الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة وشرطياً دولياً. مما يضاعف من الأعباء على شعوب العالم وخاصة في القارات الثلاث ويتطلب المزيد من النضال المشترك وبالتالي:

١ ــ مقاومة السياسة الإمبريالية وردع التهديدات الأمريكية وإعادة التوازن الدولي واعتماد الشرعية الدولية.

٢ ــ دعم الجهود لنزع وإتلاف أسلحة الدمار الشامل وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام العالمي والحفاظ على البيئة وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

٣ ـ إقامة العلاقات بين كافة قوى التقدم والتحرر والسلام العالمية الساعية لتحديث الأمن والاستقرار والسلام العالمي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي."

وبالرغم من كل هذه البرامج والسياسات الواقعية فلم يشكل المؤتمر الرابع ولا البرنامج الواقعي أن يعيد التماسك إلى الجبهة ولا أن يوقف عملية تحللها والذي اتخذ بعد المؤتمر وتيرة متسارعة. فبعد المؤتمر قاد عضو اللجنة التنفيذية أحمد عبد الصمد مجموعة كبيرة ممن تبقى من الكادر في الخارج بالرجوع إلى عمان، بحيث لم يبقى إلا الأمين العام عبد العزيز القاضي، وبضعة أفراد في المحافظات الجنوبية في اليمن ممن اندمج غالبيتهم في المجتمع اليمني واستقروا هناك، وبضعة أفراد يمثلون الجبهة في الخارج.

وقد ترتب على الحرب الأهلية اليمنية ١٩٩٤ خروج الحزب الاشتراكي من السلطة وبذلك فقدت الجبهة سندها في تركيبة السلطة، وضعف وضعها كثيراً، وتعرض مكتب الجبهة في عدن للتفتيش ومصادرة كل ما فيه من وثائق إثر دخول القوات المنتصرة الى عدن، وتبع ذلك إجراءات بحق الجبهة ومنها مصادرة كل ممتلكاتها.

وبالنسبة لسوريا فإنه بعد حرب الخليج الثانية، فقد عمدت إلى إغلاق جميع مكاتب حركة التحرر في الخليج (عمان — البحرين) فيما استمرت القيادة القومية في تقديم بعض التسهيلات، لكنه أضحى مستحيلاً القيام بعمل سياسي هناك.

توقفت الجبهة بعد مؤتمرها في ١٩٩٢ في إصدار أية مطبوعات أو القيام بنشاط سياسي داخلي أو خارجي يذكر. ويمكن القول أن الجبهة انتهت دون إعلان بذلك.

الهوامش:

١ – الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، البرنامج السياسي ، ١٩٩٢.
٢ – المصدر السابق.
٣ – المصدر السابق.
٤ – المصدر السابق.
٥ – المصدر السابق.
٦ – المصدر السابق.
٧ – المصدر السابق.
٨ – المصدر السابق.
٩ – المصدر السابق.
١٠ – المصدر السابق.
١١ – المصدر السابق.
١٢ – المصدر السابق.
١٣ – المصدر السابق.
١٤ – المصدر السابق.
١٥ – المصدر السابق.
١٦ – المصدر السابق.

سابعاً - حزب العمل العربي في عمان

ارتبط بحركة القوميين العرب وحزب البعث العديد من الطلبة والعمال العمانيين، سواء في البلدان العربية او في مناطق الجزيرة والخليج، وساهموا في التحولات الفكرية التي جرت في هاتين الحركتين، وتشكلت تنظيمات يسارية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وكان من بينها حزب العمل العربي في عمان الذي ضم شخصيات مرموقة من ساحل عمان وصور وعمان الداخل (عبدالله عيسى، عبدالله الراسبي، وآخرون)

دعا الحزب الى "الكفاح المسلح لتحرير عمان من الاستعمار والقوى الرجعية"[١]، ومنذ البداية اعلن التزامه بالماركسية اللينينية، وارسل عناصره الى الصين الشعبية وسوريا والعراق للتدريب عل السلاح وحرب العصابات .. كما كانت لديه علاقات مع حزب البعث في سوريا والعراق على حد سواء..

وبعد بروز الحركة الثورية الشعبية في عمان العربي، عمل على التنسيق والتعاون مع هذه الحركة للمساهمة في تفجير الكفاح المسلح في عمان الداخل.. حيث جرت حوارات بين المكتب السياسي للحركة وقيادة الحزب في مطلع العام ١٩٧٠في ساحل عمان، ثم انتقل الحوار الى عمان الداخل.. الا ان اعتقال عناصر الحركة الثورية الشعبية في مسقط قد جمد ذلك الحوار.. وفي وثيقة داخلية للحركة الثورية الشعبية جاء فيها: "استعرض الرفاق علاقاتنا بحزب العمل في كل من الاقليم الشرقي والشمالي من عمان وكذلك في المجال الطلابي واتضح ان علاقاتنا قاعدية كانت أفضل من العلاقة على المستوى المركزي"[٢]

وعمل الحزب على فتح جبهة عسكرية في منطقة رؤوس الجبال (مسندم) في نهاية العام ١٩٧٠، بعد الانقلاب الذي جلب الى الحكم السلطان قابوس، الا ان المخابرات البريطانية قد أحبطت هذه المحاولة وجرت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحزب.. مما دفع العناصر القيادية الى الخروج من المنطقة، بعد أن تم اعتقال العديد من العناصر في عمان الداخل..

ونظـــراً لعـــدم التوصل الى صيغة جبهوية مع الحركة الثورية الشعبية التي أصرت على موقفهـــا بالنســـبة للعمل في كامل الساحة الخليجية والعمانية، واصرار الحزب على اقتصار العمـــل في عمان الطبيـعية، لم يتوصل الطرفان الى تحالف جبهوي، بينما كانت الحركة الثورية الشعبية تصيغ الجبهة الوطنية الديمقراطية التي اعلنت عن قيامها في ١٢ يونيو ١٩٧٠.

وقـــد أصدر الحزب العديد من البيانات السياسية التي حددت موقفه من الاحداث في تـــلك الفترة ووصف اتحاد الامارات "بالمشبوه وأن أهدافه الحقيقية هي اسقاط النظم الثورية في المـــنطقة، والقضاء على الثورة المسلحة فيظفار وتصفية القوى الثورية، والقضاي على أي تحرك ثوري في عمان والخليج العربي عامة "[٣].

وفي العـــام ١٩٧١أصـــدر الحزب برنامجه السياسي الذي حدد فيه منطلقاته السياسية والفكـــرية وايمانـــه بوحـــدة عمـــان الكبرى، بالاضافة الى رؤاه حول الاوضاع السياسية والتحولات في المنطقة عموماً [٤].

وقـــد دخل الحزب في مفاوضات مع الحركة الثورية الشعبية عام ١٩٧٢، ومع الجبهة الشـــعبية لـــتحرير عمان والخليج العربي لاحقاً وتم الاتفاق على العمل المشترك في الميادين السياســـية والاعلامية والطلابية حيث الحضور لعناصر الطرفين.. واسهم في تأسيس الاتحاد الوطـــني لطلـــبة عمان، واسهمت عناصره في المكاتب الاعلامية للجبهة في عدن وغيرها.. وصدر بيان مشترك بين الطرفين جاء فيه: "في النصف الثاني من شهر نوفمبر ١٩٧٢ عقدت محادثات رسمية بين وفد من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ممثلاً للقيادة المركزية ووفـــد مـــن حـــزب العمل العربي ممثلاً للجنة المركزية كتتويج للعلاقات الرفاقية والنضالية الســـابقة. إن أهمية هذا اللقاء تنبع من الفهم المشترك لطبيعة الصراع الدائر في ساحة عمان والخليج العربي، بين الثورة وقواها التقدمية من جهة وأعداء الشعب والثورة من جهة ثانية . إن هـــذا الـــلقاء يعكـــس طموحـــات الرفاق في الجبهة والحزب في توحيد القوى الوطنية والتقدمية، ويلبي رغبة جماهير شعبنا في العمل من أجل تحرير الوطن وتوحيده وانجاز مهمات الـــثورة الوطـــنية الديمقراطية، التي ستضع حداً فاصلاً لكل الجرائم التي ترتكب بحق جماهير شعبنا."[٥].

واضاف البيان: "ان تطور العلاقات الثنائية بين الجبهة الشعبية وحزب العمل، واستمرار الـــلقاءات وتبادل وجهات النظر أوجدت مناخاً رفاقياً وشكلت قفزة ثورية الى الامام على طريق خلق جبهة الشعب الكفاحية.

إن التـــباين في وجهات النظر حول شمولية الثورة لا يمكن أن يقف عائقاً دون الوصول الى صيغة مشتركة والدفع بالعلاقات الى مستوى أرقى، منطلقين من ضرورة الخروج بصيغة

تنظيمية تترجم العلاقات الجديدة للتصدي لأعداء الشعب والثورة، وقد تم الاتفاق على النحو التالي:

١ ــ تشكيل قيادات اقاليم مشتركة.

٢ ــ يتم النضال ضمن اطار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي.

٣ ــ تشكيل لجنة مركزية مشتركة."(٦).

وبعد تقاربه مع الجبهة الشعبية، وخاصة بعد المؤتمر الرابع للجبهة، حيث تحولت الى الجبهة الشعبية لتحرير عمان، تكثف التنسيق بين الفصيلين الوطنيين، الا ان تصاعد الهجمة العسكرية من جهة، والتحولات السياسية الكبيرة في عمان (السلطنة ودولة الامارات) قد سحبت الكثير من عناصر الحزب، ولم يصدر بيان سياسي للحزب منذ العام ١٩٧٤، وقد اضطر الامين العام للحزب (عبدالله عيسى) الى العودة الى دبي بعد وساطات مع السلطات هناك في الثمانينات، وبقي بضع سنوات تعرض بعدها لحادث مروري أودى بحياته.

الهوامش

١ ــ الدكتور مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ ــ ١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، مايو ٢٠٠٠، ص ١٩٢.
٢ ــ الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، التقرير الختامي لأعمال الاجتماع الموسع ١٩٧٤، ص ١٢، غير منشور.
٣ ــ د. مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص ٢٣٨.
٤ ــ حزب العمل العربي في عمان، البرنامج السياسي، ١٩٧١.
٥ ــ الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني، بيان مشترك، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١، ص ١٠٧.
٦ ــ المصدر السابق، ص ١٠٩.

ثامناً : الجبهة الشعبية في البحرين

شهدت الحركة القومية (في البحرين) كثرة من التمزقات والتنظيمات القومية – المحلية ويعود ذلك إلى انتكاسة انتفاضة مارس ١٩٦٥ من جهة وما ولدته من ردود فعل من القيادة القومية للحركة أو حزب البعث، والانشقاقات التي شهدها الحركات القومية مركزياً حيث انعكس ذلك أيضاً على فروعها في البحرين.

"ففي نهاية ١٩٦٩ قررت فروع حزب البعث في شرق الجزيرة والخليج تشكيل جبهة جديدة باسم جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، وربطت معركة البحرين بالمعركة في الجزيرة العربية" .

كما انبثقت في عام ١٩٦٨ تنظيم الجبهة الشعبية الديمقراطية _البحرين من بعض بقايا تنظـيم حـركة القوميين العرب وتبنت الخط الماركسي اللينيني حيث تركز ثقلها في الريف وضـمت بعد حرب يونيو من عام ١٩٦٧ عدد كبير من الطلاب والعمال. وفي مارس من عـام ١٩٦٩ أرسل التنظيم أحد عناصره الى بيروت للاتصال ببعض العناصر المحسوبة على الحركة وطرح تقييم التنظيم للاوضاع في البحرين وتم طرح فكرة تاسيس حزب تحت تسمية حـزب العمـل. الا ان الخلاف دب بين عناصر التنظيم حول ضرورة انشاء حزب الشغيلة الديمقـراطي (حشـد) وكـان قواعد التنظيم في الريف يرون ان الأوضاع لا تتحمل ذلك وارتـؤوا الاسـتمرار على تسمية (ج ش د) مع تضمين أدبيات التنظيم بعض المواد الفكرية الماركسـية. كمـا طرحت فكرة الالتقاء اما مع جبهة التحرير الوطني البحرانية أو الحركة الثورية الشعبية ومجموعة الشهيد محمد بونفور وبعد التداول تم الاتفاق على التعامل مع جبهة التحرير بصفة جبهوية ودراسة العلاقة مع الحركة الثورية الشعبية من كافة الجوانب. الا انه اتضح لاحقاً أن الاجهزة الامنية قد تمكنت في فترة سابقة من اختراق التنظيم وتوجيه ضربة له"[١]. لكن المؤسف عدم توفر أي أدبيات أو نشرات تمكن الباحث من تقديم وتحليل صورة واضحة لفكر التنظيم واولوياته وتوجهاته.

ويشير تقرير [٢] أصدرته الجبهة الشعبية في البحرين إلى بداية عملها بالقول:

"وشــهدت الساحة تطوراً ملموساً في العلاقات بين الفصائل التقدمية منذ العام ١٩٦٩ وذلك بعد بروز عدد من التنظيمات اليسارية التي انبثقت من الحركات القومية، وسرعان ما وجــدت هــذه التنظيمات ضرورة التوحد مع بعضها البعض، وجرت حوارات مكثفة بين جــبهة تحريــر شرق الجزيرة العربية وجبهة تحرير الخليج والحركة الثورية الشعبية في عمان والخــليج العــربي (إقلــيم البحرين) للوصول إلى صيغة وحدوية. واستمرت الحوارات بين التنظيمات اليسارية التي نبتت بكثرة خلال تلك الفترة – رغم الضربة الكبيرة التي وجهتها المخابــرات لجبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، والتي شلت نشاط الجبهة كلية– وقد توجت بمؤتمــر عــام عقــد في البحرين في خريف ١٩٧٠ بحضور ممثلين عن جبهة تحرير الخليج والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي (إقليم البحرين)، وتم تشكيل فرع للحركة الــثورية الشعبية على ضوء ذلك. كما انعقد مؤتمر آخر في البحرين مع بداية العام ١٩٧٢ وإثر المؤتمر التوحيدي للجبهة (الشعبية والديمقراطية) في المنطقة المحررة من ظفار، وتم الاعلان عن تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير عمان الخليج العربي (اقليم البحرين).

أما برنامج الجبهة الشعبية[٣] فيشير إلى تكون الجبهة على النحو التالي:

"وبعد هزيمة الحركة الوطنية في ١٩٦٥، برزت العديد من التنظيمات اليسارية من رحم الحركات القومية المتواجدة في البلاد، ونمت في هذه التنظيمات بعد هزيمة حزيران– يونيو ١٩٦٧، حيث انبثق تيار عام وسط الحركة القومية في الخليج العربي يطالب بالالتزام بالاشتراكية العلمية واعتماد العنف الثوري وسيلة أساسية للخلاص من الاستعمار والأسر الحاكمة في شرق الجزيرة العربية، وتبلور هذا التيار في عدد من التنظيمات على الصعيد الإقليمي كالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي. أما على صعيد البحرين، فقد برزت أيضاً جبهة تحرير الخليج وجبهة تحرير شرق الجزيرة والجبهة الشعبية الديمقراطية في البحرين.

وتمكنت القوى الثورية من رص صفوفها في جبهة موحدة هي الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي التي انبثقت بعد مؤتمر أهليش عام ١٩٧١، وعلى ضوء ذلك المؤتمر التاريخي فقد عقدت القوى اليسارية في البحرين مؤتمراً لها في ٢ يوليو ١٩٧٢ وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي– إقليم البحرين، التي اتخذت "الجبهة الشعبية في البحرين" تسمية لها بعد المؤتمر الوطني العام الثاني الذي انعقد في منتصف ١٩٧٤ واتخذ قرار الاستقلال التنظيمي لكافة منظمات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي".

وبعد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة ش.ت.ع. والخليج العربي، برزت تسمية الجبهة الشعبية في البحرين في مقال نشرته مجلة "الهدف" بعنوان "الطبقة العاملة البحرانية ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي موقع من سعيد سيف ممثل الجبهة الشعبية في البحرين"[٤] .

وخلال السنوات الماضية برز عدد من العناصر القيادية للجبهة من بينهم محمد بونفور الذي اغتيل في منتصف عام ١٩٧٣ ومحمد غلوم الذي استشهد تحت التعذيب في ديسمبر ١٩٧٦ بالإضافة إلى عدد من قيادي الجبهة في الخارج والداخل وأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة.

ومنذ نوفمبر ١٩٧٢ دأبت الجبهة على إصدار نشرة دورية في البحرين باسم ٥ مارس. وقد توقفت عن الصدور بعد العدد الرابع في مارس ١٩٧٣ ثم استأنفت الإصدار بعد الاستقلال التنظيمي عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩١ عندما توقفت لتفسح المجال لنشرة مشتركة هي "الأمل" الناطقة باسم لجنة التنسيق بين الجبهتين الشعبية والتحرير. كما أصدرت الجبهة عدداً من الكتب و الدراسات منها :

١ ــ الصراع على الخليج العربي.

٢ ــ أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين.

٣ ــ في الوحدة الوطنية البحرانية.

٤ ــ الوجود العسكري الأجنبي في الجزيرة والخليج.

٥ ــ الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي.

٦ ــ بونفور من النضال حتى الشهادة

٧ ــ الحركة العمالية ستفشل قانون امن الدولة

٨ ــ أوضاع ومهمات الحركة العمالية في البحرين

٩ ــ أربع أوراق أمام الوطنيين والديمقراطيين في الجزيرة والخليج

١٠ ــ تصاعد الحركة الجماهيرية ومهماتها

١١ ــ انتفاضة ١٩٥٦ في البحرين

١٢ ــ مجلس التعاون الخليجي (موضوعات ونقاشات)

١٣ ــ مسيرة القمع في البحرين

١٤ ــ مساهمة في الحوار حول الحركة الدينية.

إضافة إلى عدد من الكراسات التي نشرت عن ٥ مارس حددت فيما مواقف الجبهة السياسية والتكتيكية من القضايا المحلية والخليجية والعربية والدولية.

وللجبهة حضور ملموس ونشط في الحركة العمالية، فقد أسهمت، منذ وقت مبكر من انشائها في النضالات العمالية، ففي معرض إشارته إلى ذكرياته مع الشهيد بونفور، يقول سعيد سيف(٥) "والتقينا مرة أخرى بعد اضرابات الكهرباء عام ١٩٦٨ التي كانت أول رد عمالي نقوم به ضد السلطة الغاشمة التي سفكت دماء العمال والطلبة عام ١٩٦٥" وتم تشكيل العديد من اللجان العمالية في محطة الكهرباء وشركة نفط البحرين (بابكو) منذ العام ١٩٦٧وقادت الاضراب العمالي الناجح في محطة التوليد في مطلع العام ١٩٦٨ حيث حقق العمال الجزء الأكبر من مطالبهم، وسمحت الحكومة بتشكيل اللجنة العمالية الاستشارية بدلاً عن مطلب تشكيل نقابة لهم.

وكان للجبهة دوراً كبيراً في تشكيل اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين والتي قادت انتفاضة عمالية "لم تشهد بلادنا مثيلاً لها" وأصبحت اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين الإطار العمالي الواسع الذي يضم العناصر المؤمنة بخط الجبهة في الميدان النقابي، اضافة الى العناصر العمالية المرتبطة بجبهة التحرير والمستقلين، وقد برزت اللجنة التأسيسية بوضوح في الإضرابات والإعتقالات الكبيرة التي شهدها البحرين عام ١٩٧٩، وفي النشاطات الواسعة التي قام بها مندوبو اللجنة في الخارج وأبرزهم محمد المرباطي.

كما برزت الجبهة في الحركة الطلابية بشكل ملحوظ في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين حيث لعب أعضاء ومؤيدو الجبهة دوراً فعالاً في العديد من الفروع والهيئات المركزية للاتحاد.

ولتنظيم وتأطير الحركة الشبابية فقد عملت الجبهة على تشكيل منظمة الشباب البحراني(٦) ليستقطب ويؤطر "الشباب الوطني وصب نضالاته وتوجيهها لخدمة العمل الوطني في بلادنا وتعبئته من أجل الإسهام في العمل السياسي الثوري لتحقيق مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية" .

ولتنظيم وتأطير الحركة النسائية، فقد عملت الجبهة على تشكيل منظمة المرأة البحرانية(٧) كـ"منظمة جماهيرية تعمل في الميدان النسائية لتأطير وتنظيم القطاعات النسائية للدفاع عن حقوق المرأة البحرانية في مختلف الميادين وفي سبيل تحقيق الأهداف الوطنية والديمقراطية لشعب البحرين" .

ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه في الحركة الوطنية الديمقراطية في البحرين، فقد تعرضت الجبهة إلى العديد من الحملات القمعية الكبيرة التي كان أبرزها حملة ١٩٧٣ (حيث عملت المخابرات على اغتيال عضو اللجنة المركزية للجبهة محمد بونفور، وتسليم أحد كوادر الجبهة الأساسيين — مراد عبد الوهاب — إلى حكومة مسقط ليقضي فترة سجن استمرت أكثر من عشر سنوات).

وتعرض العديد من الكوادر المحسوبة على الجبهة إلى الاعتقال في هجمة اغسطس ٧٥ وشنت السلطة حملة واسعة النطاق ضد أعضاء وأنصار الجبهة في نهاية ١٩٧٦ بعد مقتل الشيخ عبد الله المدني (رئيس تحرير مجلة المواقف وأحد أعضاء الكتلة الدينية في المجلس الوطني والذي اتهمت السلطة الجبهة بأنها وراء اغتياله، لكن المحاكمة برأت ساحة الجبهة من الجريمة واعتبرتها قضية جنائية) .

كما شنت السلطة اعتقالات واسعة أخرى في نهاية ١٩٧٩ شملت عدداً كبيراً من العمال والطلاب والأطباء والموظفين بتهمة الانتماء إلى الجبهة الشعبية، وتكررت حملة الاعتقالات في الربع الأول من عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة للالتزام الأيديولوجي[٨] فإن "الجبهة الشعبية في البحرين هي منظمة ثورية تلتزم بالاشتراكية العلمية وتعبر عن مصالح الطبقة العاملة وتعمل لقيادة الطبقة العاملة وحلفائها الطبقيين من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الديمقراطية ومن أجل الوصول إلى الاشتراكية". ومن خلال الأدبيات التي تصدرها الجبهة يمكن القول بأنها منظمة ماركسية لينينية تفترق عن الأحزاب الشيوعية الرسمية العربية في الموقف من القضايا القومية العربية (الوحدة العربية وقضية فلسطين) وتعتبر نفسها ملتزمة بالماركسية واللينينية كمنهج ودليل عملي وليس كنظرية جامدة أو انحياز لمواقف هذا البلد الاشتراكي أو ذاك. ويمكن توضيح مواقفها لاحقاً في هذه الدراسة. أما بالنسبة للأشكال النضالية التي تلتزم بها الجبهة فقد حددت ذلك بوضوح في البرنامج السياسي حيث يقول البرنامج:

"إن الجبهة الشعبية كفصيل من فصائل الحركة الوطنية تؤكد على الدور التاريخي للجماهير في صنع حاضرها ومستقبلها. وتؤكد على ضرورة تسييس وتنظيم الجماهير للنضال من أجل حقوقها الوطنية والديمقراطية العادلة.. وترى بأن من حق الجماهير أن تستخدم كافة الأشكال النضالية للدفاع عن وطنها وانتزاع حقوقها الديمقراطية..

إن النضال السياسي الثوري المستند على قاعدة إشراك أوسع الجماهير الشعبية هو الطريق الصحيح الذي يجب اتباعه. فمن خلال النضال الجماهيري يمكن تصعيد النضال ضد السلطة في كافة الميادين ويمكن استخدام كافة الأشكال النضالية وعندما تستخدم السلطة

العنف ضد الجماهير فإن من حق الجماهير أن تستخدم العنف للرد على العنف الرجعي المسلط ضدها.

ولكي نتمكن من انتزاع المطالب الوطنية والديمقراطية فإن علينا أن نستخدم أرقى الأشكال النضالية التي يفرزها الواقع الموضوعي والحالة الثورية للجماهير. وفي كل الأوقات يجب أن يصب أي شكل نضالي سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في المجرى السياسي الثوري بهدف تعميق الوعي الطبقي للجماهير وتعرية العدو المحلي والأجنبي"[٩].

لقد أسهمت عناصر الجبهة وخاصة محمد بونفور في التحركات العمالية السلمية الواسعة التي شهدها البحرين عام ١٩٧١-١٩٧٢ من جمع التواقيع والإضرابات في المصانع ومرافق العمل إلى الإضراب العمالي الواسع في مارس ١٩٧٢ للحصول على مطلب تشكيل اتحاد لعمال البحرين وركزت بالتالي على النضال السياسي والجماهيري باستمرار رغم ارتباط الجبهة البحرانية بتنظيم على صعيد المنطقة بأسرها يعتمد الكفاح المسلح في عمان في سنوات ما قبل الاستقلال التنظيمي عام١٩٧٤.

وعندما طرحت السلطة مشروع المجلس التأسيسي والمجلس الوطني لاحقاً اتخذت الجبهة موقف المقاطعة. إلا أن الجبهة لا ترفض بشكل مطلق المشاركة، ويمكن الاستشهاد بعدد من أقوال قادها في هذا الجانب.

ففي رسالة لمحمد بونفور[١٠] يقول فيها حول موقف الجبهة من الانتخابات القادمة للمجلس التأسيسي "فالطبقة الحاكمة تنتقل من أسلوب إلى آخر لا بدافع الصدفة ولا بدافع حساب سيء النية يقوم به بعض الأشخاص، بل بدافع التناقض الأساسي في وضعها بالذات. إذ أن مجتمعاً رأسمالياً لا يستطيع أن يتطور بنجاح دون نظام تمثيلي مستقر، دون بعض الحقوق السياسية، هكذا يقول الرفيق لينين. وعلى هذا الأساس تأتي لعبة الدستور والانتخابات والمجلس النيابي والديمقراطية في البحرين. وعلى هذا الأساس سوف نتصرف بوعي وسنبني تكتيكاتنا بشكلٍ علمي على أساس أن النضال الجماهيري هو المولد للأساليب الجديدة التي تزداد تنوعاً يوماً بعد يوم. فالحزب الثوري لا يمكن أن يرفض سلفاً وبصورة مطلقة أي شكل من أشكال النضال أو يدير ظهره لأشكال النضال الممكنة والقائمة في فترة معينة".

وفي رسالة أخرى[١١] حول المجلس الوطني يقول بونفور:

"نحن لا نرفض الإشتراك في التجربة. إنما يجب أن نقيم وضعنا تماماً. إذ كانت العوامل الموضوعية تساعد على الاشتراك فإننا سوف نشترك. أما إذا سارت المسألة باتجاه تمييع الصراع الطبقي وتحويل المجلس إلى مسألة تبتلع خطنا الثوري، فإننا في هذه المرحلة نرفضه،

ويجب المساهمة بأقصى طاقاتنا في دفع الجماهير إلى المزيد من تعميق الصراع والمواجهة مع السلطة بدل إضافة الوقت في السقوط في شباك السلطة وهو المجلس".

تؤكد الجبهة(١٢) بأن موقفها من المجلس ينبع من الفهم التالي:

"إن المطالبة بالحياة الدستورية مطلب ديمقراطي للحركة الوطنية، يستجيب لمطالب فئات واسعة من جماهير الشعب، سواء البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة وحتى المتنورة من القطاعات العليا، بالإضافة إلى الجماهير العمالية والمسحوقة التي ندرك جيداً أن الحرية السياسية لن تحل مشاكلها الاجتماعية، ولكنها تعطيها إمكانيات أكبر بكثير من مراحل القمع والإرهاب التي مارستها السلطات العملية. وإذا كانت الحياة البرلمانية مطلب ديمقراطي مشروع، فإن المشاركة أو مقاطعة القوى الثورية في المجالس مرتبطة بظروف موضوعية وذاتية خلال مرحلة الانتخابات، وحسب تشخيصها للأوضاع التي تسود البلاد آنذاك، ومدى الاستفادة من المجلس لتعميق التناقضات وتوعية الجماهير بمخططات وهوية السلطة القائمة وبالتالي ليست مقاطعة أو مشاركة مطلقة وبغض النظر عن الظروف.

ولقد كان تشخيصنا آنذاك بأن المجلس وسيلة لفك الحصار عن السلطة وإعطائها صكوك غفران على جرائمها التي ارتكبت عام ١٩٧٣، وقوانينها البوليسية السارية المفعول وليس المطلوب ردم الهوة بين الشعب والحكومة... بل يجب إفشال مخطط السلطة من خلال مقاطعة هذا المجلس في تلك الظروف. وعندما تغيرت الظروف وأصبح المجلس عقبة في وجه السلطة، وقفنا ضد حله وطالبنا بالحريات الديمقراطية وضرورة النضال لانتزاع الحريات من هذه الطغمة العميلة".

وبالرغم من المقاطعة التي مارستها الجبهة للمجلس التأسيسي وبعده المجلس الوطني إلا أنها أصدرت بياناً(١٣) حددت فيه المطالب الديمقراطية التي يجب أن تستجيب لها الحكومة كمدخل للمشاركة السياسية الواسعة وقد ضمن البيان النقاط التالية:

١ ـــ إطلاق الحريات العامة، حرية الرأي والصحافة والتجمع.

٢ ـــ إطلاق حرية العمل النقابي لكي يتسنى للجماهير تكوين التجمعات النقابية للدفاع عن حقوقها والتعبير عن نفسها بكل حرية.

٣ ـــ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والمبعدين.

٤ ـــ إيقاف الملاحقات المباحثية والاعتقال الكيفي وعمل (القسم الخاص).

٥ ـــ رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ١٩٥٦.

٦ ـــ ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمرأة.

٧ ـــ إلغاء مبدأ المناصفة والتعيين للمجلس التأسيـــي.

٨ ـــ تحديد سن الترشيح بـــ٢٦ سنة والسن الإنتخابية بـــ١٨ سنة لكي يتسنى لأوسع فئات الشعب المشاركة الديمقراطية في هذا المجال".

ويمكن القول بأن الجبهة قد برزت بدرجة كبيرة منذ نهاية ١٩٧٤، حيث كانت سابقاً جزءاً من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وكانت المواقف المركزية للجبهة معنية أساساً بالنضال المسلح في عمان والمواجهات العسكرية الكبيرة ضد القوات البريطانية ثم الإيرانية. وقد تصدت الجبهة إعلامياً بشكل واسع لقانون أمن الدولة الذي صدر في أكتوبر من عام ١٩٧٤ حيث كتب سعيد سيف (الامين العام للجبهة)عدداً من المقالات في الصحف الفلسطينية واللبنانية ، ثم أصدرت في كراس بعنوان الطبقة العاملة ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي، كما أصدرت الجبهة كراساً[١٤] في أواخر ١٩٧٤ بعنوان "تطورات الوضع الراهن في البحرين ومهمات المرحلة الراهنة" استعرضت فيه مواقفها من مسألة المجلس والتطورات الحاصلة في البحرين وأكدت وقوفها إلى جانب كافة القوى والشخصيات الوطنية خارج المجلس وداخله للنضال ضد النظام ومن أجل الأهداف التالية:

١ ـــ النضال ضد الوجود الإمبريالي الأمريكي لتصفية القاعدة الأمريكية والنفوذ السياسي المتزايد والوقوف بحزم ضد المخططات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

٢ ـــ النضال ضد التدخلات الرجعية السعودية والأحلاف التي تريد السعودية ترتيبها في المنطقة تحت حجج كاذبة مستهدفة بالدرجة الأساسية ضرب الحركة الوطنية وحماية مصالح أسيادها الأمريكان وحلفائها الإقطاعيين في بلادنا.

٣ ـــ النضال من أجل الحريات الديمقراطية وإلغاء كافة القوانين والإجراءات البوليسية التعسفية وإلغاء قانون الطوارئ وقانون أن الدولة وقانون التجمعات وقانون العقوبات.

٤ ـــ النضال لفرض حق الجماهير في تشكيل منظماتها السياسية والنقابية والسماح للمرأة بممارسة حقوقها السياسية وحقها في تشكيل اتحاد نسائي ديمقراطي.

٥ ـــ الوقوف بحزم ضد برامج السلطة الرجعية على الصعيد الاقتصادي والتعليمي وفضح سياستها الداخلية والخارجية وتعريتها أمام الجماهير.

٦ ـــ الوقوف إلى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب العماني ضد السلطة العميلة في مسقط والغزو الإيراني والتدخل الرجعي العربي والإمبريالي المتعدد الأطراف وفضح مواقف السلطة البحرانية المؤيد للسياسة الإمبريالية الرجعية في عمان.

٧ ــ الوقوف إلى جانب النضال البطولي الذي تخوضه الجماهير العربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني ضد الإمبريالية العالمية والرجعية العربية، ومن أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني".

وخلال الفترة الممتدة من حل المجلس الوطني في أغسطس ٧٥ حتى أغسطس ٧٩ ركزت الجبهة على التشهير السياسي بالنظام وسياساته في كافة المجالات وفضحت حملات القمع والإرهاب السلطة على القوى الوطنية، كما أشارت في العديد من البيانات والمواقف إلى الاتفاقيات البحرانية مع الإدارة الأمريكية حول قاعدة الجفير، إلا أن الجبهة لم تصدر برنامجاً متكاملاً حتى ذلك الوقت، بل اكتفت في منتصف عام ١٩٧٩ بإصدار بيان[١٥] يدعو إلى إقامة تجمع وطني ديمقراطي يناضل من أجل الأهداف التالية:

١ ــ إطلاق الحريات السياسية لكافة المواطنين وإلغاء كافة القوانين التعسفية وخاصة قانون أمن الدولة.

٢ ــ إطلاق الحريات النقابية للعمال والمستخدمين والطلبة والمرأة والشباب.

٣ ــ إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين.

٤ ــ إعادة الحياة البرلمانية وتمكين الشعب من المشاركة في صنع القرارات السياسية.

٥ ــ مساواة المرأة بالرجل وإعطائها كامل حقوقها السياسية والاجتماعية.

٦ ــ تحقيق المطالب المعيشية للمواطن المتمثلة في توفير السكن والخدمات اللائقة والحد من الغلاء.

٧ ــ تغيير النهج الاقتصادي المشبوه الذي تسير عليه السلطة والحد من تدفق الشركات والبنوك الأجنبية والأيدي العاملة الأجنبية وإفساح المجال للمواطنين محلهم.

٨ ــ الوقوف ضد التهديدات العسكرية الأمريكية وتصفية القواعد العسكرية الأمريكية في الجفير والمحرق وطرد كافة عملاء المخابرات المركزية العاملين كمستشارين في أجهزة الدولة.

٩ ــ تحقيق الوحدة الخليجية والعربية التي تمكننا من زج كل طاقاتنا ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية وتحقيق الطموحات الوطنية المشروعة للجماهير العربية.

١٠ ــ الابتعاد عن التكتلات العسكرية الإمبريالية والرجعية والتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة واتباع سياسة عدم الانحياز.

وفي الذكرى السادسة عشر لانتفاضة مارس ١٩٦٥ (أي في مارس ١٩٨١) أصدرت الجبهة الشعبية برنامجها السياسي "الذي جاء نتيجة حوارات وسط صفوف الجبهة

خلال السنوات المنصرمة ليعبر عن قناعة ووحدة كل المناضلين وسط صفوفها"(١٦)، حيث حددت الجبهة مهمات المرحلة الراهنة على النحو التالي:

أولاً: تكتيل صفوف المعارضة الوطنية والديمقراطية في البلاد.

إننا نرى أن إقامة التجمع الوطني الديمقراطي سيكون خطوة هامة نحو الجبهة الوطنية المتحدة، وتتحمل كافة الأطراف الوطنية مسؤولية تاريخية لتحقيق هذه المهمة الاستراتيجية التي لا يمكن دون إنجازها تحقيق النصر على الأعداء وإنجاز المهمات المرحلية.

ويحدد البرنامج المهمات الوطنية والمهمات الديمقراطية على النحو التالي:

ثانياً: النضال لتحقيق المهمات الوطنية التالية:

١- إلغاء كافة الاتفاقيات العلنية والسرية بين السلطة الرجعية والإمبرياليين البريطانيين والأمريكان التي تعطيهم الحق في التواجد العسكري وبالتدخل لحماية الأسرة الحاكمة.

٢- تصفية قاعدة الجفير العدوانية وإلغاء كافة التسهيلات التي تقدم للأمريكان في تلك القاعدة ومطار المحرق.

٣- طرد الضباط والمستشارين البريطانيين وعملاء المخابرات الأمريكية وتصفية القسم الخاص الذي تعشعش فيه أجهزة الاستخبارات البريطانية والأردنية.

٤- مقاومة الأحلاف المشبوهة التي تطرحها الإمبريالية الأمريكية وعملائها في المنطقة والمتمثلة في مشروع الأمن الخليجي المستهدف ضرب القوى الثورية وإحكام سيطرة الإمبرياليين على الخليج.

ثالثاً: النضال لتحقيق الحريات الديمقراطية التالية:

١- إقامة مجلس نيابي منتخب بكامل أعضائه من الشعب، ولديه كامل الصلاحيات التشريعية وبمسؤولية الحكومة مسؤولية كاملة أمامه.

٢- إجراء تعديلات أساسية في الدستور تلغي الامتيازات العشائرية وتفصل السلطات الثلاث وتعطي الجماهير الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

٣- إلغاء حالة الطوارئ وقانون أمن الدولة وقانون العقوبات وسائر القوانين والقرارات التعسفية التي تحد من حرية المواطنين.

٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين وعدم ملاحقة المواطنين على آرائهم السياسية.

٥- إطلاق الحريات العاملة ممثلة في حرية التعبير عن الرأي والكلام والصحافة وتشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية دون تدخل من قبل أجهزة الاستخبارات.

٦- استقلال القضاء، وعدم تدخل المخابرات في شؤونه.

٧- إطلاق الحريات النقابية والسماح بتشكيل نقابات واتحادات للعمال والمستخدمين والطلبة والمرأة والشباب.

٨- إعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية."

كما تطرق البرنامج إلى ضرورة إدخال إصلاحات واسعة النطاق في المجال الاقتصادي من طراز "إلغاء السياسية" الاوف شور" وسياسة الباب المفتوح وتأميم البنوك والاهتمام بالزراعة والثروة السميكة وإلغاء كافة القوانين الجمركية المعرقلة لحرية التبادل بين الدول الخليجية، وإعطاء مواطنيها ذات الحقوق المعطاة للمحليين والعمل لإقامة سوق خليجية مشتركة ووحدة اقتصادية ونقدية مشتركة".

كما يؤكد البرنامج على ضرورة النضال "من أجل الحقوق المعيشية والاجتماعية للمواطنين على النحو التالي:

١- ضمان حقوق العمال والمستخدمين.

آ- دعم الحركة العمالية في نضالها لانتزاع حقها في تشكيل نقابات واتحادات مهنية وضد كافة الأشكال السلطوية التي تفرضها وزارة العمل...".

٢- ضمان الحقوق الاجتماعية للمرأة.

آ- إلغاء كافة الفوارق في الحقوق والواجبات بين الجنسين (الحق المتساوي للعمل في الأجر وفرص العمل).

ب- ضمان حقوق المرأة العاملة.

ج- إطلاق الحريات بتشكيل الجمعيات النسائية وحق تكوين اتحاد المرأة البحرانية.

د- العمل على محو الأمية في أوساط المرأة.

هـ- سن قانون للأحوال الشخصية ينهي وضعية المرأة الدوني في الزواج والطلاق ويأخذ بعين الاعتبار جميع المكاسب والتطبيقات في البلدان العربية ويسهم في صياغته مندوبات عن الجمعيات النسائية واتحاد المرأة البحرانية.

٣- الوقوف ضد سياسة السلطة في التمييز بين المواطنين...

سادساً- النضال لإدخال لإصلاحات واسعة في الأوضاع التعليمية والثقافية.

ويتطرق البرنامج إلى السياسة الخارجية فيؤكد على ضرورة اتباع سياسة غير منحازة فعلاً لا قولاً ويؤكد على:

١- الوقوف ضد المشاريع الأمنية المشبوهة والأحلاف العسكرية التي تنوي الإمبريالية الأمريكية إقامتها في منطقة الخليج العربي.

٢- العمل لتحقيق الوحدة الشعبية في الخليج والجزيرة العربية بتعزي النضال المشترك مع جماهير المنطقة والنضال ضد السياسات الضيقة التي تمارسها الأنظمة الحاكمة والوصول والعمل لتحقيق الوحدة التامة في المنطقة كجزء من الوحدة العربية الشاملة.

ويؤكد البرنامج وقوه إلى جانب الشعب العماني واليمني في تصديها للهجمات الإمبريالية الرجعية. كما يعرب عن وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة بقيادة منظمة التحرير وتقديم كافة أشكال الدعم لها.

لم يجر أي تعديل على البرنامج السياسي المذكور، إلا أن الجبهة الشعبية وجبهة التحرير قد أصدرتا بياناً مشتركاً في أوائل ديسمبر ١٩٨٥ حددتا فيه المهمات المطروحة على عاتق القوى الوطنية في المرحلة الراهنة وهي التالي:

١- تصفية القواعد العسكرية الأمريكية في الجفير والمحرق وإنهاء التسهيلات الأمريكية الممنوحة بموجب الاتفاقية المجددة عام ١٩٧٦، وإلغاء هذه الاتفاقية.

٢- إطلاق سراح المعتقلين والمحكومين في قضايا الرأي والعقيدة والعمل السياسي والنقابي، وعودة المنفيين والمشردين وإعادة الاعتبار لهم.

٣- إطلاق الحريات العامة كحرية العمل السياسي والنقابي وحرية التعبير والنشر والصحافة والرأي وتشكيل مختلف الفئات الاجتماعية للمنظمات التي تعبر عن مصالحها وتطلعاتها وذلك طبقاً لمواد الدستور البحراني.

٤- إيقاف العمل بالقوانين الاستثنائية اللادستورية وخصوصاً قانون أمن الدولة وقانون العقوبات لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته اللاحقة لعام ١٩٨٢.

٥- إجراء انتخابات عامة وحرة في البلاد في أجواء ديمقراطية من أجل انتخاب مجلس وطني منتخب دون الانتقاص من أي من صلاحياته.

٦- وضع حد لسياسة التميز الطائفي التي تتبعها الحكومة، ودعوة الجماهير البحرانية لمحاربة هذه السياسة.

٧- وضع حد لسياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وانتهاج سياسة غير منحازة تقوم على أساس مصلحة شعبنا البحراني وقضايانا القومية والأممية، وعلى أساس أن البحرين عضو فعال في مجموعة دول عدم الانحياز، تجد في الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية صديقاً لها، وفي الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة عدوا لها. مع الاستعداد لإقامة علاقات متكافئة مع جميع الدول التي تحترم استقلال وسيادة البحرين.

٨- وضع حد لسياسة التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية ووضع حد لسياسة بنوك وشركات الأفشور التي تنهب الثروة الخليجية وتحولها لمصالح الغرب، وتنمية الاقتصاد الوطني في إطار التكامل الاقتصادي الخليج والعربي.

أكدت الجبهة باستمرار على ترابط الاقتصاد في منطقة الخليج بالتطورات السياسية التي تحصل، وأبرز مواقفها في هذا الجانب تفسيرها للخطوات التي أقدمت عليها السلطة البحرانية عام ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني[١٧] ، حيث حللت مقدمات الحدث ليس فقط في البنية الطبقية للأسرة الخليفية الحاكمة، وإنما أيضاً في الطفرة النفطية التي حصلت عام ١٩٧٣، حيث ترى الجبهة بأن "تزايد حجم التجارة قد ارتبط بزيادة الالتحام مع الأمريكان الذين يريدون تحويل البحرين إلى قاعدة عسكرية لخططهم العدوانية في الشرق الأوسط"

وتضيف دراسة الجبهة.. "أن زيادة العائدات في الدول النفطية قد ضاعف من حدة الصراع الطبقي في البحرين واصطفاف القوى الطبقية في البلاد، فمن جهة تزايدت شهية الكومبرادور والملاكين العقاريين للحصول على المزيد من الأموال بتقديم خدمات للاحتكارات والشركات الأجنبية وتلبية رغبات الدول الرجعية المحيطة بالبحرين، وكما تزايدت رغباتهم لجني المزيد من الأرباح.. واصبح همهم الأساسي هو الركض وراء رأس المال.. وليس الحديث عن الحريات، وعندما أعلنت السلطة حل المجلس لم يعارض أحد من هؤلاء الملاكين العقاريين والكومبرادور سواء الكبار أو المتوسطين من "المؤيد" إلى القسم الأكبر من كتلة الوسط، ووصل الأمر إلى حد أن رئيس المجلس الذي كان من وطني الخمسينات يرسل برقية تأييد بحل المجلس إلى رئيس الوزراء.

وربطت الجبهة بين هذه الوضعية وارتفاع المواجهة الشعبية ضد سياسات النظام قائلة: "إن تزايد البؤس والحرمان وسط الجماهير وانتشار الأفكار الثورية وسطهم، وارتفاع حدة المواجهة بيها وبين أعدائها إلى الحد الذي لا يتردد ١٨ ألف مواطن من التوقيع على عريضة تطالب علناً بإلغاء قانون أمن الدولة الفاشي ولا تتردد كافة المنظمات والمؤسسات الشعبية عن التنديد بهذه القوانين القمعية الجديدة والتطاول علناً على النظام ورموزه والمطالبة بتصفية القواعد العسكرية وشجب كافة التوجهات والسياسات الذيلية للسلطة. إن كل ذلك قد

ولد تصدعاً في صفوف السلطة التي يسعى كافة المسؤولين فيها إلى النهب وتكديس الأموال، ولم تجد طريقة افضل من اتباع الأسلوب الفاشي على الطريقة البحرانية الخاصة بها، حيث قفز رئيس الوزراء ليمارس سلطات دكتاتورية.." كما ربطت الجبهة بين ما جرى في البحرين والضغوطات السعودية بعد مقتل فيصل حيث ترى بأنه إذا "كانت الأوضاع الاقتصادية الجديدة في منطقة الخليج قد عكست نفسها بشكل واضح على البحرين، فقد كان لاغتيال فيصل والتحولات التي طرأت على السياسة السعودية أثرها في تطور الأحداث في البحرين..".

كما انعكس هذا الفهم للترابط بين السياسة والاقتصاد على تفسير الجبهة لقيام مجلس التعاون الخليجي حيث يشير عبد الرحمن النعيمي (عضو اللجنة التنفيذية للجبهة) في مقالة مطولة نشرتها مجلة بيروت المساء[18] بقوله: "ولم يقتصر الأمر على مناطق المملكة لوحدها، بل امتدت العلاقات الاقتصادية وترابط المصالح بين دول ورأسمالي ومواطني المنطقة، ابتداء من المشروعات الثنائية بين الدول، انتهاء بالمشروعات التي تشمل دول المجلس الخليجي أو تضم دولاً عربية أخرى من خارجه، كالعراق أو دول الأوابيك الأخرى كمشروع الحوض الحلف وتزايدت هذه العلاقات الاقتصادية بعد ارتفاع أسعار النفط منذ ١٩٧٣، وارتفعت الأصوات التي تنادي بضرورة التنسيق في المشاريع الصناعية والزراعية والسمكية بدلاً من هدر الأموال في مشاريع مظهرية لا تحقق أية مردود اقتصادي، وبنت حكومة البحرين استراتيجيتها الاقتصادية لتكون مركزاً مالياً وتجارياً مزوداً بكل الخدمات التي يحتاج إليها الإمبرياليون في منطقة الخليج برمتها، وعلى ضوء ذلك فقد نشأت العديد من الشركات والمصارف المشتركة التي اسستها دول المنطقة (كشركة طيران الخليج، بنك الخليج الدولي، بنك البحرين والكويت، شركة الملاحة العربية، منظمة الاستشارات الصناعية، شركة الصناعة البتروكيماويات..)".

وبالنسبة لمسألة الوحدة الخليجية والعربية أشارت إلى ذلك في فهمها لمجلس التعاون والمشاريع التي طرحت خلال العقدين لتوحيد عدد من البلدان العربية[19].

..."ولكننا مع الوحدة الإقليمية ومع الوحدة العربية، على أسس اندماجية لأننا نرى بأن من حق الأمة العربية، على الصعيد الإقليمي أو القومي، أن تؤسس دولتها الواحدة أو دولها المتحدة كخطوات نحو الوحدة الشاملة، بغض النظر عن الظروف والأخطار التي تحيط بهذه المنطقة أو تلك التي تدفع الأنظمة الحاكمة للتكتل والاتحاد. فالموقف المبدئي أساساً هو الذي يحكم توجهنا في قضية الوحدة، لأن هذا الموقف المبدئي هو الذي يعبر عن المصالح الحقيقية للطبقات الشعبية في منطقتنا".

لقد وقفنا ضد "اتحاد الإمارات" لأننا وجدنا فيه اتحاداً للشيوخ ونادينا بالوحدة الاندماجية وإزالة الحدود بين هذه الإمارات، وإقامة جمهورية شعبية موحدة في عمان والخليج عندما كنا في إطار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ولم يكن موقفنا ضد "اتحاد الإمارات" لأننا نرفض إقامة تنسيق بين هذه الإمارات، أو نؤكد بالتالي على استقلالها بشكل منفرد، بل لأننا نرى بأن هذا البرنامج "الوحدوي" يبقي العفن العشائري في مكانه بينما المطلوب عملية جراحية يتمكن الجسم بعدها من النهوض والنشاط المكثف، ولذا كان برنامجنا أكثر تعبيراً عن ضرورات التطور والتقدم السياسي والاجتماعي..."

ولقد أفردت الجبهة بنداً خاصاً لمسألة الوحدة في برنامجها السياسي[٢٠]، حيث يشير البرنامج إلى أن الإسلام قد لعب "دوراً تاريخياً في توحيد الأمة العربية واستمرار هذه الوحدة فترات طويلة من الزمن رغم الانقسامات ونشوء الإمبراطوريات العربية في عدد من العواصم العربية.

وفي ظل الدولة العثمانية، كانت الأجزاء الكبيرة من الوطن العربي موحدة وخاضعة للسيطرة العثمانية، مما يدل على أن وحدة العرب ليست وليدة القرن العشرين، بل أنها ممتدة إلى قرون عديدة وقائمة على أسس متينة من المصالح الاقتصادية والتاريخ المشترك واللغة والتراث. وكان للدين الإسلامي دوره في هذه العملية التاريخية حيث شكل قفزة نوعية هائلة في التاريخ العربي.."[٢١]

وتفسر الجبهة خطأ المحاولات أسباب فشل المحاولات التي قامت لتوحيد بعض البلدان العربية بأنه "نتيجة احتدام الصراعات بين برجوازيات الدولة، وحرص كل منهما على فرض برنامجه على الآخر، وإبقاء المشاريع الوحدوية بعيدة عن الجماهير ودورها في العملية الثورية، والطبيعة الاستبدادية والفردية لهذه الأنظمة، كما أن التآمر الإمبريالي يلعب دوراً رئيسياً في تخريب مشاريع الوحدة ويطرح مغريات الإبقاء على الكيانات المستقلة.

وتبلور الجبهة موقفها بوضوح قائلة: [٢٢]

"إننا مع كافة الدعوات الوحدوية التي تزيل الحواجز الجمركية وتربط الاقتصاد العربي بعضه ببعض وتزيل الحواجز والكيانات السياسية وخاصة الأنظمة العشائرية المتناثرة وإيجاد وطن عربي موحد لا تتحكم فيه الإرادة الاستعمارية السابقة أو اللاحقة، حيث لابد من رسم حدود جديدة لولايات جديدة في دولة الوحدة العربية. إن الوحدة الاندماجية هي الهدف الاستراتيجي لهذه العملية الثورية الشديدة التعقيد، ونرى بأن النضال من أجلها سيتم جنباً إلى جنب مع النضال ضد الإمبريالية التي ترتكز على التجزئة العربية. ومع النضال ضد الأنظمة الرجعية والرجعية الجديدة التي التحمت مع الإمبريالية وتدافع عن مصالحها الخاصة

والإقليمية وتؤيد كافة الوحدات الإقليمية كخطوة نحو الوحدة الشاملة ونؤيد كافة برامج التوحيد في كافة المجالات. ونرى فيها أساساً لتمزيق الأرضية التي تستند عليها الأنظمة العشائرية والانعزالية. وفي الوقت ذاته نرى ضرورة قيام الأحزاب التقدمية بدورها في هذه العملية الثورية... لتمكن من تعبئة وتسييس وإشراك الجماهير في صنع هذه المهمة الكبيرة ".

أولت الجبهة اهتماماً كبيراً للقضية الفلسطينية وأفردت لها باباً خاصاً في برنامجها السياسي[٢٣] حيث ترى الجبهة أن القضية الفلسطينية ترتبط "ارتباطاً وثيقاً بالنضال ضد الإمبريالية في الوطن العربي وتشكل القضية الأساسية في الصراع العربي ضد القوى الإمبريالية الطامعة في السيطرة على الوطن العربي ونهب خيراته".

وترى الجبهة في الكيان الصهيوني قاعدة عدوانية متقدمة للإمبريالية موجهة ضد حركة التحرر العربية بمجموعها ولذا تؤكد بأننا "نقف مع الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في وجه كافة محاولات الإلحاق الرجعية العربية وعلى حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أراضي يتم تحريرها على طريق إزالة الكيان الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني".

وقفت الجبهة إلى جانب الانتفاضة التي قامت في حركة فتح ضد ياسر عرفات في مايو ١٩٨٣ ففي عددها الصادر في يونيو كتبت ٥ مارس[٢٤] مقالاً بعنوان "الثورة الفلسطينية أمام منعطف تاريخي"، قالت فيه: "...لا شك أن قوى الثورة العربية تنظر بقلق إلى الوضعية الراهنة في حركة فتح، فهي عمود الثورة الفلسطينية، وهي طليعة الثورة العربية، ولأن الأمر كذلك، فإن من الضرورة أن يتصدر حركة الطليعة قيادة تنسف الجسور الرجعية وتعتبر معركتها عملاً لا قولاً ضد الإمبريالية وتؤمن بأن حرب الشعب تتطلب تعبئة الشعب ورص قواه. ولا يمكن للثورة الفلسطينية أن تتقدم إلى الأمام إذا كان حليفها الملك فهد وشيوخ النفط..."

..."ولا شك أن كافة القوى الثورية تقف إلى جانبها، فقد اختبرت برامج اليمين الفلسطيني وخياراته وتحالفاته، وهي على ثقة بأن تصليب الموقف الفلسطيني يتم عبر فرز الثوري من غير الثوري، وطرد المنحرفين والمتخاذلين عن مواقع التأثير والقرار السياسي.

...إن انتصار هذا التيار الثوري كفيل بدفع عجلة الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية خطوات إلى الأمام".

وفي معارك طرابلس، حملت الجبهة مسؤولية المعارك على عرفات حيث كتبت ٥ مارس[٢٥] تحت عنوان "يمكن للبرجوازية أن تقود الثورة إلى النصر" قائلة:

"...وعندما قامت مجموعة من المواطنين الثوريين بالانتفاض على المسلك السياسي والتنظيمي للقيادة الفردية، كان واضحاً أن هذه القيادة لن تواجه الانتفاضة بالحوار الديمقراطي بل ستستخدم شتى الحيل والأكاذيب ورصيدها وسط الشعب الفلسطيني والأنظمة العربية وستضرب على وتر "استقلال القرار الفلسطيني" وستزيف كل الحقائق لتبقى في القيادة.. ولن تتردد عن القيام بالعمل العسكري. وشق التنظيمات الأخرى وخلق دكاكين سياسية، والاعتماد على القوى الرجعية والمرتزقة لتخوض معركتها ضد معارضيها.

ولا يمكن النظر إلى معركة طرابلس ومخيمي نهر البارد والبداوي دون هذه الخلفية ودون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القيادة تريد خوض معركة لتخرج منها القوات الفلسطينية مجتمعة لتعيد تشتيتها بشكل أمر من الفترة السابقة، لتنخرط نهائياً في مشاريع التسوية الأمريكية– الأردنية.

بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية فقد شجبت الجبهة هذه الحرب منذ البداية حيث أشارت إلى موقفها في مقال نشرته ٥ مارس(٢٦) بعنوان "البنادق في اتجاه خاطئ" قالت فيه: "الحرب الشاملة التي شنها العراق على إيران، والتي طالبت الأمة العربية أن تقف إلى جانبه، والتدمير الشامل الذي لحق بالعديد من المنشآت الاقتصادية الحيوية في العراق وإيران. والإثارة الشديدة للأحقاد القومية والصراعات التاريخية بين شعبين صديقين متجاورين وبين أمتين جمعتهما الكثير من المصالح والعلاقات المشتركة على امتداد التاريخ الإسلامي، إن كل ذلك قد أثار الحزن والألم في نفوس كل المعادين للإمبرياليين في هذه المنطقة والحريصين على وحدة النضال ضدها. وجعلت الجميع يتوجهون إلى قيادة البلدين من الساعات الأولى لاندلاع الحرب، بعدم اللجوء إلى القوة المسلحة لحل النزاعات واستخدام كل الوسائل السلمية، لأن الحرب ستلحق الدمار بأكبر قوتين إقليميتين يمكنهما أن تتصديا للمخطط الأمريكي والأطماع الصهيوني المتزايدة في المنطقة العربية، ولأن الحرب ستصرف الأنظار عن المعركة القومية الأساسية في فلسطين إلى مشاكل يمكن تأجيلها إلى وقت آخر، وستعطي المزيد من المبررات للإمبريالية الأمريكية للتدخل في هذه المنطقة، وبعد أن يكون الطرفان (العراقي والإيراني) قد أنهكا بعضهما البعض.." .

وأكدت الجبهة في ذلك المقال(٢٧) على ثوابت موقفها قائلة:

"وفي الوقت الذي نرى ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية العادلة سواء في شط العرب أو في الجزر العمانية وضرورة تنازل النظام الثوري الإيراني عنها، فإننا نرفض استمرار الحرب واحتلال العراق لأية أرض إيرانية وتوسيع الحرب، حيث أن الإمبريالية الواقفة أساطيلها على

مدخل الخليج، والصهيونية التي تحشد قواها على الحدود اللبنانية، والرجعية التي تريد التقاط أنفاسها بالدعوات القومية، هي المستفيدة الأولى من هذه الحرب".

حددت الجبهة لاحقاً موقفها بوضوح أدق عندما تحدثت عن الحرب المشبوهة وعن الدور الرجعي الخليجي الداعم للنظام العراقي وعن المساعدات الكبيرة التي يحصل عليها النظام العراقي من هذه الأنظمة، فقد أشارت ٥ مارس حيث كتبت قائلة بأن الإعداد للحرب قد تطلب "وقتاً طويلاً وغلى جانب ذلك تطلب اتفاقاً سياسياً مع الحلفاء الأساسين للنظام وفي مقدمتهم السعودية، ولا شك أن النظام قد حصل على الضوء الأخضر من السعودية وتلقي تأكيدات بدعمها إلى جانب شركائها الخليجيين".

تطور موقف الجبهة لاحقاً باتجاه شجب الموقفين العراقي الذي بدأ الحرب والإيراني الذي يصدر على مواصلة الحرب، ففي افتتاحيتها بعنوان "للتضامن كل القوى الخيرة والمحبة للسلام لإيقاف هذه الحرب" كتبت ٥ مارس: (٢٨)

"لقد برهنت الفاشية في بغداد أنها على استعداد لإشعال فتيل هذه الحرب القذرة مقدمة خدمة لا تقدر بثمن للكيان الصهيوني والإمبريالية العالمية، وتجار الأسلحة والرجعية الخليجية والرجعية الإيرانية التي استثمرت الحرب لتصفية خصومها التقدميين في الداخل. وبرهنت هذه الرجعية الإيرانية عن تعطشها اللامحدود للدماء واستمرار المجزرة – رغم الشجب العالمي ومن مختلف الأطراف والاتجاهات للمجزرة ـــ وعدم استعدادها لتوقيف الحرب قبل تحقيق أهدافها الخاصة، مما يضع على عاتق القوى الخيرة والمحبة للتقدم والسلام في البلدين الجارين مسؤولية كبيرة في النضال ضد هذه الحرب، وإسقاط القيادات الفاشية والرجعية وإقامة نظامين تقدمين يضعان مصلحة النضال المشترك فوق كل اعتبار".

وأكدت الجبهة هذا الموقف في الذكرى الخامسة للحرب حيث أشارت صحيفتها قائلة:

"لقد اتضح لجميع القوى التقدمية، أن الفاشية التي أشعلت الحرب عدوة للشعب العراقي، دمرت قواه التقدمية، وصادرت الحقوق الأساسية للمواطن العراقي، وأن من مصلحتها إشعال الحرب لتصدر الدول الرجعية الخليجية وتضع نفسها دركي جديد في المنطقة.

واتضح لجميع القوى التقدمية أن الاتجاهات الرجعية الإيرانية، التي تصدت لكافة القوى التقدمية والديمقراطية الإيرانية، ورفضت الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للقوميات الإيرانية، لها مصلحة أكيدة في استمرار هذه الحرب، مهما كانت الخسائر البشرية والاقتصادية ولن تستمع إلى كافة النداءات الخيرة لوقف هذه الحرب ولا يمكن أن يكون

استمرار الجزرة تعبيرا عن رغبة جماهيرية إيرانية كما لم يكن إشعال الحرب تعبيراً عن رغبة شعبية عراقية".

كان للجبهة الشعبية موقفاً مميزاً من الثورة الأثيوبية حيث وقفت في البداية إلى جانب التيارات والأحزاب الثورية الأثيوبية وشجبت موقف العسكر الذين أرادوا اختطاف الثورة بمصادرة الحريات الديمقراطية واغتيال المناضلين الأثيوبيين، فتحت عنوان "النظام التقدمي الأثيوبي سيقمع الجماهير" أشارت إلى حملات الإعدام ضد أعضاء "الحزب الثوري لشعوب أثيوبيا" وقالت:

"هذه الإجراءات بالقدر الذي عبرت عن أزمة النظام، وكشفت عن هويته القمعية، فهي في الوقت ذاته دللت على المستوى الراقي الذي وصلت إليه الثورة الأثيوبية".

ووقفت الجبهة إلى جانب الثورة الأريترية وشجبت موقف النظام الأثيوبي الإمبراطوري والعسكري اللاحق، فقد كتبت ٥ مارس[٢٩] تحت عنوان "أريتريا وحق تقرير المصير" قائلة:

"إن الدعاوى القائلة بأن هذه الثورة قد انتفى مبرر وجودها بانهيار الإمبراطورية وقيام نظام منجستو (الماركسي) وإن إعطاء حق تقرير المصير لإرتريا يعني قيام نظام رجعي تدعمه كلاً من السعودية وإيران أمر غير صحيح على الإطلاق.

فلولا أن انهيار الإمبراطورية، يعني التخلي عن الموقف الإمبراطوري الإلحاقي، ويعني فتح الآفاق أمام الشعب الأريتري لتقرير مصيره سواء بتكوين دولته المستقلة أو الاتحاد الطوعي الديمقراطي مع أثيوبيا، ولا يعني أبداً انهيار هذا الحق فإن "شعباً يستعبد شعباً آخر لا يمكن أن يكون حراً وهذا هو الموقف الثوري الوحيد".

كان للجبهة موقفها المختلف أيضاً بالنسبة للتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان[٣٠] حيث لم تؤيد هذا التدخل، وأكدت بأن مسؤولية الدفاع عن الثورة الأفغانية هي مسؤولية القوى الثورية الأفغانية والجماهير الأفغانية بالدرجة الأساسية.

وبالنسبة لمسالة الصحراء المغربية، فقد وقفت إلى جانب القوى الثورية المغربية التي أكدت مغربية الصحراء، ورفضت بالتالي الإقرار بأية تشكيل سياسي جديد بعد أن تمت عملية التوحيد مع الوطن الأم، واعتبرت الصراع على الصحراء جزء من الصراع بين المغرب والجزائر وأن المستفيد الأساسي منه هو الإمبريالية الأمريكية وقد كتبت ٥ مارس[٣١] تحت عنوان "الإمبريالية الأمريكية تستثمر الصراع المغربي- الجزائري قائلة:

منذ أن اندلعت حرب الصحراء المغربية، والإمبريالية الأمريكية تعمل جهدها لاستثمار هذه الحرب وتقوية نفوذها في الدولتين المغربية والجزائرية".

للجبهة حضورها المستمر في النشاطات الحزبية العربية من خلال المشاركة المستمرة في فعاليات الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي وندواته ومؤتمراته.

كما أنها لديها حضورها في الساحة الدولية من خلال عضويتها في منظمة التضامن الأفرو اسيوي ولمنظمة السلم العالمي بصفتها عضو في لجنة السلم والتضامن البحرانية.

لجنة التنسيق بين الجبهتين

بعد حل المجلس الوطني ونظراً لوجود العديد من القيادات الوطنية البحرينية خارج الوطن، والتماس الشديد بين اطراف الحركة الوطنية الديمقراطية في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين.. فقد برز التعاون الاعلامي واضحاً بين الاطراف الثلاثة (الجبهة الشعبية في البحرين، جبهة التحرير الوطني البحرانية وحزب البعث العربي الاشتراكي ــ البحرين) وصدرت العديد من البيانات المشتركة بين هذه الاحزاب حتى قيام الثورة الايرانية حيث وقفت الشعبية والتحرير الى جانب الثورة الايرانية بينما اتخذ البعث الموقف العراقي ..

وبناء على المستجدات.. تشكلت لجنة لصياغة برنامج للارضية السياسية بين الجبهتين وقد صدر ذلك في عام ١٩٨١، وتطورت العلاقات بين مد وجزر في العمل المشترك بين الجبهتين.. وعقدت العديد من اللقاءات القيادية لتنسيق المواقف .. وصدر بيان سياسي مشترك بين الجبهتين في اوائل ديسمبرعام ١٩٨٥، حدد المهمات المشتركة بين الجبهتين ودعتا الى تشكيل اوسع جبهة متحدة لتحقيق المهمات التالية:

"١ ــ تصفية القواعد العسكرية الامريكية في الجفير والمحرق والتسهيلات الامريكية الممنوحة حسب الاتفاقية المجدة عام ١٩٧٦، والغاء هذه الاتفاقية.

٢ ــ اطلاق سراح المعتقلين والمحكومين في قضايا الراي والعقيدة والعمل السياسي والنقابي، وعودة المنفيين والمشردين واعادة الاعتبار لهم.

٣ ــ اطلاق الحريات العامة كحرية العمل السياسي والنقابي وحرية التعبير والنشر والصحافة والراي تشكيل مختلف الفئات الاجتماعية للمنظمات التي تعبر عن مصالحها وتطلعاتها وذلك طبقاً لمواد الدستور البحراني.

٤ ــ ايقاف العمل بالقوانين الاستثنائية اللادستورية وخصوصاً قانون امن الدولة وقانون العقوبات لسنة١٩٧٦ وتعديلاته اللاحقة لعام ١٩٨٢م.

٥ ــ اجراء انتخابات عامة وحرة في البلاد في اجواء ديمقراطية من اجل انتخاب مجلس وطني منتخب غير منقوص من أي من صلاحياته.

٦ ــ وضع حد لسياسة التميز الطائفي والتي تتبعها الحكومة ودعوة الجماهير البحرانية لمحاربة هذه السياسة.

٧ ــ وضع حد لسياسة التبعية للولايات المتحدة الامريكية والشعودية وانتهاج سياسة غير منحازة تقوم على اساس مصلحة شعبنا البحراني وقضايانا القومية والأممية، وعلى أساس أن البحرين عضو فعال في مجموعة عدم الانحياز، تجد في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية صديقاً لها. وفي الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة عدواً لها. مع الاستعداد لإقامة علاقات متكافئة مع جميع الدول التي تحترم استقلال وسيادة البحرين.

٨ ــ وضع حد لسياسة التبعية الاقتصادية للسوق الراسمالية ووضع حد لسياسة بنوك وشركات أوف شور التي تنهب الثروة الخليجية وتحولها لصالح الغرب وتنمية الاقتصاد الوطني في اطار التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي."(٣٢)

وتطورت العلاقات بين الجبهتين على الصعيد العمالي حيث تم توحيد اللجنة التأسيسية (التي تم تبنيها من قبل الجبهة الشعبية) ولجنة التنسيق بين النقابات (التي تم تبنيها من قبل جبهة التحرير)، بفضل جهود الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد عمال الكويت، عام ١٩٧٨ .. وبرز اتحاد عمال البحرين كصيغة للعمل الاعلامي والخارجي العمالي بالدرجة الاساسية.. الا ان الصراعات داخل الاتحاد الوطني لطلبة البحرين قد عكست نفسها على العلاقة بين الجبهتين.. وتدخلت الكثير من الاطراف الصديقة (الحزب الاشتراكي اليمني بالدرجة الاساسية) لتخفيف الصراعات بين الجبهتين، الا ان الانعطافة الكبيرة في العلاقات بين الجبهتين قد حصلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتزايد الشعور بضرورة وحدة قوى اليسار العربي في ظل الآثار الكارثية لحرب الخليج الثانية ..

طرحت الجبهة الشعبية في البحرين مع نهاية العام ١٩٩١ مسألة تعويم الايديولوجيا في صفوفها.. واجراء نقاشات واسعة حول المسألة الايديولوجية.. حيث أصدرت نشرة داخلية للحوار (الديمقراطي)، بعد توقف النشرة الداخلية (الشرارة) .. ساهم فيها الكثير من اعضاء الجبهة .. ثم تقدمت بمشروع الى قيادة جبهة التحرير للحوار للوصول الى صيغة ارقى في العلاقات بين الجبهتين على ارضية توحيد الجبهتين.. وقد تباينت الآراء حول هذه المسألة .. وتم التوافق على تشكيل لجنة للتنسيق بين الجبهتين تشكل القيادة المشتركة بينهما بحيث يتم تدارس التجربة بين الفترة والاخرى بهدف تطويرها.

شكلت لجنة التنسيق خطوة متقدمة بين فصيلين يسارين عربيين أمام احباطات كثرة من التجارب المشابهة.. وقد اصدرت القيادة المشتركة نشرة (الامل) الناطقة بلسان لجنة

التنسيق، حيث صدر العدد الاول منها في سبتمبر ١٩٩١ حيث جاء في افتتاحية العدد الاول:

"واصلت صحافة الحركة الوطنية البحرانية في الخارج تقاليد صحافتنا الوطنية وطورتها وغطت من حيث المحتوى والقراء مساحة لم تستطع الصحافة المسموح لها بالعمل الوصول اليها، فجاءت متواصلة ومتكاملة معها، وساهمت في خلق ارضية الوحدة الوطنية التي اصبح مستوى العلاقات الكفاحية والتنسيق بين جبهة التحرير والجبهة الشعبية يشكل نواتها الصلدة. وأصبح على الصحافة التقدمية بدورها أن تواكب تطور الحركة الوطنية وتعكس التقاءها ووحدة صفها وهدفها.

جاءت (الامل) لتلبي هذا النداء بعد توقف نشرتي (٥ مارس) و(الفجر) عن الصدور بعد الذي بلغتاه من حسن مستوى وسعة انتشار نسبية، لتنطلق من هذا الى أعلى"[٣٣].

وبدأت لجنة التنسيق في اصدار العديد من البيانات والمواقف السياسية التي حددت موقف الجبهتين.. كما تشكلت لجنة للعلاقات الخارجية ..

الا ان هذه التجربة قد وصلت الى طريق مسدود مع نهاية العام ١٩٩٨ عندما برزت الخلافات حول الموقف من الحركة الدينية لدى قيادات جبهة التحرير في الداخل .. واصرار البعض على مواصلة العمل المستقل.. مما دفع عناصر الجبهة الشعبية الى طلب تجميد لجنة التنسيق .. وايقاف العمل بالنشرة المشتركة.. ومراجعة التجربة عموماً.. وقد اتخذت كافة العناصر المرتبطة بتنظيم الجبهة الشعبية (في الداخل والخارج) قراراً بالعمل لتشكيل تجمع وطني ديمقراطي ومغادرة الصيغة القديمة التي عبرت عنها الجبهة الشعبية في البحرين.. وعملت على بلورة برنامج لهذا التجمع وان يتم الاعلان عن مؤسسيه داخل البحرين.

.. الا انها لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف قبل الانفراج السياسي الذي دشنه أمير البحرين في مطلع العام ٢٠٠١، عندما طرح مشروع ميثاق العمل الوطني.. والغى قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وأصدر مرسوم بقانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠١ الذي تم بموجبه العفو العام عن جميع المعتقلين وسمح للمبعدين بالعودة.

سعت العناصر العائدة الى اقامة التجمع الوطني الديمقراطي .. وتقدمت بالمشروع الذي تم اعداده من قبل عناصر الداخل الى الكثير من العناصر ذات الصلة بالتنظيمات القومية واليسارية (البعث والتحرير والقوميين والمستقلين الليبراليين) .. الا ان توزيع البرنامج قد اثار حفيظة السلطة.. مما دفع هذه العناصر الى التفتيش عن صيغ علنية اخرى.. وتبلورت لديها مع الشخصيات الاخرى فكرة تشكيل جمعية سياسية للتيار الديمقراطي.. سميت لاحقاً جمعية العمل الوطني الديمقراطي التي لم تتمكن من استيعاب كافة عناصر التيار الديمقراطي حيث

شكلت عناصر جبهة التحرير جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي ، وشكلت عناصر البعث جمعية التجمع القومي الديمقراطي ..

وخلال العام ٢٠٠١ برزت العديد من الاجتهادات بين صفوف العناصر التي كانت مرتبطة بالجبهة الشعبية .. حيث اراد البعض العودة الى صيغة الجبهة الشعبية.. بينما راى البعض أهمية العمل في جمعية العمل الوطني الديمقراطي.. ورأى البعض ضرورة العمل بصيغة التجمع الوطني الديمقراطي .. مما دفع العناصر القيادية الى عقد سلسلة من اللقاءات القيادية والقاعدية وجرت لقاءات مكثفة بين أعضاء الجبهة السابقين لبلورة موقف موحد.. وبعد السماح بعلنية جمعية العمل طغى خيار العمل في الجمعية على سائر الخيارات.. دون ان تتمكن اية هيئة من اتخاذ موقف نهائي لتحديد مصير الجهة الشعبية في البحرين.. وتوقفت كافة هذه اللقاءات.. دون صدور موقف يحدد مستقبل الجبهة الشعبية..

الهوامش :

١ ـ تقرير غير منشور لأحد عناصر الجبهة الديمقراطية ، ١٩٦٧.
٢ ـ تقرير الى الاجتماع الموسع للكادر، الجبهة الشعبية في البحرين، ١٩٧٥، غير منشور.
٣ – برنامج الجبهة الشعبية في البحرين ، إصدار ٥ مارس ، ١٩٨١، ص ٣.
٤ – مجلة الهدف الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يوليو ١٩٩٤، بيروت
٥– بونفور ، من النضال حتىالشهادة ، كتيب من إصدار ٥ مارس، بدون تاريخ.
٦ – منظمة الشباب البحراني.
٧ – منظمة المرأة البحرانية.
٨ – برنامج الجبهة الشعبية في البحرين ، إصدار ٥ مارس، ١٩٨١، ص٤ .
٩ ـ المصدر السابق، ص ٦١.
١٠ – بونفور من النضال حتى الشهادة، مصدر سابق، ص ٤٧.
١١ – المصدر السابق، ص ٥١.
١٢ – ٩ يونيو، مجلة ناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، يناير ١٩٧٤
١٣ – تطورات الوضع الراهن ومهمات المرحلة الراهنة، الجبهة الشعبية في البحرين ١٩٧٤
١٤ – ٥ مارس ، ناطقة باسم الجبهة الشعبية في البحرين ، يونيو ١٩٩٧
١٥ – ٥ مارس ، سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥
١٦ ـ البرنامج السياسي للجبهة، مصدر سابق، ص ص ٦٢ ـ ٧٢.
١٧ ـ هجمة اغسطس وأزمة النظام في البحرين، الجبهة الشعبية في البحرين، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٢٥.
١٨ ، ١٩– بيروت المساء ، صحيفة ناطقة باسم منظمة العمل الشيوعي (اللبناني)، ١٥ مارس ١٩٨١
٢٠ – برنامج الجبهة الشعبية في البحرين ، إصدار ٥ مارس ، ١٩٨١ مرجع سابق.
٢١ ، ٢٢، ٢٣ – المرجع السابق.
٢٤، ٢٥ – ٥ مارس ، مرجع سابق ، مايو ١٩٨٢ .
٢٦ – المرجع السابق، أكتوبر ١٩٨٠ .
٢٧ ، ٢٨، ٢٩، ٣٠– المرجع السابق.
٣١ ـ ٥ ـ مارس ، العدد ١١٩، نوفمبر ١٩٨٥.
٣٢ ـ نشرة ٥ ـ مارس، ديسمبر ١٩٧٥.
٣٣ ـ الامل، نشرة مشتركة تصدرها جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين ، العدد الاول، سبتمبر ١٩٩١.

تاسعاً - حركة الديمقراطيين الكويتيين

على امتداد عقدين حتى عام ١٩٦٨ كانت حركة القوميين العرب هي القوة السياسية البارزة في الكويت على صعيد المعارضة والتجمعات الشعبية، لقد كان لها الثقل الأساسي في الحركة العمالية والحركة الطلابية والأنشطة الاجتماعية المختلفة إضافة إلى وصول عدد من أعضائها البارزين إلى مجلس الأمة وأبرزهم الدكتور أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي. إلا أن العام ١٩٦٨ شهد تصدعاً كبيرا وخطيراً في حركة القوميين العرب على الصعيدين القطري والخليجي والقومي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ والذي انعكس بشكل واضح على وضعية حركة القوميين العرب في الكويت حيث عانت الحركة من الانشقاق أيضاً(١) .

فعلى ضوء القرارات التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي لحركة القوميين العرب في يوليو ١٩٦٨ في دبي الذي اتخذ قراراً بفصل قيادة مجال الكويت وتوجيه نداء للقواعد الحزبية بحسم علاقاتها مع القيادة أو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية اتخذ الكادر الحزبي هناك قراراً بعقد مؤتمر للمجال اتخذ فيه قراراً بطرد القيادة التاريخية الممثلة في الدكتور الخطيب والمنيس والنيباري وعدد آخر من القيادات وإعادة الارتباط بالحركة الثورية الشعبية. وكان لهذا القرار والفعل أثر كثير على فعالية الحركة في الكويت، حيث بات الصراع الداخلي يطغى على سائر الصراعات الاخرى خصوصاً وأن الانتخابات النيابية كانت على الأبواب وكان من الضروري لملمة بقايا الحركة القومية وخوض المعركة الانتخابية.

من ناحية ثانية فإن القرار المركزي الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب بحل الحركة أثار الكثير من الإرباكات لدى القيادات القومية التي رفضت الاتجاه اليساري ورفضت قرارات اللجنة التنفيذية مما دفع هذه القيادات إلى إعادة تشكيل نفسها في حزب جديد باسم حزب العمل الاشتراكي العربي وكان لها أن تخط طريقاً جديداً يرتكز على العمل

الوطني المحلي والعلاقات الوطيدة مع تنظيمات حزب العمل خاصة في الساحة الفلسطينية ممثلة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ومن ذلك التاريخ فإن القوميين العرب بالكويت ممثلين في مجموعة مجلة (الطليعة) قد أخذوا تسميات متعددة. فقد قدموا أنفسهم عام ١٩٧١ على أنهم التقدميون الديمقراطيون. أما في عام ١٩٧٨ فقد أصدروا برنامجهم الانتخابي باسم نواب الشعب، بعد حل المجلس عام ١٩٧٦ بعامين واستطاعوا تكتيل عدد كبير من الشخصيات الوطنية من حولهم وأصدروا بياناً تأسيسياً للتجمع الديمقراطي في الكويت، خلال مرحلة حل المجلس التي امتدت حتى عام ١٩٨٠ أصدروا كراساً باسم أنصار الديمقراطية في الكويت(٢) .

في انتخابات عام ١٩٨١ رشحوا أنفسهم باسم التجمع الديمقراطي كذلك الحال عام ١٩٨٥ . ويمكن القول بأن حركة الديمقراطيين الكويتيين هي تلك المجموعة الأكثر تماسكاً وقرباً من د. الخطيب والاتجاه الذي تعبر عنه مجلة الطليعة.

في هذا الصدد يقول الخطيب: "بغض النظر عن التسميات، فاننا جزء من التيار الوطني والديمقراطي الكويتي الذي يمتد جذوره إلى الثلاثينات. فما نمثله وما نطرحه ليس أمراً مفتعلاً أو مستجداً بل هو استمرار وامتداد تاريخي لهذا التيار الوطني والديمقراطي الكويتي..

أما موضوع اليسار والشيوعية فإن هذه التسمية أطلقها أناس يعتبرون اهتمامنا بالناس البسطاء من ذوي الدخل المحدود وموقفنا من الاتحاد السوفياتي أساس تصنيفنا على هذا النحو..

في مقابلة مع التلفزيون الكويتي، يقول د. أحمد الخطيب: "الناس تعرف أننا قوميون نحب الكويت كبلد عربي نحب وطننا العربي كله. إننا قوميين ولا نزال قوميين وسنبقى قوميين فهذا موضوع باعتقادي غير قابل للنقاش".

ما هي أهداف هذه الحركة منذ أن بلورت نفسها، لك ما يمكن معرفته من خلال قراءة البرامج الانتخابية ترشيحها من خلال المقالات الأساسية التي عبرت عن رأي الطليعة على صفحات المجلة في العقد والنصف المنصرم، لقد عكس البرنامج الذي أعلنه التقدميون الديمقراطيون في يناير ١٩٧١ عن تلك المرارة التي سادت صفوف القوميين بعد الهزيمة الكبيرة التي سادت صفوفهم بعد عملية الانشقاق عام ١٩٦٨، إذ أن القسم الأول من برنامج العمل الوطني الديمقراطي يقدم هؤلاء التقدميون برنامجاً في فترة الانتخابات ويطرحون فيه همومهم وتصوراتهم للعمل الوطني وما تعانيه البلاد من مشاكل. يشير البرنامج الى أنه: "كان واضحاً أن الحركة الوطنية في الكويت قد عاشت طيلة الأربع سنوات المنصرمة سيرة قصورها الذاتي وأوضاعها المفككة والتي عكست نفسها بشكل واضح

ومؤسف على مجمل ممارساتها بصورة شل قدرتها على التحرك وأقعدها عن متابعة التطورات المتلاحقة التي كان لابد لها كحركة وطنية من أن تؤثر وتتأثر ضمن ممارساتها لمسؤولياتها التاريخية ودورها القومي المطلوبين.

هكذا فإن الركود الذي خيم على العمل الوطني في الكويت كان نتاج مرحلة تراجعت فيها حركة التحرر الوطنية العربية وواجهت فيها القوى الوطنية في الكويت نكسة مؤثرة بعد الضربة الموجعة التي تلقتها الإداة الشعبية صبيحة الخامس من يونيو لعام ١٩٦٧، لكن على الرغم من كل ذلك فإن قوى الثورة العربية بالمقابل قد تحركت إثر الهزيمة وكانت ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة أعلى ردة فعل للجماهير العربية استطاعت إرادة الرفض الثوري أن تتخطى أسوار العزلة في الخليج وبدأت الثورة المعادية للاستعمار وعملائه تحقق الانتصارات فيما نجحت القوى الوطنية بإسقاط الأنظمة الرجعية في السودان وليبيا وتمكنت الجمهورية العربية المتحدة من استعادة قوتها العسكرية.

من هنا فإننا في الكويت على ضوء فهمنا للمرحلة الراهنة ترى من الضرورة أن يواصل العمل الوطني سيرته وأن تنهض قواه الوطنية من كبوتها. لن يتم ذلك إلا في التوجه نحو تكتيل القوى الوطنية ووحدة العمل الوطني، تأتي المعركة الانتخابية على ضوء فهمنا الواضح لها كنقطة انطلاق في سبيل تحقيق هذا الهدف ومن أجل تعميقه والتوعية لأهميته وضرورته، حيث جاءت الانتخابات بعد التزوير المكشوف الانتخابات السابقة التي أعلن عنها كافة الوطنيين، لقد كان من الضروري الإشارة إلى مهمات الوطنيين في هذا القسم المتعلق بوحدة القوى، حيث أنه بدون جدال فإن كافة العناصر والقوى الديمقراطية تلتقي في رفضها للقوانين اللاديمقراطية، تلتقي في رفضها لتردي الأوضاع ولانتشار الرشوة والوساطة والمحسوبية، تلتقي في رفضها للفساد والسرقات والممارسات التي زكمت بروائحها الأنوف، تلتقي أيضاً برفضها للتدهور الاقتصادي وتحكم الشركات الأجنبية، وتلتقي أيضاً بعلاج كل هذه الأمور بإطلاق الحريات العامة باعتبار الكفاءة أساس القياس بتطهير الجهاز الإداري وبضرورة التخطيط لمستقبل البلاد والاهتمام بالصناعة الوطنية والوقوف بوجه الشركات الأجنبية، بل هذه الأمور بالإضافة إلى غيرها من المواقف المشتركة تشكل مطالب أساسية يمكن لها أن تكون أساس برنامج عمل مشترك تلتزم به كافة الأطراف الوطنية تسعى للنضال من أجل تحقيقه."

على ضوء هذا الفهم فقد جاءت الأقسام اللاحقة من البرنامج حيث أكد الديمقراطيون بأن المهمات في المجال السياسي والديمقراطي هي التالية.

"ــ إلغاء كافة القوانين اللاديمقراطية وخصوصاً قانون الصحافة والأندية والوظائف العامة.

ــ إشاعة الديمقراطية في المجتمع بضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية العمل النقابي والنشاط الشعبي وتعديل قانون الأندية والتجمعات.

ــ عدم تعطيل الصحف إدارياً وضمان حرية الصحافة واللجوء للقضاء في حالة المخالفات القانونية.

ــ عدم تدخل السلطة التنفيذية في سير الانتخابات النيابية وضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وتشكيل محكمة دستورية للنظر في الطعون والمخالفات.

ــ إعطاء المرأة حقوقها كاملة ذلك بالسماح لها بالترشيح والانتخاب."

يتطرق البرنامج إلى المسألة النفطية كقضية مركزية في المجال الاقتصادي ويرى ضرورة تحقيق ما يلي:

"ــ دعم شركة النفط الوطنية وإفساح المجال أمامها وتطهيرها من العناصر الفاسدة وتشجيع قيام صناعة نفطية وطنية تنويعها بما في ذلك استخراج النفط ونقله وتسويقه.

ــ إنشاء معامل جديدة لتكرير وصناعة مشتقات النفط وإقامة صناعة بتروكيماوية وإنشاء معهد للدراسات النفطية.

ــ إعطاء الحقول والأراضي غير المستغلة لشركة البترول الوطنية والامتناع عن منح أية عقود امتياز جديدة.

ــ إجبار الشركات الأجنبية على احترام القوانين والضغط عليها لإعطاء العمال حقوقهم مع تطبيق سياسة التعريب ومنح الكويتيين فرصة احتلال مراكز الصدارة وذلك بتدريبهم وإرسالهم في بعثات للخارج يتلقون فيها دراسات جدية."

يتطرق البرنامج إلى موضوعات السكن والتعليم والفن والثقافة ويطالب "بسيادة الحريات العامة لتمكن الأفكار الجديدة من البروز ومكافحة الخرافات والشعوذة".

أما في الميدان السياسي العربي فإن الديمقراطيين يرون ضرورة التصدي للمؤامرة الخطيرة المتعددة الجوانب التي يخطط لها وينفذها أطراف المعسكر المعادي المتمثل بالإمبريالية والقوى الرجعية والعميلة ويدخل ضمن هذا المعسكر الاستعمار البريطاني والإمبريالية الأمريكية وخطر النظام التوسعي الإيراني معهم وبتنسيق كامل لكافة الأطراف العربية الرجعية. و"يدعو الديمقراطيون إلى ضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله ومحاربة الأطماع التوسعية الإيرانية رفض كافة المشاريع الاستعمارية ويطالبون بالحريات العامة ووقف حملات الإرهاب والتنكيل

ضد القوى الوطنية يرون ضرورة إقامة الجبهة الوطنية العريضة على امتداد منطقة الخليج ودعم الطلائع الثورية المناضلة المتمثلة بجبهتي الكفاح المسلح في منطقتي ظفار وعمان الداخل".

على صعيد القضية الفلسطينية وانطلاقاً من إيماننا بحق الشعب العربي الفلسطيني في حريته واسترداد أرضه المغتصبة بكاملها، "فإن المطالب الوطنية تتركز على دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة وتقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لها". في الميدان العربي تم التركيز على مسألة الوحدة العربية حيث "أن الوحدة العربية هي هدف الجماهير من المحيط إلى الخليج بحيث أنها تمثل الضمان الأكيد للمستقبل العربي المنشود على أساس من الإدراك العلمي لهذه الحقيقة فإننا سنعمل من أجل تحقيق ما يلي:

ـ العمل من أجل قيام الوحدة العربية ذلك باللقاء مع كافة القوى الوطنية التقدمية العربية لتوعية الجماهير العربية صاحبة المصلحة الحقيقية بالوحدة وتوحيد كافة النضالات المشتركة في سبيل تحرير الإنسان العربي، تحرير أرضه وثروته على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ـ الانفتاح على الأنظمة التقدمية العربية والتنسيق معها ودعم الجهود والتوجهات الوحدوية مع رفض كافة الأحلاف والمعاهدات الاستعمارية المشبوهة.

ـ المباشرة بإقامة المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتعزيزه."

يؤكد البرنامج على "اقامة العلاقات مع جميع الدول على أساس موقفها من قضايانا القومية وبالذات للقضية الفلسطينية وقضية الخليج العربي. الانفتاح على البلدان الاشتراكية ورفض كافة المعاهدات والأحلاف."

وتمكن عدد من الديمقراطيين من بينهم د. الخطيب وسامي المنيس وعبدالله النيباري من الفوز في تلك الانتخابات وكان من أشرس المعارك التي خاضوها في المجلس هي معركة النفط والغاز التي سنتطرق إليها في نجاحات الديمقراطيين في المجلس.

في انتخابات ١٩٧٤ تقدم الديمقراطيون ببرنامج العمل الوطني هو نسخة موسعة ومطورة إلى درجة ما عن البرنامج الذي تقدموا به عام ١٩٧١ إلا أنه يشير في المقدمة إلى الظروف العربية والكويتية الخطرة التي تجري فيها الانتخابات حيث يشير إلى "أن الانتخابات القادمة تجري في ظروف تجتاز فيها الأمة العربية مرحلة حاسمة من نضالها التحرري قد يتوقف عليها الكثير من أهدافنا القومية في التحرر والتقدم الاجتماعي لقد بات معروفاً ما أنتجته معارك اكتوبر ١٩٧٣ المجيدة سواء على جانبها الإيجابي أو السلبي، رغم كل ما أسقطته

تلك المعارك من أساطير وأكاذيب صهيونية وإمبريالية عن عجزنا المزمن. رغم كل ما فتحته من أبواب الأمل والثقة بقدرتنا على الانتصار، لقد هرعت القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية لاستثمار كل إيجابيات حرب اكتوبر."

تمكن الديمقراطيون من توصيل عدد من العناصر الأساسية منهم إلى مجلس الأمة حيث فاز في الانتخابات الرموز الأساسية للديمقراطيين، إلا أن رياحاً عاتية قد هبت عام ١٩٧٥ بعد مقتل الملك فيصل، حيث ضغطت المملكة السعودية على السلطات البحرانية لتحل المجلس الوطني هناك وبدأت الضغوطات المتزايدة على الكويت للملك فقد وقفت (الطليعة) أمام الوضعية قبل افتتاح الدورة الثانية للمجلس محددة المهمات التي يجب النضال من أجلها مشيرة إلى المهمات الداخلية خاصة قضايا الحريات وضرورة إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات العامة مشيرة إلى ضرورة أن يتحمل المجلس مسؤوليته في رسم سياسية خارجية للدولة سليمة ومستقلة تدعم قضايانا الوطنية والقومية ومحاسبة الحكومة على مواقفها تجاه العديد من أحداث المنطقة كتوقيع اتفاقية سيناء والهجوم الإمبريالي الرجعي الصهيوني على ثورة الشعب الفلسطيني وعلى حركة التحرر الوطني العربية وتصفية المكاسب والتجربة الديمقراطية في البحرين، وحملة التقتيل والإبادة التي تمارسها قوات قابوس من المرتزقة والقوات الإيرانية الغازية ضد الشعب العماني واعتداءاتها على أراضي شعب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كذلك التأكيد على الموقف الوطني من شعار الأمن في الخليج وإدانة ونبذ الأحلاف العسكرية الرجعية المشبوهة، الدعوة إلى تصفية القواعد العسكرية الإمبريالية في منطقتنا التي تهدد استقلال وحرية شعوبنا بما يتوجب على المجلس فضح كافة الدعوات الإعلامية المشبوهة التي تستهدف عرقلة التطور الديمقراطية لمنطقة الخليج، الوقوف ضد حمى التسلح غير المبرر الذي يستهدف توتير الأوضاع واستنزاف ثروات بلدان المنطقة[٣].

وبدلاً من الاستجابة للمطالب الشعبية فإن السلطة الكويتية قد ارتضت السير في ركاب السعودية. هكذا أصدر الأمير مرسوماً أميرياً في ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ بحل مجلس الأمة وإيقاف العمل بأحكام المواد ٥ فقرة ١٠، ٣، ١٧، ١٨ من الدستور وكانت التبريرات التي طرحها المرسوم على النحو التالي:

ـــ تعطل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور بالرغم من أهميتها الحيوية لصالح المواطنين.

ـــ أصبح التهجم على الوزراء والمسؤولين ومن دون وجه حق هو هم الكثير من الأعضاء،

ـــ إن الأوضاع الدقيقة والحرجة التي تجتازها منطقتنا في العالم العربي بصورة عامة تتطلب سرعة البت في كثير من الأمور الحاسمة وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية أمن واقتصاد هذا البلد.

ـــ التعاون يكاد يكون مفقوداً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

كانت هذه الخطوة صدمة قوية للتيار الديمقراطي في الكويت الذي جعل البرلمان أحد أبرز الأشكال النضالية التي اعتمدها، وكان من الطبيعي أن يرفض الديمقراطيون هذا الإجراء التعسفي وأن يبذلوا الجهود للتعبير عن استنكارهم له خاصة وأنه قد ترافق مع إغلاق نادي الاستقلال الذي شكل مقر النشاط الجماهيري للديمقراطيين، وحل مجالس عدد من الهيئات الشعبية. لذلك تداعى الديمقراطيون لإرسال عريضة تعبر عن وجهة النظر بشكل ملطف للغاية حيث ورد في مطلع الرسالة ما يلي" بادئ ذي بدء وقبل خط أي سطر من هذه المذكرة يجد أن نؤكد أن للأمير المعظم والد الجميع المنزلة الرفيعة في نفوسنا جميعاً". وبعد أن استعرضوا ما طرحه المرسوم من مبررات لحل المجلس أشاروا إلى ما أنجزه المجلس إلى الخطوات الخطرة التي تمت بعد حل المجلس خاصة تعطيل الصحف إدارياً وأشاروا إلى الدور الذي لعبه المجلس بقولهم "أخيراً لا بأس من التذكير والألم يعتصر في القلب أن مجلس الأمة لم يقف حجر عثرة في سبيل وحدة الكلمة ونشر المحبة بين المواطنين ولم يعترض على حفظ الأمن والسهر على راحة المواطنين وحمايتهم من الجريمة التي انتشرت، وتطهير المجتمع من المنحرفين، بل كان يطالب دائماً بالقضاء على الجريمة واعتبارها مرضاً يلزم تحصين الشعب ضده بكل الوسائل المتوفرة بل إن مضابط مجلس الأمة تزخر بالكلام عن الرشوة والمرتشين ومن تفشي جريمة الرشوة والمطالبة بالقضاء عليها وتطهير الجهاز الحكومي من المرتشين المتاجرين بوظائفهم ولطالما نادى مجلس الأمة بالعدالة الاجتماعية وإعطاء كل ذي حق حقه والقضاء على ظاهرة الواسطة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب دونما نظر إلى أي اعتبار آخر تكريساً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً وأخيراً فإن المجلس كان رائداً في عملية الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه منددا بالقبلية والطائفية والمظاهر العائلية ولم يتوان عن تقديم مشروعات القوانين التي من شأنها لو كانت الموافقة عليها قد تمت وطبقت تطبيقاً سليماً لقضت بسرعة على ظاهرة القبلية الطائفية". وقد وقع على هذه العريضة كافة النواب الديمقراطيين.

كما نشط الديمقراطيون في ميدان الهيئات الشعبية والأندية والمؤسسات لمواجهة هذا الإجراء التعسفي حيث أسهموا بفعالية في تشكيل الهيئات لإصدار بيان يستنكرون فيه تلك الخطوات ويشيرون إلى المكاسب التي حققها شعب الكويت في ظل المجلس وإلى دور السلطة

التخريبي بالقول: "لقد كنا نتمنى لو توفرت الرغبة في إصلاح حقيقي للدستور وتوفير الأمن والرخاء وسبل العيش الكريم للمواطنين بأسرع السبل وأن يتم الإصلاح عبر الوسائل الديمقراطية والقضاء على أسباب نقائص حياتنا الديمقراطية المتمثلة في إغراق الدوائر الانتخابية بالاصوات المنقولة وإثارة النعرات الطائفية والقبلية والعنصرية وغض النظر عن ممارسة الرشوة العلنية لإفساد الضمائر وشراء الذمم والتضيق على الحريات العامة، إلى غير ذلك من النواقص التي عانت منها حياتنا ولم يكن ممكناً أن يتم معظم ذلك لو أن السلطة التنفيذية طبقت القوانين القائمة بحرص وتجرد. كان ممكناً أيضاً أن نتلافى نقص القوانين لو كان لدى السلطة التنفيذية الاهتمام الجدي بالتعاون مع كل الحريصين على مصلحة الوطن في مجلس الأمة".

ويضيف قائلاً: " كنا نتمنى لو حدث ذلك لكن حيث أن الذي حدث هو غيره فإننا نناشد كل واحد أن يعي مسؤولياته أن يطالب بما يتيسر له من الوسائل المشروعة بعودة الشرعية والحكم الدستوري واسترداد المكاسب الديمقراطية بأسرع وقت."

وقد وقع هذا البيان كل من الاتحاد العام لعمال الكويت ورابطة الأدباء وجمعية المحامين وجمعية الصحفيين ونادي الاستقلال وجمعية المعلمين الكويتية والاتحاد الوطني لطلبة الكويت.

لكن السلطة قد أوغلت في خطها القمعي واعتقلت عدداً من القيادات النقابية وحلت مجالس الإدارة لدى عدد من الأندية والجمعيات ولم تتردد عن تعطيل مجلة الطليعة وعدد من الصحف والمجلات الأخرى عدة مرات، لذلك فقد وجد الديمقراطيون أهمية في العمل بأشكال أخرى حيث أصدروا عدداً من المقالات باسم أنصار الديمقراطية في الكويت على هيئة كتاب[4] وزع بشكل شبه سري في الكويت وبشكل أوسع في الخارج بعنوان" التآمر على الديمقراطية في الكويت"، وحددوا في هذا الكراس الأهداف الوطنية الأساسية في هذه المرحلة على النحو التالي.

"ـ إنجاز مهام الديمقراطية السياسية:

"لم يكن الدستور والمكاسب الديمقراطية الأخرى هبة من السلطة بل أن المطالب الدستورية والديمقراطية قديمة في الكويت وكما نعلم بدأت في العشرينات وتبلورت في حركة المجلس عام ١٩٣٨ وطالبت بها الحركة الوطنية في الخمسينات".

"إن كل المزاعم والأكاذيب التي أوردها المسؤولون يوم ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ والتي ناقشناها في حينها وعلى حدة تبين للجميع بطلانها.

" إن شعبنا يحترم نفسه ويريد أن يكون له مكانته بين سائر الشعوب ولا يمكن أن يسكت عن مصادرة حقوقه السياسية لأي سبب كان من التحالف القائم بين الأوساط

الرجعية في السلطة وكبار ممثلي الاحتكار المالي التجاري والعقاري والذي يريد أن يسكت الناس أو يوهمهم بأنه مشغول في تطوير البلاد لن يخضع له أحد بعد الآن".

"إن إنجاز المهام الديمقراطية يتطلب ما يلي:

ــ إلغاء كافة مراسيم ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ السيئة الذكر وعودة الشرعية الديمقراطية والدستورية.

ــ صيانة الحقوق التي كفلها الدستور وحمايتها والالتفاف حولها والنضال المستمر عبر كافة المجالات المؤسسات لجعل مبدأ سيادة القانون ووحدة تطبيقه حقيقة واقعة.

ــ العمل على تخفيض سن الانتخاب ومنح المرأة حقوقها السياسية الكاملة بما في ذلك حق الترشيح الانتخاب.

ــ إعادة النظر في المناطق الانتخابية وتعديلها بما يكفل القضاء على التكتل العشائري والطائفي.

ــ فصل السلطة التشريعية تماماً عن السلطة التنفيذية.

ــ المبادرة على الفور إلى إجراء إصلاح تشريعي يستهدف تعديل التشريعات والقوانين القائمة بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. "

يتطرق الكراس إلى المهمات الأخرى والتي أشار إليها الديمقراطيون في برامجهم الانتخابية لأنهم في هذا المشروع يتطرقون إلى الضغوطات التي تواجهها منطقة الخليج منها الكويت حيث يرون "أن الكويت ليست بعيدة عن الخطط العدوانية العسكرية الأمريكية إذا كانت الرجعية السعودية تتبنى كافة المشاريع الأمريكية المشبوهة كالحلف الإسلامي ومشروع أمن الخليج وإذا كانت الرجعية الإيرانية ترسل قواتها الضارية لمحاربة ثوار الجبهة الشعبية في ظفار وإذا كانت الرجعية السعودية والعربية تساند قمع الحريات في البحرين والكويت فإن ذلك كله لم يردع الولايات المتحدة ولم يجعلها تتردد عن التهديد باستعمال القوة لاحتلال منابع النفط".

ولتشكيل المزيد من الضغوطات على السلطة للعودة إلى الحياة البرلمانية فقد عمل الديمقراطيون على تكتيل كافة الاتجاهات الديمقراطية وأسهموا بفعالية في تشكيل التجمع الديمقراطي في الكويت والذي ضم الكثير من الشخصيات الوطنية والديمقراطية بما في ذلك عناصر (الطليعة)؛ هكذا صدر في يناير ١٩٧٧ البيان التأسيسي للتجمع الديمقراطي حيث أشاروا إلى أن من الأسباب الأساسية التي شجعت السلطة على التمادي في الاجراءات التي اتخذتها هي أن التجربة البرلمانية لم تدعم بتنظيم شعبي خارج المجلس التشريعي يكون قادراً

على مؤازرة جهود نواب المجلس لمواجهة الهجمة الاستعمارية ولا أن تقدم على إجراءات الرابع من رمضان (١٩٧٦) وإن أي ردود فعل شعبية تتناسب مع خطورة ذلك الحدث التاريخي.

لذلك يرى الديمقراطيون بأن الاستجابة التاريخية التي تلائم طبيعة المرحلة التاريخية تتمثل في "تكاتف وتلاحم جميع القوى والعناصر الحريصة على عودة الحياة الدستورية الغيورة على مصالح الشعب وحقه في المشاركة في حكم نفسه وانتهاج السياسات التي ترتضيها غالبيته عبر نظام ديمقراطي سليم.

والتجمع الديمقراطي إطار للعمل الشعبي الموسع والذي يضم العديد من القوى والعناصر الحريصة على الديمقراطية يؤكد استعداده للتعاون مع جميع العناصر والقوى الأخرى في الساحة الكويتية".

يحدد البيان التأسيسي أهداف العمل الوطني في هذه المرحلة بالمهمات التالية:

"أولاً – تكريس الديمقراطية

يسعى التجمع إلى قيام حكم ديمقراطي سليم السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً ويصان فيه أمن الأفراد وتحفظ فيه حريات الاعتقاد والرأي والبحث العلمي وحق التعبير عن الرأي في القول أو الكتابة أو غيرها بما تكفل فيه حرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية تكوين الجمعيات والنقابات والتنظيمات السياسية وحق الاجتماع، والعمل على إلغاء كافة القوانين المقيدة للحرية والمنافية لروح ونصوص الدستور ومحاربة كافة التجاوزات القانونية والدستورية. العمل على تطوير القوانين والدستور من أجل توسيع المكاسب الديمقراطية وتعميق مفاهيمها.

ثانياً– عودة الحياة النيابية.

ثالثاً– العدالة الاجتماعية.

رابعاً– المساواة أمام القانون.

في مرحلة تعليق الحياة البرلمانية سعت الحكومة إلى تشكيل لجنة لتنقيح الدستور حيث يتم التخلي عن كافة النصوص التي تشير إلى الحريات الديمقراطية وقد تصدى الديمقراطيون لهذه المحاولات بكل الوسائل السلمية الممكنة لديهم بدءاً من الكتابة في الطليعة وانتهاءً بالندوات في الجامعة كذلك الحال بالنسبة للجمعيات والاتحادات التي يتواجد فيها تأثير للديمقراطيين، لقد اعتبروا بأن معركة تنقيح الدستور هي معركة أساسية ضد النظام ولا بد من إفشال مخطط السلطة وقد نجح الديمقراطيون في ذلك، فقد أكدوا في تلك المرحلة على

ضرورة عودة الحياة البرلمانية واستبشروا خيراً بالقرار الأميري بإعادة الحياة البرلمانية في مطلع ١٩٨٠ وشنوا هجوماً على كافة الأصوات التي طالبت بالتأجيل واتهموها بالعمل ضد المصلحة الحقيقية للكويت حيث أن الكويت أكثر ما تحتاج إليه هو جبهة شعبية ووطنية تشارك في العمل السياسي بوعي. "نحن نعتقد أن مصالح الكويت – في هذا الوقت المضطرب – تخدم أكثر ما تخدم عن طريق إفساح المجال للمشاركة الشعبية والرقابة السياسية من قبل الشعب.. نحن نرى بأن أخطر قرار يمكن أن يتخذ في هذه المرحلة هو قرار تأجيل المشاركة الشعبية.

إلا أن السلطة الكويتية لم تستجب لدعوات تأجيل انتخابات مجلس الأمة بل أصدرت مرسوماً بالانتخابات في بداية عام ١٩٨٠ واتاحت المجال لكافة القوى والشخصيات أن تنشر برامجها بعد أن قسمت الدوائر الانتخابية إلى ٢٠ دائرة بدلاً من ١٠ كما كان في الانتخابات السابقة.

استأنف الديمقراطيون نشاطهم السياسي بشكل مكثف حيث اصدروا برنامجاً انتخابياً باسم التجمع الديمقراطي[٥] وكان من أبرز من مرشحيهم د. أحمد الخطيب وأحمد النفيسي وسامي المنيس وعبد الله النيباري . وكان من الطبيعي أن يشير البرنامج بشكل عابر إلى مرحلة تعطيل الحياة النيابية وأهمية الانتخابات آنذاك بالإشارة إلى أن الانتخابات النيابية المقبلة ستترتب على نتائجها أمور مصيرية هامة تتعلق بحاضر الكويت ومستقبلها من حيث أن مجلس الأمة القادم هو الذي سينظر في مقترحات الحكومة بتعديل دستور البلاد ويصادق عليها ومن شأن هذه التعديلات المقترحة إذا أقرت أن تسحب سلطات مجلس الأمة في التشريع والرقابة في السلطة التنفيذية وتعطي صلاحيات تشريعية لمجلس الوزراء مما يضعف من دور مجلس الأمة المنوط به ممارسة السلطة التشريعية ويحوله إلى هيئة استشارية وهذه التعديلات من شأنها الإبقاء على القوانين والإجراءات المقيدة للحريات والمتعارضة مع روح الدستور ونصوصه التي فرضت على البلاد منذ عام ١٩٧٦ في ظل غياب الحياة النيابية.

على نتائج هذه الانتخابات سيتوقف الأمر فيما إذا كان المجلس سيصادق على هذه التعديلات على الدستور وسيحافظ على الضمانات والمكاسب الدستورية الأساسية التي تضمنها دستور ١٩٦٢ ويضعها موضع التطبيق الفعلي باتجاه توسيعها وتعميقها لضمان أوسع مشاركة شعبية في إدارة الشؤون العامة.

أمام هذه الوضعية الاستثنائية التي تجري على أساسها الانتخابات فقد حدد الديمقراطيون بأنهم "يخوضون الانتخابات تحت شعار الحفاظ على الضمانات الدستورية الأساسية التي اشتمل عليها دستور عام ١٩٦٢ وعدم الانتقاص منها ووضعها موضع

التطبيق الفعلي وإطلاق الحريات العامة للشعب وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لكل المواطنين. قيام حياة نيابية على أسس ديمقراطية بما يكفل لشعبنا حياة عادلة وكريمة."

اعتبر الديمقراطيون أن هذه القضية مركزية للغاية يتوجب دعوة الشعب للالتفاف حول هذا المطلب الديمقراطي واعتبار الالتزام به هو المقياس الأساسي للحكم على أي مرشح في الانتخابات النيابية. وحيث أن السلطة قد عملت على إثارة النعرات الطائفية والقبلية والولاءات العائلية وسواها فلقد دعا الديمقراطيون إلى ضرورة الترفع عن النعرات الطائفية والقبلية والعائلية.

ونظراً لأهمية هذه المسالة لقد حازت على الجزء الأكبر من البرنامج الذي لم يكن برنامجاً تفصيلياً بل كان البرنامج الأخير موجزاً للغاية مركزاً على مسألة الحريات الديمقراطية وضرورة الحفاظ على الدستور . ونظراً لأهمية المسألة الاقتصادية في حياة الكويت فقد أشار البرنامج إليها دون تفصيلات "لضرورة العمل على انتهاج سياسة اقتصادية وطنية بديلة للسياسة الاقتصادية الحالية للحكومة، تتوجه نحو بناء أسس اقتصاد وطني مستقل بتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. محاربة جميع أشكال الفساد والتلاعب بأموال الشعب ومقدراته. . إقامة محكمة إدارية حفظاً لحق المواطنين وتمكينهم من مقاضاة الإدارة الحكومية. ربط السياسة التعليمية بمتطلبات تحقيق التقدم الاجتماعي. تعديل قانون الجنسية الكويتية. تمكين المرأة من ممارسة حقوقها."

كانت النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات مفجعة للديمقراطيين حيث فشل جميع مرشحي التيار الديمقراطي وحرموا بالتالي من منبر البرلمان الذي ناضلوا طويلاً من أجل إعادة العمل به طيلة سنوات أربع.

في معرض تحليله للأسباب التي أدت إلى فشل مرشحي التجمع الديمقراطي في الوصول إلى مجلس الأمة يقول السيد عبد الله النيباري[٦] بأن هناك عدد من الاسباب أهمها غياب التنظيم.

"بتقديرنا أن الكويت يسود فيها التيار الوطني الديمقراطي التقدمي المطالب بالاستقلال والتحرر الناجز والمشاركة الشعبية في رسم القرار السياسي والاقتصادي المطالب بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعب الكويتي لكن التيار الوطني الديمقراطي تيار فضفاض لا تحكمه أية علاقة تنظيمية، وأزمة الحركة الوطنية في الكويت هي أزمة تنظيمية العنصر المفقود هو التواجد والترابط التنظيمي بين مجموعات وعناصر هذا التيار الواسع هذا الأمر اصبح على درجة كبيرة من الأهمية وأصبح يحتاج لوقفة واهتمام الجميع حيث الظرف

الراهن يختلف عما سبق في الانتخابات السابقة كان يمكن التحرك من خلال بعض العناصر السياسية باتصالهم المباشر مع المواطنين واحتكاكهم معهم في المؤسسات الثقافية والأندية كان ذلك يحقق درجة من الترابط على هذا الأساس كانت دائماً نتائج الانتخابات فيها ضمانات للعناصر الوطنية أما الآن فالظروف تغيرت بمجتمع اتسع وما عادت ممكنة الاتصالات الشخصية."

من الأسباب الأخرى التي يراها السيد النيباري هي إجراءات السلطة في تقسيم الدوائر إلى ٢٠دائرة أدى إلى تصغير المنطقة الانتخابية وإلى بروز مؤثرات غير موضوعية ببروز تأثيرات العلاقات الطائفية والعشائرية والقبلية والمصالح الانتخابية وبناء الدواوين والعلاج في الخارج وتذاكر السفر الصيفية وخلافها [٧] .

كما تطرق إلى الدور الذي لعبته القوى الرجعية خاصة الجماعات الإسلامية التي "أسهمت في توزيع الكثير من الإشاعات ضد الوطنيين كان هناك هجمة إعلامية ضخمة شاركت فيها أغلب أجهزة الإعلام خاصة الصحافة المملوكة للرأسمال لتشويه صورة العناصر الوطنية كما ركزت هذه الإشاعات والحملات المعادية على إثارة المشاعر الطائفية واستغلالها ضد العناصر الوطنية تفسير موقفها من محاولات التكتل الطائفي على أنها مواقف تستجدي الأصوات الطائفية "[٨] .

بالرغم من عدم نجاح الرموز التاريخية في انتخابات المجلس، فإن قيادة التيار الديمقراطي خاصة الدكتور أحمد الخطيب لم يتردد عن طرح كافة القضايا الديمقراطية على صفحات الطليعة أو الندوات أو في رسائل إلى أعضاء مجلس الأمة بتوضيح مواقفه من القضايا الأساسية المطروحة للنقاش خاصة مسألة تعديل الدستور الكويتي. لقد شن الخطيب حملات مكثفة على مسألة تنقيح الدستور مفنداً المبررات التي طرحتها الحكومة ومتناولا النقاط التي تريد الحكومة تعديلها بالنقد والتفنيد وأوجز مغازي التعديل في النقاط التالية[٩] .

"ـــ شل الصلاحيات التشريعية للمجلس حيث لا يستطيع إصدار أي قانون تعترض عليه الحكومة.

ـــ منح السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية واسعة أثناء انعقاد المجلس التشريعي تحت مظلة القوانين.

ـــ منح السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية ومالية واسعة فيما بين أدوار الانعقاد والعمل دون الرجوع إلى المجلس مما يصعب عملية إلغائها بعد انعقاده ونفاذ جميع آثارها التي تمت حتى لو قرر ثلثي أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بطلانها.

ـ التوسيع غير المبرر بأي مقياس لصلاحيات الحكومية بإعلان قيام الأحكام العرفية وممارسة سلطات استثنائية خطيرة.

ـ تقييد قدرة المجلس المنتخب على محاسبة الوزراء والرقابة على الأجهزة الحكومية.

اختتمت الرسالة كلماها إلى النواب بالقول لذلك فإنكم أنتم المطالبون اليوم أمام الشعب بالتصدي للدفاع عن الدستور والمكتسبات الديمقراطية والحقوق الشعبية التي جسدها. لا شك أن موقف المجلس بهذا الشأن سيسجل على صفحات هامة من تاريخ الكويت إننا ندعو الله ونتمنى عليكم أن يدوم هذا السجل بأحرف من نور".

في انتخابات ١٩٨٤ الأخيرة لمجلس الأمة تمكن الديمقراطيون الكويتيون من تكتيل صفوفهم وتقديم انتخابي لمرشحي التجمع الديمقراطي الذي ضم كلاً من د. احمد الخطيب ود. أحمد الربعي وأحمد يوسف النفيسي وسامي المنيس وعبد العال ناصر وعبد الله النيباري، حيث أشار البرنامج[١٠] في مقدمته إلى الظروف التي تجري في ظلها الانتخابات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعربية "حيث تكتسب الانتخابات البرلمانية المقبلة أهميتها الاستثنائية من زاوية الدور الذي يفترض أن يضطلع به المجلس القادم من حماية وتطوير المكتسبات الدستورية وفي مجال واصلاح الأوضاع العامة التي تردت خلال السنوات الأخيرة نتيجة السياسات الحكومية المتبعة غياب وضعف الرقابة البرلمانية على أعمال سياسة الحكومة.

كما تأتي الانتخابات في ظل أوضاع خليجية حرجة وغير مستقرة بسبب استمرار الحرب العراقية الإيرانية بسبب الوجود العسكري الأمريكي في منطقتنا في ظل أوضاع عربية تشتد فيها المحاولات الأمريكية والإسرائيلية لبسط نفوذها وهيمنتها على بلداننا ولفرض حلول استسلامية تتجاهل مصالح وحقوق العرب القومية[١١].

حيث تسعى الحكومة إلى اعادة تنقيح الدستور رغم سحبها للمقترحات التي تقدمت بها إلى المجلس السابق لا بد أن معركة الانتخابات كانت واضحة للغاية فالسلطة تريد أن يصل إلى المجلس نواب لديهم الاستعداد للسير في ركابها لذلك فقد أكد البرنامج على أن المهمة الأولى لكافة القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية هي المحافظة على الضمانات الدستورية من أجل إطلاق وتوسيع الحريات العامة و يظل هدف الحفاظ على الدستور الحالي إحدى المهمات الأساسية لوقف محاولات النيل من مكتسباتنا الديمقراطية سواء كانت محاولات محلية أو ضغوطات خارجية[١٢].

إذا كانت وقفة شعبنا دفاعاً عن الدستور قد عطلت الى حين المحاولات السابقة التي استهدفت تقليص دور مجلس الأمة وسلبه صلاحياته وتجريد المواطنين من الحقوق التي كفلها

الدستور هي نوايا لا تزال قائمة حتى الآن كان المطلوب التصدي لمثل هذه المحاولات نحن واثقون من قدرة شعبنا على إسقاطها إلى جانب العمل على إيجاد حالة انفراج ديمقراطي حقيقية ووضع الضمانات الدستورية موضع التطبيق وإطلاق أوسع الحريات والحقوق الديمقراطية". ويؤكد البرنامج على ضرورة تخفيض سن الناخب إلى ١٨ سنة والإقرار بالحقوق الانتخابية للمرأة الكويتية. كما يتطرق إلى عدد من الموضوعات الاقتصادية ويطالب بتوسيع القاعدة الإنتخابية وتنويع مصادر الدخل يطالب بإعادة النظر في سياسة الاستثمارات الخارجية ويطالب بإصلاح الجهاز الإداري والتعليم وكافة المرافق العامة كما يشير البرنامج إلى الخلل الشديد في التركيبة السكانية بسبب تخبط السياسة الاقتصادية وعدم وجود سياسة سكانية واضحة. يحذر البرنامج من خطر النزعات الطائفية التي قد تهدد وحدة المجتمع الكويتي(١٣).

في السياسة الخارجية يتطرق البرنامج إلى وضعية الكويت في مجلس التعاون ويحدد موقف الديمقراطيين على النحو التالي: "حيث أن عضوية الكويت في مجلس التعاون الخليجي الذي أخذ يتحول إلى حلف إقليمي ترتبط بعض دوله مباشرة بالاستراتيجية الأمريكية من خلال ما تقدمه من قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات المتحدة أصبحت تستدعي وقفة جادة إزاء أشكال التعاون الخليجي القائمة وما إذا كانت تنسجم مع تطلعات شعوب المنطقة في تعزيز استقلالها وتطورها كما يتطلب الأمر مواجهة محاولات فرض اتفاقيات وترتيبات معادية لشعوب المنطقة لحرياتها وتنال من السيادة الوطنية كمشروع الاتفاقية الأمنية الخليجية مع التأكيد على أهمية تعزيز جوانب التعاون الاقتصادي وفي المجالات الاجتماعية و التعليمية وغيرها التي تعود بالنفع والخير على شعبنا العربي في الخليج الإشاعة الجو الديمقراطي في بلدان الخليج العربي".

يطالب البرنامج بإنهاء الحرب العراقية الإيرانية على أساس صلح ديمقراطي عادل بدون ضم إلحاق أو صم أو فرض نظام معين على الشعب العراقي(١٤).

يؤكد البرنامج الالتزام تدعيم وتأييد الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تحرير وطنه وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه وأرضه الوطنية(١٥).

ويدعو إلى إعادة الوحدة إلى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اساس وطني ديمقراطي وعدم الانجرار وراء أوهام التسوية الأمريكية المعادية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثل في مشروع ونهج كامب ديفيد(١٦).

لقد استطاع مرشحو التجمع الاستفادة من الفترة المقررة للحملة الانتخابية حيث قاموا بالعديد من الحملات الندوات والمقابلات السياسية موضحين موقفهم من كافة القضايا المحلية

والعربية والدولية وتمكنوا من توصيل ثلاثة من مرشيحهم إلى المجلس وهم د. أحمد الخطيب ود. أحمد الربعي والسيد سامي المنيس[١٧] .

يعلق الديمقراطيون الكويتيون أهمية كبيرة للدخول في البرلمان وهم يراهنون كثيراً على هذه المؤسسة ويربطون عملهم السياسي بما يقومون به داخل المجلس. لقد كانت مسألة الحياة النيابية ووضع الدستور والنضال من أجل الحريات العامة من المسائل الأساسية التي ناضل من أجلها الديمقراطيون الكويتيون، وكانوا يرون بأن عملية الانتخابات التي تجري مرة كل أربع سنوات فرصة لا تفوت في بلد كالكويت يحظر فيه النشاط السياسي في الأوقات الأخرى. بقدر ما يمكن للعناصر الوطنية أن تستفيد من المعركة الانتخابية لتكثيف حملات التوعية في أوساط المواطنين وشرح حقيقة الأوضاع المتردية وتعرية الممارسات الفاسدة والمواقف الخاطئة ورفع صوت الشعب عالياً الدفاع عن حقوقه بقدر ما يمكن للعمل الوطن أن ينجح علاقاته بالجماهير وفي تصديه معها للفساد والتردي[١٨] .

في معرض رده على سؤال جريدة الوطن الكويتية[١٩] حول هذه المسالة يقول الدكتور احمد الخطيب: " وفقاً لأوضاع الدستور والسياسة الراهنة هو دور محدود. لكنه يظل منبراً هاماً للتوعية الشعبية ولطرح المطالب العامة دورنا في البرلمان ينطلق من هذين الاعتبارين".

"نعتقد بأن هناك إمكانية ليست قليلة لدور تشريعي ورقابي يقوم مجلس الأمة لصالح الشعب وتطور الكويت وإصلاح الأوضاع لكن لا يمكن اعتبار العمل البرلماني هو مجال العمل الوطني الوحيد. صحيح أنه أحد أهم مجالات العمل لكنه ليس بديلاً عن مجالات العمل الوطني الأخرى ".

بجانب البرلمان حرص الديمقراطيون على الدور الذي تلعبه مجلة الطليعة حيث أثاروا فيها الكثير من الموضوعات والمواقف السياسية لتعبئة الرأي العام كما أسهموا بفعالية في الحركة العمالية والطلابية والأندية الجمعيات ويمكن القول بأنهم الأبرز من القوى السياسية والتيارات السياسية الوطنية الفاعلة في الكويت.

خلال عملهم في البرلمان حققوا عدداً من المكاسب على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمطلبية للجماهير وكان من أبرز القضايا التي أثاروها وحققوا نجاحات فيها مسائل النفط. فقد تمكن مجلس الأمة من إيقاف اتفاقية المشاركة النفطية عام ١٩٧٢ التي عرفت باتفاقية اليماني التي كانت تنص على إعطاء الدول المنتجة حصة مقدارها ٢٠%. من حقوق الامتياز. يقول الخطيب[٢٠] "كان لنا الشرف بالتعاون مع كل الطيبين الذين كانوا موجودين في المجلس أن نسقط هذه الاتفاقية وتتحسن المشاركة وتتحول إلى تأميم بنسبة٧٠%".

يضيف الخطيب: "الكويت صارت رائدة مجابهة الشركات الاحتكارية وانتزاع حقوقها في الثروة الوطنية."

يقول عبد الله النيباري في ندوته " تكفي مجلس الأمة الكويتي فخراً وشرفاً أنه تمكن في مرحلة هامة من انتزاع الكثير من المكاسب الوطنية إلى جانب المواقف الكبيرة التي أعطته صفة الشعبية والوطنية حيث كان المجلس السند المخلص للعمال على الأخص عمال النفط لمواجهة الظلم الذي تمارسه الشركات ضدهم كما طالب المجلس بتكويت أو تعريب وظائف شركات النفط وكان السند الدائم للطبقة العاملة والموظفين وتمكن لأول مرة من تعديل سلم الرواتب بما تمكن من رفع رواتب المتقاعدين والمعونات الاجتماعية [٢١] .

في مجلس عام ١٩٨٤ اثار النواب الديمقراطيون مسألة سوق المناخ والاختلاسات واستغلال النفوذ الذي مورس من قبل عدد من المسؤولين وطالبوا باستقالة وزير العدل وقد حققوا نجاحاً كبيراً عندما أجبروا الوزير المذكور على تقديم استقالته.

في معرض استعراض المواقف السياسية للديمقراطيين نقف أمام عدد من المسائل أبرزها: الحرب العراقية الإيرانية ومجلس التعاون الخليجي والتفجيرات في الكويت والصراع في الساحة الفلسطينية والصحراء المغربية والتدخل العسكري السوفياتي في افغانستان.

فتحت عنوان "شعوب المنطقة ليست بحاجة إلى حرب عراقية إيرانية"، جاء في الطليعة: "قلنا أننا ضد الحرب وإن هذه الحرب لا هي ذات فائدة للشعوب الإيرانية من جهة ولا هي ذات فائدة للشعب العربي في الخليج". يقول د. الخطيب عن الحرب العراقية الإيرانية "منذ البداية كنا ننبه إلى أخطارها وأضرارها على العراق الشقيق وتطوره. وأضرارها على استقرار وأمن الخليج. وأضرارها من زاوية استغلال القوى الاستعمارية لها لتعزيز وجودها في منطقتنا. مضى على الحرب الآن أكثر من أربع سنوات. واضح أن قادة إيران هم الذين يشكلون العائق أمام جهود إيقاف هذه الحرب القذرة. ندعو إلى اتباع نداء العقل. وحل النزاع القائم بالطرق السلمية على أساس صلح ديمقراطي عادل بدون إلحاق أو ضم أو فرض معين على الشعب العراقي. كما إننا لا نقبل أن يحتل شبر واحد من أية أرض عربية ولأي قطر عربي"[٢٢] .

بالنسبة للموقف من مجلس التعاون كان الديمقراطيين وجدوا فيه محاولة من السعودية للهيمنة على المنطقة وطرحوا العديد من التساؤلات حول حقيقة المخطط الذي يسير عليه المجلس خلال السنوات الماضية وبلوروا موقفهم خلال الندوات التي عقدوها في الحملة الانتخابية الأخيرة لعام ١٩٨٤والبرنامج الذي طرحوه باسم التجمع الديمقراطي. يقول د. الخطيب حول هذا الموضوع: "من الواضح أنه أخذ يتحول إلى حلف إقليمي. والقضايا

الحلفية والأمنية والعسكرية هي الغالبة. بعض دوله ترتبط مباشرة بالاستراتيجية الأمريكية من خلال ما تقدمه من قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. هناك محاولات فرض اتفاقية وترتيبات مثل مشروع الاتفاقية الأمنية الخليجية ذات طبيعة معادية لشعوب المنطقة ولحرياتها وبالضد من السيادة الوطنية وأحكام الدستور الكويتي. من جانب آخر نرى أن جوانب التعاون والتنسيق الاقتصادي وفي المجالات الاجتماعية والتعليمية. القضايا الأخرى التي تهم الناس تقدمهم وتعاونهم وارتباطهم بأنها إما أن تكون مهملة أو في أحسن الأحوال محدودة".

أمام الخطوات التي أقدم عليها الأمراء تقدمت (الطليعة) بورقة عمل مطروحة للنقاش في سبيل توحيد الرؤية بعنوان (العمل في ساحة الخليج والجزيرة العربية) جاء فيها: "إن التحديات الداخلية كثيرة ومترابطة مع بعض القضايا الخارجية، ففي نهاية القرن العشرين لا يمكن أن نقبل أن نحكم في الجزيرة والخليج حكماً عشائرياً الأولوية فيه للانتماء العائلي أو القبلي لا يمكن بعد هذه المسيرة من التعليم والثقافة أن نظل أسرى قوانين جامدة هي لمصلحة القلة في وطننا على امتداد ساحة الخليج والجزيرة العربية. هناك حاجة الى وضع القوانين العادلة وتطبيقها وهي من أولويات النضال في ساحة الجزيرة والخليج وهذا لا يتأتى إلا من خلال دساتير مكتوبة ومعلنة أيضاً ومحترمة تتيح المجال لمواطنية دون قهر أو تعسف القانون من الاضطهاد الفردي أو الجماعي. ومن خلال مؤسسات منتخبة ممثلة للناس ويشارك في الحكم بشكل واضح غير مبطن تحت قبة الحوار الديمقراطي الحر الممثل لمصالح الناس لذا يمكن لأوطاننا في الجزيرة كذلك حماية ثروتنا والتي هي ثروة ناضبة ".

وقد أدان الديمقراطيون كافة أعمال العنف التي جرت في الكويت واستنكروها علانية. حددت الطليعة موقف الديمقراطيين من التفجيرات التي حصلت في نهاية ١٩٨٦ قائلة: " تطرح التفجيرات الستة التي جرت في أماكن متفرقة من الكويت عدة تساؤلات سواء ما يتعلق منها بالجهات التي تقف وراءها وما يتعلق بالأهداف التي تود تحقيقها".

مهما كانت الجهات التي تقف وراءها فهي موجهة بالضبط إلى الوضعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي الكويتي. وضعية هي بكل المقاييس حالة متقدمة على الكثير من الأوضاع في المنطقة العربية من هذا المنطلق تعتبر هذه التفجيرات جريمة بحق الشعب الكويتي ووطنه.

من هنا فإن هذا النوع من الأعمال حتى لو تستر بغطاء مهاجمة أهداف أمريكية أو فرنسية سيصب حتماً لصالح هذا السياق العام ولخدمته وسيقوم بدور بالغ الخطورة في زعزعة أكثر المناطق العربية استقراراً وأمناً وحرية أيضاً" . قبل هذه العمليات استنكر

الديمقراطيون الاعتداء الذي قامت به الطائرات الإيرانية على مركز شحن النفط في ام العيش في ١٩٨٦/١ وقالت الطليعة: "لقد كان مثيراً للاستغراب أن تتعرض الكويت التي التزمت حكومتها الحياد منذ قيام الحرب العراقية الإيرانية إلى مثل هذا الاعتداء". أضافت المجلة "مهما ذكر من حجج كمبرر للاعتداء – قد تكون المساعدات والتسهيلات التي تقدمها الكويت للعراق ـــ فإن مثل هذه الحجج مرفوضة فما تقوم به الكويت تجاه الأشقاء في العراق هو أبسط ما يتطلبه الواجب الإنساني والقومي. وما يمر عبر الكويت معظمه مواد تموينية مدنية."

وقف الديمقراطيون باستمرار إلى جانب الاتجاهات الثورية في الساحة الفلسطينية ولم تردد مجلة الطليعة عن نشر الخطاب الذي أدلى به السيد أبو موسى في المجلس الثوري لحركة فتح في عدن في مطلع ١٩٨٣ كما وقفوا إلى جانب الانتفاضة في مطالبها السياسية وأدانوا تحركات اليمين الفلسطيني . فقد كتبت الطليعة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١/٢ على الصفحة الأولى بالمانشيت العريض "عرفات يعلن النهج اللامكتوب لقيادة التصفية الفلسطينية" . و تحت عنوان "الأرض الفلسطينية تخرج على الجغرافية –السياسية للنهج اليمني" بعد أن أشادت بالانتفاضات الجماهيرية في الأرض المحتلة". و ذكرت "هاهم الأهل والوطن في الداخل يعلنون بوضوح وبشمول أكبر حقائقهم التي طال تزويرها وهي حقائق صافعة لليمين الفلسطيني وللأنظمة العربية في محور كامب ديفيد هي التالية:"

ــ إن فلسطين أرض الفلسطينيين كل لا يتجزأ بين ضفة وقطاع وخليل ومثلث وساحل ونقب.

ــ إن التلاعب بمقدرات وإرادة ووعي الجماهير الفلسطينية تحت شتى المسميات من الرمز الى الشرعية إلى ما ذلك بدأ ينقلب على اللاعبين فلا شرعية إلا شرعية النضال الفلسطيني ولا شرعية للاستسلام حتى لو وقفت وراءه كل مليارات النفط وجواسيس كامب ديفيد ووكلاء أمريكا وربائب الصهيونية [٢٣] .

من المواقف المميزة للديمقراطيين الموقف من الصحراء المغربية وخاصة بعد ضمها إلى المغرب. لقد اشارت الطليعة إلى ذلك تحت عنوان الصراع على الصحراء المغربية – بين الأنانيات الإقليمية والمدخل الثوري بقولها: " لقد حصلت جبهة بوليساريو، على تأييد القوى الثورية العربية عندما كانت جبهة تحرير ضد السيطرة الإسبانية. أما اليوم فهي لم تعد كذلك بالضبط. استقلال الصحراويين في دولة مستقلة بمواصفاتها المعروفة لن يحميها من وقوعها تحت السيطرة الأجنبية من ناحية ويتناقض مع هدف الوحدة العربية من ناحية ثانية، هذا يعني

بالتالي أن قيام دولة مستقلة في الصحراء لن يكون لصالح الشعب العربي لا في الصحراء ولا في المغرب العربي الكبير ولا في الوطن العربي الأكبر".

إذن ما هو الموقف الثوري من هذه القضية الشائكة .

"تقديرنا أن الموقف الثوري الذي يتجاوز الأنانيات الإقليمية ويتجاوب مع طموحات الأمة العربية ويقوم في الوقت نفسه على أساس مبدئي صحيح هو في النظر إلى الوطنيين الصحراويين الذين يرفضون الانضمام إلى المغرب وموريتانيا من وجهة نظر أن ذلك سيكون خطوة إلى الوراء والنظر إليهم على أنهم بؤرة ثورية يجب تطوير أداتها وتعديل مواقف الدول الوطنية التي تؤيدها كوسيلة لتحرير المغرب العربي الكبير من واقعه الاستبدادي لإقامة أنظمة ثورية فيه تمهيداً لتحقيق وحدته الكبرى"(٢٤) .

إن على الثورة الجزائرية والثورة الليبية واجب الاستفادة من الظروف الراهنة بهدف تحقيق بعض المصالح الإقليمية وحتى تصفية بعض الحسابات الصغيرة القديمة بل تحويل نضال الصحراويين إلى فرصة ثورية تجعل من المغرب العربي الكبير رافداً أساسياً في نهر الثورة العربية.

هكذا تكون الصحراء هي المدخل الثوري إلى تحريك الواقع العربي وليس في المغرب العربي وحده بل أيضاً في المشرق العربي أما الوساطات الكثيفة التي تنطلق من الوطن العربي لإطفاء النيران عبر سياسات (بوس اللحى) واقتسام المصالح إلا دليلاً على خوف هذه الأنظمة من تطور الموقف إلى هذه الحالة الثورية التي إذا وجدت من يستفيد منها قد تكون نقطة انعطاف كبيرة في العملية التاريخية على نطاق الوطن العربي كله .

أما بصدد التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان فقد كان لدى الديمقراطيين موقفهم المميز. لقد كتبت الطليعة تحت عنوان (ما هي التحديات التي تواجه المنطقة وما المطلوب لمواجهتها) قائلة " لا بد عند مناقشة هذه النقطة أن نذكر بحقيقة يجب عدم تجاهلها وهي موقف الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وعندما نشجب التدخل في الشؤون المحلية من أية قوة عالمية فإننا لا نستطيع إلا أن نقف أمام التواجد السوفياتي في أفغانستان موقف المتحفظ – ونطالب بأن يقرر الأفغانيون مصيرهم بأيديهم"(٢٥) .

أما د. أحمد الخطيب فإنه يجيب على ذلك بقوله "بداية نحن لا نؤيد كل تدخل من أي جهة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية لأي شعب من الشعوب أو دولة من الدول. أي نحن مع ترك الشعب الأفغاني ليقرر مصيره لكن هناك قوى معروفة تحاول تضخيم الموضوع ليطغى حتى على قضايانا الرئيسية. هناك من يردد بشكل مقصود أن تحرير

أفغانستان أهم من تحرير بيت المقدس من دنس الاحتلال الصهيوني. بالطبع نحن لا يمكن أن نقبل ذلك"[٢٦] .

الهوامش

١- اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب – بيان سياسي تاريخي، فبراير ١٩٦٨
٢- برنامج العمل الوطني الديمقراطي – التقدميون الديمقراطيون – كراس عن دار الطليعة عام ١٩٧٥.
٣-عبد الله النفيسي – الكويت الرأي الآخر ، دار طه، لندن ١٩٨٧.
٤- التآمر على الديمقراطية في الكويت، أنصار الديمقراطية في الكويت – ١٩٨٠.
٥- ٥ مارس – ناطقة بأسم الجبهة الشعبية في البحرين – العدد (٣) مارس ١٩٧٨.
٦، ٧، ٨- عبد الله النيباري ، كيف جرت انتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام ١٩٨٣ ، الطليعة ١٩٨٣
٩- د. أحمد الخطيب ، الطليعة أعداد متفرقة (١٩٨٠ – ١٩٨٤)
١٠، ١١، ١٢- برنامج الديمقراطيين الكويتيون ، الطليعة يناير ١٩٨٤.
١٣، ١٤- برنامج التجمع الديمقراطي.
١٥- برنامج التجمع الديمقراطي، سبتمبر ١٩٨٤.
١٦- برنامج التجمع الديمقراطي، الطليعة، يناير ١٩٨٤ .
١٧- المرجع سابق ، الطليعة ، فبراير ١٩٨٤ .
١٨- برنامج التجمع الديمقراطي، مصدر سابق .
١٩، ٢٠ – د. أحمد الخطيب، المصدر السابق.
٢١- عبدالله النيباري، المصدر السابق .
٢٢- د.أحمد الخطيب، المصدر السابق.
٢٣، ٢٤، ٢٥- الطليعة، المصدر السابق .
٢٦- د. أحمد الخطيب، المصدر السابق.

عاشراً: المنبرالديمقراطي في الكويت

تشكل المنبر الديمقراطي في الكويت من اتحاد التجمع الديمقراطي واتحاد الشعب وعناصر مستقلة. وقد جرت المفاوضات بشأن تشكيله وصياغة النقاط الأساسية للبرنامج خلال الإحتلال العراقي للكويت. تم الإعلان عن قيام المنبر الديمقراطي بعد اجلاء القوات العراقية من الكويت ودخول قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بيضعة أشهر وقد منعت السلطة الكويتية حينها عقد المؤتمر الصحفي لإعلان قيام المنبر ولكن القوات الأمريكية وفرت الحماية لقيادات المعارضة ومنها المنبر بعد حادثة الإعتداء على النائب السابق المعارض حمد الجوعان.

من أبرز ما جاء في برنامج المنبر ما يلي[1]

١ ــ المطالبة بعودة العمل بالدستور وإجراء إنتخابات عامة لمجلس الأمة .

٢ ــ إعطاء المرأة حقوقها السياسية أسوة بالرجل .

٣ ــ منح الجنسية الكويتية لمن يستحق من البدون .

٤ ــ تعديل البنية الديمغرافية لسكان الكويت وذلك بادماج الكويتيين في مختلف الأعمال والحد من استخدام العمالة الأجنبية."

يختلف المنبر أيدلوجيا وسياسياً مع القوى الإسلامية وخصوصاً السنية فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على الشريعة مصدر أساس وليس الوحيد للتشريعات وحصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية الكاملة وخصوصاً حقها في الاقتراع والترشيح، وقضية البدون.

طرح المنبر الديمقراطي المهام المناط بها بالشعب الكويتي تبعاً لكل مرحلة وقد تمحورت هذه المهام خلال الدورة التشريعية الأولى لمجلس الأمة بعد حرب الخليج الثانية في ١٩٩٢.[2]

"١ ــ التحقيق في كارثة الغزو ومحاسبة المقصرين من المسؤولين عنها. وقد تشكلت بالفعل لجنة برلمانية لهذا الغرض شارك فيها نائب عن المنبر هو عبد الله النيباري، لكن توصيات اللجنة لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

٢ ــ التحقيق في اختلاسات المال العام وخصوصاً في صندوق الاستثمارات الخارجية وشركة ناقلات النفط المتهم فيها وزير النفط السابق علي الخليفة الصباح.

٣ ــ بناء القوى الذاتية للتصدي للمخاطر الخارجية، مما يتطلب إصلاح البنية العسكرية والأمنية، وتعزيز الشعور بالمواطن، وتجنيس المستحقين من البدون.

٤ ــ إعادة النظر في هيكلية الجهاز الحكومي المترهل.

٥ ــ إعادة النظر في البناء الاقتصادي.

٦ ــ فصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة المتمثلة في شخص الشيخ سعد العبد الله الصباح."

العمل البرلماني:

مما هو جدير بالذكر أن المنبر تقدم بعدة مرشحين لانتخابات ١٩٩٢، وفاز له أربعة نواب منهم (سامي المنيس، عبد الله النيباري)

طرحت كتلة المنبر بقوة أن الحكومة لم تستخلص الاستنتاجات الضرورية من كارثة غزو الكويت ومن القضايا التي برز فيها نواب المنبر التحقيق في إهدار المال العام والاختلاسات خصوصاً أن النائب النيباري رأس اللجنة البرلمانية المناط بها التحقيق في الاختلاسات والاستيلاء على المال العام من خلال المقاولات المضخمة لتزويد القوات الأمريكية بالتموين، وقد تعرض النائب النيباري إلى محاولة اغتيال في ١٩٩٦ بسبب ذلك، مما عزز من شعبية النيباري والمنبر، بتحالف المنبر مع التجمعات البرلمانية الأخرى والتي يختلف معها تبعاً للقضايا المطروحة وليس هناك تحالفات دائمة، هناك توافق مع نواب (التجمع الدستوري) والليبراليين والشيعة حول حقوق المرأة، ومحاربة الفساد وتعزيز الديمقراطية والحريات. وهناك خلاف مع كتلة الإخوان والسلف ونواب القبائل والخدمات حول القضايا السالفة الذكر.[٣]

وقد عقد المنبر مؤتمراً استثنائياً في مارس ١٩٩٩، واصدر برنامجه الجديد بعنوان "طريق الكويت نحو النهضة والتغيير: جاء في المقدمة:

"يقدم برنامج المنبر الديمقراطي الكويتي الملامح الامة للمشروع النهضوي للكويت مجتمعاً ودولة، وهو ليس برنامجاً للتغيير الثوري غير المواتي، الذي يعتمد القفزة النوعية، حيث

لا تتوافر ظروفها الموضوعية ولاامكانياتها .. كما أنه ليس مجرد برنامج لاصلاحات جزئية متناثرة.. بل هو برنامج للنهضة يجمع بين درجة من التغير ومستويات من الاصلاح، تتناسب وموازين القوى الاجتماعية والسياسية ومستويات التطور وامكانياته، مؤكدين أن رؤيتنا وتحليلنا وبرنامجنا، بقدر ما هي منطلقة من معطيات الحاضر فإنها لا يفترض أن تتجاهل احتمالات المستقبل واتجاهات التطور اللاحق، وهذا ما يتطلب منا نظرة ثاقبة وتقديرات موضوعية."(٤)

أما الهوية الفكرية للمنبر، فان البرنامج يقول: "نشأ المنبر الديمقراطي الكويتي بالاساس كتنظيم وطني عام يجمع في صفوفه مجموعة من القوى والعناصر الوطنية بمشاربها الفكرية المختلفة وتجاربها التنظيمية السابقة، وجاء تأسيسه في فترة اتسمت باهتزاز العديد من الأفكار، وبخاصة الأفكار التقدمية والقومية مما حال دون الاتفاق على تبني المنبر هوية فكرية محددة بعينها. إلا أن المنبر الديمقراطي الكويتي، وإن لم يحدد هويته الفكرية استنادا الى ايديولوجية بعينها، فإنه ينطلق من التوجهات والمبادي والقيم العامة، التي تشكل ملامح عامة لهويته الفكرية وهي: ــ السيادة الوطنية ــ ــ الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية الاجتماعية والانسانية واحترام حقوق الانسان، والالتزام بسيادة القانون، واحترام مبدأ الفصل بين السلطات ــ ــ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية العريضة ــ ــ الاقتصاد ذو التوجه الاجتماعي ــ ــ البعد القومي العربي والانتماء الى الحضارة العربية الاسلامية والبعد الانساني العام ــ ــ الاستفادة من منجزات الفكر الديمقراطي والتقدمي الانساني واسهاماته. وذلك مع ترك المجال مفتوحاً أمام التعددية الفكرية داخل المنبر وحرية أعضائه في تبني الاتجاهات الفكرية ذات البعد الديمقراطي والتقدمي والانساني."

أما القوى التي يمثلها المنبر فانها "الكتلة الاجتماعية الوطنية" ، الفئات الشعبية الواسعة من المواطنين وفي مقدمتهم ذوو الدخول المحدودة، هم أصحاب المصلحة الأكثر انسجاماً في تحقيق تنمية مستدامة وتقدم اقتصادي مطرد وتطور ديمقراطي وعدالة اجتماعية أوفر .

أما التناقض الرئيسي فإنه يتمحور حول مختلف القضايا والمهام والاصطفافات والمواقف في بلادنا ومجتمعنا، يتمثل في التناقض بين الطبيعة الريعية والمتخلفة للاقتصاد والمجتمع الكويتي وبين متطلبات تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الديمقراطي .. وبالتالي فان طبيعة المرحلة التاريخية التي تواجهها الكويت هي الخروج من الطريق الحالية المسدودة كدولة معتمدة على مورد وحيد هو النفط المتذبذب الايرادات والآيل الى النضوب، لتستعيد الكويت دورها ومكانتها كميناء مزدهر ومركز تجاري حيوي في منطقة شمالي الخليج العربي،

مع العمل على تنويع مصادر الدخل والاستثمار في الصناعة والخدمات والاهتمام بشكل خاص بالاستثمار في التقنيات الحديثة."

وفي مسالة العلاقة مع السلطة، فان المنبر يدعو: "الالتزام بالدستور نصاً وروحاً ويعمل على تطبيقه، دون انتقاص من حق الشعب الكويتي في التطلع الى ضمانات دستورية أكثر ديمقراطية، ومن هنا فاننا ندعو لاحداث اصلاحات سياسية جدية، تبدأ بالاساس في اصلاح السلطة التنفيذية باعتبارها المدخل لأي اصلاحات أخرى، بحيث تكون هناك حكومة ذات رؤية تنموية معبرة عن أوسع المصالح الوطنية والاجتماعية، وأن تتشكل على اساس مراعاة أحكام الدستور وأن تقدم برنامج عمل واضح وأن يكون المنصب الوزاري سياسياً وليس منصباً ادارياً. وأن تنال الحكومة ثقة مجلس الامة عند تشكيلها، مع الغاء أي احتكار للمناصب الرئيسية فيها والفصل بين المنصب السامي لولاية العهد والمنصب السياسي الخاضع المساءلة لرئيس مجلس الوزراء، وصولاً الى إعمال مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة."

ويؤكد البرنامج على أهمية العمل البرلماني

والى ضرورة اصلاح التشريعات وسيادة القانون ومحاربة الفساد.

ويطالب بحل مشكلة البدون واعطاء المرأة حقوقها السياسية. كما يتناول البرنامج العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية .. والاشكالية مع النظام العراقي الذي يصفه بالدكتاتوري العدواني.. ويؤكد وقوفه الى جانب الشعب العراقي، ويغفل البرنامج أي اشارة الى القضية الفلسطينية!!

رفض المنبر تكرار المشاركة في الحكومات المتعاقبة استناداً إلى أن المشاركة في الحكومة يجب أن يكون مرتبطاً ببرنامج واضح المعالم وهو ما تفتقده الحكومات المتعاقبة لكن المنبر دعم بعض مواقف الحكومة إذا كان موقفها صحيحاً، حيث دعمها دائماً في مواقفها ضد العراق، ودعم المرسوم الأميري بإعطاء المرأة حقوقها السياسية والذي يمكنها من المشاركة في التصويت عام ٢٠٠٠، كما دعم موقف وزير التربية د. أحمد الربعي في الاستجواب والتصويت على الثقة حول سياسة الاختلاط في الجامعة والمناهج المدرسية، رغم الخلاف السياسي معه.

الهوامش :

١- برنامج المنبر الديمقراطي- كتيب صادر عن دار الطليعة ، ١٩٩٠

٢ - برنامج المنبر الديمقراطي الانتخابي ، يوليو ١٩٩٢

٣ - فالح المديرس، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس،

٤ ــ برنامج المنبر الوطني الديمقراطي ، صادر بتاريخ ٢١مارس ١٩٩٩

٥ ــ المصدر السابق.

حادي عشر: الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية

يعود تشكيل الحزب الى اندماج الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية (السعودية) ومنظمة الثورة الوطنية في السعودية في اواخر عام ١٩٦٩ في منظمة أطلق عليها اسم الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية(١).

وقد تشكلت الجبهة الديمقراطية الشعبية عام ١٩٦٥ ٢ "كرد فعل للتنظيمات القومية.. فالجبهة اساساً هي انشقاق من حزب البعث نادت اساساً بضرورة الانصراف الكلي "للقضية القطرية" أولاً وقبل كل شيء"(٣). وفي حقيقة الامر فانها تتويج للصراعات التي دارت داخل حزب البعث بعد تفاقم الصراعات في الهيئات القومية حيث تبنت العناصر اليسارية الماركسية اللينينية. وكانت الجبهة المذكورة ترفع شعار"الجبهة الوطنية الديمقراطية كمهمة رئيسية من مهام هذه المرحلة واتبعت هذا الشعار بموقف علني، تمثل في العمل مع أكثر من منظمة سياسية على تنقية أجواء العلاقات السلبية القائمة بين المنظمات السياسية وخلق صلات ايجابية من شأنها أن تقضي على حالة الانعزال وانعدام الثقة التي كانت تميز العلاقات المتبادلة خلال الثلثين الاولين من الستينات"(٤). أما منظمة الثورة الوطنية في السعودية، فهي الجناح اليساري لحركة القوميين العرب الذي عقد المؤتمر الاول له في بيروت في نهاية العام ١٩٦٧(٥). وعندما عقد الفرع الخليجي مؤتمره الاستثنائي في يوليو ١٩٦٧، واتخذ قرار التحول الى الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، اتخذ الفرع الجزيري قراراً مشابهاً بعد مؤتمره في النصف الاول من العام ١٩٦٨، واتخذ قراراً بالتحول الى منظمة الثورة الوطنية في السعودية(٦). وقد أصدرت المنظمة دراسة مطولة حول الاوضاع في المملكة نشرتها مجلة الحرية البيروتية حيث ورد في معرض التقييم للحركة القومية والعناصر التي حملت لواء الدعوة القومية في الجزيرة أنهم "حملوا الافكار وانماط التنظيم كما مارسوها أو تعلموها. وبدوا محاولين تطبيقها في المنطقة دون وعي ما لتغير الظروف الموضوعية وللفارق الاجتماعي بين مجتمع الجزيرة وبحقيقة الاوضاع الاجتماعية.. الخ. فجاءت محاولاتهم "مسخا

مشوهاً". نقطة أخرى لابد من ذكرها وهي أن عيوب المنظمات المشرقية من كونها ذات نظرة اصلاحية وغيبية التفكير وتركيب برجوازي صغير قد نقلت بأمانة الى المنطقة فجاءت المنظمات القومية في الجزيرة صورة "مشوهة" داخل مجتمع قبلي تسوده البداوة، فكانت هذه الحرفية سبباً في عزلة هذه التنظيمات وانحصارها عبر مجموعات المثقفين وأنصاف المثقفين، تمارس عملية التثقيف غير المرتبطة بالواقع، وتتحدث عن الاشتراكية والقومية والوحدة دون محاولة منها أو جهد لسبر غور المجتمع واكتشاف تناقضات الطبقات ومن ثم محاولة الكشف عن المهمات الآنية والمهمات الثورية المقبلة"(٧).

وقد جرى حوار مطول بين الجبهة والمنظمة أدى بالنتيجة الى تبني المنظمة لوثائق الجبهة الاساسية ، ثم التحول الى تسمية جديدة هي الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية (السعودية).

إن تغيير التسمية قد تم بناء على الأسباب التالية:

"احداث تطابق علمي صحيح بين التسمية وبين المواصفات الفعلية، التنظيمية والفكرية والنضالية، للجبهة التي هي بصورة عامة مواصفات منظمة حزبية بمعنى الكلمة الدقيق.

تفادي نشوء أي التباس في أذهان الجماهير حول الطبيعة الحقيقية لمنظمة التي هي طبيعة حزبية لا جبهوية"(٨)

وبالنسبة لبرنامج الحزب المرحلي، فقد أكد على "الأفق الوطني الديمقراطي الذي يستوعب المصالح الاجتماعية والسياسية لمجموع الطبقات والفئات الوطنية من شعبنا"(٩). وكان "هدفهم اسقاط النظام والحصول على الحريات العامة لكل فئات الشعب وخاصة النساء وإلحاق الهزيمة بالاستعمار القديم والجديد. وأكدوا على ضرورة وضع سياسة اقتصادية تعتمد على التنمية المخططة للزراعة والصناعة، واقامة حكومة ثورية ومساندة لكل الحركات الثورية والاشتراكية"(١٠)

"وحيث استند الحزب الجديد على المنظمتين السابقتين له، فقد "استطاعت المنظمة ـــ خلال خمس سنوات ـــ أن تبني نفسها كمنظمة حزبية متفوقة. وذلك على مختلف الاصعدة، على صعيد حجمها التنظيمي (من حيث اتساع قاعدتها ومناطق تواجدها وكون مجموعة من المدن الصغيرة والقرى وبعض المدن الاخرى المتواجدة فيها لا تلقى منافسة من أي وجود سياسي آخر. وكونها تقود مباشرة منظمتين جماهيرتين متسعتين نسبياً) وعلى نفوذها السياسي والجماهيري (قيادتها، أو تأثيرها الفعال على أشكال النشاطات الاجتماعية والمطلبية الجارية في أماكن تواجدها وخاصة القرى والمدن الصغيرة). وعلى صعيد تركيبتها الاجتماعية، حيث أخذ العنصر العمالي في المنظمة ينمو بشكل متسارع على مستوى القاعدة والكوادر،

وأصبح في آخر لحظة يشكل نسبة عالية من بين أعضاء المنظمة. وهذه ميزة تنفرد بها المنظمة عن سواها من المنظمات السياسية في بلادنا. أما العنصر الآخر الذي تتشكل منه المنظمة فهو الشريحة الدنيا من البرجوازية الصغيرة المتعلمة. وذلك أن مستوى الرواتب ودخول افراد هذا العنصر تتراوح ما بين المرتبة التاسعة والسابعة وعدد صغير من المرتبة السادسة. وعدد آخر يعد على أصابع اليدين في المرتبة الخامسة. "الرواتب هنا حسب نظام الموظفين القديم"، اضافة الى ان المنظمة قد اتبعت مؤخراً نهجاً تربوياً طبقياً متقدماً حيال أعضائها معززاً بسياسة مالية صارمة حيال الاعضاء ولصالح المنظمة"[١١]. وتقول هيلين لاكنر بأن الحزب "هو أول منظمة سياسية في السعودية كان لديه تنظيم نسائي. وقد اعتقل اربعة من عضواته النشيطات في حملة اعتقالات ٦٩ ـ ٧٠"[١٢]

ولقد تعرض الحزب مثل بقية التنظيمات الوطنية الى حملات قمع شرسة، وتقول مجلة الحزب عن ابرز الحملات: " لقد كان الاسبوع الاول من شهر حزيران ١٩٦٩ بداية لتلك المرحلة عندما تمت مداهمة واعتقال عدد صغير من الاشخاص لا يزيدون عن السبعة، من بينهم ٣ نساء (نورية العيسى، جوهرة العيسى، نجمة الغامدي) في مدينة جدة، ثم تسارعت وتيرة الاعتقالات في هذه المدينة وفي عدد آخر من مدن الحجاز (الطائف، المدينة، مكة..) ملتهمة عدداً آخر من الوطنيين سواء منهم من أتهم بوجود علاقة سياسية لهم بإحدى المنظمات السياسية، أو لمجرد وجود علاقة شخصية بأحد المعتقلين.. وهكذا زج في السجون العديد من طليعة العمال في جدة .. وبالعديد من الطلاب والمدرسين الصناعيين وغيرهم من الموظفين والعسكريين.. وفي الاسبوع الثاني من نفس الشهر انتقلت الحملة الى مدينة الرياض العاصمة حيث جرت عملية مسح مماثلة للعناصر الوطنية أرسلت الى السجن ضحية لها قافلة من الطلبة والموظفين والعمال والعسكريين (نذكر منهم سعد الكنهل، عبدالله العقيل، عبدالرزاق اليوشح، عبدالله المرشد، ابراهيم الربيع..) وراحت الحملة تنتشر في الوقت نفسه في عدد آخر من مدن وقرة نجد منتزعة أعداداً أخرى من الوطنيين.

وفي الاسبوع الثالث من الشهر نفسه وصلت الموجة كالعدوى الى الشاطئ الشرقي بعد أن انطلقت من الشاطئ الغربي مجتاحة الوسط، وبوصولها الى المنطقة الشرقية آن لها أن تتوقف طويلاً، ولكن أكثر هيجاناً وأشد عنفاً.."[١٣]

قبل موجة الاعتقالات الواسعة التي دشنتها السلطة، اتخذ الحزب مواقف تضامنية مع الثورة الفلسطينينة والثورة العمانية، فقد كانت لدى الحزب علاقات راقية مع الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين، شارك بقسط متواضع في النضال الى جانب الفدائيين الفلسطينين ضد الدولة الصهيونية"[١٤]. وكان من ابرز مناضلي الحزب الملازم الاول رخا

الدليمي الذي "خلال احدى المعارك التي خاضها مع قوات الثورة الفلسطينية في العام الماضي في مرتفعات الجولان ضد العدو الصهيوني وقع اسيراً في يد قوات الاحتلال بعد أن أصيب بجراح مختلفة أثناء المعركة. وقد حكمت عليه سلطات الاحتلال بالسجن المؤبد"[١٥].
كما شارك الحزب بعدد من أعضائه في القتال ضد البريطانيين ومرتزقة سعيد بن تيمور، وقد استشهد من بينهم المناضل الشهيد علي محمد المسلم (نايف) في نوفمبر من عام ١٩٧٠ "على تراب ظفار . ولقد كان نضاله وسلوكه العام ، خلال فترة كفاحه في ظفار، منسجماً بشكل رائع مع الخط النضالي العام للثورة وسلوك مناضليها، مدفوعاً باخلاصه لمسألة الثورة وتفانيه في سبيل صيانتها وانتصارها. وكذلك حرصه على أن تمثل مساهمته — المتواضعة — في الثورة نموذجاً جيداً للعلاقة الحميمة القائمة بين حزبنا وبين الثورة في الخليج العربي"[١٦].
وأكد الحزب على أن الشهيد قد "مثّل بنضاله وبقية المناضلين في الساحتين العربيتين الساخنتين (فلسطين وظفار) مساهمة متواضعة من شعبنا لاشقائه الشعوب العربية المكافحة في سبيل تحررها الوطني، ومثل من جهة ثانية تطبيقاً عملياً لمبدأ التضامن الرفاقي بين أطراف الحركة الثورية في المنطقة العربية . ومثّل من جهة ثالثة تعبيراً عن الوشائج الحميمة والقوية التي تربط حزبنا بالثورة في الخليج العربي وفلسطين"[١٧].

على صعيد الاشكال النضالية، فإن الحزب يرى بأن "طريق العنف الجماهيري لاسقاط السلطة هو الطريق الاستراتيجي الذي تهتدي به جملة تكتيكات الحزب، والذي يجب أن يقود اليه تطور عملية النضال الشعبي كمرحلة ارقى في تلك العملية."[١٨].

إن إيمان الحزب بالكفاح المسلح ينطلق من فهمه للحرب الشعبية، ويرى بأن "لحرب التحرير الشعبية مقدمات: النضالات الجماهيرية المتعددة الاشكال والمتفاوتة المستويات ومدى سعة الطبقات الاجتماعية الثورية المشاركة فعلياً في تلك النضالات والحياة السياسية عامة. ومستوى تصاعد الازمة السياسية العامة والاداة السياسية الجماهيرية المنظمة (الحزب الجماهيري الثوري) التي تقود العملية الثورية"[١٩]. ويرى الحزب بأن "حرب التحرير الشعبية والعنف الجماهيري المنظم بصورة عامة هو الشكل النضالي الرئيسي النهائي الذي يجب على العمال والطبقات الشعبية الثورية من شعبنا أن تأخذ به في آخر المطاف لحسم مسالة السلطة، ومن أجل اقامة السلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة، القادرة وحدها على السير بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بانسجام تام والقادرة وحدها على انجاز هذه المرحلة بأصالة وبشكل حثيث"[٢٠].

وبعد أن اضطر عدد من الكادر الاساسي للحزب الى مغادرة "السعودية" الى الساحات النضالية الاخرى، فقد عمل هذا الكادر على فضح النظام السعودي بكل الاساليب

الاعلامية ، ومن خلال العلاقات الوثيقة التي ربطت الحزب بالجبهة القومية وخاصة بعد انتصار الجناح اليساري ، فقد تمكن الحزب من نسج علاقات جيدة مع قيادة الجبهة وحصل على الدعم السياسي والاعلامي حيث "جرى في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، عملية تطوير وتنظيم هامة لـ "برنامج صوت الجزيرة العربية" ـ السعودية ـ الذي يبث من اذاعة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"[٢١]. وقد استمر هذا البرنامج حتى مطلع عام ١٩٧٥.

كما اسهم الحزب في تأسيس رابطة ابناء الجزيرة العربية في الخارج، والتي كانت دمشق مقراً لها. وجمعت كافة الشخصيات والتيارات السياسية المختلفة، وفي تعليقه عل انشاء الرابطة، يقول الحزب: " ان الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية "السعودية" الذي يؤمن ايماناً عميقاً عبر فهمه وتقديره الدقيق لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها نضال شعبنا والتطورات السياسية الاخيرة، بضرورة قيام الجبهة المتحدة من أجل تصعيد نضال جماهير شعبنا المضطهدة في وجه الحكم الرجعي السعودي والاحتكارات البترولية، يرحب بقيام هذه الرابطة، ويعتبرها شكلاً أولياً من اشكال التجمع الوطني لأبناء الجزيرة العربية "السعودية" في الخارج، بمختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية الوطنية والتقدمية.. ويؤكد حرصه على دعم الرابطة من أجل تأدية مهمتها الاعلامية وفي اتجاه اقامة وتمتين علاقاتها النضالية بالحركة الوطنية في داخل الجزيرة العربية."[٢٢]

إن الذي يحدد قيادة الجبهة الوطنية هو الحجم السياسي والاجتماعي لتلك الطبقة القائدة فعلياً، ممثلة في طليعتها السياسية المنظمة، التي تثبت جدارتها لقيادة التحالف عبر العمل النضالي اليومي الملموس وعبر امتلاكها لرؤية سياسية صحيحة ومرشدة لمجمل العمل الوطني ومراحل تطوره"[٢٤].

وكان للحزب دوره في دعم وتشكيل لجنة التضامن مع الشعب "السعودي" وساهم في المؤتمر التأسيسي للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية الذي انعقد في العاصمة اللبنانية عام ١٩٧٤، كما اسهم في شرح القضية الوطنية الديمقراطية التي يعيشها الشعب في المملكة.

ويبدو ان موجة الاعتقالات والاخفاق عن القيام بأي عمل عسكري في الداخل قد أوجدت بعض التململ في صفوف الحزب وبرز اتجاه ليبرالي ـ اصلاحي ـ حسب تعبير الحزب الذي سعى الى مناقشة جذور هذه الظاهرة في الحركة العمالية، حيث تقول وثيقة حزبية: "إن دافع النضال في سبيل الحرية السياسية والحرية الفكرية، لدى القسم الأكبر من العناصر المتعلمة لم يكن من القوة بحيث يصمد أمام عواقب هذا النضال المباشرة التي تبدأ بالسجن ومضاعفاته وتنتهي بفقدان الوظيفة المكتبية ذات الدخل الممتاز، وكذلك أمام

المغريات المتزايدة التي تقدمها مظاهر الفساد في الجهاز الاداري الحكومي، ويقدمها نمط الحياة الاقتصادية والثقافية اليومية الذي تثبته وتدفع به جملة من المصالح الاقتصادية الامبريالية، ذلك النمط الذي يتيح للعناصر البرجوازية الصغيرة والمتعلمة فرصاً للحصول على وظائف وامتيازات وظيفة أفضل، كل هذا في ظل مناخ سياسي شعبي متخلف نسبياً... وهكذا نرى بأن القسم الأكبر من عناصرها السياسية لم يستطع أن يبرم عقداً طويلاً مع العمل السياسي."[٢٥].

ولقد عانى الحزب من هذه الظاهرة حيث انسلخت من صفوفه مجموعة من العناصرالتي اتهمت قيادة الحوب بالتروتسكية والغيفارية، مما دفع الحزب الى اصدار كراس خاص للرد على هذه المجموعة بعنوان "العشرة المستقلين والتحريفية المعاصرة" أوضح فيها الكثير من المسائل ذات الطابع الخلافي في الحركة الشيوعية، فقد اتهمت قيادة الحزب المجموعة المنشقة بأنهم "يفهمون الأممية البروليتارية ويترجمون مبادءها من خلال اخضاع ووزن مصالح النضال في بلادهم بميزان التكتيك الدولي لتيار معين في الحركة الشيوعية العالمية هو التيار التحريفي العالمي المعاصر، وهكذا فإنهم سيناضلون (بأشكال نضالية في السعودية تحكمها ضرورة تصليب الجبهة المناهضة للامبريالية)، وهذا هو جوهر موقفهم الأممي اذن. تكييف استراتيجية وتكتيك الحركة العمالية والحركة الوطنية والديمراطية في كل بلد على حدة مع الخط العام لذلك التيار ، لينتهوا أخيراً الى موقف مؤداه ليس فقط قسر ظروف التطور واتجاه هذا التطور وتواتره والخصائص التاريخية لكل بلد لصالح ذلك الخط بل واعادة النظر في مسالة الثورة كمسالة مركزية في نضال الاحزاب الماركسية اللينينية"[٢٦].

كيف يفهم الحزب الديمقراطي الشعبي كفصيل ماركسي لينيى مسألة الاممية البروليتارية؟ يقول الكراس المذكور في معرض مناظرته للمجموعة المنشقة: "إن التضامن الأممي البروليتاري الماركسي اللينيني حقاً، المبدئي والمسؤول حقاً، يتحقق فعليا وبالاساس عبر التوجه الفعلي للثوريين الحقيقيين، في كل بلد على حدة، الى واقعهم الخاص، لفهمه والعمل على تغييره، تلك هي المهمة الأممية الاولى والاساسية الواقعية على عاتق الثوريين في كل بلد من أجل المساهمة في تغيير العالم ثورياً.. إن الأمميين البروليتاريين هم الثوريون الحقيقيون القادرون على تبؤو مركزهم الطليعي وسط الحركة الثورية لشعوبهم، وتدفع تلك الحركة بوتيرة متصاعدة نحو أهدافها البعيدة، والأمميون البروليتاريون هؤلاء قادرون — في نفس الوقت — وبالضرورة على ترجمة شعار التضامن الأممي الى واقع عملي الى اسهام جدي في قضايا الحركة الثورية العالمية، لا يتوقف عند البيانات السياسية والخطابة"[٢٧]. ويشير الحزب الى تصريح موسكو لعام ١٩٥٧ وبيان موسكو لعام ١٩٦٠ حول المبادئ المرشدة للعلاقات الاممية"[٢٨]. ويضيف الكراس في

معرض الحديث عن الخلافات مع العشرة المنشقين قوله: "إننا وإياهم إذن نختلف على صعيد جملة من المبادئ النظرية، ليس مبدأ الأممية البروليتارية الا واحداً منها (من تلك المبادئ: طريق التطور اللارأسمالي ومسألة قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، الانتقال السلمي من الرأسمالية الى الاشتراكية، المباراة السلمية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، نكران الطبيعة الطبقية لدولة والحزب "دولة كل الشعب وحزب كل الشعب")[٢٩]. ويتضح من عرض هذه الخلافات أن قيادة الحزب كانت منحازة الى الخط الماركسي اللينيني والموقف الصيني بشكل محدد آنذاك في قضايا الخلافات مع الحزب الشيوعي السوفياتي. وبالرغم من هذا الانحياز النظري والنضالي، الا ان الحزب لم يتخذ موقفاً سياسياً ضد الاتحاد السوفيتي أو اشادة بالصين الشعبية في كافة الادبيات التي أصدرها[٣٠].

في صحافة الحزب تم التركيز على فضح السياسة الداخلية والخارجية للمملكة السعودية في كل الاعداد السبعة التي صدرت عن المجلة المركزية للحزب "الجزيرة الجديدة" ووقف بصلابة ضد المشاريع الأمنية التي طرحتها الامبريالية الامريكية في منطقة الخليج. ففي معرض الحديث عن "حلف دفاعي سعودي ــ ايراني لحماية الخليج العربي "استنكر الحزب وأدان موقف الرجعية الايرانية حيث "أتى احتلال الرجعية الايرانية للجزر العربية في الخليج "ابوموسى وطمب الكبرى والصغرى وأخيراً جزيرة أم الغنم، ومن قبلها جزيرة ابو علي الواقعة ضمن مياهنا الاقليمية، ليمكن عملياً الرجعية الايرانية من السيطرة العسكرية على مدخل الخليج من الجنوب حيث باشرت باقامة القواعد العسكرية فور عملية الاحتلال"[٣١].

واشار الحزب الى الموقف السعودي قائلاً: "إن الرجعية السعودية التي لم تحرك ساكناً حتى على الصعيد الاعلامي إثر احتلال الجزر (وهي بهذا تعبر أحسن تعبير عن جوهرها) تعيد اليوم على الملأ (وبدون حياء) على لسان عمر السقاف دعوتها للرجعية الايرانية لاقامة حلف دفاعي (جماعي) لحماية الخليج"[٣٢].

بالاضافة الى المواقف السياسية والتحليلات حول السلطة السعودية، فقد أصدر الحزب دراسة حول الوضع الطبقي في "السعودية" و"المسار الطائفي للسلطة السعودية ودراسة نظرية حول "موقف الفكر الثوري من البرلمانية" ودراسة رابعة حول "المجتمع القرمطي في شرق الجزيرة العربية".

ففي الدراسة الاولى حول الوضع الطبقي يشير الحزب الى ان مجتمع الجزيرة مر في مرحلتين، الاولى قبل اكتشاف النفط، وهي "فترة استمرت قروناً من حياة التخلف الاقتصادي والثقافي المريع الذي رزحت تحت وطأته جماهير شعبنا"[٣٣].

اما المرحلة الثانية ، فهي التي تلت اكتشاف النفط الذي وحّد الجزيرة العربية حيث ان " المتحول الاقتصادي وهو البترول يعيد صياغة وفرز السكان الى طبقات وفئات اجتماعية متبلورة الى حد ما ومنتشرة على صعيد رقعة البلاد"(٣٤). ثم يتطرق الى الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة، وهي الطبقة العاملة والفلاحين بمختلف مراتبهم والراسمال الزراعي وشبه الاقطاع والبرجوازية الصغيرة (غير الفلاحية) والطبقة البرجوازية بمختلف شرائحها التجارية والعقارية والمصرفية والصناعية"(٣٥).

في الدراسة الثانية كان الحزب من أوائل التنظيمات التقدمية التي تناولت مسألة التمييز الطائفي. وقد اشارت الدراسة الى ذلك بقولها: "لقد اتسم موقف المنظمات والعناصر الديمقراطية "الجزيرية" من النهج الطائفي للسلطة باللامبالاة بشكل عام، لكن هذا لايعني التساوي في موقف كل القوى. فثمة موقف مبدئي وأيضاً عملي بين قسمين عريضين منها: قسم من المنظمات يتميز بانعدام أي موقف مبدئي وعملي من المسألة الطائفية يعبر عن نفسه بانعدام أي تصدي لنهج السلطة الطائفي سواء في أدبياتها أو في النشاط المباشر لعناصرها. والقسم الآخر من المنظمات يتميز بموقف مبدئي وعملي عبر عن نفسه على الأقل بعدد من الاشارات في بعض المناسبات"(٣٦). وتستعرض الدراسة الواقع الذي يعيشه الشيعة في ظل الحكم السعودي منذ ايام الملك عبدالعزيز حتى الملك فيصل، وتشير الى اشكال الاضطهاد في المجالات التالية:

أولاً: مجال العبادات والشعائر الدينية،

ثانياً: مجال القضاء والحرمان من الاحوال الشخصية،

ثالثاً: مجال التعبير والابداع،

رابعاً: المجال المهني والتعليمي، حيث يحرم الشيعة من العمل في عدد من المؤسسات الحكومية، وحرمان تدريس المذهب الشيعي في أية معاد للشيعة" (٣٧).

وحيث أبدى الحزب اهتماماً للمسألة الدينية والتاريخية، فقد عالج بعمق المسار التاريخي للنضالات التي خاضها شعب المنطقة في العهود الاسلامية المختلفة، وكانت دراسة القرامطة أول دراسة ماركسية لحزب من أحزاب الجزيرة العربية حاول الحزب خلالها تسليط الاضواء على هذه التجربة التاريخية المشرقة التي سعت السلطات السعودية وسواها من الأنظمة الخليجية الى اسدال الستار عليها وتزويرها. ويشير الحزب الى ذلك في مقدمة الدراسة بقوله: "إن الفكر الرسمي لا يسعى دائماً وأبداً الى تحسين مساوئ مؤسسات النظام العفنة وايجاد التبريرات لها فحسب، بل يسعى ايضاً الى تشويه معالم أية تجربة ثورية معبرة عن الطموحات المشروعة للطبقات المضطهدة.

وعلى الرغم مما تعج به بطون كتب هؤلاء ــ ومن اتبع نهجهم ــ المكدسة بأطنان من الكذب والتلفيق تجاه تاريخ الحركة الثورية في العصر الوسيط، فان نور التجربة القرمطية الثورية يظل مشعاً خارقاً هذه الاكوام الصفراء ليدحض بالحقيقة الناصعة كل محاولات الافتراء والتشويه التي تعمدها هؤلاء المؤرخون.

فالمجتمع القرمطي الذي قام في شرق الجزيرة العربية لا تبرز عظمته في نشر وغرس الافكار الثورية فحسب، بل تبرز أكثر في تأسيس دولة متقدمة منهجية مستنيرة بتلك الأفكار الثورية على امتداد فترة تزيد عن مائة وثمانين عاماً، محاطة بأنظمة اقطاعية مغرقة في تخلفها وعدائها لهذا النظام الثوري الجديد."[٣٨].

وفي معرض تفسير الحزب لدراسة هذه التجربة الثورية التاريخية، يقول: "إن مصدر اهتمام (الجزيرة الجديدة) بنشر هذه المحاولة لدراسة التجربة القرمطية في شرق الجزيرة العربية، نابع بالاساس من الأهمية الاجتماعية والسياسية التي ارتدتها هذه التجربة على صعيد تراث التجربة الثورية الاجتماعية التاريخية على العموم. كذلك تمثل من جانب ثان جزءاً هاماً من التراث الثوري لشعبنا في العصر الوسيط وإنه لمغزى عظيم الدلالة أن تبقى (القرمطة) اسماً يقض مضاجع المستبدين في بلادنا حتى اليوم على الرغم من أن التجربة والفكر القرمطيين قد أسدل التاريخ عليهما ستار النسيان، وذلك ما فعلته السلطة الاوتوقراطية عندما وجهت تهمة (القرمطة) الى بعض المعتقلين في الستينات فيما وجهت من تهم"[٣٩].

أما في الدراسة النظرية حول "موقف الفكر الثوري من البرلمانية"، فان الحزب يتناول هذه المسألة من الزاوية التاريخية وعلى ضوء مواقف ماركس، انجلز، لينين. ويستشهد مطولاً بمواقف لينين حول موقف البلاشفة من البرلمان ليصل الى التكتيك اللينيني الذي يؤكد عليه وهو "إننا مع النضال من خلال المؤسسة البرلمانية وكافة المؤسسات التمثيلية الاخرى لا المكتملة والحرة منها فحسب، بل وفي ظل الحكومات المطلقة. وذلك في ظروف وجود النهوض الثوري. ويوصف هذا النضال نضالاً تكتيكياً ثورياً يصب في مجرى النضال الثوري الرئيسي والذي يستهدف في نهاية المطاف اسقاط السلطة السياسية القائمة واقامة السلطة الثورية الجديدة.

ومن هذا المنطلق نفسه فاننا مع النضال من أجل انتزاع الشعب للمؤسسة البرلمانية ولكافة المؤسسات التمثيلية والحريات الديمقراطية في بلادنا وفي كافة البلدان الرجعية والدكتاتورية."[٤٠].

في مارس ١٩٧٥، قام أحد الامراء، فيصل بن مساعد، باغتيال الملك فيصل بن عبدالعزيز ، وتولى بعده الملك خالد الذي اصدر عفواً عاماً عن كل السجناء السياسيين

والمنفيين في الخارج. واتخذ الحزب قراراً بعودة عناصره الى الداخل.. ويبدو أن هذا القرار قد أثر كثيراً على فعالية الحزب في الخارج، حيث ضعف صوته الاعلامي كثيراً وتوقفت مجلة "الجزيرة الجديدة" عن الصدور، كما أثرت الاوضاع الاقتصادية التي برزت بعد الارتفاع الكبير لاسعار النفط عام١٩٧٣، على مجمل البرامج والامكانيات للحركة الثورية في المنطقة ومن بينها الحزب الديمقراطي الشعبي .. حيث لم يصدر أي موقف سياسي للحزب منذ ذلك التاريخ، مما يفتح الباب أمام اجتهادين: التصفية التنظيمية الكاملة للحزب بعد عودة عناصره، أوالعمل السري الشديدة أمام موجات الطفرة النفطية التي أغرقت الكثير من العناصر الديمقراطية.

الهوامش

١ ــ الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية، العشرة المستقيلين والتحريفية المعاصرة / كراس، ١٩٧٢/٩/١١، ص ٥ــ٦.
٢ ــ الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية، العدد الرابع، مارس١٩٧٣، ص٦.
٣ ــ مجلة الحرية البيروتية، ١٩٦٨/٦/٣، دراسة حول السعودية لمنظمة الثورة الوطنية.
٤ ــ العشرة المستقيلين، مصدر سابق، ص ٦،٧.
٥ ــ مقابلة مع أحد أعضاء الحركة السابقين اعتذر عن ذكر اسمه، يوليو ١٩٨٥.
٦ ــ مقابلة مع أحد أعضاء منظمة الثورة الوطنية السابقين اعتذر عن ذكر اسمه، سبتمبر ١٩٨٥
٧ ــ الحرية، مصدر سابق.
٨ ــ الجزيرة الجديدة، المصدر السابق، ص ٦.
٩ ــ المصدر السابق، ص٧.
١٠ ــ هيلين لاكنر، بيت مبني على الرمال (بالانكليزية)، لندن١٩٧٨، ص ١٠٥.
١١ ــ العشرة المستقيلين، مصدر سابق، ص ٣٥ ــ ٣٦.
١٢ ــ هيلين لاكنر، مصدر سابق، ص ١٠٥.
١٣ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الاول ، مارس ١٩٧٢، ص ٦ ــ٧.
١٤ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الرابع، مارس ١٩٧٣، ص ١٣.
١٥ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الثاني، مايو ١٩٧٢، ص ٣١.
١٦ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الاول، ص ١٧.
١٧ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الاول ، ص ١٧.
١٨ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الرابع، ص ١٧.
١٩ ــ العشرة المستقيلين، مصدر سابق، ص ٤١.
٢٠ ــ المصدر السابق، ص ٤٥.
٢١ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الاول، ص ٢٦.
٢٢ ــ المصدر السابق، ص ٣٧.
٢٣ ــ الجزيرة الجديدة، العدد الثاني، ص ١٧.

٢٤ ـــ المصدر السابق، ص ١٧ ـــ١٨
٢٥ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٧٢، ص٣.
٢٦ـــ العشرة المستقيلين، مصدر سابق، ص ١٤.
٢٧ ـــ المصدر السابق، ص ١٤ـــ ١٥.
٢٨ ـــ المصدر السابق، ص ٢١.
٢٩ ـــ المصدر السابق، ص ٢٥.
٣٠ ـــ راجع الاعداد السبعة من الجزيرة الجديدة.
٣١ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد الثالث، ص ٤٥.
٣٢ ـــ المصدر السابق، ص ٤٥.
٣٣ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد الخامس، سبتمبر ١٩٧٣ـــ ص ٩.
٣٤ ـــ المصدر السابق، ص ١٠.
٣٥ ـــ المصدر السابق، ص ١٢ـــ ١٨
٣٦ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد السابع، ديسمبر ١٩٧٤، ص ١٠.
٣٧ ـــ المصدر السابق، ص ٢١ ـــ ٢٢.
٣٨ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد الخامس، ص ٣٧.
٣٩ ـــ المصدر السابق، ص ٣٩.
٤٠ ـــ الجزيرة الجديدة، العدد السادس، مارس ١٩٧٤، ص ١٦.

ثاني عشر: حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية

أولاً: نشأة الحزب:

ترتبط نشأة حزب العمل الاشتراكي العربي بالجزيرة العربية (ح.ع.ا.ع - بالجزيرة العربية) بظهور فئة واسعة من المثقفين والمتعلمين السعوديين، خصوصاً الدارسين في الجامعات خارج السعودية، ممن تبنوا الأفكار الماركسية بالاتجاه اليساري الجديد من ناحية، وانهيار تجربة اليسار المنبثق من رحم التنظيمات القومية تحت ضربات السلطة والتناقضات الداخلية، والتي مثلها الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية، لذا يمكن القول بأن الجيل الذي أسس (ح.ع.ا.ع - بالجزيرة العربية) هو جيل السبعينات من المثقفين والمتعلمين اليساريين والعناصر العمالية الواعية والذين بمعظمهم لم يعاصروا ارهاصات الحركة القومية والتحولات التي عصفت بها.

تشكلت الأنوية الأولى لـ(ح.ع.ا.ع - بالجزيرة العربية) من الطلبة الجامعيين السعوديين الدارسين في الجامعات الأمريكية، والذين تأثروا بأطروحات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من حيث تبني الماركسية اللينينية وتحول حزب البرجوازية الصغيرة الى حزب الطبقة العاملة من خلال الانسلاخ الطبقي والتثقيف حسب المنهج الماركسي. لقد أتاحت أجواء الانفتاح والحريات المتوفرة في الجامعات والبيئة الأمريكية عموماً، وسخونة قضية الصراع العربي الصهيوني وخصوصاً القضية الفلسطينية على الساحة الأمريكية، وتفاعل الطلبة العرب من مختلف الجنسيات دون رادع أو خوف، كل ذلك وغيره أتاح للطلبة "السعوديين" مثلهم مثل الطلبة العرب الآخرين، الاحتكاك بالقوة السياسية العربية المتواجدة على الساحة الأمريكية.

كما أن مرحلة السبعينات شهدت قمة نشاط وفعالية منظمة الطلبة العرب والتي شكلت الإطار الذي ضم الطلبة العرب الوطنيين واليساريين، حيث استطاع أنصار

(ج.ش.ت.ف) أن ينتزعوا موقع الصدارة في قيادة منظمة الطلبة العرب وفروعها رغم التحول في التحالفات وتغير صيغ هذه التحالفات. ولقد انجذب عدد لا بأس به من الطلبة "السعوديين" الى أطروحات (ج.ش.ت.ف) اليسارية حول مختلف القضايا (قومية المعركة وترابط النضال الفلسطيني بالنضال العربي، مقولة التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي، الخيار الماركسي اللينيني كبديل لاطروحات الشيوعية العربية الكلاسيكية والطرح القومي التقليدي معاً) وذلك ناتج عن معاناة هؤلاء على يد النظام السعودي، وإدراكهم للدور الذي يلعبه في إطار الاستراتيجية الأمريكية، خصوصاً وأن مثل هذه الحقائق تتكشف بسهولة في الولايات المتحدة حيث لا يترك الإعلام زاوية إلا ويكشفها. وقد انتظم عدد من هؤلاء في لجان مناصرة الثورة الفلسطينية وخصوصاً تلك المحسوبة على (ج.ش.ت.ف). أما العامل الآخر في تبلور هذا التيار في أوساط الطلبة السعوديين فهو الحركة الثورية الجديدة في الخليج والجزيرة العربية والتي جسدتها الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان، حيث مثلت هذه الثورة أملاً لهذه الشريحة وغيرها من الفئات الاجتماعية والقوى التقدمية في "السعودية". وقد انتظم عدد من الطلبة "السعوديين" في لجان مناصرة الثورة العمانية أو (لجان الخليج) ليس فقط في الولايات المتحدة بل في أوروبا الغربية أيضاً.

وهكذا، من خلال التفاعل المباشر ما بين الطلبة السعوديين الجامعيين في إطار منظمة الطلبة العرب ولجان مناصرة الثورة الفلسطينية ولجان مناصرة الثورة العمانية أو (لجان الخليج)، ومن خلال الاحتكاك مع أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد تبلور التيار اليساري العروبي الجديد والذي رعته (ج.ش.ت.ف) خصوصاً وأنها تبنت في نهاية ١٩٦٩ استراتيجية انتظام تنظيمات يسار حركة القوميين العرب، المتوافقة مع خط (ج.ش.ت.ف) في إطار حزب العمل الاشتراكي العربي والمساعدة في إقامة فروع لهذا الحزب، كما هو الحال في وضعية السعودية. ويمكن القول أن تبلور بنية الحزب كتنظيم قد تم في ١٩٧٢.

تبنى (ح.ع.ا.ع – بالجزيرة العربية) الماركسية اللينينية كدليل نظري له في نضاله "باعتباره فصيلاً طليعياً من الطبقة العاملة، العمال، الجنود، والبرجوازية الصغيرة. ويؤمن الحزب بأن العنف الثوري هو الطريق الوحيد لمواجهة العنف الرجعي المحلي (السعودي) المستمد من العنف الإمبريالي العالمي"[1].

ويعتبر هذا المنطلق ركيزة أساسية مشتركة لتنظيمات حزب العمل في لبنان وقاسماً مشتركاً لفصائل اليسار الجديد وعنصر خلاف أساسي مع الأحزاب الشيوعية العربية. وعلى قاعدة المنطلق تتفرع المواقف تجاه القضايا النظرية والسياسية والعملية والتي تشكل عناصر الخلاف مع الأحزاب الشيوعية وكذلك نقاط اللقاء.

إن كون (ح.ع.ا.ع – بالجزيرة العربية) حزباً ناشئاً في مرحلة لاحقة لتشكل تنظيمات الحزب في الساحات الأخرى (فلسطين، لبنان، العراق.. الخ) وفي ظل ظروف السعودية الصعبة، جعله يعتمد (ح.ع.ا.ع – بالجزيرة العربية) اعتماداً كبيراً في خطه النظري على النتاج النظري المركزي كما يطرح في المجلة المركزية لحزب العمل الاشتراكي العربي، (طريق الثورة)، والمادة التثقيفية والتعبوية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وعلى أساس هذه المنطلقات صاغ الحزب مواقفه تجاه مختلف القضايا كما يلي:

آ–طبيعة المرحلة ومهماها في (السعودية):

يشخص الحزب طبيعة المرحلة التي تمر بها الجزيرة العربية بأنها (مرحلة تحرر وطني ديمقراطي) يعمل الحزب على تكوين جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تتسع لكافة القوى المعادية لنظام الاحتلال السعودي للجزيرة وأمه الرؤوم الإمبريالية الأمريكية، على تكون هذه الجبهة بقيادة طليعة الطبقة العاملة، أي الحزب.

وفي هذا الصدد فإن الحزب لم يطرح برنامجه السياسي الكامل، بل نجد ملامح هذا البرنامج من خلال نشرته المركزية (المسيرة) وأدبيات الحزب الأخرى، ويعتمد الحزب في نضاله كافة أشكال النضال الهادفة الى توعية الجماهير في الجزيرة وتعبئتها من أجل اسقاط السلطة الرجعية القائمة وإقامة السلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية على أنقاضها[٢].

وقد حدد الحزب مهام المرحلة بشكل تفصيلي في مرحلة لاحقة في كتاب (النفط والمجتمع في الجزيرة العربية) بأنها تشمل [٣]:

"أولاً: تكوين جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تتسع لكافة القوى المعادية لنظام الاحتلال السعودي للجزيرة العربية وأمه الرؤوم الإمبريالية الأمريكية على أن تكون بقيادة طليعة الطبقة العاملة ويرى الحزب أن تشكيل الجبهة الوطنية على الساحة الجزيرية "السعودية" ليس دافعاً للنضال الجزيري فقط، وإنما أيضاً ستكون رافداً ودافعاً لتكوين الجبهة الوطنية التقدمية العربية.

ثانياً: إن على القوى الوطنية أن تدعو الجماهير لزيادة نضالها من أجل تحرير ثرواتها النفطية من قبضة الاحتكارات النفطية ومن السيطرة والتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن ترفع صوتها مطالبة بوقف واستنزاف ثرواتنا النفطية، الى جانب توعيتها بحقوقها السياسية وتشديد نضالها ونبذ جميع النعرات الطائفية والمتفرقة على اساس المناطق".

ثالثاً: تعرية دور النظام داخل الأوبيك وهذه المهمة يجب أن تعطى حقها من قبل الوطنيين في جميع أنحاء العالم، وبشكل خاص الوطنيين الجزيريين لأنها في الأخير مرتبطة أيضاً

بموقف النظام السياسي والاقتصادي التابع والمرتبط بالسياسة الإمبريالية العالمية بقياة الإمبريالية الأمريكية".

ب- حلفاء الثورة وأعداؤها:

يحدد (ح.ع.ا.ع - بالجزيرة العربية) بأن القوى التي يمكن أن تكون في صفوف الثورة بحكم موقعها الطبقي وبحكم مصالحها ويمكن تعبئتها بالفكر والبندقية هي:

١ ــ الطبقة العاملة المكونة من العمال الصناعيين والزراعيين وعمال صيد الأسماك.

٢ ــ صغار الفلاحين.

٣ ــ البرجوازية الصغيرة المكونة من المهندسين والأطباء والمدرسين وصغار الموظفين والطلاب والمثقفين الثوريين وصغار الضباط والجنود والجيش والحرس الوطني.

شريطة أن تكون القيادة في يد الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في مواجهة الخصم أما أعداء الثورة فهم:

١ ــ العائلة السعودية ونظام حكمها ومن يدور في فلكها ويسبح بحمدها ويقطف ثمار عبوديتها.

٢ ــ الطبقة البرجوازية الكبيرة بشقيها الرأسمالي والكمبرادوري.

٣ ــ المؤسسات والمنشآت الاحتكارية الأجنبية وعلى رأسها مؤسسات الإمبريالية الأمريكية التي تدعم وجود النظام السعودي.

٤ ــ الرجعيات العربية الأخرى في الخليج والأردن على سبيل المثال:

وانطلاقاً من أن النظام السعودي يستند في استمراره الى الوجود الأمريكي وأنه يلعب دوراً مركزياً في التأثير على الأمة العربية، فإن مهمة التصدي للنظام السعودي والوجود الأمريكي هي ليست مقصورة على القوى الوطنية في الجزيرة العربية بل هي مهمة القوى الوطنية على وجه العموم.

ج- حول العمل الجبهوي:

يشدد الحزب على ضرورة العمل الجبهوي للقوى الوطنية في السعودية، وقد كرس لذلك أكثر من مقال في "المسيرة" و"الجزيرة الحرة" والكتيبات الأخرى والعديد من البيانات. ولقد اكتسبت هذه القضية أهمية استثنائية في ضوء تجربة انتفاضتي الحرم والمنطقة الشرقية في محرم ١٤٠٠ (نوفمبر ١٩٧٩) والتي لعبت فيها القوى الإسلامية (الشيعة والسلفية) الدور

القيادي وشاركت فيها القوى السياسية المعارضة الأخرى وبالتحديد حزب العمل والحزب الشيوعي دون اتفاق سابق. إن هذا التلاحم في الشارع والتجاور في السجون، شكلاً دافعاً لتقارب المنظمات الثلاث (الجبهة الإسلامية وحزب العمل والحزب الشيوعي) ونشطاء الحوار بين هذه الفصائل وحفزا طرح قضية التحالف كقضية ملحة. وعلى هذا الأساس ركزت الفصائل الثلاث على هذه القضية في أدبياتها وبياناتها ومواقفها، حيث جاء في افتتاحية "المسيرة" عدد نوفمبر ١٩٨٠ ما يلي:

"إن حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية، إذ يحيي الجماهير ونضالاتها بهذه المناسبة العزيزة يطرح وبإلحاح ضرورة إيجاد إطار مشترك لمواجهة وتصعيد النضال ضد العدو الرئيسي المتمثل في النظام الرجعي السعودي والتواجد الأجنبي المتزايد، وبشكل خاص التواجد العسكري والاقتصادي الأمريكي، كما يطرح بإيمان راسخ ضرورة تخطي كل العقبات التي من شأنها عرقلة مثل هذا الإطار والبدء بالحوار الثنائي بين مختلف الفصائل الوطنية لتدارس الصيغ النضالية..الخ"(٤).

د- طبيعة السلطة ودور وتناقضات الأسرة الحاكمة:

"تمثل الأسرة الحاكمة الفئة الطبقية المتربعة على رأس نظام آل سعود وتحتها وبمشاركتها تؤدي كافة الفئات البرجوازية التجارية والصناعية ورجال الدين ورؤساء القبائل والقيادات العسكرية ومثقفي النظام، تحت سلطة الأسرة الحاكمة وبأمرها تؤدي كافة طبقات وفئات النظام السعودي وظائفها وتمارس نشاطاتها.

إن إطلاق مفهوم الأسرة الحاكمة في الجزيرة العربية يشمل كا"أسر" وأهل النظام السعودي. ولدى البحث في مكونات البرجوازية الكمبرادورية الكبيرة وعناصرها الأساسية، سنلاحظ أن أسر وأفراد "الأسرة الحاكمة" يكونون أهم عناصرها المتنفذة في إطار النظام الحاكم وتنظيم شؤونه(٥).

إن مشاركة شرائح من البرجوازية في أجهزة السلطة ومنها مجلس الوزراء ممثلين بما بالدكاترة والتكنوقراط تستهدف تنفيس الضغوط عن الأسرة، وتخدم بالأساس مصلحة الأسرة السعودية، وهؤلاء يأتمرون بأوامر السلطة، ونسوق لذلك مثل الدكتور غازي القصيبي (وزير النفط والكهرباء السابق)، والذي أزيح بقرار ملكي دون تفسير أو ردة فعل من هذه الطبقة البرجوازية"(٦).

"إن حزبنا لا يراهن على الخلافات داخل الأسرة الحاكمة، لأن هذه الخلافات تتمحور حول الولاء لأمريكا وعلى مصالح ذاتية لكل جناح، ولكنهم في الأخير متفقون على مواجهة الجماهير وقواها الوطنية"[٧].

يرى الحزب "إن دور نظام آل سعود السياسي هو في خدمة السياسة الأمريكية وأن ذلك يتضح بشكل أكثر بعد قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢"[٨].

ويقدم الحزب شواهد على هذه الأطروحة وهي:

١ ـــ إن دور النظام السعودي في الستينات هو محاربة التيار القومي بقيادة عبد الناصر وقد اتضح هذا الدور بجلاء بعد قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢، ويرى الحزب أن النظام السعودي استثمر هزيمة حزيران، ليفرض قيادته وخطه الإسلامي والرجعي على الساحة العربية كما أن النظام عمل على اجهاض الثورة الفلسطينية وهي في بداياتها من خلال دعم النظام الأردني لتصفية وجود الثورة في الأردن من خلال مجازر أيلول[٩].

٢ ـــ استخدم النظام عوائد النفط لتخريب الأنظمة العربية ونجح في اليمن الشمالي ومصر والسودان، من ثم ضرب الثورة في عمان ثم إخراج الخبراء السوفييت بدعم سعودي أيضاً كبداية لاندفاع النظام المصري في المخطط الأمريكي. كما أن النظام السعودي عمد الى تبني ما يسمى بالحد الأدنى في القضايا القومية من خلال مؤتمرات القمة والتي توجت بقمة فاس ...."[١٠].

٣ ـــ إن النظام قد بدأ بتنفيذ المخطط الأمريكي على الساحة بعد تولي الملك فيصل الحكم . لقد تبنت السعودية مشاريع الأحلاف الأمنية. ولكن تناقضاتها مع إيران بالدرجة الأولى وصمود القوى الوطنية في المنطقة، ومع انتصار الثورة الإيرانية على أنقاض النظام الشاهنشاهي، وصمود النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية، وانفجار انتفاضتي الحرم المكي والمنطقة الشرقية في نوفمبر ١٩٧٩، الى جانب تطورات إقليمية أخرى، جعلت النظام السعودي يعيد إحياء حلف أمن الخليج من خلال صيغة مجلس التعاون الخليجي[١١].

ورداً على طرح النظام السعودي نفسه كحام للعتبات الإسلامية المقدسة ورائد للتضامن العربي، فند مسؤول في الحزب هذه الاطروحات بقوله:

"إن كل المؤتمرات الإسلامية التي رعتها السعودية لم تستهدف دعم الشعوب الإسلامية، بل كانت لدعم الأنظمة الاستبدادية العميلة لأمريكا مثل الباكستان وتركيا ومحاولة إجهاض التحول الثوري في أفغانستان. وأما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن النظام السعودي يتآمر عليها حيث أنه هو المدعم لنظام كامب ديفيد المصري، ويدعم اليمين الفلسطيني ويدفع بتسوية استسلامية تكون أمريكا طرفها الأساسي لتوسيع وتعميق النفوذ الأمريكي.

لقد أسهمت السياسة السعودية بالقسط الأوفر في سلسلة التراجعات التي انتهت إلى قمة فاس الثانية بمقرراتها المعروفة والتي تعترف "بإسرائيل"، حيث أن مقررات فاس الثانية هي بالأساس مشروع فهد الاستسلامي، والذي أحبط في فاس الأولى" [١٢].

يرى الحزب أن الأسرة السعودية تعاني من نقاط ضعف بنيوية رافقتها منذ الأيام الأولى لاستيلائها على السلطة في الجزيرة العربية. ونقاط الضعف هذه تتمثل في الطبيعة العشائرية للأسرة وعصبويتها وضيق افقها في تعاملها مع الحلفاء والخصوم. ورغم أنه توفرت للنظام السعودي إمكانيات كبيرة، وفي مقدمتها الثورة النفطية والتي هي قوة مادية يمكن استخدامها لتوسيع دائرة الحلفاء وتوطيد السلطة، إلا أن السلطة السعودية استأثرت بالجزء الأكبر من هذه الثروة مبددة إياها بشكل جنوني، مما استثار القبائل والعشائر الأخرى المتحالفة معها والتي أوصلتها إلى السلطة، كما استثار بالطبع جماهير الشعب المعادية، التي ترى في هذه الثورة فرصتها لتحسين حياتها. "كما أن الإمبريالية الأمريكية تبنت خطة طويلة تستهدف تقوية هذه الأسرة بوسائل مختلفة، منها:

١ــ العمل على مصالحة الأجنحة المختلفة في الأسرة الحاكمة وإرجاع الأمراء من الخارج، وإطلاق أيديهم في التجارة وإرسال العديد من الأمراء إلى الخارج للتعلم، سواء المدني أو العسكري، للإمساك بمواقع السلطة المقررة المدنية والعسكرية [١٣].

٢ ــ تم طرح أيديولوجية للنظام أكثر وضوحاً وواقعية في منتصف الستينات، وهي التضامن العربي والتضامن الإسلامي باستغلال مكانة الأماكن المقدسة من أجل إنجاح هذا المشروع والذي يستهدف الوقوف بوجه التيار القومي الوطني بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وكان لابد من حرب ١٩٦٧ لإضعاف عبد الناصر والمعارضة العربية الشعبية الواسعة لهذا المخطط، وهذا ما تم فعلاً وتجسد في مؤتمر الخرطوم وما تبعه من مصالحات ترتب عليها ضرب النظام الجمهوري في اليمن وإضعاف التيار التقدمي رسمياً وشعبياً وتسلم السعودية للدور القيادي للعمل الرسمي العربي، والانطلاق من ذلك لخلق البدائل الرجعية وتقويتها على حساب التيار القومي والتقدمي [١٤].

٣ ــ إدخال أبناء أو ممثلين من الطبقة البرجوازية الكبيرة الكمبرادورية في السلطة السياسية الاقتصادية، وخصوصاً بعد اغتيال الملك فيصل حيث يطلق على مجلس الوزراء – مجلس الدكاترة [١٥].

٤ ــ توصل الأسرة السعودية بضغط من الإمبريالية الأمريكية لحل مشكلة ولاية العهد بحيث يعتمد تسلسلاً واضحاً يتم التوصل إليه داخلياً من قبل الأسرة.

ورغم التماسك الظاهر حالياً للأسرة إلا أنها تعج بالتناقضات، وهي تناقضات ما بين مختلف أفخاذ الأسرة السعودية، وذلك في صراع على السلطة والنفوذ والمصالح. كما أن القليل من هذه التناقضات نابع من تمرد بعض الأمراء على الأسرة بدوافع وطنية مثلما هي حالة الشهيد فيصل بن مساعد الذي اغتال الملك فيصل لدوافع وطنية. لكن الحزب لا يراهن كثيراً على هذه الخلافات لأن هناك اتفاقاً عاماً في أوساط الأسرة باحتفاظها بالسلطة في مواجهة من هم خارج الأسرة، وبالطبع شعب الجزيرة العربية[١٦].

هـ ــ المرأة:

أعطى الحزب أهمية استثنائية لقضية المرأة خصوصاً أن الموقف من المرأة هو مصدر صدام الحزب مع النظام السعودي ومصدر الخلاف مع القوى الإسلامية المحافظة. وقد خصص الحزب مقالات ودراسات في "المسيرة" و"الجزيرة الحرة" تعالج قضايا المرأة، وطرح الحزب شعار "تحرير المرأة شرط أساسي لتحرر المجتمع". وتكتسب قضية المرأة أهمية خاصة في بلد سريع النمو مثل "السعودية" ذي كثافة سكانية متدنية، حيث تبرز الحاجة الماسة لإدخال المرأة في سوق العمل. وفي ذات الوقت، فإن مجرى التطور فرض تعليم المرأة حيث الآلاف من الخريجات الجامعية أحيل بينهن وبين العمل لاعتبارات أيديولوجية للنظام، متحدياً بذلك التطور الموضوعي للبلاد.

ويطرح الحزب برنامجه بخصوص المرأة، حيث يتبنى ما يلي[١٧]:

١ ــ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات.

٢ ــ سن قانون للأحوال الشخصية يحمي المرأة، كاختيار الزوج وحقها بالطلاق.

٣ ــ جعل التعليم إجبارياً لجميع المراحل ما دون الجامعة للذكور والإناث.

٤ــ توسيع مجالات العمل للمرأة كافة بحيث يتهيأ لها الاستقلال الاقتصادي ومساواتها بالرجل في الأجر والعلاوة.

وهناك نقاط أخرى في برنامج الحزب تستهدف إسهام المرأة بفعالية في النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

و ــ مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر الحزب أن "مجلس التعاون الخليجي ما هو إلا إحياء لحلف أمن الخليج بعد تغير الاسم". ويلحظ الحزب أن السعودية كانت مشاركة في كل المشاريع والترتيبات الأمنية التي طرحت لمنطقة الخليج العربي، سواء من قبل بريطانيا أو الولايات المتحدة أو إيران. وأن

السبب وراء عدم قيام حلف أمني قبل قيام مجلس التعاون الخليجي، يعود إلى التناقضات ما بين السعودية وإيران وتخوف الأنظمة الخليجية الصغيرة من نظام الشاه. أما العوامل التي أدت إلى إعلان المجلس، فهي بنظر الحزب:

١ ـــ صمود اليمن الديمقراطية التي أقامت أول جمهورية في شبه الجزيرة العربية وسط بحر من الأعداء.

٢ـــ انتصار الثورة الإيرانية، وبالتالي إزاحة العقبة الإيرانية أمام السعودية وانفراد السعودية بدويلات الخليج الأخرى. ومن ناحية أخرى سقوط دركي الخليج الأول (نظام الشاه) والحاجة إلى نظام أمني جديد أمام الأخطار المحدقة التي شكلتها الثورة الايرانية.

٣ ـــ اعتصام الحرم وانتفاضة المنطقة الشرقية التي كشفت عن ضعف النظام وموقف الجماهير الرافضة له.

وإلى جانب هذه العوامل الثلاثة الرئيسية هناك عوامل ثانوية منها قيام الثورة في أفغانستان والنجاحات التي أحرزها النظام الثوري في أثيوبيا[١٨].

وقد حدد الحزب في الأيام الأولى لقيام المجلس في نشرته المركزية (المسيرة) في عدد يوليو ١٩٨١، أهداف المجلس كما يلي:

أولاً: تشكيل حلف عسكري من كافة الأنظمة الرجعية في الخليج والجزيرة العربية بقيادة النظام السعودي.

ثانياً: توحيد القدرات العسكرية وتبادل المعلومات الأمنية لمواجهة القوى الوطنية والتقدمية في الخليج والجزيرة العربية.

ثالثاً: تصعيد العداء لليمن الديمقراطية عبر سياسة التهويل بالخطر الشيوعي.

رابعاً- الالتفاف على دعوة اليمن الديمقراطية من أجل تعاون دول الخليج والبحر الأحمر وإبعاد المنطقة عن القواعد العسكرية الأمريكية.

ويعتبر الحزب "أن مجلس التعاون صيغة تخدم الإمبريالية العالمية، والأنظمة الرجعية في المنطقة لا الجماهير حيث أن المجلس ومنذ إنشائه قبل أكثر من ثلاث سنوات ركز على تحقيق الاتفاقيات الأمنية والعسكرية لحماية أنظمته الرجعية والمهترئة من نقمة الجماهير"[١٩].

ز-الموقف من قضايا الخليج والقوى الوطنية الخليجية:

يرفض الحزب الاعتراف بالأمر الواقع، سواء لتسمية البلد الذي ينتمي إليه "السعودية" ويصر على اعتبارها "الجزيرة العربية". كما يرفض التجزئة الحالية، ويصر على أنها تمثل

منطقة واحدة "الخليج والجزيرة العربية". ولهذا فالحزب يرفض إطلاق صفة "شعوب الخليج" ويعتبر بأن هناك شعباً واحداً تربطه وشائج القربى والتاريخ والانتماء القومي الواحد، ويدعو الحزب إلى قيام جزيرة عربية موحدة وتقدمية. ويرى الحزب أن التصدي للنظام السعودي الذي يقود الأنظمة الرجعية الخليجية الأخرى ليست مسؤولية القوى الوطنية في "السعودية" فقد بل هي مسؤولية القوى الوطنية الخليجية والعربية[٢٠].

وقد ساهم حزب العمل بنشاط في العمل الخليجي الوطني المشترك ودعى دائماً لتطويره إلى صيغ أرقى.

ح-النفط والتنمية:

يعتبر النفط أهم قضية داخلية في "السعودية" حيث أن اقتصاد البلاد، بل واستمرار النظام السياسي وتحالفه مع النظام الرأسمالي العالمي، والأهمية الحيوية التي تعطيها الإمبريالية وخصوصاً أمريكا، للسعودية والنظام السعودي هي بسبب النفط. وقد كرس الحزب لقضية النفط دراسة مستفيضة "النفط والمجتمع في الجزيرة العربية". جاء فيها:

"ومن هنا نرى أن اكتشاف النفط في بلادنا كان بريق أمل لشعبنا أن سنوات الشح والمعاناة قد ولت إلى غير رجعة، وأن النفط سوف يلعب دوراً جديداً في تنمية البلاد. ويجب أن يستغل بطريقة اقتصادية سليمة، لأنه ثروة وافدة وأنها سوف تنضب، لأن هذه الثروة موجودة في باطن الأرض قابلة للنفاد وغير قابلة للزيادة، وعند نفادها بدون خلق بدائل سوف تكون معاناة شعبنا وأجياله القادمة أشد قسوة من الماضي"[٢١].

ويفند الحزب سياسة النظام السعودي تجاه القضية النفطية عبر مختلف الصيغ (الامتيازات المفتوحة، المشاركة، التشغيل على أساس عقد كما هو حال أرامكو)، كما يفند سياستها في منظمة الأوبك والأوابك، ويطرح الحزب تصوره للخروج من المأزق الذي أدت إليه سياسات السلطة السعودية، ليس فقط بالنسبة "للسعودية: بل لمجموع أعضاء الأوبك، وهذا المأزق ليس اقتصادياً فقط (تدهور النفط كسلعة استراتيجية)، وإنما سياسي أيضاً حيث ان العرب يدافعون عن مصالحهم القومية والوطنية، وقد تحول النفط إلى سلاح بيد الشركات الغربية والدول الرأسمالية في الضغط على السعودية ذاتها لانتزاع المزيد من المواقف الاستسلامية، وتحول إلى أداة تخريب ليس على مستوى السعودية بل على المستوى العربي والعالمي، مستهدفاً ضرب القوى الثورية والديمقراطية، وتقوية القوى الرجعية واليمينية[٢٢].

أما نقطة البداية للخروج من هذا المأزق فيرى الحزب "بأن نقطة البداية الرئيسية في جعل هذه الثروة الاقتصادية وطنية، هي التأميم الذي يمكن الانطلاق منه للسير بخطى ثابتة لا

يعوقها عائق في تنمية قطاع النفط وغيره من القطاعات، وأن يتهيأ التموين اللازم لكافة مشروعات التنمية دونما اعتبار أو تضحيات كبيرة من جانب جماهيرنا، أو تضحيات تتحملها أجيالنا القادمة"[٢٣].

ويفند الحزب مبررات السلطة السعودية، في عدم القيام بهذه الخطوة التي خطتها العديد من بلدان ليست ذات قدرات أكبر من السعودية مثل الجزائر وليبيا. ويطالب الحزب بوضع حد نهائي لدور الشركات الأمريكية ممثلة في "أرامكو"، وأن يدار النفط من قبل أيدي وطنية "سعودية"، حيث المؤسسة الوطنية "بترومين" نواة للقطاع النفطي الوطني[٢٤].

وفي معالجة الجوانب الأخرى من المسألة النفطية فإن الحزب يدعو إلى[٢٥]:

١ ــ تخفيض الإنتاج تخفيضاً يتلاءم مع احتياجات البلاد والتي يجب أن تتماشى والمتطلبات الشعبية، والمصلحة الوطنية والقدرة الاستيعابية للدخل، وكذلك لضمان الحفاظ على الثروة النفطية من الضياع، لكي تجد الأجيال القادمة ما يساعدها على تقدمها ورقيها. كما يطالب الحزب برفع أسعار النفط، لأن النفط مادة ناضبة وغير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة، ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط، وإنما تدخل في تقرير سعره أيضاً حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة".

٢ ــ "أن تتجه التنمية صوب تلبية حاجات الجماهير، وإن هذا الشرط جوهري بل هو ذو أهمية استراتيجية، وأن التنمية التي يدعي النظام أنها سوف تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الجماهير غير صحيحة، وما يطرحه من أرقام إنما هي مقارنة آلية ومجرد إحصائية لموضوع التنمية حيث توضع أهداف رقمية، إجمالية ووسطية للجهد الإنمائي وتقاس الانجازات بالنسبة لهذه الأهداف الرقمية، مما ينتج عنه نتائج متناقضة، كأن تسجل مثلاً وتائر مرتفعة من النمو إلى جانب عجز الشعب من الإفادة من بركة التنمية. وهكذا تشاهد آثار هذه التنمية العرجاء في وجود الثروات الشخصية الضخمة لنفر قليل من الشعب، كالنخب السياسية والاقتصادية، والفقر الواضح للأكثرية الساحقة".

"إننا نطالب باعتماد التنموية التي تضع في مقدمة أهدافها تطوير الإنسان الجزيري تعليمياً بتغيير فهمه من أنه امتياز اجتماعي إلى وسيلة لتحسين مركز عمل تنافسي صحي ومعاشي، هذه الخطط التي تتلاءم مع عدد السكان وعادات وتقاليد الناس وإعطائهم الحرية السياسية والنقابية التي تتيح لهم المشاركة في وضع هذه الخطط وتنفيذها، لأن التنمية تستهدف في الأخير الإنسان لتحدث فيه النقلة الحضارية المحسوبة والشاملة لكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما نطالب بأن تؤدي هذه الخطط التنموية إلى

تنويع مصادر الدخل القومي ونقل اقتصادنا من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد منتج في جميع قطاعاته الزراعية والصناعية والخدماتية، ووقف المشاريع والخطط التي تكرس اعتماد بلادنا على النفط. إلى جانب ذلك فإننا نطالب بأن تؤدي الخطط التنموية إلى إلغاء التبعية الاقتصادية والتي أدت إلى التبعية الغذائية والتقنية والثقافية، وأن تحقق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تطوير الصناعات التقليدية والحرفية الموجودة، وجلب الصناعات التي تمكن من الربط بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، لأن تصبح دولة مصنعة للخارج أو خلق ما يسمى بصناعة بدائل الاستيراد. كما نطالب بأن توضع التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة سواء البحرية أو الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق السكنية".

ط- القضايا العربية:

إن المنطلقات السياسية لـ(ح.ع.ا.ع- بالجزيرة العربية) تعطي أهمية كبيرة للقضايا العربية بحكم منشأ الحزب وتوجهاته منذ بداية إنشائه خصوصاً وأنه فصيل في تنظيم حزب العمل الاشتراكي العربي والذي كان يطمح لأن يكون الأداة الموحدة للثورة العربية. أما موقف الحزب تجاه القضايا العربية المصيرية فهي كما يلي:

١-"يؤمن الحزب بوحدة الأمة العربية، وبكونها أمة جزأها الاستعمار، ولذلك فإنه يناضل من أجل إعادة توحيدها على أسس ديمقراطية شعبية، ويعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربي في مواجهة أعداء الأمة العربية الطبقيين والقوميين".

٢- يؤمن الحزب بتحرير كامل التراب الفلسطيني عن طريق إزالة الكيان الصهيوني المصطنع وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية على المدى الاستراتيجي. وتجسيداً لمصداقية الحزب في هذا الصدد فقد تطوع أعضاء من الحزب في صفوف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

ي- القضايا الدولية[٢٦]:

"يؤمن الحزب بمبدأ التضامن الأممي مع جميع قوى الثورة العالمية بفصائلها الثلاثة، المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي، وحركة التحرر الوطني العالمية، والأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الراسمالية المتطورة، في مواجهة الإمبريالية والصهيونية الرجعية".

وانطلاقاً من هذه القاعدة، فإن الحزب، وعلى الضد من السياسة السعودية الرسمية، يتعاطف مع القوى الشيوعية والتقدمية والديمقراطية إقليمياً ودولياً. فالحزب يتعاطف مع

الثورة الأفغانية ويناهض معارضيها الذين يصفهم "بالمرتزقة الأفغان"، كما يتعاطف مع الثورة الأثيوبية، ولكنه في ذات الوقت يتعاطف مع الثورة الأرتيرية. كما يتعاطف الحزب مع سائر القوى والأنظمة المناهضة للإمبريالية الأمريكية والصهيونية والدكتاتورية، فالحزب يتعاطف مع نيكاراجوا، وفيتنام وكوريا ونضال شعب جنوب أفريقيا.

ك- نضالات الحزب:

"إن الحزب هو تنظيم سري، وفي ظروف السعودية المتميزة بالقمع الشديد فإننا لا نستطيع الكشف عن نضالات الحزب وإسهاماته في النضال الوطني"[٢٧]. لكن مجرى الصراع الساخن في "السعودية" وخصوصاً أثناء إنتفاضة الحرم المكي والمنطقة الشرقية في مطلع السنة الهجرية ١٤٠٠ (نوفمبر ١٩٧٩) قد دفع بقواعد الحزب إلى الشارع، حيث شارك التيار الإسلامي الشيعي بقيادة منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية، في ما يعرف بانتفاضة المنطقة الشرقية، وفي ذات الوقت أبدى الحزب تعاطفه الشديد مع حركة السلفين بقيادة الشهيد جهيمان العتيبي، وأشاد بهما علناً.

هذا وقد تعرض الحزب إلى جانب الحزب الشيوعي في السعودية والمنظمة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية في حملة مطاردة في أعقاب انتفاضة المنطقة الشرقية في مطلع محرم ١٤٠٠ (نوفمبر ١٩٧٩). لكن الحملة الأساسية الموجهة ضد الحزب تمت في بداية ١٩٨٣ ، حيث شملت العشرات من كوادر وعناصر الحزب. وأصيب الحزب بانتكاسة، حيث أنه في ظل سياسة "العصى والجزرة" فإن البعض لابد أن يتهاوى. ويركز الحزب في مرحلة ما بعد ١٩٨٢ على إعادة بناء الذات، ولقد ساعدت ظروف الركود الاقتصادي وهبوط هيبة النظام، وفشل سياسات النظام على أكثر من صعيد في انتعاش الحزب مرة أخرى وتصاعد نضالاته واتساع أطروحاته[٢٨].

الهوامش:

١ ــ حزب العمل، الوضع الطبقي في الجزيرة العربية، تموز ١٩٨٢ – المقدمة.
٢ ــ الهدف، مقابلة مع أحد قادة (ح.ع.ا.ع ـفي "السعودية")، ١٥/٨/١٩٨٣.
٣ ــ الوضع الطبقي، مصدر سابق، المقدمة
٤ ــ نشرة "المسيرة"، العدد الحادي عشر، نوفمبر ١٩٨٠.
٥ ــ حزب العمل، النفط والمجتمع في الجزيرة العربية "السعودية"، ١٩٨٥.
٦ ــ مقابلة خاصة مع أحد قيادي حزب العمل، نوفمبر الثاني ١٩٨٥.
٧ ــ مقابلة خاصة مع أحد قيادي حزب العمل، نوفمبر الثاني ١٩٨٥.
٨ ــ النفط والمجتمع، مصدر سابق، ص١٨٨.
٩ ــ المصدر السابق، ص١٩٠.
١٠ ــ المصدر السابق، ص١٩١-١٩٢.
١١ ــ المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٧.
١٢ ــ مقابلة خاصة، مصدر سابق.
١٣ ــ النفط والمجتمع، مصدر سابق، ص١٠٥.
١٤ ــ المصدر السابق.
١٥ ــ المصدر السابق.
١٦ ــ مجلة الجزيرة الحرة، العدد الرابع، ابريل ١٩٨٢.
١٦ ــ مقابلة خاصة، مصدر سابق.
١٧ ــ النفط والمجتمع، مصدر سابق، ص١٩٤-١٩٧.
١٨ ــ نشرة "المسيرة"، العدد الثاني عشر، يوليو ١٩٨١.
١٩ ــ مقابلة خاصة، مصدر سابق.
٢٠ ــ مقابلة خاصة، مصدر سابق.
٢١ ــ النفط والمجتمع، مصدرسابق، ص٢٠٥.
٢٢ ــ المصدر السابق، ص٢٠٤-٢١٨.
٢٣ ــ المصدر السابق، ص٢٠٤-٢١٨.

٢٤ ـــ مصدر سابق، ص٢٠٥-٢٢٧.
٢٥ ـــ مجلة الهدف البيروتية ، مصدر سابق.
٢٦ ـــ مجلة الهدف البيروتية ، مصدر سابق.
٢٧ ـــ مقابلة خاصة، مرجع سابق.
٢٨ ـــ مقابلة خاصة، مرجع سابق.

الباب الرابع: تحولات اليسار في الخليج

حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الاشتراكي

هناك حدثان تداخلا مع بعضهما بصورة معقدة ليحدثا تأثيرات عميقة في المجتمع العربي واستطراداً في جميع القوى السياسية وخصوصاً في مجتمع الخليج وقواه السياسية وفي مقدمتها القوى اليسارية. هذان الحدثان هما حرب الخليج الثانية وانهيار المعسكر الاشتراكي.

يمكننا تناول كل حدث على حدة لكن الواقع هو أن الحدثين متداخلان زمنياً وعضوياً كما يلي.

أولا حرب الخليج :

١ ـــ اندلعت أزمة الخليج في ٢ أغسطس ١٩٩٠ عندما دخلت القوات العراقية دولة الكويت وأعلن النظام العراقي ضمها الى الجمهورية العراقية، وشنت الولايات المتحدة وحلفائها حرب الخليج في ١٧ يناير ١٩٩١، فيما بدأ انهيار المعسكر الاشتراكي بانهيار حائط برلين وانهيار ألمانيا الديمقراطية في أكتوبر ١٩٩٠ وما رافقه من زلزال في الاتحاد السوفياتي أطلقه جورباتشوف أدى في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وقيام الاتحاد الروسي على أنقاضه.

٢ ـــ مكنت حرب الخليج الثانية الولايات المتحدة من تشكيل تحالف دولي استطاع أن يشن حرباً ناجحة ضد خصم معزول (العراق) أراد أن يتحدى النظام الاقليمي القائم ويتوسع جغرافياً، على وهم تقديم نفسه بديلاً عن ايران التي تحولت الىدولة معادية للامبريالية الامريكية، كما أظهرت الحرب حرج الاتحاد السوفياتي وشلله في أن يشكل قطباً آخر أو حتى الاعتراض على مجريات الأزمة التي ظلت أمريكا تتحكم فيها. وجاءت نتائج الحرب لتعزز من الهيمنة الأمريكية على النطاق العالمي وتراجع الدور السوفياتي، مما اسهم أيضاً في تفاقم أزمته ثم انهياره.

وضع هذان الحدثان الأمة العربية وقواه القومية والتقدمية أمام محنة حقيقية أبرز مفصلاتها:

١ ـ إن الولايات هي العدو التاريخي للأمة العربية وقواها القومية والتقدمية في حين مثل الاتحاد السوفياتي الصديق المساند للأمة العربية وقواها، في مواجهتها للإمبريالية الأمريكية وذراعها الضاربة "إسرائيل"، لكن حرب الخليج الثانية قسمت الأمة، وارتأى قسم منها أن الولايات المتحدة هي الصديق الذي هب لنجدتهم لمواجهة اعتداء شقيق، في حين أن دور الاتحاد السوفياتي هامشي في هذه الأزمة.

٢ ـ أدى انهيار الاتحاد السوفياتي اللاحق إلى افتقاد الأمة العربية وقواها صديقاً يعتمد عليه في مواجهة الولايات المتحدة وحليفتها "إسرائيل" ليس في هذا فحسب بل أن الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وبغض النظر عن الأخطاء الجسيمة في بناء الاشتراكية والسياسة الخارجية، فقد كان وجوده مدعماً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في عدد من البلدان العربية، وأسهمت في إطلاق قوى طبقية جديدة وعززت مواقع القوى القومية والتقدمية، وحتى في البلدان العربية الحليفة للغرب أو الواقعة تحت نفوذه فقد كان وجود الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية داعما معنوياً لها لتحسين مواقعها في علاقاتها مع الغرب .

٣ ـ كما ألحقت حرب يونيو ١٩٦٧ هزيمة بالأمة العربية وبالتيار القومي تحديداً، فإن الانتصار الأمريكي في حرب الخليج وانهيار المعسكر الاشتراكي ألحق هزيمة بالأمة العربية والقوى المعارضة للمشروع الأمريكي في المنطقة العربية في ذات الوقت فقد عزز من موقف الأنظمة والقوى المتحالفة مع الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة.

انعكاسات ونتائج حرب الخليج الثانية اقليمياً:

كانت انعكاسات الحرب على المجتمع الخليجي وقواه السياسية هي الأقوى والأعمق ثم تأتي بعدها الساحة الفلسطينية المعنية أكثر من غيرها بالتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

وضعت أزمة الخليج المجتمع الخليجي وقواه في موقف صعب جداً لا تحسد عليه، ونحن هنا لن نناقش منطق الأنظمة الخليجية والعربية المساندة لها فهو معروف ولكن سنحاول تسليط الضوء على الموقف في المجتمع ذاته وقواه السياسية.

معارضة للغزو وحيرة للدور الأمريكي

لاشك أن غزو النظام العراقي للكويت ووجه بالذهول ثم بالرفض من قبل المجتمع الخليجي بمختلف تلاوينه. لقد ترتب على الغزو العراقي شطب أحد الكيانات الخليجية ليس

ضمن عملية وحدوية مرغوبة ولكن بضم قسري رافقته فظاعات ارتكبت بحق شعبه، وترتب عليها فرار غالبية هذا الشعب ليصبح لاجئاً في دول الخليج وغيرها.

ويمكن القول أن جميع التيارات السياسية كانت متوحدة في رفضها للاحتلال العراقي في الكويت، في ذات الوقت فقد نتج من هذا الغزو انقسام عربي رسمي وشعبي ترتب عليه عدم قدرة النظام العربي الرسمي للتصدي للمشكلة وحسمها، أي ردع النظام العراقي وإجباره على الانسحاب. وهكذا وخلال أيام تولت الولايات المتحدة عملية التصدي للأزمة ومهمة إجبار النظام العراقي على الانسحاب من الكويت، وتحطيم العراق ذاته وتحويل النظام وبالتالي العراق إلى رهينة.

وفي حين تحمست قطاعات من المجتمع إلى الدور الأمريكي فإن الغالبية لم تكن متحمسة لكنها لم تجهر معارضتها، وهنا حدث إرباك شديد في أوساط القوى السياسية الخليجية أبرز ملامحه.

١ ـ القوى السياسية الكويتية بمختلف تلاوينها من اليمين إلى اليسار، مجمعة على إنهاء الاحتلال العراقي بأي وسيلة ومن قبل أي كان وما دامت أمريكا هي المتصدية للمهمة فهي تدعمها.

٢ ـ باقي القوى السياسية في الخليج ضامرة أصلاً ثم جاءت الأزمة لتزيدها ضموراً. ففي ظل الخطر (واقعي أو وهمي) الذي يهدد الخليج: خطر توسع الاجتياح العراقي وخطر الحرب ذاتها، فإنها مضطرة إلى الانكفاء ويمكن القول أنه باستثناء عمليات فردية ضد القوات الأمريكية في غرب السعودية فإن مواقف باقي قوى المعارضة كانت اعتراضية لفظية فقط.

وعود النظام العالمي الجديد:

من أجل إعطاء تبرير أخلاقي لحرب الخليج وأمام الانتقادات المحقة للولايات المتحدة وحلفائها في الكيل بمكيالين (مكيال في الخليج وآخر في فلسطين) أطلق الرئيس بوش ما أسماه بالنظام العالمي الجديد.

وإذا كان الكثير من الغموض قد أحاط بهذا النظام الجاري تشكله فقد أكد بوش أن تعميم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي من دعائم هذا النظام.

أما الوعد الآخر، فهو أن الولايات المتحدة وبعد أن تنتهي من أزمة الخليج وتطرد صدام من الكويت وتعيد إليها شعبها ونظامها فإنها ستفرغ إلى حل قضية الشرق الاوسط استناداً إلى القرارين الدوليين رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

من ناحية أخرى فإن الأنظمة الخليجية وفي سعيها لحشد التأييد لها في حرب غير مرغوبة، وتأييدها في تحالفها مع الولايات المتحدة العدو التاريخي للأمة، والحشد العسكري الأمريكي الذي لا سابق له على أراضيها بل والاشكالات التي تثيرها قيام ما يفترض أن يكون عدواً بحرب ضد من يفترض أن يكون شقيقاً، أو" التحالف مع الكفار ضد مسلمين" فقد سمحت السلطات في الخليج وبدرجات متفاوتة بهامش من حرية الرأي لمناقشة الخلل في النظام الخليجي الذي سمح بحدوث الكارثة وقد استفادت كافة القوى السياسية والشخصيات العامة من هذا الهامش ولكن كان أكثرها حاجة لهذا الهامش القوى اليسارية .

كان من الطبيعي طوال فترة الإعداد للحرب والعمليات الحربية ذاتها، وما تلاها مباشرة من تطورات، أن يكون الرأي العام والقوى السياسية منشغلاً بالتطورات اليومية الخطيرة، ولذلك لم تبرز إلى السطح القضايا السياسية الجوهرية.

لكنه وبعد عودة النظام الكويتي والكويتيين إلى بلادهم وانحسار خطر النظام العراقي، واستقرار المنطقة، فقد بدأت تثار القضايا السياسية الجوهرية:

١ ـــ تشكلت قناعة بأن غياب الديمقراطية، بكل ما يترتب عليها من غياب الرقابة والمحاسبة الشعبية وتغييب مؤسسات المجتمع المدني، وانفراد فئة قليلة بالسلطة والثروة، بما يصاحبه من فساد واستغلال، هو السبب الرئيسي في تخبط مجلس التعاون الخليجي. وعدم كفاءته وقدرته على مواجهة الأزمة وثبت لدى الرأي العام أنه بالرغم من انفاق البلايين من الدولارات على مشتريات الأسلحة والإنفاق العسكري، فلم يستطع مجلس التعاون مواجهة العراق في الكويت، وهكذا تطلب الأمر الاستعانة بالولايات المتحدة التي أقامت التحالف الدولي وكلفت المنطقة أعباء مالية باهظة استنزفت مدخراتها المالية التي كانت تفاخر بها. كما ترتب على ذلك اكتساب الوجود العسكري والأمني الأمريكي طبيعة دائمة ومتشعبة ومكلفة، وارتهاناً سياسياً للولايات المتحدة توضحت أبعاده في دعم مجلس التعاون للمخطط الأمريكي لتسوية سياسية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي والذي تجسد في مؤتمر مدريد وما ترتب عليه. وفرضت الولايات المتحدة على دول مجلس التعاون الخليجي، تمويل ما يعرف بمتطلبات السلام، واستضافة بعض اللجان المتعددة الجنسيات (البيئة والمياه) وذهب بعضها أبعد من ذلك لإقامة علاقات سياسية مع الكيان الصهيوني (عمان وقطر).

٢ ـــ فتحت حرب الخليج الثانية ملف العلاقات العراقية الخليجية، ففي حمى الصراع كشف كل طرف عن أوراقه. تبين أن مجلس التعاون الخليجي، قدم البلايين من الدولارات لدعم النظام العراقي في حرب الثمان سنوات مع إيران، ووفرت له التغطية السياسية بالرغم من معرفتها بطبيعة هذا النظام وسكوتها على الجرائم التي كان يرتكبها في حق شعبه.

٣ ــ بالنسبة لوعود الرئيس الأمريكي بعالم جديد، فقد تبين أن هذا مجرد وعد لحشد الدعم المحلي والعالمي محركها النفط والمصالح الأنانية للغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، فسرعان ما تخلت الولايات المتحدة عن وعودها بدعم التوجهات الديمقراطية لشعب المنطقة وإدخال إصلاحات على الأنظمة السياسية الخليجية. وحتى بالنسبة لمخططها للتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ورغم أن إدارة بوش كانت أقل انحيازاً إلى إسرائيل من أي إدارة أمريكية سابقة إلا أنها ملتزمة بثوابت التحالف الأمريكي الإسرائيلي، خصوصاً أن حرب الخليج الثانية قد قصمت ظهر النظام الدولي الرسمي، وشقت الأمة العربية رسمياً وشعبياً وأعطت أوراقاً للولايات المتحدة للضغط على دول مجلس التعاون بشكل خاص. وحلفائها في حرب الخليج من العرب، وحتى بعض الذين تمردوا عليها أثناء حرب الخليج. لذا رأينا أنه وبعد انتهاء مؤتمر مدريد رحبت دول عربية عديدة باستضافة اللجان المتعددة الجنسيات، وأقامت علاقات سياسية مع إسرائيل (تونس، المغرب، موريتانيا).

تباينت انعكاسات حرب الخليج الثانية من بلد خليجي إلى آخر، ويمكن أن نوجزها كما يلي:

الكويت عودة مجلس الأمة:

يبدو أن هناك توافقاً بين الولايات المتحدة والنظام الكويتي على عودة مجلس الأمة، وهامش الحريات الذي عرفت به الكويت، وبحكم الدور الأمريكي في تحرير الكويت والوجود العسكري الأمريكي والأمني الذي استمر بضعة أشهر بعد التحرير، فقد كان للولايات المتحدة دور حاسم في ترتيب الأوضاع الداخلية في الكويت.

استفاد الاتجاه اليساري الليبرالي (التجمع الديمقراطي وإتحاد الشعب) من الوضع فأقدموا على تشكيل المنبر الديمقراطي، والإعلان عنه. وبالرغم من إصرار النظام الكويتي على تحريم وجود الأحزاب ومنع المتحدثين باسم المنبر الديمقراطي من عقد مؤتمرهم الصحفي في الإعلان عن قيام المنبر الديمقراطي، فإنه لم تتخذ إجراءات زجرية ضدهم.

أما أهم ما تمخض عنه التوافق الأمريكي الكويتي فهو، إجراء الانتخابات لمجلس الأمة المعطل منذ أكتوبر ١٩٨٦، وقد أجريت الانتخابات في ١٩٩٢ دون حوادث خطيرة وتمثلت فيها جميع القوى السياسية الموجودة في المجلس السابق، بما في ذلك المنبر الديمقراطي حيث تمثل بثلاث نواب.

الحركة الديمقراطية في الخليج:

استفاد التيار الديمقراطي وفي قلبه العناصر اليسارية من هامش الحريات النسبي في أعقاب حرب الخليج، لينهض نسبياً من حالة التهميش التي كان يعيشها بفعل عوامل عديدة.

استند هذا التيار إلى دروس كارثة الكويت ليؤكد على الحاجة إلى إصلاح النظام السياسي وليس تغييره، وإقامة دولة المؤسسات المستندة إلى دساتير حديثة وإقامة مؤسسات لتمثيل الشعب. ونظراً لتفاوت زخم المطالبة الديمقراطية بين بلد خليجي وآخر في أوضاعه وقواه السياسية لكننا نجمل تجليات الحركة كما يلي:

١-قطر:

جاءت مبادرة التحرك في قطر في نوفمبر ١٩٩١، حيث بادرت ما يقارب من خمسين شخصية من ذوي الاتجاه الديمقراطي وينتمون بغالبيتهم إلى الطبقة الوسطى المتعلمة إلى توجيه مذكرة إلى الأمير، يطالبون فيها بتفعيل الدستور والذي ينص على إنشاء مجلس وطني منتخب، كما طالبوا بإصلاح الجهاز الإداري ومحاربة الفساد وإطلاق الحريات العامة. وقد كان الأمير غائباً عن البلاد في إجازته السنوية الصيفية في سويسرا، وأستلمها ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

أحدثت المذكرة ضجة في جو البلاد السياسي الراكد ونشرتها صحف عربية خارج قطر، في وقت كانت الأضواء مسلطة فيها على المنطقة.

عمد ولي العهد القطري، إلى إجراءات تأديبية بحق الموقعين، فقد طلب من كل منهم سحب توقيعه والإقرار بذلك كتابياً، وإلا تعرض لإجراءات عقابية تبدأ بالفصل من العمل وتنتهي بالسجن. وبالفعل سحبت الغالبية منهم أسماءها فيما جرى طرد البعض من أعمالهم مع إحالتهم إلى التقاعد المبكر، وسجن ثلاثة منهم لمدد متفاوتة وصل توقيف أحدهم (محمد صالح الكواري) الى اربعة اشهر حتى تدخلت الوساطات وأطلق سراحهم.

لكن ولي العهد وهو يتعامل مع هذا التحرك أدرك عمق الأزمة في نظام الحكم من حيث استئثار أبيه الأمير الشيخ خليفة آل ثاني بالسلطات وتحويله مدخرات البلاد إلى حسابه الخاص، والفوضى الإدارية والفساد المستشري، إلى حد أنه عندما يسافر الأمير تصاب الإدارة بخلل نتيجة توقف صرف المخصصات والاعتمادات.

لذلك عمد ولي العهد في عام ١٩٩٥ إلى الاطاحة بحكم والده فيما كان في جولة خارجية، وتولي مقاليد السلطة وسط مباركة اميركية واوربية. وعمل على إدخال بعض الإصلاحات التي طالب بها أصحاب العريضة وفي مقدمتها:

١- تكليف لجنة بصياغة دستور جديد للبلاد.

٢- الوعد بإجراء انتخابات نيابية مستندة إلى الدستور الجديد.

٣- إجراء انتخابات بلدية بمشاركة المرأة ترشيحاً وانتخاباً.

٤- إطلاق حرية التعبير في حدود عدم المساس بنظام الحكم وأبرز تعبيراته قناة الجزيرة، وإلغاء وزارة الإعلام.

٢-البحرين:

كانت أوضاع التيار الديمقراطي وفي قلبه التنظيمين اليساريين (الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني - البحرين) في أسوأ أوضاعه ويعاني من انحسار جماهيري تظافرت فيه عدة عوامل، أبرزها القمع المتواصل الذي مارسته اجهزة الامن ضده منذ حل المجلس الوطني وتعليق الدستور في ١٩٧٥، وتراجع المشروع النهضوي العربي القومي التحرري، والمد الديني الذي صعد أولاً برعاية رسمية ثم بتأثيرات الثورة الإسلامية في إيران.

استفاد التيار الديمقراطي من تجربة قطر، فبادر في نوفمبر ١٩٩٢ إلى المساهمة في صياغة العريضة النخبوية التي ساهم فيها شخصيات من كافة التيارات الديمقراطية والاسلامية المتنورة من المذهبين والتي طرحت المطالب الملحّة والتي كانت محل الإجماع الوطني وفي مقدمتها:

١- تفعيل الدستور المعلق.

٢ - إعادة الحياة البرلمانية.

٣ - إعطاء المرأة حقوقها السياسية التي كفلها الدستور وحرمها منها قانون الانتخابات.

٤- تصفية تركة العهد الماضي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين.

وقد نجح التيار الديمقراطي في إقناع التيار الديني الإصلاحي بجناحيه الشيعي والسني في التوقيع على المذكرة والتي قدمها وفد يمثل مختلف التيارات إلى الأمير في ديسمبر ١٩٩٢. لكن الحكم في البحرين استبق تقديم العريضة واقدم على تشكيل مجلس الشورى المعين في نوفمبر، وبالتالي أحبط إمكانية الإصلاح السياسي المنشود.

يمكن القول أن التيار الديمقراطي والذي يضم عناصر التنظيمين المذكورين، وعناصر تركت التنظيمات السياسية، وعناصر ليبرالية وديمقراطية مستقلة، وعناصر الاتجاه الديني الإصلاحي، قد وجد أخيراً هدفاً له سيتمسك به لسنوات وهو إقامة حكم دستوري في

البلاد حيث يستمر آل خليفة في الحكم مع تأمين المشاركة الشعبية، ووضع حد للحكم الاستثنائي المتفرد للأسرة الحاكمة وحلفائها، وتصفية التركة الثقيلة لسنوات من القمع.

ومنذ العام ١٩٩٢ برزت لجنة التنسيق بين الجبهتين (الشعبية والتحرير)، كما اشرنا في البحث، وعملت لتنسيق جهود كل النشطاء الديمقراطيين في الداخل والخارج، حيث اسهمت الشخصيات الديمقراطية في بلورة العريضة الشعبية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن، وتشكلت لجنة العريضة الشعبية التي كان للرموز الديمقراطية (علي ربيعة، أحمد الشملان، محمد جابر الصباح، هشام الشهابي، عبدالله راشد مطويع، د. منيرة فخرو، ابراهيم كمال الدين، سعيد العسبول، عبدالله هاشم .. وآخرين) دور كبير في التأكيد على الوحدة الوطنية وعلى توصيل الموقف الوطني الداخلي للمحافل الدولية بالتنسيق مع ممثلي الجبهات والحركات السياسية المتواجدة في الخارج.

وأمكن تشكيل ضغوطات اقليمية ودولية كبيرة على النظام، مع تصاعد الحركة الاحتجاجية الشعبية التي بدأت في ديسمبر ١٩٩٤، والتي أوصلت البحرين الى الانفراج السياسي بعد تولي الشيخ حمد مقاليد السلطة في مارس ١٩٩٩.

٣-المملكة العربية السعودية:

مثلت المملكة العربية السعودية ساحة الحشد الرئيسية لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، لقد كان هناك وجود عسكري أمريكي تقليدي منذ الخمسينات في قاعدة الظهران، كما أن مقر شركة نفط أرامكو في الظهران يعج بآلاف الأمريكان لكن الوجود العسكري الأمريكي ظل معزولاً نسبياً حيث كانت قاعدة الظهران ومدينة الظهران معزولة عن العالم المحيط ولكن ومع الحشد العسكري للتحالف بقيادة الولايات المتحدة والذي بلغ في أوجه ٦٥٠ ألف جندي، فقد كان هذا الحشد محسوساً ومثيراً للمشاعر العدائية في ابرز بلد إسلامي يحتضن الحرمين الشريفين، ويتميز بكونه مجتمعاً متديناً ومحافظاً.

عارضت مختلف قوى المعارضة في السعودية الإسلامية الوهابية والإسلامية الشيعية واليسارية، وجود القوات الأمريكية في السعودية وقيامها بشن الحرب ضد العراق، لكنه وباستثناء عمليات صغيرة محدودة، تمثلت في إطلاق الرصاص على قافلة للقوات الأمريكية في المنطقة الغربية، فلم تتجاوز هذه المعارضة البيانات لكنها لم تتحول إلى حركة جماهيرية.

بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها، حدث إفتراق بين قوى المعارضة فمن ناحية استمرت معارضة الوهابيين الجدد في المطالبة بإصلاح النظام الذي حاد — في نظرهم — عن جادة الإسلام، ومطالبته بالعودة إلى الحكم بالشريعة، بما في ذلك إخراج الكفار من أرض

الإسلام وقطع العلاقة معهم. وقد جر ذلك الى صدامات بين السلطة وهذا التيار أدى إلى سجن البعض وهروب آخرين شكلوا فيما بعد اللجنة الشرعية لحقوق الإنسان بقيادة الدكتور المسعري والفقيه.

أما المعارضة الشيعية والمتمثلة في منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية (الحركة الإصلاحية في الجزيرة العربية لاحقاً)، فبعد أن هدأت العاصفة، أحدثت انعطافاً هاماً في خطها، ودخلت في مفاوضات مع النظام توجت بإنهاء وجودها كتنظيم سياسي ورجوع عناصرها من الخارج.

لكن المفاوضات لتسوية أوضاع أفراد المعارضة لم تقتصر على عناصر الحركة، بل شملت جميع العناصر المنتمية إلى المنطقة الشرقية بمن فيهم المنتمون إلى حزب الله، والحزب الشيوعي في السعودية.

لقد كان الحزب الشيوعي في السعودية في تراجع مستمر، ولم يعد تنظيماً بمعنى الكلمة واقتصر حضوره على بضعة أشخاص في الخارج محدودي التأثير وعناصر تنشط بصفة فردية داخل المملكة السعودية، وقد اشرنا الى قيام عناصره في الخارج بتشكيل (التجمع الوطني الديمقراطي) كمخرج أمام الانهيارات الكبيرة في الحركة الشيوعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومما يجدر ذكره، أنه بعد انتهاء الأزمة فقد عقد الأمير عبد الله ولي العهد بترتيب من مستشاره عبد العزيز التويجري لقاء مع عناصر الحزب في الرياض حيث وعدهم بحل مشاكلهم الأمنية والمعيشية، حيث أنهيت الملاحقات الأمنية، ومنحوا جوازات سفر، وسهلت عملية توظيفهم، أما بالنسبة لعناصر الخارج فقد شملهم العفو الذي فاوضت من أجله الحركة الإصلاحية.

انعكاسات البيروسترويكا ثم انهيار الاتحاد السوفياتي

عندما أطلق جورباتشوف مشروع البيروسترويكا (التجديد) لم يكن أحد يتنبأ بأن مشروع تجديد الاشتراكية والبناء الاشتراكي ليس في الاتحاد السوفياتي بل في المعسكر الاشتراكي سيؤدي لا إلى التجديد بل انهيار الاتحاد السوفياتي بانهيار المعسكر الاشتراكي ذاته.

وكما درجت عليه الأحزاب الشيوعية العربية، فقد أيدت مشروع البيروسترويكا، وأقامت الندوات للترويج له، انطلاقاً من مبدأ أن كل ما يصدر عن الحزب الشيوعي السوفياتي صحيح وبالتالي فإن ما يصدر عن أمينه العام صحيح.

اكتسب مشروع البيروسترويكا خصوصية بالنسبة لمنطقة الخليج. إن جورباتشوف وهو يطرح مشروع إنهاء انقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي فإنه عمد إلى حل حلف وارسو لكن ذلك لم يؤدي إلى قيام المعسكر الآخر بحل حلف الناتو.

وبالنسبة لمنطقة الخليج فإن دعوته الطوباوية لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة لسحب قواتها من منطقة الخليج، فالولايات المتحدة تعتبرها منطقة مصالح حيوية. توجه الاتحاد السوفياتي في ظل جورباتشوف حثيثاً إلى استكمال إقامة علاقاته مع باقي دول الخليج (كانت مقتصرة على الكويت) وتطويرها وتبادل الزيارات على مستوى عال، وهكذا أقيمت العلاقات مع السعودية وعمان والإمارات وقطر والبحرين، وبالمقابل فقد تراجعت علاقاته مع فصائل المعارضة في عمان والبحرين.

وقد تطور موقف فصائل المعارضة اليسارية الخليجية من مرحب إلى متشكك بمشروع البيروسترويكا.

انتهى الأمر بالبيروسترويكا إلى جانب عوامل أخرى في تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي بسرعة لم يتوقعها أكثر المتشائمين وكما ترافقت تداعيات البيروسترويكا مع هجوم إعلامي وسياسي وأيدلوجي ليس فقط ضد التجربة الاشتراكية وتطبيقاتها بل ضد الاشتراكية ذاتها ومرتكزاتها.

ترافق تفكك الاتحاد السوفياتي بقيام أنظمة رأسمالية على أنقاضه، حملت أبشع ما في الرأسمالية في حين لم تكتسب بعد إيجابيات النظام الديمقراطي البرجوازي، ومما فاقم الوضع في المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج بشكل خاص هو أن هذا الانهيار قد ترافق مع حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات، لذا كان التأثر السلبي على القوى القومية والتقدمية في الخليج مضاعفاً، ويمكننا إيجاز هذه التأثيرات كما يلي.

١ ــ تعرضت المفاهيم النظرية بالإيمان بتفوق الاشتراكية وحتمية انتصارها إلى هزة عنيفة، ويمكن القول أن هذه المفاهيم لم تكن راسخة بقوة لدى الكثير من الشخصيات اليسارية في الخليج في ضوء التحولات الاجتماعية والفكرية العميقة التي جرت في الكثير من الساحات.

لذا فإننا نلاحظ تحولاً في الخطاب السياسي وفي البرامج بتبني برنامج التحول الديمقراطي وتأجيل شعار البناء الاشتراكي، والتأكيد على النضال الديمقراطي السلمي والتحالفات بين القوى دون إدعاء دور طليعي.

لم يرافق ذلك نقد ذاتي من قبل هذه التنظيمات لتجربتها السابقة، ولا مراجعة لكافة المواقف التي اتخذتها.. خاصة وان العديد من الفصائل اليسارية او الشيوعية في الخليج (باستثناء الجبهة الشعبية في البحرين) قد تبنى المواقف السوفيتية ودافع عنها باستماتة، ولم يجد حاجة الى نقد سلوكه السياسي بعد انهيار التجربة.

٢ــ سعت التنظيمات اليسارية إلى الاقتراب من التنظيمات الاسلامية وأبدت استعدادها للتحالف معها على اساس برامج محلية انتقالية. ويتفاوت النجاح من بلد لآخر، لكن هناك عاملاً مشتركاً يتعلق في شعور الإسلاميين بمختلف مذاهبهم، بأن هذه هي مرحلتهم وأنهم ليسوا بحاجة إلى التحالف مع اليسار، وبرزت القضايا الخلافية على حساب القواسم المشتركة.

٣ــ لم يقتصر الأمر على فقدان السند من قبل الدول الاشتراكية السابقة، بل أن جميع الدول العربية والتي كانت حليفة أو صديقة للمعسكر الاشتراكي قد حدثت فيها تغييرات لتتلاءم مع الوضع الجديد وأحدثت انعطافاً في علاقاتها مع قوى التحرر العربي، وبالتالي ضعفت أواصر علاقات قوى المعارضة الخليجية مع بلدان عربية مثل الجزائر واليمن وليبيا، في حين أنها كانت مقطوعة أصلاً مع مصر والعراق.

٤ــ مع التأكيد على الطابع الديمقراطي السلمي لنضالها، فقد حاولت تنظيمات اليسار في الخليج إقامة علاقات مع أحزاب الديمقراطية الاشتراكية والاجتماعية في أوروبا والاتصال بالبرلمانات، والنشاط في أوساط حركة حقوق الإنسان سواء بمفردها أو بالتعاون مع سائر

تنظيمات المعارضة، لكنها وهي في هذه المرحلة الانتقالية، كانت تعاني من تخبطات التحول، والانحسار الداخلي وضعف التنسيق فيما بينها وتراجع إمكانياتها. والآن سنحاول أن نستعرض هذه التطورات في كل بلد على حدة.

١ -الكويت:

طرح "المنبر الديمقراطي" برنامجه قبيل انتخابات مجلس الأمة في أغسطس ١٩٩٢ ومن خلال البرنامج يتضح لنا أن وصفه باليسار هو وصف نسبي مقارنة مع الكتل الأخرى (الأخوان المسلمون، الشيعة، التجار) والأقرب وكما وصفه النائب عبد الله النيباري، بأنه اتجاه ديمقراطي ليبرالي.

أما أبرز ما جاء في هذا البرنامج فهو:

١ ــ المطالبة بفتح تحقيق مستقل في الأسباب التي أدت إلى كارثة احتلال العراق للكويت وما رافقها من قصور في التعاطي مع الأزمة، والسرقات الهائلة للمال العام التي سبقت وترافقت مع الأزمة وتلتها.

٢ ــ محاربة الفساد والمحسوبية وانعدام الكفاءة في الجهاز الحكومي.

٣ ــ فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء.

٤ ــ تفعيل الدستور بما في ذلك ممارسة مجلس الأمة لسلطاته الرقابية والتشريعية كاملة بما في ذلك طرح الثقة بالوزراء والوزارة.

٥ ــ إعطاء المرأة حقوقها السياسية في الانتخابات والترشيح.

٦ ــ تخفيض سن الانتخاب من ٢١ إلى ١٨.

٧ ــ حل مشكلة البدون حلاً عادلاً.

٨ ــ المحافظة على ثروة البلاد النفطية والاحتياطي المالي للأجيال القادمة."

إن أهم انجازات المنبر الديمقراطي، هو اكتسابه ليس الشرعية القانونية، فهذه لم تمنح له، ولكن الشرعية الواقعية، في ذات الوقت فقد ظل المنبر الديمقراطي أقرب ما يكون إلى تنظيم انتخابي، يمارس تأثيره من خلال نوابه في مجلس الأمة وديوانياتهم. ولم يتحول إلى تنظيم له دعاة ومؤسسات وأجهزة . وقد عانى المنبر الديمقراطي من خروج عناصر قيادية وقاعدية عنه، أو خروجها من التحالف معه إلى معارضته، خصوصاً بفعل التنافس الانتخابي ذلك لأسباب متناقضة منها اتهامه بالجمود أو الإصلاحية أو عدم الواقعية...الخ، ولاشك أن خوض الدكتور أحمد الربعي الانتخابات في مواجهة مرشح المنبر أحمد الديين في ضاحية مشرف نموذج على ذلك.

أما المشكلة الثانية التي يعاني منها المنبر فهي عزوف الجيل الجديد على الالتحاق بالمنبر. لقد فقد المنبر قاعدته في جامعة الكويت والحركة الطلابية عموماً، ويسيطر الأخوان المسلمون على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. من هنا ليست هناك دماء جديدة وبالتالي ليس هناك تجديد في أساليب المنبر وأطروحاته.

ومع الوضع المتميز الذي أضحت فيه الكويت، من حيث إجماع القوى السياسية أن الأولوية هي الحفاظ على الكويت من الخطر العراقي، فإنه حتى المنبر الديمقراطي، لم يعد يتوجه لإقامة علاقات مع قوى المعارضة في باقي بلدان الخليج العربي. بل إنه وباستثناء وفد المعارضة الخليجية والذي قام بزيارة للبرلمان الأوروبي في نوفمبر ١٩٩٠. فلم يلحظ أي تنسيق أو تعاون مع قوى المعارضة الخليجية.

إن ذات المتطلبات هي التي حكمت المنبر الديمقراطي في علاقاته العربية، فبسبب تداعيات الحرب، حدثت فجوة واسعة بين القوى السياسية الكويتية من ناحية والعديد من القوى السياسية العربية، بما فيها تلك التي وقفت ضد الاحتلال العراقي للكويت لكنها بالمقابل عارضت حرب التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

٢ـ البحرين:

تسببت حرب الخليج الثانية وتداعياتها في إحداث مراجعة في التيار اليساري ثم جاء انهيار الاتحاد السوفياتي، لتعمق هذه المراجعة فيما كان يعتبر مسلمات، أهمها:

١ـ يمثل الوجود العسكري الأمريكي في البحرين منذ ١٩٤٩، عاملاً مهماً في دعم الحكم ومرتكزاً للعلاقات التحالفية مع الولايات المتحدة. وقد ظل مطلب تصفية الوجود الأمريكي محل إجماع قوى المعارضة. ولقد طرحت المعارضة اليسارية خلال أول مجلس وطني منتخب (٧٣-١٩٧٥)، طلب فتح هذا الملف ومناقشته ولكن النظام اعتبر ذلك خطاً أحمر.

لكن هذا الوجود العسكري تحول مركز قيادة للقيادة المركزية الاميركية. وقد اكتسبت البحرين أهمية في الحشد العسكري للحرب، فقد اعتمدت كقيادة بحرية لقوات التحالف، ولعبت البنية العسكرية والاستخباراتية الموجودة دوراً مهماً في الحرب. وبعد انتهائها توسع وتفرع الوجود الأمريكي والتسهيلات الممنوحة لدول التحالف. إضافة إلى ذلك فقد أصبحت البحرين قاعدة خلفية لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة.

٢ ـ أتاح الهامش النسبي الذي أتاحه الحكم من أجل كسب الشعب أو سكوته على الأقل في حرب الخليج الثانية وما بعدها، إعادة طرح قضية الديمقراطية والدستور المعلق

والمجلس الوطني المنحل. هذه الظاهرة ليست مقتصرة على البحرين بل شملت الخليج بأسره بدرجات متفاوتة، ولذا أضحت قضية الديمقراطية قضية خليجية.

أضحت القضية الديمقراطية في مركز الصدارة في اهتمام اليسار مع كل ما يترتب على ذلك من إعادة النظر في قضايا نظرية وسياسية، مثل الديمقراطية المركزية، وغط الحكم الاشتراكي السائد، والتعددية.

من هنا فإن المبادرة التي قام بها اليسار في ١٩٩٢ بالدعوة لتوقيع العريضة النخبوية الموجهة إلى أمير البلاد وتكرار ذلك بالدعوة لتوقيع العريضة الشعبية في ١٩٩٤ له مغزاه.

٣- أحدث تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الاشتراكي تأثيراً عميقاً على جميع القوى في النظام والمعارضة، اليسار والإسلاميين، فمن ناحية اعتبر النظام أن سقوط التجربة الاشتراكية أثبتت صحة استراتيجيته في تبني الاقتصاد الحر والتحالف مع الغرب. بالنسبة لليسار فقد كان يستند في طروحاته إلى نموذج وانجازات المعسكر الاشتراكي المادية والمعنوية في طرح البديل الاشتراكي، والى الدعم ـ وإن كان محدوداً ـ لليسار في الخليج ويتمثل أساساً في المنح الطلابية، والمواقف السياسية المحدودة وحتى قبل تفكك الاتحاد السوفياتي (مرحلة جورباتشوف) فقد ابتعد الاتحاد السوفياتي سريعاً عن مواقفه التقليدية وسعى حثيثا إلى اقامة علاقات مع دول مجلس التعاون وقلص كثيراً من دعمه لليسار.

لكن هناك تباين في تأثير انهيار المعسكر الاشتراكي كما يلي:

ـ الجبهة الشعبية في البحرين كفصيل لليسار الجديد لها موقف نقدي للتجربة الاشتراكية في المعسكر الاشتراكي، ولم تكن في سياساتها ومواقفها مرتبطة بالاتحاد السوفياتي، ولم تكن لها مصالح تذكر معه، لذا فلم يمثل سقوط الاتحاد هزة أيديولوجية وإن كان له تأثير سلبي سياسي عام.

ـ جبهة التحرير الوطني البحريني كأحد الأحزاب ضمن منظومة الأحزاب الشيوعية بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، تأثرت سلبياً بسقوط الاتحاد السوفياتي، وأحدث ذلك خلخلة في صفوفها التي غادرها عدد من ذوي الاتجاه الليبرالي وإنكفأ الآخرون نتيجة التفاعلات المحلية والدولية. وقد طرحت الجبهة خلال ٩١-١٩٩٢ مشروع التحول من تنظيم شيوعي إلى تنظيم ديمقراطي شعبي (حزب الشعب الديمقراطي، البحرين) لكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح لتبعثر التنظيم وعدم الحماس.

لجنة التنسيق والنكوص عن الوحدة

في ظل حالة انحسار اليسار وجد الفصيلان الأساسيان الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرين يواجهان استحقاقاً يتوجب دفعه ووضعاً جديداً يتوجب مواجهته، من هنا جرت في ١٩٩١ مباحثات مطولة بين التنظيمين في الخارج وتوصلا إلى قناعة على ضرورة التحالف وإقامة نمط من العلاقة يؤدي في النهاية إلى التوحيد.

يقوم مشروع لجنة التنسيق على توحيد العمل الخارجي وجعله حافزاً للتنظيمين في الداخل على التنسيق باتجاه التوحيد. حقق العمل الخارجي قدراً من النجاح ولكن لم يصل إلى درجة الطموح المستهدف، أما في الداخل فلم يحقق أي نجاح يذكر.

قامت لجنة التنسيق بمهام العلاقات الخارجية والاعلام الموحد للتنظيمين مع الإبقاء على حق كل تنظيم في الإبقاء أو إقامة علاقات خاصة به مع القوى والمنتديات الخاصة به، والتعبير بشكل مستقل في القضايا غير المتفق عليها:

١ ــ حافظت (ج ت و ب) على علاقاتها الخاصة بالأحزاب الشيوعية فيما حافظت (ج ش ب) على علاقاتها بالمؤسسات القومية.

٢ ــ صدر عن لجنة التنسيق نشرة "الأمل" والتي استمرت من ١٩٩١ حتى ١٩٩٨ لكنها توقفت إثر التباين على أهميتها ودورها.

ويمكن القول أن لجنة التنسيق أسهمت إيجابياً في الاستفادة من إمكانيات كوادر الجبهتين في الخارج، والطرح الموحد والواضح للقضية الوطنية، وقدمت نموذجاً إيجابياً في العمل الوطني المشترك في زمن التشرذم مما انعكس إيجابياً على حضور قضية البحرين في المحافل العربية والدولية، ووصولها إلى منابر لم تكن مطروقة من قبل مثل البرلمان الأوروبي، وأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب.

كما أن لجنة التنسيق أسهمت إيجابياً في العمل المشترك مع القوى الإسلامية المعارضة وخصوصاً حركة أحرار البحرين الإسلامية، فيما حافظت على الحوار مع الجبهة الإسلامية في البحرين دون توصل الطرفين لنتائج عملية.

كما سهل وجود لجنة التنسيق حوارات وعلاقات مع شخصيات وطنية بحرينية والتي كانت سابقاً مستبعدة بسبب الفرقة بين التنظيمين، وقد انعكس ذلك إيجابياً على تناغم الحركة الدستورية في البحرين.

ويمكن القول أن هناك أسباباً عميقة حالت دون تطوير لجنة التنسيق في الخارج والداخل إلى توحيد التنظيمين، والعودة عن تجربة لجنة التنسيق برمتها في عام ١٩٩٨:

١) إن هناك حالة من الحذر الشديد من الانكشاف بسبب حالة القمع السائدة في البلاد، مما يجعل كشف الكوادر من التنظيمين على بعضهما يواجه بالحذر خصوصاً من جانب (ج ت و ب).

٢) أحدثت مفاعيل الانتفاضة التي انطلقت في ١٩٩٤ تغييرات عميقة في المشهد السياسي وأثارت خلافات في التيار اليساري. إن أهم ما تمخضت عنه هو أن التيار الإسلامي الشيعي أضحى هو الفاعل في الساحة وتراجع التيار اليساري. أما الموقف من الانتفاضة والحركة الإسلامية فقد كان متبايناً أيضاً بين التنظيمين وداخل كلاً منها.

أسهمت كوادر الجبهتين وأصدقائهما في إطلاق العريضة الشعبية في نوفمبر ١٩٩٤، وبالرغم من الدور المحدود لهما في النضال القاعدي فقد ظلت كوادرهما تسهم في العمل السياسي للحركة الدستورية سواء من خلال لجنة العريضة أو غيرها وقد أسهمت في إصدار العرائض المختلفة ومختلف منابر التعبير في الجمعيات والأندية والصحافة وغيرها.

كان وضع (ج ت و ب) أسوأ تنظيمياً وسياسياً بفعل عدة عوامل منها انهيار المعسكر الاشتراكي. وعندما انطلقت الانتفاضة والحركة الدستورية في ديسمبر ١٩٩٤ فقد أسهمت بدرجة اقل. لكن أخطر ما وجهته (ج ت و ب) هو الانقسام في صفوفها في التعاطي مع التيار الإسلامي الشيعي واستطراد الانتفاضة والحركة الدستورية.

اعتبر تيار في جبهة التحرير بأن شعارات وممارسات هذا التيار طائفية ورجعية وهاجم بعضهم علناً هذه الطروحات (وثيقة المنفيــو)، بل وتقرب البعض من النظام، فيما ترك البعض صفوف الجبهة إلى النظام وفي ذات الوقت انحازت عناصر والتي أطلق عليها (اليسار القروي) إلى التيار الإسلامي في ميدان النضال السياسي.

اعتبر تيار في (ج ت و ب) أن الخط الذي تمثله لجنة التنسيق في الخارج لا يعبر عن قناعتها وأنه يمثل (ج ش ب)، وانسحب ذلك على مواقف قيادات (ج ت و ب) في الخارج حيث اعتبرت غير معبرة عن (ج ت و ب).

يبدو أن العصبوية التنظيمية متأصلة في التنظيمات الحزبية العربية بغض النظر عن شعاراتها وأيدلوجيتها. وهذا المرض متأصل أيضاً في صفوف اليسار في البحرين، فالتنظيم بمثابة العشيرة التي ينتسب إليها، وقد يختلف مع حزبه أو حتى يترك صفوفه، لكنه يظل منتسباً أو محسوباً عليها.

وهناك عامل ذاتي آخر تمثل في تناقص عدد الكادر من الجبهتين المتواجد في الخارج نظراً لاضطرار العديد من العناصر الى العودة او العمل في مناطق متفرقة، مما أضعف العمل المشترك.

أسهمت هذه العوامل وغيرها في تراجع دور ومكانة وأداء لجنة التنسيق كموجه لقوى اليسار في الخارج والنكوص عن قيامها أصلاً في الداخل، وهكذا دخلت اللجنة مرحلة الاحتضار ليعود الطرفان إلى الصيغة السابقة.

لكن هناك تطوراً مهماً داخل البحرين ذاتها بفعل الحراك السياسي. فبالرغم من القضاء على الانتفاضة بحلول ١٩٩٧، لكن الحركة السياسية المتمثلة مما يعرف بالحركة الدستورية وقيادتها المعلنة لجنة العريضة، استطاعت الاستمرار بفعل استمرار الأزمة دون حل، رغم الترقيعات التي قام بها النظام والخطوات القاصرة بهدف امتصاص النقمة الداخلية والنقد الدولي وليس بهدف الحل الجذري.

وبعد تسلم الشيخ حمد آل خليفة مقاليد السلطة في ١٩٩٩/٣/٦، اتخذ، في البداية، بعض الإجراءات لتنفيس الأزمة، ومنها إطلاق ما يقارب من ٨٠٠ معتقل، والسماح بعودة ٣٢٥ منفياً، لكن الأهم هو أن طرحه الجديد لحل القضايا، ونبذ التمييز الطائفي والأثني، ومراعاة ذوي الدخل المحدود في التنمية وتوفير متطلباتهم من سكن وفرص عمل ودعوة المثقفين والكتاب لنقد الحكومة. ورغم أن سياسة القبضة الحديدية استمرت وبقي المئات من قيادات وقواعد الانتفاضة خلف القضبان وبقي المئات من المنافي ولم يطرح الحكم القضية المحورية وهي عودة الحكم الدستوري استناداً إلى الدستور والمجلس الوطني المعلقين. إلا أن القبضة الحديدية خفت وأضحى بالإمكان مناقشة قضايا محرمة مثل الدستور والديمقراطية والمجلس الوطني ونقد مؤسسات الحكم مثل مجلس الشورى.

في ظل أجواء الانفراج النسبي على صعيد حرية التعبير، طرح بشكل جدي ما كان متداولاً على نطاق محدود وهو ضرورة تكتل اليسار في إطار جديد وعلى أساس برنامج جديد، وتبنى أساليب جديدة في العمل.

من هنا وعلى امتداد السنوات الأربع ١٩٩٧ –٢٠٠٠ جرى تداول عدد من البرامج وتعديلها تكراراً ويمكن إجمال مرتكزات هذا البرنامج كما يلي.

١ ــ إن المطلوب إصلاح النظام وليس تغييره، استناداً إلى ما جاء في الدستور فالمطلوب تفعيل الدستور بدءاً بانفراج وطني، وإجراء انتخابات المجلس الوطني، ثم استكمال بنية الدولة من حيث المؤسسات والتشريعات.

٢ ــ إن الهدف على المدى البعيد هو إقامة المجتمع المدني المستند على مؤسسات المجتمع المدني المنظمة من أحزاب ونقابات وجمعيات وأندية وصحافة مستقلة.

٣ ــ إقامة دولة النظام والقانون المستندة على المؤسسات والشرعية الدستورية.

٤ ــ إنهاء سياسة التميز الطائفي والعرقي.

٥ ــ إعطاء المرأة حقوقها السياسية ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات.

٦ ــ اتباع سياسة اقتصادية تنموية تؤمن تنويع مصادر الدخل وتراعي العدالة الاجتماعية وضمان مصالح الفئات الدنيا، ومكافحة البطالة وتأمين فرص عمل للمواطنين.

٧ ــ تطوير مجلس التعاون الخليجي بحيث يستجيب لمصلحة المواطنين وتطلعاتهم نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٨ ــ انتهاج سياسة عربية تعكس الالتزام بالمصلحة القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحق شعبها في تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني، والحرص على التضامن العربي والتكامل الاقتصادي، ومناهضة الوجود العسكري الأجنبي والهيمنة الأجنبية.

في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠: اجتمع الشيخ حمد في مقره بأعضاء مجلس الشورى المعين، وأطلق مشروعه الإصلاحي والذي سيحدث تأثيرات كاسحة في الوضع السياسي في البلاد وسيكون له إنعكاسات بعيدة المدى على اليسار وغيره من التيارات السياسية. أعلن الأمير عزمه على إصدار ميثاق العمل الوطني، ليكون بمثابة جسر لعودة الحياة الدستورية وبالفعل تم بعد أيام تعيين لجنة من ٤٧ عضواً ضمت عناصر محسوبة على المعارضة بما فيها اليسار. وقد تتابعت خطوات الأمير لخلق أجواء انفراد تساعد في إجراء استفتاء شعبي على الميثاق وإقراره. فقد أصدر الأمير العفو الشامل عن السجناء والموقوفين والمنفيين السياسيين، بدون أية شروط. وهكذا أخليت السجون والمعتقلات وتدفق المنفيون عائدين إلى وطنهم، مما خلق جواً من الارتخاء والبهجة والالتفاف حول الأمير. كما سادت البلاد أجواء انفراج حقيقي، تمثل في عقد الندوات بحرية لمناقشة الميثاق وغيره من قضايا الوطن، وتفاعل الأمير مع طروحات ممثلي المجتمع سواء فيما يتعلق بتعديل الميثاق وإيضاحاته وتحقيق مطالب عاجلة للمواطنين. في سياق العفو العام جرى تعديل مسودة الميثاق الوطني وتقديم توضيحات الأمير ووزير العدل، بما يطمئن المعارضة من أنه لن يكون بديلاً عن الدستور، وأن المجلس المعين المقترح إلى جانب المجلس المنتخب سيكون استشارياً فقط، وأن التعديلات الدستورية ستتم من خلال المجلس المنتخب وأن إقامة المملكة الدستورية، ستعزز المؤسسات الدستورية ولن تضعفها:

كما أن المعارضة طالبت الأمير بأن يكون العفو الأميري شاملاً وغير مشروط في ضوء الاستثناءات التي وضعتها وزارة الداخلية والعراقيل التي وضعتها في وجه تنفيذ العفو الأميري، وكان الأمير يستجيب بسرعة لهذه الطلبات.

وبعد أن اطمأنت المعارضة إلى سلامة الوضع دعت إلى التصويت بنعم للميثاق الوطني وأسهم ذلك في الموافقة على الاستفتاء الذي جرى بتاريخ ١٤ و ٢٠٠١/٢/١٥ بنسبة ٩٨,٤%.

وقد سبق الاعلان عن الاستفتاء خطوة أخرى حاسمة وهي إلغاء الأمير لقانون أمن الدولة وهو القانون الذي استخدم منذ صدوره في ١٩٧٥ الاعتقال آلاف من المعارضين وقمع المعارضة ومصادرة الحريات، وكذلك إلغاء محكمة أمن الدولة والتي استخدمت منذ استحداثها في ١٩٧٦ في تجريم المعارضين وحبسهم بل وإعدامهم.

إن من أهم ما ترتب على إجراءات الأمير الحاسمة هو إحداث حالة من الانفراج لا سابق لها، وهكذا خرج العمل السياسي من السر إلى العلن، وخرجت التجمعات السياسية من تحت الأرض إلى سطحها. وشهدت البلاد عملية حراك سياسي لا سابق لها وتتمثل هذه فيما يلي:

١ ــ إعادة قيام القوى بترتيب أوضاعها في ظل أجواء الحرية النسبية والتي تسمح للكثير من أعضاء ومناصري كل تنظيم أو تيار التجمع مجدداً حول تنظيمهم.

٢ ــ إعادة النظر في برامج وتوجهات وطروحات التنظيمات والتجمعات والتيارات السياسية في مرحلة جديدة كل الجدة.

٣ ــ إعادة اصطفاف التحالفات داخل كل تيار، وفيما بين التيارات والتنظيمات.

انعكاس الانفراج على اليسار:

مع الانفراج النسبي الذي دشنه وصول الشيخ حمد إلى الحكم في ١٩٩٩/٣/٦ نشطت المساعي لإقامة التجمع الوطني الديمقراطي، لكن الحذر ظل هو المسيطر بسبب محدودية الانفراجة الأمنية، والتردد في الاعلان عن ذلك، مما دفع الى التحرك باتجاه تشكيل جمعية أهلية لحقوق الانسان، ووجهت بالكثير من التردد من قبل بعض الشخصيات وعدم الاستجابة من قبل النظام.

لكن ومع الانفراجة الأكبر إثر صدور العفو العام، فقد خلقت ظروف تسمح بالحوار العلني والتحرك العلني. كما أن دائرة الحوار توسعت لتشمل عناصر التنظيمين القيادية العائدة من المنفى، ومناصري التنظيمين اللذين ابتعدوا عنهما خلال مرحلة القمع، والمستقلين الذين يجمعهم الانتماء إلى التيار الوطني الديمقراطي وهكذا طرح مشروع برنامج التجمع الوطني الديمقراطي في مارس ٢٠٠١ وبدأت لقاءات ضمت قيادات التنظيمين والمستقلين. وهنا واجه المشروع مشكلتين هما:

ـــ إصرار قيادة (ج. ت. و. ب) على إعادة صياغة مشروع برنامج التجمع الوطني الديمقراطي باعتبار أنهم لم يشاركوا في صياغته للمشروع الموجود، وكذلك اتفاق التنظيمين مسبقاً على من يتم دعوتهم من المستقلين للانضمام للتجمع.

ـــ التحذيرات من قبل النظام برفض الحزبين وقيام الأحزاب.

وأمام انسداد الطريق أمام قيام التجمع ولو مؤقتاً، فقد ارتؤي تشكيل جمعية مدنية تضم أنصار التيار الوطني الديمقراطي، وقد واجه المشروع مشكلة تمثلت في إصرار أنصار (ج. ت. و. ب) على أن يشكل التنظيمين عمودها الفقري ويوجهناها. لكن هذا الطرح ووجه برفض قوي من قبل أنصار (ج.ش.ب) والمستقلين، وتم الاتفاق في النهاية أن الأعضاء في الجمعية هم أفراد مستقلون يمثلون أنفسهم وقناعاتهم السياسية، وقد تقدمت الجمعية التي أطلق عليها "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" بطلب لإشهارها من قبل وزارة العمل. ويؤمل أن تشكل الجمعية إطاراً لتفاعل المنتمين لهذا التيار، لبلورة برنامج مشترك.

وارتضت عناصر جبهة التحرير العمل في اطار جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.

خاتمة

الى اين وصلت قوى اليسار في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد التحولات الكبيرة التي جرت في صفوفها، وبعد التحولات والمتغيرات الكبيرة الدولية والاقليمية التي عصفت بالكثير من اطراف الحركة الشيوعية والتقدمية العربية؟

يمكن القول بأن الاتجاه العام لمجمل القوى اليسارية هو تراجع الايديولوجيا لصالح السياسة. وتراجع العمل الخارجي لصالح العمل الداخلي في المنطقة، بعد عودة كافة العناصر اليسارية التي كانت في الخارج سواء العمانية او البحرينية او من المملكة السعودية.

كما ان الخطاب السياسي للقوى اليسارية والشخصيات الديمقراطية في عموم المنطقة بات يركز على أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وضرورة الانتقال الى دولة المؤسسات والقانون في كل دولة من دول المجلس وعلى الصعيد العام.

كان الخطاب السياسي السابق للحركة اليسارية ارادوياً الى درجة كبيرة. لقد حمل الكثير من الاحلام الثورية والرومانسية للشباب التواق الى التغيير الجذري، لكن هذه الاحلام قد اصطدمت بالواقع المتخلف من جهة، ومع التحولات الاقتصادية العميقة في المنطقة، حيث وضعت المنطقة عموماً في مركز اهتمام الحركة المالية والاقتصادية الرأسمالية، وجاء انهيار المعسكر الاشتراكي ليوجه ضربة كبيرة لهذا الخطاب الذي تراجع الى حده الادنى.. ويمكننا ان نستشهد على ذلك بالخطاب الذي لاحظناه للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وانحداره تدريجياً لينتقل من الرومانسية الثورية الى الخطاب التقليدي ثم الصمت منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٩٢.

ويمكن قول الشيء القريب من ذلك بالنسبة للحركة الشيوعية، سواء جبهة التحرير او الحزب الشيوعي في السعودية حيث وصل خطاب الاخير الى ذروته في المؤتمر الثاني للحزب في نهاية الثمانينات ليختفي الخطاب والحزب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ليفتش الاعضاء عن اشكال تنظيمية سرعان ما اختفت بعد عودة العناصر الى الداخل.

ان تحولات كبيرة قد جرت في بنية اليسار والتيار الديمقراطي عموماً في هذه المنطقة، حيث تم التركيز على المطالب الديمقراطية بالدرجة الاساسية، وباتت هذه الشخصيات تفتش عن تحالفات أوسع مع الشخصيات الليبرالية او الشخصيات والتيارات الاسلامية المناضلة والمستنيرة من الطائفتين (السنة والشيعة) على حد سواء بروحية حريصة على وحدة وطنها، وعلى حقوق الشعب وتقدمه في المنطقة.. وبدأت اشكال من العمل التنظيمي تبرز في هذه المناطق.

فقد تبلور في الكويت المنبر الديمقراطي الكويتي وفي البحرين عدداً من الجمعيات السياسية الديمقراطية، وبدأ الحراك السياسي لدى عدد من الشخصيات الديمقراطية في قطر والامارات والمملكة السعودية وسلطنة عمان عبر بعض الفعاليات المشتركة خليجياً (منتدى التنمية، المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، المؤتمر القومي العربي..) وبدأت هذه التجمعات تفتش عن امكانية جديدة للعمل المشترك ضمن الاوضاع الجديدة، وعلى ارضية اصلاحية لا ثورية.

ولا شك ان التحدي كبير امام هذه الجمعيات والمنابر والشخصيات.. وعليها مسؤولية تاريخية بحكم الخبرة والتجربة التاريخية والمعاناة الشديدة التي مرت فيها طيلة العقود الماضية. مما يتطلب ان تفتش عن القواسم المشتركة بينها على صعيد كل بلد من هذه البلدان، وعلى صعيد المنطقة عموماً لتعزيز وتطوير الامكانيات المشتركة الكبيرة لقوى الضغط الديمقراطي في المنطقة.

وفي الوقت الذي يتوجب عليها ان تقدم النموذج لحركة ديمقراطية جديدة في المنطقة، مبتعدة عن تشنجات الماضي وعن الاشكال التنظيمية القديمة والخطاب السياسي القديم، فانها مطالبة بالتحالف مع قطاعات شعبية واسعة ومع تيارات سياسية (وخاصة الاسلامية المتنورة) للدفع بعملية الاصلاح السياسي في كل بلد الى الامام ..

المراجع

الكتب

١ ــ سيف بن علي، قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، دارالفارابي، ١٩٨٠.

٢ــ حسين موسى، النضال الوطني والديمقراطي في البحرين ، الحقيقة برس، بيروت، ١٩٨٨.

٣ ــ لجنة التنسيق بين النقابات واللجان العمالية، شيء من تاريخ الطبقة العاملة البحرانية، ط ١، ١٩٧٨

٤ ــ جبهة التحرير الوطني البحرانية، قضايا ومواقف، وثائق الجزء (٢) - غير مؤرخ.

٥ ــ الجبهة الشعبية لتحرير عمان، الجبهة الوطنية العريضة وضرورتها التاريخية، منشورات ٩ يونيو ١٩٧٥.

٦ــ محمد عبدالله، قضية الشعب قضية الحزب، من منشورات جبهة التحرر الوطني في السعودية.

٧ ــ حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية، النفط والمجتمع في الجزيرة العربية ، ١٩٨٥.

٨ ــ حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية، الوضع الطبقي في الجزيرة العربية، تموز ١٩٨٢.

٩ ــ منظمة الثورة الإسلامية، انتفاضة المنطقة الشرقية، محرم ١٤١٠

١٠ ــ د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥ــ١٩٧٥)، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٨٤.

١١ - الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

١٢ ــ وثائق النضال الوطني الديمقراطي ، اصدار اللجنة الاعلامية للجبهة الشعبية لتحرير عمان ١٩٧٤.

١٣ - تثمين الصراع في ظفار، رياض نجيب الريس، دار النهار، بيروت، ١٩٧٤ .

١٤ ــ فرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، دار ابن خلدون، الطبعة الاولى ١٩٧٥.

١٥ ــ الدكتور مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ ــ ١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠.

١٦ ــ برنامج الحزب الشيوعي في السعودية والبرنامج المعدل، أغسطس ١٩٧٥، أغسطس ١٩٨٤.

١٧ ــ الحركة الثورية الشعبية، كراس " كيف نفهم الخطر الايراني"، ١٩٧٠.

١٨ - الجبهة الشعبية لتحرير عمان، وثائق المؤتمر الثاني، اصدار اللجنة الإعلامية ١٩٧٤ .

١٩ ــ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، الوضع الطبقي في ظفار، ١٩٧٠

٢٠ ــ الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، الحركة الإنقسامية ومصير الفرق القبلية، ١٩٧١ .

٢١ - الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، البرنامج السياسي ، ١٩٩٢.

٢٢- التقدميون الديمقراطيون، برنامج العمل الوطني الديمقراطي، كراس عن "الطليعة" الكويتية، عام ١٩٧٥.

٢٣ ــ هيلين لاكنر، بيت مبني على الرمال (بالانكليزية)، لندن ١٩٧٨.

٢٤ ــ عبد الله النفيسي – الكويت الرأي الآخر ، دار طه، لندن ١٩٨٧.

٢٥– التآمر على الديمقراطية في الكويت، أنصار الديمقراطية في الكويت ١٩٨٠.

٢٦ ــ الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية، العشرة المستقلين والتحريفية المعاصرة، ١٩٧٢.

٢٧ ــ برنامج الديمقراطيين الكويتيون ، الطليعة يناير ١٩٨٤.

٢٨– برنامج التجمع الديمقراطي، الطليعة، يناير ١٩٨٤ .

٢٩– برنامج المنبر الديمقراطي، كتيب صادر عن مجلة الطليعة ، ١٩٩٠

٣٠ – برنامج المنبر الديمقراطي الانتخابي ، يوليو ١٩٩٢

٣١ – فالح المديرس، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس، ١٩٩٤.

٣٢ ــ برنامج المنبر الوطني الديمقراطي ، صادر بتاريخ ٢١مارس ١٩٩٩

٣٣ ــ الجبهة الشعبية في البحرين،

البرنامج السياسي ١٩٨١

في الوحدة الوطنية البحرانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩

بو نفور من النضال الى الشهادة ١٩٧٨، اصدارات ٥ مارس

اربع اوراق امام الوطنين والديمقراطين في الجزيرة والخليج، اصدار ٥ مارس

أحداث أغسطس وأزمة النظام في البحرين، سبتمبر ١٩٧٥

الصراع على الخليج العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢ .

تطورات الوضع الراهن ومهمات المرحلة الراهنة، ١٩٧٤.

منظمة الشباب البحراني، البرنامج والنظام الداخلي.

منظمة المرأة البحرانية ، البرنامج والنظام الداخلي.

المقابلات

١ ــ مقابلة مكتوبة مع الاستاذ سيف بن علي (الامين العام لجبهة التحرير الوطني البحرانية) بخط اليد (لم تنشر).

٢ ــ مقابلة مع الاستاذ عبدالرحمن النعيمي، مطلع العام ١٩٩٩

٣ ــ مقابلة مع قيادي من حزب العمل الاشتراكي العربي (السعودية)، نوفمبر ١٩٨٥

٤ ــ مقابلة مع أحد أعضاء الحركة الثورية الشعبية السابقين اعتذر عن ذكر اسمه، يوليو ١٩٨٥.

٥ ــ مقابلة مع أحد أعضاء منظمة الثورة الوطنية السابقين اعتذر عن ذكر اسمه، سبتمبر ١٩٨٥

٦ ــ مقابلة مع الاستاذ عبدالمنعم الشيراوي، ٢٠٠٣

نشرات التنظيمات السياسية

١ ــ الجماهير، لسان حال جبهةالتحرير الوطني ــ البحرين، وثائق الجبهة، الجزء ١، ١٩٨٠.

٢ ــ مجــلة النضــال (صدر منها ستة أعداد، مجلة دورية ناطقة اسم (ج.ت.و.ب) صدر العدد الاول في فبراير ١٩٧٥، في الذكرى العشرين لقيام (ج.ت.و.ب).

٣ ــ الفجر ، لسان حال جبهة التحرير الوطني.

٤ ــ مجلة ٩ يونيو، المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان، صدر العدد الاول منها في ٩ يونيو ١٩٧٠، واستمرت في الصدور حتى الثمانيات

٥ ــ صــوت الـثورة، لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير عمان، صدرت منذ السبعينات حتى المؤتمر الخامس ١٩٩٢.

٦ ــ ٥ مــارس، نشرة ناطقة باسم الجبهة الشعبية في البحرين، صدر العدد الاول في ١٩٧٢، واستمرت في الصدور حتى العام ١٩٩١.

٧ ــ الامل، نشرة ناطقة بلسان لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية وفي البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية، صدر العدد الاول منها في سبتمبر ١٩٩١ حتى ١٩٩٨.

٨ ــ صوت الجزيرة، رابطة أبناء الجزيرة العربية في دمشق.

٩ ــ طريق الكادحين ، لسان حال الحزب الشيوعي في السعودية.

١٠ ــ الجزيرة الجديدة، لسان حال الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية، صدر منها سبعة أعداد، من العام ١٩٧٣، ١٩٧٥.

١١ ــ نشــرة "المسيرة"، لسان حال حزب العمل الاشتراكي العربي في الجزيرة العربية، صدر منها اثنا عشر عدداً منذ ١٩٧٥ حتى يوليو ١٩٨١.

١٢ ــ مجلة الجزيرة الجديدة، أنصار الحركة الوطنية في الجزيرة العربية ، الولايات المتحدة الامريكية.

١٣ ــ (الـتجمع)، التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية ، صدر منها ستة أعداد بدءاً من ١٩٩١ حتى ١٩٩٣.

١٤ – نشرة "الاتحاد" يصدرها حزب اتحاد الشعب في الكويت، اعداد متفرقة

١٥ – نشرة "الشبيبة" يصدرها اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت، اعداد متفرقة.

وثائق

١ ــ ارشيف الهند لعام ١٩٦٦

٢– اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب – بيان سياسي تاريخي، فبراير ١٩٦٨

٣ ــ وثيقة نقدية لتجربة حركة القوميين العرب، الحركة الثورية في عمان والخليج العربي – وثيقة غير منشورة ١٩٦٨.

٤ ــ البرنامج الانتخابي لأحد مرشحي كتلة الشعب في البحرين عام ١٩٧٣، غير مؤرخ.

٥ ــ بيان مشترك بين حزب الشعب الايراني (توده) والحزب الشيوعي في السعودية.

٦ ــ بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي في السعودية/ ابريل ١٩٨٧.

٧ ــ البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في السعودية، اغسطس ١٩٨٩.

٨ ـــ بيان حول تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية، مؤرخ في ١٩٩١/٣/١٥.

٩- بيان حزب اتحاد الشعب في الكويت – نوفمبر ١٩٨١.

١٠- اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت، بيان حول "تنقيح الدستور" ديسمبر ١٩٨٢.

١١ ـــ وثائق الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي

ـــ تقريـــر حـــول أعمال المؤتمر الاستثنائي لحركة القوميين العرب في الخليج (وتم اعتباره لاحقاً المؤتمر الثاني للحركة الثورية الشعبية)، يوليو ١٩٦٨.

ـــ تقرير سياسي صادر عن المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية، ١٩٧٠.

ـــ (تقريـــر حول الوضع الراهن ومهماتنا) صادر عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية ، النصف الثاني من ١٩٧٠.(اتخذ المؤتمر قراراً بتغير اسم الهيئة القيادية الاولى من المكتب السياسي الى اللجنة التنفيذية).

ـــ التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية، النصف الثاني من العام ١٩٧٠

ـــ (حول الخط السياسي واستراتيجتنا النضالية)، تعميم صادر عن اللجنة التنفيذية، اواخر يناير ١٩٧٣

ـــ التقرير الختامي لأعمال الاجتماع الموسع للحركة الثورية الشعبية ، مطلع ١٩٧٤.

ـــ التقرير الختامي لأعمال المؤتمر العام الرابع للحركة الثورية الشعبية، يوليو ١٩٧٤

ـــ بيان مشترك بين الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي وحزب توده، ١٩٧١/١/١٠.

١٢ ـــ وثائق مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، حمرين، ١٩٦٨ .

١٣ – الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، تعميم داخلي ، ١٩٧٢ ، غير منشور .

١٤ ـــ بيان مشترك بين المنظمات الايرانية والجبهة الشعبية لتحرير عمان بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

١٥ ـــ وثائق المؤتمر الثالث للجبهة الشعبية لتحرير عمان، اصدار اللجنة الاعلامية عام ١٩٨٢

١٦ – النظام الداخلي، الجبهة الشعبية لتحرير عمان، ١٩٨٢ وثيقة غير منشورة .

١٧ – تقريـــر مقدم من اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير عمان، ١٩٨٢ وثيقة غير منشورة .

١٨ ـــ مقترحات مشروع عمل بين القوى الوطنية في الجزيرة والخليج العربي، ٣ ديسمبر ١٩٧٧، ستانسل

١٩ ـــ البرنامج السياسي لحزب العمل العربي في عمان ، كراس ١٩٧١.

المجلات العربية

١٢- مجـــلة "الـــنهج" – "دفاتـــر الماركسية اللينينية في العالم العربي – تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي – العدد (٤) – أيار ١٩٨٤

١٥ ـــ مجلة الطليعة الكويتية

١٦ ـــ مجلة الهدف اللبنانية

١٧ ـــ بيروت المساء، لسان حال منظمة العمل الشيوعي في لبنان

هذا الكتاب

قليلة هي الدراسات التي صدرت عن التنظيمات السياسية في منطقة الخليج العربي، وقليلة هي الدراسات التي صدرت عن هذه التنظيمات السياسية من قبل المناضلين الذين شاركوا فيها، وكان لهم دور ملموس في قيادتها او التحولات التي جرت فيها

الا ان الاستاذ عبدالنبي العكري وكتابه عن التنظيمات اليسارية في الجزيرة والخليج العربي يختلف عن ما كتب في هذا المجال، لسبب أساسي هو أنه من المساهمين الاساسيين في العديد من هذه التنظيمات سواء بالمشاركة أو لطبيعة العلاقة بينه وبين العديد من قيادات هذه الحركات، حيث عاش فترة تجاوزت العقود الثلاثة في خارج الوطن متفرغاً للعمل السياسي حتى عودته الى أرض الوطن إثر الانفراج السياسي في 28 فبراير 2001.

وبالرغم من الجهود التي بذلت من قبل الاستاذ عبدالنبي لجمع المعلومات عن التنظيمات اليسارية والشيوعية في المنطقة كجزء من الاهتمام لتأريخ الحركة السياسية، فان الكثير من التنظيمات او الحلقات او التجمعات التي شهدتها المنطقة والتي سجلت شهادة ميلاد لها في بيان، ثم لم تتمكن من تسجيل شهادة وفاتها.. او عاجلتها اجهزة الامن قبل ان يرى بيانها الاول النور.. ووجدت طريقها في مسارات أخرى في النضال ضد القمع ومن أجل الحرية...

وبالرغم من الجهد الكبير المبذول من قبل ابومنصور في هذا الكتاب، لكنه لا يعتبر أنه قد أعطى التنظيمات اليسارية حقها، فهناك الكثير من المعلومات التي يجب الكشف عنها، وهناك الكثير من البيانات والوثائق التي يجب جمعها ووضعها تحت تصرف الباحثين.. مما يتطلب حشد كل الامكانيات لجمع ونشر ماصدر عن هذه التنظيمات التي قدمت الكثير خلال تلك الفترة.

كتاب لا يستغني عنه كل من يريد الاطلاع على محطات اساسية للتنظيمات اليسارية التي شهدتها منطقة الجزيرة والخليج العربي منذ الخمسينات من القرن المنصرم.

عبدالرحمن النعيمي